المخالفات النحوية
فى شعر
الكميت بن زيد الأسدي



الدكتور
عصام عبد المنصف أبوزيد

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة



إهـــــداء ٢٠١٠
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة


دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

المخالفات النحوية في شعر

الكميت بن زيد الأسدي

المخالفات النحوية فى شعر
الكميت بن زيد الأسدى

الدكتور
عصام عبد المنصف أبو زيد

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر اعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ادارة الشئون الفنية

أبو زيد، عصام عبد المنصف
المخالفات النحوية فى شعر الكميت من زيد الأسدى/ عصام عبد المنصف أبو زيد الأسدى/ عصام عبد المنصف أبو زيد. ط ١. - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ .
ص ٢٨٤ ؛ ٢٤ سم.
تدمك: ٧ ٠٤٧ ٤٦٣ ٩٧٧ ٩٧٨
١- الشعر العربى - تاريخ ونقد - مقالات ومحاضرات.
أ. العنوان ٨١١,٩٠٤

الكتـــــاب : المخالفات النحوية فى شعر الكميت بن زيد الأسدى

المـــؤلـــف : عصام عبد المنصف أبو زيد

رقم الإيـداع : ١٦٥٦٣ / ٢٠٠٩

تاريخ النشـر : ٢٠١٠

الترقيم الدولى : 7 - 047 - 463 - 977 - 978

النـاشـــــر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .
شركة ذات مسئولية محدودة

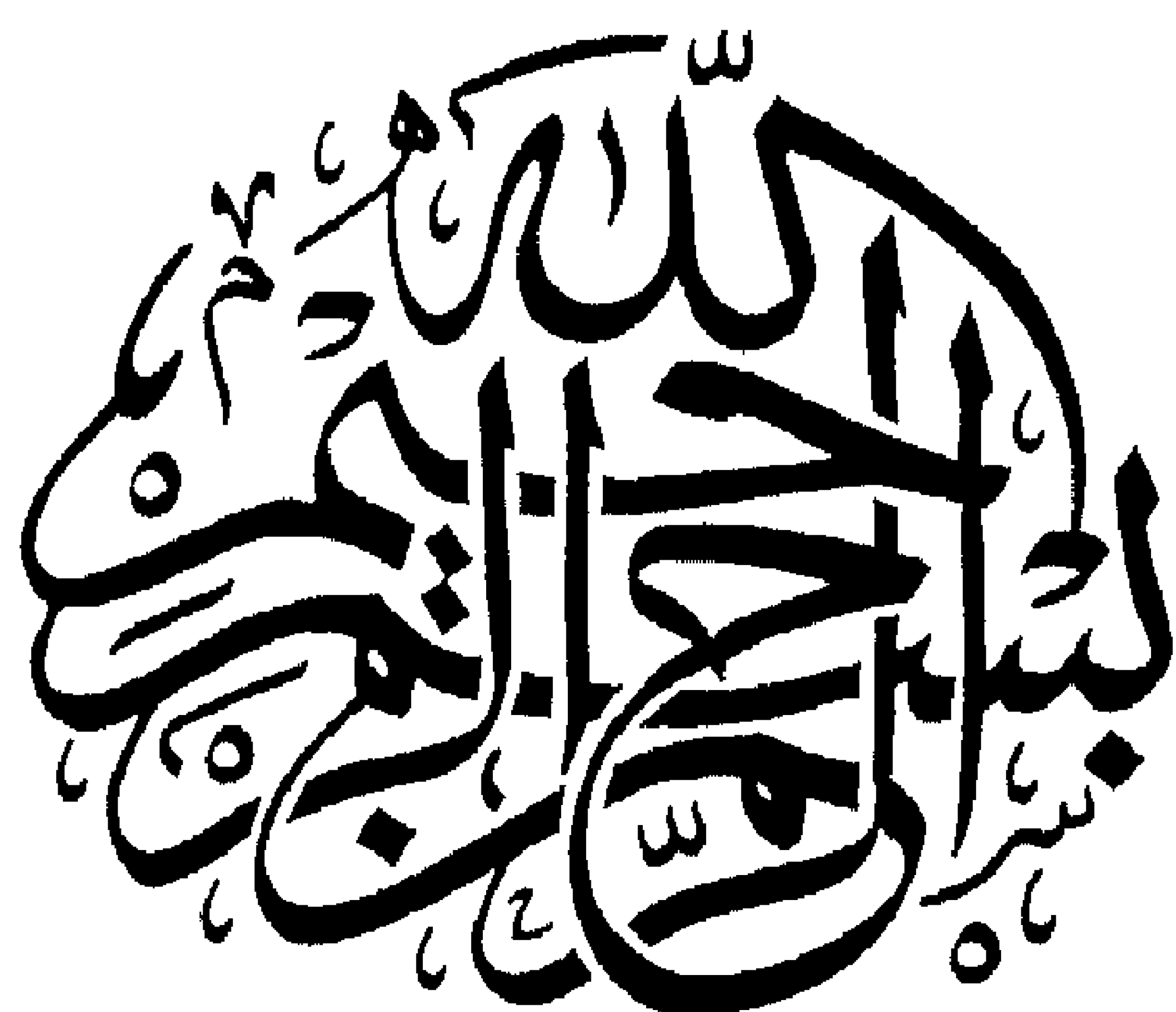
الإدارة والمطابع: ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت: ٢٧٩٤٢٠٧٩ فاكس: ٢٧٩٥٤٣٢٤

التـــوزيـــع : دار غريب ٣ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

ت: ٢٥٩١٧٩٥٩

www.dargahreeb.com


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن للشعر لغة خاصة ، وهذا ما ينبغي أن يضعه الدارسون للشعر نصب أعينهم . وإن ما يفعله الشعراء هو محاولة خلق لغة جديدة [1] ، تكون قادرة على استيعاب أفكارهم ، ومعبرة عن رؤيتهم الفنية الخاصة ، " والذي يعني هؤلاء الشعراء من خلق لغة جديدة ، هو تمكينهم لا من أن يقولوا بطريقة مختلفة أشياء يمكن قولها باللغة المتعارفة ، بل أن يقولوا أيضاً أشياء لا يمكن قولها مطلقاً باللغة المتعارفة " [2] وللشاعر مطالب خاصة ، يبحث عنها ، ولا يجدها إلا في خروجه على الاستعمال المألوف للغة وما تقتضيه المعايير المقررة في النظام اللغوي ، لأن النحو بأحكامه المتعددة لا يمكنه استيعاب أسرار اللغة الشعرية ؛ ومن ثم يلجأ الشاعر إلى " التوسع في المعنى بالاعتماد على الدلالة الطبيعية ، والتوسع في الصرف والنحو لضرورة وغير ضرورة ، لأنه لولا هذه الحرية الصرفية والنحوية ما أمكن مع قيود عمود الشعر أن يكون الشعراء أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني . من هنا رأينا الشعراء يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر عن لغة النثر " [3] . وهذا ما يؤكده تمسك الفرزدق بشعره ودفاعه عنه أمام النحاة مع خرقه للقواعد التي أقرها النظام اللغوي .

ولما كان النحاة يتطلبون في أي نص مدروس الصحة في الأداء اللغوي ، وَصَمُوا مجاوزات الشعراء وانحرافاتهم عن مألوف الكلام العادي بالضرورة ، وفي الحقيقة – كما يرى أستاذي الدكتور محمد حماسة – أن مصطلح الضرورة الشعرية مصطلح مضلل ، لأنه لا يدل على مسماه دلالة حقيقية. [4] ؛ لأنه لا يتم الشعر بدون مجاوزة ، ولا توجد مجاوزة بدون شعر .[5] بل إن الشاعر الذي يعمد إلى مثل هذه الانحرافات هو الذي قوي طبعه ، وملك زمام لغته ، وعرف أسرارها ، وقد فطن إلى ذلك ابن جني حين حاول أن يقدم تفسيراً لما سماه النحاة (ضرورة شعرية) . إذ يشبه الشاعر الذي يعمد إلى مثل هذه المخالفات بالفارس الذي يمتطي جواداً جامحاً بغير لجام ، أو الذي يسلك إلى الحرب طريقاً غير مأمون ، فالشاعر في ذلك كأنه يخوض مغامرة لم يجرؤ غيره عليها . يقول ابن جني :

---

(١) اتجاهات البحث الأسلوبي : ١٦٥ .

(٢) السابق : ١٦٨ .

(٣) الأصول : دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ٨٠ .

(٤) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٥) بناء لغة الشعر : جون كوين . ترجمة د. أحمد درويش ٢٢٥ .

" فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها ، وانخراق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه ، وإن دل من وجه على جوره وتعسفه ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه ، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته ، بل مثله في ذلك عندي مثل مجري الجموح بلا لجام ، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام ، فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته ، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه ، أو أعصم بلجام جواده ، لكان أقرب إلى النجاة وأبعد عن الملحاة ، لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله ، إدلالاً بقوة طبعه ، ودلالة على شهامة نفسه ... فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعباً ، ولا جشم إلا أمما ، وافق بذلك قابلاً له ، أو صادف غير آنس له ، إلا أنه هو قد استرسل واثقاً وبنى الأمر على أن ليس ملتبسا " . (١)

تلك لفتة ذكية من ابن جني ، تكشف عن عمق في التفكير ، وبعد في النظر ، وتبين أن الشعراء حين يقدمون على مثل هذه الضرورات إنما يكون ذلك عن قوة واقتدار ، ودلالة على قوة طبعهم وفيض عطائهم ، لا – كما يرى النحويون – عن ضعف في اللغة ، أو قصور عن اختيار الوجه الناطق بالفصاحة .

ولم تأت هذه المخالفات عشوائية لغير ما غاية (٢) ، فما من ضرورة إلا ولها وجه كما نص على ذلك سيبويه (٣) ، وكما قال ابن جني : " اعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان "(٤) ومن هنا لم تكن الضرورة الشعرية – كما يرى الدكتور رمضان عبد التواب – مجرد أخطاء يقع فيها الشاعر عن غير شعور منه (٥) ، لأن لجوء الشاعر إلى الضرورة إنما يكون عن وعي تام منه ، فيعمد إليها عمداً غير غافل عنها ، لخدمة رؤيته الفنية الخاصة ، مع مراعاته – في ذلك – للوزن الشعري ، إلا في بعض الأحيان قد يخرج الشاعر فيها على مستوى الاستعمال المطرد في اللغة دون أن تدعوه إلى ذلك حاجة الوزن الشعري ، وقد أشار ابن جني إلى هذا فقال : " إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حالة السعة ، أنساً بها واعتياداً لها ، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ، ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

---

(١) الخصائص : ٢/٣٩٢، ٣٩٣ .

(٢) العلامة الإعرابية : ٣٨٦ .

(٣) الكتاب : ١/٣٢ .

(٤) الخصائص : ٢/٤٦٤ وراجع : المحتسب : ٢/٢٧٤ ، ٢٧٦ .

(٥) راجع : فصول في فقه اللغة : ١٦٣ .

فرفع للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن ، وله نظائر " [1].

وليس معنى لجوء الشاعر – أحياناً – إلى الضرورة دون حاجة الوزن أو القافية ، عدم وجود علاقة بين الضرورة الشعرية والوزن الشعري كما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين ، إذ يقول " والشواهد الشعرية تدل على أن الشعراء يخرجون على مستوى الاستعمال المطرد في اللغة دون أن تدعوهم إلى ذلك حاجة الوزن الشعري ، بل يظهر من هذه الشواهد أنه لا علاقة – البتة – بين الضرورة الشعرية والوزن الشعري " [2] . ويقول في موضع آخر: " إن الضرورة الشعرية لا ارتباط لها بالوزن ولا تتحدد به ". [3] واستدل لكلامه بقول المتنخل :

أبيت على معاري واضحات   بهن ملوب كدم العباط

ثم يعلق على هذا البيت بقوله : " فقد أجرى الشاعر المعتل – وهو معاري – مجرى الصحيح في إظهار الحركة عليه ، وكان القياس معار . وهذا لا يضطره إليه الوزن الشعري " [4] .

وهذا الكلام فيه نظر من وجهين :

الأول : يتمثل في قول الباحث : " والشواهد الشعرية تدل على أن الشعراء يخرجون على مستوى الاستعمال المطرد في اللغة ، دون أن تدعوهم إلى ذلك حاجة الوزن الشعري " فهذا الكلام فيه شيء من الشمول ، وكأنه قد أحصى كل الشواهد الشعرية ، فدلت على ما يقول ، ولو قال : وبعض الشواهد الشعرية تدل على كذا ...... لكان أبين من ذلك وأدق . ثم يعقب ذلك بنفيه القاطع لهذه العلاقة الذي لا يحتمل أخذاً ولا رداً ، وذلك حين قال : " بل يظهر من هذه الشواهد أنه لا علاقة – البتة – بين الضرورة الشعرية والوزن الشعري " . وهو بهذا ينفي الفكرة من أصولها .

والثاني : أنه استدل لكلامه بقول المتنخل السابق :

أبيت على معاري واضحات

وهذا الشاهد هو خير دليل على وجود علاقة بين الضرورة الشعرية والوزن الشعري ، أي أن ما استدل به الباحث حجة على بطلان قوله ، لأن البيت لو أنشد على " معار " لكان مستقيماً ، غير أنه يصير مزاحفاً ، لأن الجزء على " مفاعلتن " من الوافر ، فيسكن خامسه ويصير على " مفاعيلن " ويسمى هذا الزحاف " العصب " إلا أن المتنخل آثر إتمام الوزن فراراً من الزحاف [5] . وهذا ما يؤكده قول الدكتور محمد حماسة من أن الشعراء – أحياناً – :

---

(١) الخصائص : ٣/٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٢) الضرورة الشعرية . دراسة أسلوبية : ٦١ .

(٣) السابق : ٦٤ .

(٤) السابق : ٦١ .

(٥) موارد البصائر لفرائد الضرائر : ١٦٨ ، وراجع : لسان العرب : (عرا) : ٩/١٧٨ .

" يضحون بقوانين الإعراب في سبيل حماية الشعر من الزحاف ... وهذا يدل على أن رعاية النسق الموسيقي كانت أهم من قوانين الإعراب "[1] . ومن ثم كانت العلاقة بين الضرورة الشعرية والوزن الشعري ، لأن أي استخدام انحرافي لابد أن يكون متوافقاً مع الوزن [2] .

وخلاصة ما سبق ، أن الشعر نمط لغوي خاص ، يجوز فيه ما لا يجوز في غيره من الكلام ، وقد جعل موضع ترخص [3] ، يباح للشاعر من منطلق هذا الترخص الخروج عن النظام المألوف في أساليب العربية ، وطرق تركيبها ، ومن ثم كان الفصل بين لغتي الشعر والنثر أمراً ضرورياً ؛ حتى لا نحكم على الشعراء بالدخول في دائرة مغلقة – محورها الصواب والخطأ – تحد من قدراتهم الفنية وطاقاتهم الإبداعية .

وينبغي التنويه إلى أن هذه الدراسة كانت في الأصل رسالتي التي حصلت بها على درجة الماجستير بتقدير ممتاز، والتي نوقشت في عام ٢٠٠٢م في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة وكان عنوانها " الظواهر الصرفية والنحوية المخالفة في شعر الكميت بن زيد الأسدي ".

وكان من أهم الدوافع التي دفعتني إليها ما يأتي :

أولاً : أهمية شعر الكميت بن زيد ، فقد كان شعره موضع اهتمام اللغويين والصرفيين والنحويين ، فقد استشهدوا بشعره في مختلف مسائلهم الصرفية والنحوية واللغوية .

ثانياً : الوقوف على لغة الكميت بن زيد ، ومعرفة كيفية استخدامه للقواعد ، وتصرفه في الأساليب .

ثالثاً : الوقوف على شواهد جديدة ، تقف إلى جانب غيرها من الشواهد في إسناد القواعد التي وضعها النحاة ، ودعمها ، والوقوف أيضاً – على شواهد جديدة تفتح أمامنا أبواباً في الاستعمال اللغوي .

رابعاً : المحافظة على التراث العربي القديم ، ومحاولة فض مغاليقه .

بيد أن هناك بعض الصعوبات قد واجهت الدراسة ، منها ما يأتي :

أولاً : عدم وجود النسخة الأصلية لديوان الكميت بن زيد .

ثانياً : عدم وجود شروح أدبية ، أو لغوية كافية لشعره .

ثالثاً : إن قصائد الكميت لم تصل إلينا مكتملة – باستثناء هاشمياته – فجاء أغلب شعره أبياتاً متفرقة ، قام بلم شعثها الدكتور داود سلوم ، وقد شكل ذلك صعوبة في معرفة الجوانب النفسية للشاعر ، التي تساعد في تفسير النص .

---

(١) الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٤٠١ .

(٢) ظواهر نحوية في الشعر الحر . دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور : ٨٠ .

(٣) شعر أبي تمام .دراسة نحوية : ١٠ .

وقد قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى بابين رئيسين مسبوقين بمقدمة وتمهيد ، ومتبوعين بخاتمة تضم أهم النتائج التي توصلت إليها ، ثم قائمة بالمراجع ، ثم فهرس الموضوعات .

الباب الأول : المخالفات الصرفية في شعر الكميت بن زيد ، وينقسم إلى فصلين :

الفصل الأول : البنية بين النقص والزيادة والتغيير . وينقسم إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : النقص في البنية .

المبحث الثاني : الزيادة في البنية .

المبحث الثالث : التغيير في البنية .

الفصل الثاني : أبنية الجموع والمشتقات في شعر الكميت بن زيد ، وينقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : أبنية الجموع .

المبحث الثاني : أبنية المشتقات .

الباب الثاني : المخالفات النحوية في شعر الكميت بن زيد . وينقسم إلى فصلين :

الفصل الأول : تغيير البناء النحوي بضرورة الحذف والزيادة . وينقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : تغيير البناء النحوي بضرورة الحذف .

المبحث الثاني : تغيير البناء النحوي بضرورة الزيادة .

الفصل الثاني : تغيير البناء النحوي بضرورة الترتيب والإبدال . وينقسم إلى مبحثين .

المبحث الأول : تغيير البناء النحوي بضرورة الترتيب .

المبحث الثاني : تغيير البناء النحوي بضرورة الإبدال .

ثم أتبعت ذلك بملحق إحصائي للضرورة عند الكميت ونظائرها في القراءات والاستعمال اللغوي ، الذي بين لنا أن مجاوزات الكميت بن زيد وانحرافاته عن النمط المألوف للكلام العادي منها ما كان جائزا في الشعر والنثر على حدا سواء ، وهو ما أيدته القراءات القرآنية ، واستعمالات العرب في كلامهم ، ومنها ما كان خاصا بلغة الشعر .

هذا وإن كان ثم شكر فهو للرحمن المنان على أن هداني لهذا العمل ، ثم لأستاذي الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الذي أتيته متهيبا ؛ فطمأنني– موافقا – بسديد رأيه، وجميل خصاله ، فجزاه الله عني خير ما جزى به عالما عن علمه ، وأبا عن أبوته ، وكريما عن كرمه ، وأحسن إمتاع العلم وأهله به .

ثم لمناقشيَّ الأستاذ الدكتور أحمد عبد العزيز كشك ، والأستاذ الدكتور محمد إبـــراهيم عباده على مناقشتهما هذه الدراسة مناقشة قوَّمت عِوَجَها ، وسَدَّت ثُلَمَهَا ، وأثْرَت قيمَتَها .

أما أنتما يا أبي ويا أمي ، فلكما وَهَبْتُ نفسي ، وأقدم هذا العمـــل ثمـــرة مـــن ثمـــار غرسكما الطويل ، وقطرة من عرق كفاحكما المرير، عسى الله أن يتقبله ، ويجعلـــه خالصـــا لوجهه . وأنتن يا أخواتي ونفسي ، وأنتِ يا زوجي وقرة عيني ، وأنتما يـــا ابنـــيّ وكبـــدي ، وأنتم يا أهلي وعشيرتي ، وأنتم يا أصدقائي ورفاقي ، إليكم خالص ودي ، واسلموا لي ذخـــرا وفخرا ، وقربى وزلفى . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

كتبه

عصام عبد المنصف أبو زيد

منوف مساء الجمعة في ١٦ من شعبان ١٤٣٠هـ

الموافق ٧ من أغسطس ٢٠٠٩ م

تمهيد

- **نسب الكميت و شهرته.**

إنّ من يقال له الكميت من الشعراء ثلاثة من بني أسد بن خزيمة :

أولهم : الكميت الأكبر بن ثعلبة بن نوفل بن نضلة بن الأشتر بن جحوان بن فقعس .

ثانيهم : الكميت بن معروفٍ بن الكميت الأكبر .

ثالثهم : الكميت بن زيد الأسديّ . (٦٠هـ – ١٢٦هـ = ٦٨٠م – ٧٤٤م)(١) ، وهو شاعرنا الذي عني به البحث ، وينتهي نسبه إلى مضر بن نزار بن عدنان . كان في أيام الدولة الأموية ، وولد أيام مقتل الحسين سنة ستين ، ومات في سنة ست وعشرين ومائة في خلافة مروان بن محمد .

وقد أقبل الكميت بن زيد على ألوان الثقافة الشائعة في عصره ، فقد أراد أن يكون شاعر الشيعة وفقيهها ، فاتجه – أولاً – إلى القرآن والحديث(٢) ، ثم اتجه إلى الحياة اللغوية ، واتصل بجميع ألوانها من شعر ، وأخبار ، وأيام ، وأنساب .(٣)

وكان يشهد له بالذكاء منذ صغره ، فكان ذكياً لوذعياً ، فقد وقف – وهو صبي – على الفرزدق وهو ينشد ، فأعجبه سماعه فلما فرغ قال : يا غلام ، كيف ترى ما تسمع ؟ قال : حسن يا عم ، قال : أيسرك أني أبوك ؟ قال : أما أبي فلا أبغي به بدلاً ، ولكن يسرني أنك أمي ، فحصر الفرزدق ، وقال : ما مر بنا مثلها .(٤)

- **الكميت شاعراً .**

أما عن شعره وشاعريته ، فيروى أن أول ما قال الكميت هاشمياته ، أتى الفرزدق ، وأراد أن يعرض عليه شعره فإن كان حسناً أمره بإذاعته ، وإن كان قبيحاً أمره بستره ، فطلب منه الفرزدق أن ينشده ما قال ، فأنشده قوله :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ... ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

وظل ينشده إلى أن وصل إلى قوله :

بني هاشم رهط النبي فإنني ... بهم ولهم أرضى مراراً وأغضب

---

(١) راجع : الأغاني: ١٥/١٣ ، و خزانة الأدب : ١/١٤٤ ، و معجم الشعراء المخضرمين : ٤٠٠ ، و شرح الهاشميات للرافعي : ١٥ .

(٢) خزانة الأدب : ١/١٤٤ .

(٣) السابق : نفسه ، و الأغاني : ١٥/١٣ .

(٤) خزانة الأدب : ١/١٤٥ .

خفضت لهم مني جناحي مودة إلى كنف عطفاه أهل ومرحب
وكنت لهم من هؤلاء وهؤلا مجنا على أني أذم وأقصب
وأرمي وأرمى بالعداوة أهلها وإني لأوذى فيهم وأؤنب

فقال له الفرزدق : يا ابن أخي ، أذع ثم أذع ، فأنت – والله – أشعر من مضى ، وأشعر من بقى .[١]

وسئل معاذ الهراء : من أشعر الناس ؟ فقال : من الجاهليين أو الإسلاميين ؟ قالوا : من الجاهليين ، قال : امرؤ القيس ، وعبيد ، وزهير . قالوا : فمن الإسلاميين ؟ قال : الفرزدق ، وجرير ، والأخطل . فقيل له : يا أبا محمد ، ما رأيناك ذكرت الكميت فيمن ذكرت ، قال : الكميت أشعر الأولين والآخرين .[٢] وقال أبو عكرمة الضبي عن شعره : " لولا شعر الكميت لم يكن للغة ترجمان ، ولا للبيان لسان "[٣] وقال أبو عبيدة : " لو لم يكن لبني أسد منقبة غير الكميت لكفاهم ، حببهم إلى الناس وأبقى لهم ذكراً "[٤] وقال بعضهم: " في الكميت خصال لم تكن في شاعر . كان خطيب بني أسد ، وفقيه الشيعة ، وحافظ القرآن ، وكان ثبت الجنان ، وكان كاتباً حسن الخط ، وكان نسابة ، وكان جدلياً " .[٥]

ورغم كل ما قيل عن الكميت ، لم يسلم من تخطئة بعض قدامى اللغويين له ، وعدم اعتدادهم بشعره ، لأنه – كما كانوا يزعمون – مولد ، ولأنه كان من أهل الكوفة ، فتعلم الغريب وروى الشعر ، وكان معلماً ، فلا يكون مثل أهل البدو [٦] ، وقد خطا الأصمعي الكميت في قوله :[٧]

أبرق وأرعد يا يزيد فما وعيدك لي بضائر

قال أبو حاتم السجستاني : " قلت للأصمعي : أتجيز : إنك لتبرق لي وترعد ؟ فقال : لا ، إنما هو تبرق وترعد ، فقلت له : فقد قال الكميت :

أبرق وأرعد يا يزيد ....

فقال : هذا جرمقاني من أهل الموصل ، ولا آخذ بلغته . فسألت عنها أبا زيد الأنصاري ،

---

(١) راجع : الأغاني : ١٢٤/١٥ ، ١٢٥ ، و شرح شواهد المغنى : ٣٧/١ .
(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٢٩٥/٣ ، و الخزانة : ١٤٤/١ .
(٣) الخزانة : ١٤٤/١ .
(٤) السابق : نفسه .
(٥) السابق : نفسه .
(٦) الموشح للمرزباني: ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
(٧) ديوان الكميت : ١٩٠/١ .

فأجازها ، فنحن كذلك إذ وقف علينا أعرابي محرم ، فأخذنا نسأله ، فقال أبو زيد ...... : كيف تقول: إنك لتبرق لي وترعد ؟ فقال له الأعرابي : أفي الجخيف تعني ؟ أي التهدد ، فقال: نعم ، فقال الأعرابي : إنك لتبرق لي وترعد ، فعدت إلى الأصمعي ، فأخبرته ، فأنشدني :

إذا جاوزت من ذات عرق ثنيـــــة فقل لأبي قابوس:ما شئت فارعد

ثم قال لي : هكذا كلام العرب " .[١]

وقد أغفل الأصمعي بذلك الشاهد الجاهلي المنسوب لمهلهل :

أرعـــدوا ساعة الهيـــاج وأبرقــ نا كما توعد الفحول الفحــــولا[٢]

ونسي – أيضاً – قول الإمام علي بن أبي طالب – الذي يعد حجة دالة على بطلان رأيــه – : " وقد أرعدوا وأبرقوا ، ومع هذين الأمرين الفشل ، ولسنا نرعد حتى نوقع ، ولا نسـيل حتـى نمطر "[٣] .

وقد سئل كثير من اللغويين القدماء عن قول الكميت السابق ، فأجازوه ، ولم يروا فيه شيئاً خارجاً عن كلام العرب ، من هؤلاء : أبو زيد الأنصاري ، وأبوعبيدة إذ يقــول : " رعــد وأرعد ، وبرق وأبرق بمعنى واحد "[٤] .

وقال ابن منظور : " وبرق الرجل وأبرق : تهدد وأوعد " [٥] وأنشد قول ذي الرمة :

إذا خشيت منه الصريمة أبرقت له برقة من خلب غير ماطر [٦]

وقال أبو العلاء المعري لمهلهل – حين ناقش معه (برق وأبرق) – : " أخبرنـــي عـــن هـــذا البيت الذي يروى لك : أرعدوا ساعة الهياج وأبرقــ ....

فإن الأصمعي كان ينكره ويقول : إنه مولد . وكان أبو زيد يستشهد به ويثبته . فيقول : طـــال الأبد على لبد ! لقد نسيت ما قلت في الدار الفانية ، فما الذي أنكــر منـــه ؟ فيقــول : زعــم الأصمعي أنه لا يقال : أرعد وأبرق في الوعيد ولا في السحاب . فيقول – على لسان مهلهل : إن ذلك لخطأ من القول ، وإن هذا البيت لم يقله إلا رجل من جذم الفصاحة ، إمـــا أنـــا وإمـــا سواي ، فخذ به وأعرض عن قول السفهاء "[٧] .

---

(١) الخصائص : ٢٩٣/٣ ، ٢٩٤ ، وراجع : الموشح: ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، و المزهر: ٣٤٠/٢ .

(٢) راجع : رسالة الغفران : لأبى العلاء المعرى ٣٥٤ .

(٣) شرح نهج البلاغة : لابن أبى الحديد ١٩٥/١ .

(٤) اللسان :(رعد) ٢٤٣/٥ .

(٥) السابق :(برق) ٣٨١/١ .

(٦) السابق : نفسه .

(٧) رسالة الغفران : ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

فما سبق يدل على بطلان قول الأصمعي من وجهين :-

أحدهما : وجود الشاهد الجاهلي المنسوب لمهلهل ، وكذلك قول الإمام على بن أبي طالب .

والثاني : إجازة كثير من اللغويين القدماء قول الكميت واستشهادهم به .

ومن ثم فإن ما قاله الكميت ليس غريباً عن لغة العرب ، أو خارجاً عن سنن كلامهم .

ويبدو أن السبب وراء هجوم الأصمعي على الكميت ، وعدم اعتداده بشعره ، هو أن الأصمعي سلطاني الهوى ، فقد كان أموي الهوى ، وفي زمن العباسيين عباسياً ، أما الكميت فكان علوياً ، والعلاقة بين العلويين والأصمعي لم تكن مرضية ، وذلك لقطع علي بن أبي طالب يد جد الأصمعي .(١)

وعلى حد تقسيم اللغويين الشعراء إلى أربع طبقات ، فإن الكميت ينتمي إلى طبقة الإسلاميين ، الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق ، وهي الطبقة الثالثة بعد الجاهليين والمخضرمين ، والصحيح – كما يقول البغدادي – : " صحة الاستشهاد بكلامها "(٢) . وإن كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري ، وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق ، والكميت ، وذا الرمة وأضرابهم ، وكانوا يعدونهم من المولدين ، لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب .(٣) وتفسير ذلك ، أنه لم يكن أحد من العلماء يعتمد شعر معاصريه ، لأسباب من أهمها : المنافسة التي كانت قائمة بين النحاة والشعراء ، إذ يريد النحاة فرض قواعدهم ، ويريد الشعراء فرض مستواهم على هذه القواعد ، لأنهم ليسوا أقل من النحاة فهماً للغة وتذوقا لشعر العرب .(٤) . وكان المبرد يرى إهمال الفوارق الزمنية في تفضيل الشعراء ، ويجعل الحكم على الجودة وحدها دون التقدم أو عدمه ، قال : " وليس لقدم العهد يفضل القائل ، ولا لحدثان عهد يهتضم المصيب ، ولكن يعطي كل ما يستحق " (٥) .

وقد استشهد سيبويه بشعر الكميت بن زيد سبع مرات ، وذلك في المواضع الآتية :-

- ذكر سيبويه – في باب : " ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل " (٦) – قول الكميت :

شم مهاوين أبدان الجزور مخا ميص العشيات لاخور ولا قزم

(١) راجع : ديوان الكميت : ٢٩/١ .

(٢) راجع : خزانة الأدب : ٦/١ وهذا ما يراه أستاذى الدكتور محمد حماسة . راجع: الضرورة الشعرية فى النحو العربى : ٥٧ .

(٣) راجع : خزانة الأدب: ٦/١ .

(٤) راجع : دراسات لغوية : ١١٧ للدكتور عبد الصبور شاهين .

(٥) مقدمة المقتضب : ٥٤/١ .

(٦) راجع : الكتاب : ١٠٨/١ ، ١١٤ .

واستشهد به على أن (مهاوين) : جمع : (مهوان) ، مبالغة في (مهين) ، وهو من إعمال جمع صيغة المبالغة إعمال الواحد .

- ذكر سيبويه – في باب : " الأفعال التي تستعمل وتلغي "[1] . قول الكميت :

أجهالاً تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا

واستشهد به على إعمال القول بمعنى الظن ، وأنه لا بأس بالفصل بين الاستفهام والقول بمعمول القول

- وذكر سيبويه – تحت باب : " ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه " – (هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير)[2] ، وجعل منه قول الكميت :

نعاء جذاماً غير موت ولا قتل ولكن فراقا للدعائم والأصل

واستشهد به على موضع " نعاء " موضع الفعل ، والمعنى : انع جذاماً .

- وذكر سيبويه – في باب :" تثنية [3] المستثنى "[4]– قول الكميت :

فمالي إلا الله لا رب غيره ومالي إلا الله غيرك ناصر

والشاهد فيه : تكرار المستثنى في عجز البيت مره بـ (إلا) ، وأخري بـ (غير) ، وتقديره: ومالي ناصر إلا الله غيرك ، فكان (الله) بدلاً من ناصر ، و (غيرك) منصوباً على الاستثناء ، فلما قدما لزما النصب جميعاً ، لأن البدل لا يقدم .[5]

- وذكر سيبويه – في باب : " أسماء السور "[6]– قول الكميت :

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منا تقي ومعرب

والشاهد فيه : ترك صرف " حاميم " لشبهه بما لا ينصرف للعلمية والعجمة نحو : هابيل وقابيل .[7]

- وذكر – في باب : " تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصة " [8] قول الكميت :

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريد به الذوينا

والشاهد فيه : جمع " ذو " جمع تصحيح ، وإفراده من الإضافة ، والتزامه الألف واللام .

---

(١) السابق : ١/١١٨ ، ١٢٣ .

(٢) راجع : الكتاب : ١/٢٧٣ ، ٢٧٦ .

(٣) المراد بالتثنية : التكرار .

(٤) راجع : الكتاب : ٢/٣٣٨ .

(٥) السابق : ٢/٣٣٩ .

(٦) السابق : ٣/٢٥٦ .

(٧) السابق : ٣/٢٥٧.

(٨) السابق : ٣/٢٨٠ ، ٢٨٢ .

• وذكر – في باب : " ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات " [1] – قول الكميت :

خريع دوادي في ملعب تأزر طورا وتلقى الإزارا

والشاهد فيه : إجراؤه " دوادي " على الأصل .

ولم يقتصر استشهاد النحاة بشعر الكميت بن زيد على كتاب سيبويه ، وإنما امتد أثره فيما بعده من مؤلفات ، فذكره المبرد في (المقتضب) سبع مرات [2] ، وكذلك ذكره ابن جني في (الخصائص) تسع مرات [3] . هذا فضلاً على أن غير ذلك من كتب النحو والمعاجم واللغة لم تخل من الاستشهاد بشعر الكميت بن زيد ، وإذا كان الكميت قد أخطأ – كما زعم الأصمعي – فمن من الشعراء الذي " انتهى إليك ذكره لم يهف ولم يسقط ! ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية ، فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه ، إما في لفظه ونظمه ، أو ترتيبه وتقسيمه ، أو معناه ، أو إعرابه ؟ ولولا أن أهل الجاهلية جدوا بالتقدم ، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة ، والأعلام والحجة ، لوجدت كثيراً من أشعارهم معيبة مسترذلة ، ومردودة منفية ، لكن هذا الظن الجميل ، والاعتقاد الحسن ، ستر عليهم ، ونفي الظنة عنهم ، فذهبت الخواطر في الذب عنهم كل مذهب ، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام "[4] كما قال القاضي الجرجاني .

---

(١) السابق : ٣/٣٠٨ ، ٣١٦ .

(٢) راجع : المقتضب : ١/١٤٤ ، ٢٣٨ ، ٢/٩٣ ، ٣٤٩ ، ٣/٣٨٠ ، ٤/٣٩٨ ، ٤٢٤ .

(٣) راجع : الخصائص : ١/٣٢٦ ،٢/٣٣٤/٢٨١ ، ٤٠٤ ، ٣/١٨١ ، ٢٥٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ .

(٤) راجع : الوساطة بين المتنبي وخصومه : ٤

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على (شعر الكميت بن زيد الأسدي) بجمع وتقديم الدكتور داود سلوم . (وشرح هاشميات الكميت) لأبى رياش القيسي ، بتحقيق كل من الدكتور داود سلوم ، والدكتور نوري حمودي القيسي ، و (شرح هاشميات الكميت) للرافعي ، بيد أن النشرتين الأوليين – على ما بذل فيهما من جهد مشكور – لم تسلما من الوهم ، وبخاصة في الجانب العروضي ، من ذلك :

- **أولاً : ما ورد في الديوان :**

١- في جـ : ١ ص ٨٨ أورد المحقق قول الكميت :

إلى توائم أصغي من أجنتها   وساوس عنها قابت القـوب

فالبيت بصورته – تلك – من البسيط ، ولكن وزن الشطر الثاني لا يكتمل بهذه الصورة، ولعل الصواب كما ذكره ابن منظور :

على توائم أصغي من أجنتها   إلى وساوس عنها قابت القوب [1]

٢- في جـ : ١ ص ١٠٥ أورد قوله :

ولو كان تخليداً لذي النصح نصحه   لملئت دنيا ما أقام عسيبها

فالبيت بصورته – تلك – من الطويل ولكن لا يستقيم بذلك وزن الشطر الثاني ، ولعل صوابه :

ولو كان تخليداً لذي النصح نصحه   لملأت دنيا ما أقام عسيبها

٣- في جـ : ٤ ص ٢٠٦ أورد قوله :

أولاك لا هؤلاء إذا انتحض النـ   ـسي وشد السناف واللبب

فالبيت من الصورة الأولى من المنسرح ، مطوية العروض والضرب ، إلا أن وزن الشطر الأول لا يستقيم بذلك ، ولا يقيم من أود البيت إلا قصر اسم الإشارة (هـؤلاء) فيكون الصواب :

أولاك لا هؤلاء إذا انتحض النـ   ـسي وشد السناف واللبب

٤- في جـ ١ ص ١٣٣ أورد قوله :

في ذروة من يفاع المجد أولهم   زانت عواليها قواعدها

البيت – بصورته تلك – من الصورة الأولى من البسيط ، بيد أن الشطر الثاني به سقط ، لا يستقيم الوزن به ولعله :

زانت عواليها قدماً قواعدها .

---

(١) اللسان :(قوب) ١١/٣٣٩ .

٥- في جـ ١ ص ١٧٢ أورد قوله :

وتعاطى به ابن عائشة البـــد   ر له رقيبـــا نظيـــراً

فالبيت من الصورة الأولى من الخفيف ، ولكن لا يقـيم مـن أود الشـطر الثـاني إلا استكمال السقط الواضح به ولعله :

وتعاطى به ابن عائشة البـــد   ر له كان رقيبـــاً نظيـــراً

٦- في جـ ١ ص ٢٠٢ أورد قوله :

كأن بنـــات في حجراتـــه   نبيط قعـود لابسات البرانـس

فالبيت من الصورة الثانية من الطويل ، ولكن الشطر الأول يبدو به سقط ، لعله يكون:

كأن بنات الحي في حجراتـــه.

وقد علق المحقق على هذا البيت في هامش الصفحة بقوله : " ورد البيت هكـذا فـي الأصل " وكان الأولى أن يقدر هذا السقط ، وينبه إليه ، باعتباره جزءاً من عمله .

٧- في جـ ١ ص ٢١١ أورد قوله :

غنيت فلم أرددكـــم عند بغية   وحجت فلم أكددكم الأصـــابع

فالبيت من الصورة الثانية من الطويل ، بيـد أن وزن الشـطر الثـاني لا يسـتقيم إلا باستكمال السقط الواضح به ، ولعله :

وحجت فلم أكددكم بالأصـــابع.

٨- في جـ ١ ص ٢١٨ أورد قوله :

ولئن لحقت به على ما قد مضى   من بعد غايته فاحـــج واخلق

البيت من الصورة الأولى من الكامل ، ولا يستقيم الشطر الثاني إلا بقطع الهمزة مـن كلمتي (احج) ، و (اخلق) فيكون :

من بعد غايته فأحـج وأخلـق.

٩- في جـ ٢ ص ٣٧٢ أورد قوله :

فلو كان مثل عـــوف وبنتـــه   خماعة لم أوقف بوعث ولا هزل

البيت من الصورة الأولى من الطويل ، إلا أن الشطر الأول به سقط ، لعله :

فلو كان مثل وقف عوف وبنتـــه.

١٠- في جـ ٢ ص ٤١٩ أورد قوله :

بضـــرب لا دواء له وطعـــن   تـــرى منه الأساة موليـنـــا

فهذا البيت من الصورة الأولى من الوافر ، بيد أن وزن الشطر الثاني لا يستقيم بذلك ، والصواب – كما ذكره المحقق نفسه ومعـه الدكتور نوري حمـودي القيسـي فـي

تحقيقهما لشرح هاشميات الكميت -:

بضـــرب لا كفاء له وطعـــن ... تـــرى منه الأساة مولولينــا[1]

١١- في جـ ٢ ص ٤٢٤ أورد قوله :

فجعجنـــا بهن وكان ضـــرب ... تـــرى منه جماجمهم فئينـــا

فالبيت من الصورة الأولى من الوافر ، ولعل صواب الشطر الأول :

فجعجعنـــا بهن وكان ضـــرب

" ويعد الفصل بين شطري البيت المدور – كما يقول الدكتور . شعبان صلاح – دلـــيلاً على وعي المحقق بهذا التدوير ، فإذا صلحت الكلمة لقسمها بين شطري البيت قسـمت ، وإلا وضع حرف الميم بين قوسين هلاليين دليلاً على اتصال شطري البيت " [2] وهـــذا مـــا فعلـــه المحقق ، الدكتور داود سلوم ، بيد أن هناك بعض المواطن لم يسلم له الفصل فيها . من ذلك:

١- في جـ ١ ص ١٦٧ أورد قوله :

نطعم الجيأل اللهيد من اللحـــم ... ولم ندع من يشيط الجـــزورا

فشطر الخفيف بنهاية كلمة (اللحم) ، والصواب بعد (حاء) (اللحم) .

٢- في جـ ١ ص ١٦٧ أورد قوله :

فُدْعُ أيدٍ فُحْـــجُ العراقيـــب ... كالأقدح إلا سمومها والغرورا

فشطر الخفيف بنهاية كلمة (العراقيب) ، والصواب بعد (قاف) (الأقدح) .

٣- في جـ ١ ص ١٦٨ أورد قوله :

أو روايا التؤام في المهمة القفر ... تناولن من سراة العويـــرا

فشطر الخفيف بنهاية كلمة (القفر) ، والصواب بعد (فاء) (القفر) .

٤- في جـ ١ ص ١٦٨ أورد قوله :

يتبادرن بالرواء من الشـــرب ... أمام القلوب عيراً فعيـــرا

فشطر الخفيف بنهاية كلمة (الشرب) ، والصواب بعد (راء) (الشراب) .

---

(١) راجع : شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدى : ٢٧٥ .

(٢) شعر أبى تمام . دراسة نحوية : د. شعبان صلاح ص ١٦ .

٥- في جـ١ ص ١٦٩ أورد قوله :

لم تسدد لها الخوالق بالامــس   ولم تقدر الفواري السيــورا

فشطر الخفيف بنهاية كلمة (الأمس) ، والصواب بعد (ميم) (الأمس) .

٦- في جـ١ ص ١٧٢ أورد قوله :

أخبرت عن فعالـــــه الأرض   واستنطق منها اليباب والمعمورا

فشطر الخفيف بنهاية كلمة (الأرض) ، والصواب بعد (نون) (استنطق) .

٧- في جـ ١ ص ١٧٣ أورد قوله :

أرجاً من رضاب ما يعبأ الغيــث   بملقى بعاعـــــه مســروراً

فشطر الخفيف بنهاية كلمة (الغيث) ، والصواب بعد (ياء) (الغيث)

٨- في جـ١ ص ١٧٤ أورد قوله :

يبحث الترب عن كوارع في المشرب   لا تجشم السقاة الصفيــــرا

فشطر الخفيف بنهاية كلمة (المشرب) ، والصواب بعد (شين) (المشرب) .

٩- في جـ١ ص ١٧٩ أورد قوله :

نسباً في المطيبين وفي الأحلاف   حل الذؤابـــــة الجمهــورا

فشطر الخفيف بنهاية كلمة (الأحلاف) ، والصواب بعد (حاء) (الأحلاف) .

١٠- في جـ ١ ص ١٨٥ أورد قوله :

وسمتني العم فيها الفتـــــــا   ة وقربي تزيد لديها ثبــورا

فشطر المتقارب بعد (ألف) (الفتاة) ، والصواب بنهاية كلمة (الفتاة) .

١١- في جـ ١ ص ١٨٩ أورد قوله :

فالآن صــــرت إلى أميـــة   والأمـــور إلى المصايـــر

فشطر مجزوء الكامل بنهاية كلمة (أمية) ، والصواب بعد (الياء الأولى) من (أمية) .

١٢- في جـ١ ص ١٨٩ أورد قوله :

والآن كنــت بــه المصيـــب   كمهتــــد بالأمــس حائـــر

فشطر مجزوء الكامل بنهاية كلمة (المصيب) ، والصواب بعد (ياء) (المصيب) .

١٣ – في جـ ١ ص ١٨٩ أورد قوله :

دلفـــاً من الشـرف التليـــد   إليـــك بالرفد الموافـــر

فشطر مجزوء الكامل بنهاية كلمة (التليد) ، والصواب بعد (ياء) (التليد) .

١٤ – في جـ ١ ص ١٩٠ أورد قوله :

الطيبـــــو تـــرب المغـــار س والمنابـــت والمكاســر

فشطر مجزوء الكامل بعد (راء) (المغارس) ، والصواب بعد (ألف) (المغارس) .

١٥- في جـ ١ ص ١٩٤ أورد قوله :

والأ خـــــدرى بعانتيـــــه خليـــــط آجال وباقـــر

فشطر مجزوء الكامل بنهاية (عانتيه) ، والصواب بعد (ياء) (عانتيه) .

١٦- في جـ ١ ص ٢٠٩ أورد قوله :

زعم النضر والمغيرة والنعمـ ـان والبحتري وابن عيـاض

فشطر الخفيف بعد (ميم) (النعمان) ، والصواب بعد (عين) (النعمان) .

١٧- في جـ ٢ ص ٣٤٢ أورد قوله :

بهم صلح الناس بعد الفســا د وحيص من الفتق ما رعبلوا

فشطر المتقارب بعد (ألف) (الفساد) ، والصواب بنهاية كلمة (الفساد) .

ويبدو أن المحقق لا يعتد بمشطور السريع ، إذ أورد – في جـ ٢ ص ٤٢٩ – قول الكميت يمدح مخلد بن يزيد :

١- تلقى الندى ومخلداً حليفين ليسا من الوكس ولا بوخشين

٢- تنازعا فيه لبان الثدييـن كانا معاً في مهده رضيعين

وبعد ذلك – في الصفحة نفسها – أورد قوله :

١- يا أرضنا هذا أوان تحييـن قد طالما حرمت نوء الفرغين

فهو بذلك قد جعل ما سبق من السريع التام ، وعد كل بيتين منه بيتاً واحداً ، والدليل على ذلك الترقيم الذي اتخذه سبيلاً لعد الأبيات ، فعد أربعة أبيات من مشطور السريع بيتين اثنين ، ثم عد بعد ذلك بيتين منه بيتا واحداً . والصواب غير ذلك ، لأن الشعر إذا كان كل بيت على ثلاثة أجزاء ، الأول منها مستفعلن أو مزاحفاته ، والثاني مثله ، والثالث مفعولان ، أو مفعولن ، أو فعولان ، أو فعولن ، فهو من مشطور السريع . و " الشطر في السريع – على كل حال – نادر " [1] . ويكون ما سبق من قول الكميت كالآتي :

تلقى الندى ومخلداً حليفيـــن

ليسا من الوكس ولا بوخشيـن

تنازعا فيه لبـــان الثدييـــن

---

(١) عروض الشعر العربي بين التقليد والتجديد : ١٠٨ .

كانا معاً في مهـــده رضيعين

وبعد ذلك قوله:

يا أرضنــــا هذا أوان تحييــــــن

قد طالما حرمت نوء الفرغيــن

- **ثانياً** : **ما ورد في** (**شرح هاشميات الكميت بن زيد**) :

١- في ص ٢٥٥ أورد قول الكميت :

لعمرهم لقد وجدوا نــــزاراً على الشواهق مبتنينــــــا

فالبيت من الصورة الأولى من الوافر ، ولكن الشطر الثاني به سقط ، ولا يســتقيم إلا بتمامه ، ولعله :

على قنن الشواهق مبتنينــــا

٢- في ص ٢٦١ أورد قوله :

فحلوا دار مكرمة وعـــــز عنها أعادي شانئينــــــــا

البيت – بصورته تلك – من الصورة الأولى من الوافر ، بيد أن الشطر الثاني يبدو به سقط ، لعله :

نفوا عنها أعادي شانئينــــــا

٣- في ص ٢٨٤ أورد قوله :

وهاشم مرة للمفنى ملوكـــاً بلا ذنب إليه ومذنبينــــــــا

البيت من الصورة الأولى من الوافر ، ولكن لا يقيم من أود الشطر الأول إلا أن تحذف (اللام) من (للمفنى) فيكون :

وهاشم مرة المفني ملوكـــاً

٤- في ص ٢٨٨ أورد قوله :

وأقصد إن رميت إلى سواكم بنبلي حكم يحكمونــــــــا

البيت من الصورة الأولى من الوافر ، ولكن الشطر الثاني به سقط ، لعله :

بنبلي حكم سبط يحكمونـــــا

كل هذه الملحوظات لا تقلل من قيمة الجهد الوفير الذي بذل في تحقيق الـــديوان ونشـــره، وكذلك شرح هاشميات الكميت ونشرها . ومن ثم كانت هاتان النشرتان معتمدي فـــي دراســـة شعر الكميت دراسة صرفية نحوية . راجياً من الله التوفيق والسداد ، وأن يكون هـــذا العمـــل خالصاً لوجهه ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

الباب الأول

المخالفات الصرفية في شعر الكميت بن زيد

مدخل :

تتعلق الظواهر التي يعالجها هذا الباب ببنية الكلمة ، على مستوييها الصوتي ، والصرفي ، مع رصد أهم التغييرات التي تطرأ على هذه البنية ، سواء بالنقص ، أو الزيادة ، أو التغيير ، وهذا ما يتناوله الفصل الأول . ومعالجة أبنية الجموع غير القياسي غير المسموع منها ، وغير القياسي المسموع ، وكذلك أبنية المشتقات ، وهذا ما يتناوله الفصل الثاني .

وتعتمد الدراسة لهذه الظواهر على عرض الظاهرة ، وبيان موطن الخلاف فيها ، ثم محاولة تفسير ذلك تفسيراً دلالياً يتلاءم مع سياق النص .

الفصل الأول

البنية بين النقص والزيادة والتغيير

المبحث الأول : النقص في البنية.

المبحث الثاني : الزيادة في البنية.

المبحث الثالث : التغيير في البنية.

- **مدخل :**

إن الولوج إلى عالم الشعر من خلال لغته هو سبيل الوصول إلى عبقرية الشعر والشاعر ، وإن منطلق أي دراسة لغوية لابد أن يكون من بنية الكلمة ، من هنا بدأت دراستنا لشعر الكميت بن زيد بالظواهر الصرفية التي تعنى بدراسة بنية الكلمة على مستوييها الصوتي والصرفي ، دون تمييز لأحدهما عن الآخر ، وذلك للتداخل الشديد بينهما .

وتعتمد دراسة البنية في هذا الفصل على رصد التغييرات التي تطرأ على صورة الكلمة، سواء أكانت تغييرات صوتية ، أم صرفية ، مع محاولة البحث عن التفسيرات والأغراض الدلالية لهذه التغييرات .

تعددت ظواهر النقص في البنية في شعر الكميت بن زيد ، فشملت نقص الحركة كإسكان المتحرك ، ونقص الحرف كتخفيف المشدد ، ونقص بعض الكلمة كحذف بعض الكلمة عند أمن اللبس ، وهو ما يسمح به في نطاق الترخص للشاعر .

وصل همزة القطع

همزة القطع ، هي تلك التي تظهر في النطق ، سواء أكانت في بدء الكلام أم في وصله، " وهي ما تثبت في الابتداء ، ولا تسقط في الدرج إلا لضرورة كقوله :

إن لم أقاتل فالبسوني برقعاً [١]

حيث حذف الشاعر الهمزة من ألبسوني في الوصل ، مع أنها همزة قطع ، لأنها همزة ألبس . فلما كان الشعر كلاماً موزوناً يستجاز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله [٢] ، جاز وصل همزة القطع ، وعد ذلك من ضرائر نقص الحرف . يقول ابن عصفور : " وأما نقص الحرف فمنه : وصل ألف القطع نحو قول أبي الأسود :

يابا المغيرة رب أمر معضل فرجته بالمكر مني والدها

يريد : يا أبا المغيرة ، وقول حاتم الطائي :

أبوهم أبي والامهات أمهاتنا فأنعم ومتعني بقيس بن جحدر

يريد : والأمهات أمهاتنا . وقد جاء ذلك في الفعل ، قال الطرماح :

ألا أيها الليل الطويل ألا اصبح بتم وما الإصباح فيك بأروح

يريد : ألا أصبح . وقال الآخر :

ما شد أنفسهم وأعلمهم بما يحمي الذمار به الكريم المسلم

يريد : ما أشد أنفسهم ...... [٣] "

ولم تحظ هذه الظاهرة – كغيرها من الظواهر – بالحديث عنها في كتب النحاة ، فقد قل ذكر النحاة لها ، ولعل ذلك لكثرتها وشياعها حتى صارت غير مختصة بالشعر [٤] ، فقد جاء من هذه الظاهرة شيء في الكلام ، حكى أبو زيد : " لاب لك " ، يريدون : لا أب لك ، وقرأ سالم

---

(١) الضرائر : للآلوسي /١٣٧ ، وتمام البيت : وفتخات في اليدين أربعا . راجع : شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٣٠٣/١ .

(٢) راجع : شرح كتاب سيبويه : ٩٥/٢ .

(٣) ضرائر الشعر : ٩٨-١٠١ وراجع :شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٣٠٢،٣٠٣/١ .

(٤) راجع: الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

ابن عبيد الله : ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا اثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [1] بحذف همزة " إثم " ، وقرأ ابن محيصن : ﴿ وَآتَيْتُمْ احْدَاهُنَّ ﴾ [2] ، وقرأ ابن كثير في بعض الروايات عنه : ﴿ إِنَّهَا لِحْدَى الكُبَرِ ﴾ [3] بحذف همزة إحدى [4] .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرة واحدة ، وذلك في قوله : [5]

وصفت لنا أكناف سهل موطأ ... وإذ فات مقرور أو اطعمت بائساً

يريد : أطعمت ، فحذف الهمزة في الوصل ، مع أنها همزة قطع ، إلا أنه فعل ذلك حفاظاً على وزن البيت ، فالبيت من بحر الطويل ، وتقطيع عجزه : وإذفا = فعولن ، تمقرورن = مفاعيلن، أو طعم = فعولن ، تبائسن = مفاعلن ، ولو قطعت الهمزة لكان تقطيع عجزة : وإذفا = فعولن ، تمقرورن = مفاعيلن ، أو أطعم = مستفعل ، تبائسن = مفاعلن ، وليس هذا من وزن الطويل في شيء . لذا كان وصل همزة القطع عند الكميت مطلباً موسيقياً .

---

(١) البقرة : ٢٠٣

(٢) النساء: ٢٠

(٣) المدثر : ٣٥

(٤) راجع: ضرائر الشعر: ١٠٠، ١٠١ و الخصائص: ٣/١٤٩-١٥١

(٥) ديوانه: ٢٠٣/١

وردت هذه الظاهرة في الشعر قديماً ، وعدها ابن عصفور من ضرائر نقص الحروف [١] ، وذلك لأن " المشدد حرفان ، فلما تم للشاعر الوزن بأحدهما حذف الآخر ، ومنه قول طرفة بن العبد :

أصحوت اليوم أم شاقتك هر

ومنه قول عمر بن يثربي الضبي :

قتلت علباء وهند الجملي   وابنا لصوحان على دين علي

فخففت الياء من (علي) لما احتاج إلى ذلك "[٢] .

وتخفيف المشدد هو نوع من اختزال القيمة الكمية للصوت ، وقد عده الدكتور عوني عبد الرءوف من ضرائر القافية والأصوات اللغوية ، " وذلك حين تتطلب القافية صوتاً ساكناً محدود الكمية الصوتية للروي ، والصوت الواقع فيها مشدد ، لذا يختزل الصوت ، فيصبح صوتاً ساكناً معتاداً وليس مشدداً ، أي تختزل قيمته الكمية إلى النصف ، لأن المشدد صوته ساكن مضعف الكمية ، وذلك مثل :

قد عمت النعماء سعداً وعكب

بدل من (عكب) ، ومثل قول رؤبة :

وقد علمنا ذاك علماً غير شك

أي (غير شك) " [٣] .

وقد ورد تخفيف المشدد في الوقف (القافية) وكذلك في الوصل (الحشو) ، إلا أن وقوعه في القوافي أكثر منه في غير القوافي . قال ابن السراج : " يجوز تخفيف كل مشدد في قافية ، لأن الذي بقي يدل على أنه قد حذف منه مثله ، لأن المشدد حرفان ، وإنما اقتطعته القافية ، لأن الوزن قد تم "[٤] ، وقال السيرافي : " اعلم أن الشاعر يحذف مالا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه ، فمن ذلك : ما يحذفه في القوافي الموقوفة من تخفيف المشدد ، كقول امرئ القيس :

لا وأبيك ابنة العامري   لا يدعي القوم أني أفر

وكقول طرفة :

---

(١) ضرائر الشعر:١٣٢

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة :٩٢،وراجع: الأصول في النحو : ٤٤٨/٣

(٣) القافية والأصوات اللغوية : ١٥٥

(٤) الأصول في النحو :٤٤٨/٣

أصحوت اليوم أم شاقتــــك هر ومن الحب جنون مستعر

فأكثر الإنشاد في هذا حذف أحد الحرفين لتتشاكل أواخر الأبيات ، ويكون علـــى وزن واحــد ، لأنك إذا قلت : " لا يدعي القوم أني أفر " صار آخر جــزء مــن البيــت (فعــل) فــي وزن العروض،لأنه من المتقارب من الضرب الثالث،فإذا شدد الراء صار آخر أجزائه على (فعول) وهو من الضرب الثاني من المتقارب ، فهو مضطر إلى حذف أحد الحرفين لاستواء الــوزن ، ومطابقة البيت لسائر أبيات القصيدة ، ألا تراه يقول بعد هذا :

تميــــم بن مر و أشياعهـــــــا و كندة حولي جميعاً صبر

فهذا من الضرب الثالث لا غير ، ولم يكن من الجائز أن يأتي في قصيدة بأبيــات مــن ضربين " [١] .

وقد خفف الكميت المشدد مرتين ، إحداهما في القافية وذلك في قوله : [٢]

طيب الأصل طيب العود في البنــ ـــية والفرع يثربي تهامي

فقد خفف (ياء) تهامي ، لما احتاج الوزن إلى ذلك ، ويعد هذا من قبيل تخفيف ياء النسب ، وسيأتي الحديث عنه في موضعه – إن شاء الله –.

والأخرى في غير القافية ، وذلك في قوله [٣] :

تردد بالنابين بعد حنينها صريفاً كما رد الأغاني أخطب

فقد خفف الكميت (الياء) في قوله : " الأغاني " ، وهذا جائز بلا خــلاف ، فحــذف إحــدى الياءين للتخفيف جائز في مثل : (أماني – أغاني – أثــافي) [٤] ، ومفرداتهــا : (أمنيــة – أغنية – أثفية) [٥] .

ففي قوله تعالى : ﴿ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ ﴾ [٦] ، قــرأ أبو جعفر وشيبة والأعرج " إلا أماني " خفيفة الياء ، حذفــوا إحدى الياءين استخفافاً . قال أبو حاتم : " كل ما جاء من هذا النحو واحده مشدد فلك فيه التشديد والتخفيف ، مثل : أثافي ، وأغاني ، وأماني "[٧] .

---

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر : ٢١٦،٢١٧ ،وراجع: ضرائر الشعر : ١٣٢،١٣٣

(٢) ديوانه:١٧٦/٤

(٣) السابق:١٩٣/٤

(٤) أثافي: جمع أثفية ،وأثفية هي:الحجر الذى يوضع عليه القدر.انظر:اللسان: (أثف) :٧٢/١

(٥) راجع: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية :٧٢

(٦) البقرة: ٧٨

(٧) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي ٥/٢

إسكان المتحرك

إسكان المتحرك مظهر من مظاهر التخفيف في اللسان العربي ، وقد ورد كثيراً عند العرب ، خاصة في لغة الشعر .

والتسكين أهم ظواهر التخفيف ، وهو خصيصة من خصائص لهجة تميم ، وبكر بن وائل يقول ابن سيده : " باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل عندهم متحرك ...... وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم ...... وهذه أيضاً كثيرة في تغلب وهو أخو بكر بن وائل " [١] فالتسكين بذلك من خصائص تميم ، وبكر بن وائل وتغلب وربيعة ، " وكذلك كان أكثر قبائل أسد وعامة قبائل قيس المتاخمة لتميم ، فإنها كانت جميعاً تجنح إلى حذف الحركات القصيرة " [٢] ولعل هذا يتفق مع طبيعة البدو ، حيث إنهم يميلون إلى السرعة في النطق الذي ينتهي إلى الاقتصاد في الجهد العضلي ، ولا شك أن حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد ، وهو ما يهدف إليه البدوي بعكس القبائل المتحضرة التي تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان [٣] .

والتسكين يعني حذف إحدى الحركات نتيجة لتواليها سواء أكانت هذه في اسم أو فعل، وسواء أكانت في كلمة أو كلمتين [٤] .

وللتخفيف في الدرج تفريعات متعددة ، فقد خففوا (فَعِل) ، و(فَعُل) إلى (فَعْل) ، وذلك مثل : (كَتِف إلى كَتْف) ، و(رَجُل إلى رَجْل) ، وكذلك (فُعُل) ، و(فُعِل) إلى (فُعْل) مثل : (رُسُل إلى رُسْل) ،و(ضُرِب – المبني للمجهول – إلى ضُرْب) ،و(فِعِل) إلى (فِعْل) مثل : (إبِل إلى إبْل) ، ولم يقع منه سوى هذه الكلمة ، وسكنت عينها في الشواذ "[٥] .

وقد ورد إسكان المتحرك في قول الكميت – يرد على رجل كان قد هجاه من قبيلة كلب – :[٦]

لقد بلغت كلب بسبي حظوة ... كفتها قديمات الفضائح والوَصْبِ

يريد : (الوَصَبَ) ، وهو الوجع والمرض ، وقيل : هو دوام الوجع ولزومه ، وقيل : هو

---

(١) راجع: المخصص:١٤/٢٢٠، ٢٢١

(٢) شعر الأخطل دراسة نحوية وصرفية: ٢٤،وراجع :اللهجات العربية في التراث:١/٢٥١،و من مظاهر التخفيف في اللسان العربي : ٢٤-٣٠

(٣) اللهجات العربية في التراث: ١/٢٤٦

(٤) من مظاهر التخفيف في اللسان العربي : ٢٤

(٥) راجع: دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الثاني ج٢/٥٨٧

(٦) (ديوان الكميت)١/١١٣

شدة التعب[1] . فسكن الكميت (الصاد) لما اضطر إلى ذلك ، وذلك لأن الضرب (مفاعيلن)، ولو حرك لكان الضرب (مفاعلتن) وليست هذه التفعيلة من بحر الطويل .

وقد أجاز النحاة تسكين العين من المضموم والمكسور ، أما تسكين عين (فَعَل) المفتوح العين ، فيرى البصريون أنه لا يجوز ذلك ، لخفة الفتحة . قال سيبويه : " وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء ... وذلك نحو " جَمَل ، وحَمَل ، ونحو ذلك " [2] .

ويقول في موضع آخر : " وليس شيء أكثر في كلامهم من فعل ، ألا ترى أن الذي يخفف عضداً وكبداً لا يخفف جملاً " [3] ، وقال المبرد : " اعلم أنه يجوز إسكان الحرفين من المضموم والمكسور ... استثقالاً للكسرة والضمة ، وذلك قولك في عضد : عضد ، وفي حمر: حمر ، وفي فخذ : فخذ . والفعل تقول في علم : علم ، وفي كرم : كرم . ولا يجوز في مثل ذهب أن تسكن ، ولا في مثل جمل ، لا يسكن ذلك اسماً ولا فعلاً لخفة الفتحة ، وثقل الكسرة والضمة " [4] .

لذلك يحاول التبريزي إيجاد مخرج لاستعمال أبي تمام (طَرْفَة) – بسكون الراء – في قوله :[5]

أذكرتنا الملك المضلل في الهوى   والأعشيين وَطَرْفَةً ولبيدا

قائلاً : " .. ولا ينبغي أن يحمل على أن الطائي سكن الراء ، إذ كان ذلك مستنكراً ، لأنهم لا يقولون في شَجَرَة : شَجْرَة ، ولا في حَجَر : حَجْر ، لأن تسكين الفتحة عندهم مرفوض ، وإنما يسكنون الضمة والكسرة فيقولون في عضد : عضد ، وفي نمر : نمر " [6] ونسي التبريزي – كما يقول الدكتور . شعبان صلاح – أن من قال ذلك من العلماء استثنى منه لغة الشعر ، فأجاز فيها مثل هذه الظاهرة [7] . وقد ذكر ابن جني أنه قد سمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح ، قال الشاعر [8] :

وما كل مبتاع ولو سَلْفَ صَفْقُه   براجع ما قد فاته برداد

(١) اللسان : ١٥/٣١٣، ٣١٤ (وصب)
(٢) الكتاب:٤/١١٥
(٣) الكتاب: ٤/٣٧
(٤) راجع: المقتضب: ١/٢٥٥
(٥) ديوان أبي تمام : بشرح التبريزي ١/٤١٢
(٦) السابق: ١/٤١٣،٤١٢
(٧) راجع : شعر أبي تمام دراسة نحوية : ٦١،٦٠
(٨) الخصائص: ٢/٣٣٨

وقد أجازه ابن عصفور في ضرورة الشعر ، وجعله من المبالغة في التخفيف ، يقول : " فأما نقص الحركة فمنه : حذفهم الفتحة من عين (فَعَل) مبالغة في التخفيف ، نحو قول الراجز أنشده الأصمعي :

على محالات عكسن عكسا

إذا تسداهـا طلابا غَلْسَا

يريد : غَلَسًا ...... [1] "

وقد وُجدت بعض القراءات بتخفيف حركات الفتح ، فقد قرأ أبو السمال قوله تعالى :

﴿ فِيمَا شَجْرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [2] بإسكان الجيم من (شجر) ، ونسبت هذه القراءة إلى لهجة تميم [3] . إلا أن أبا حيان الأندلسي قد علل هذه القراءة بأن أبا السمال فرّ من توالي الحركات، وليس بقوي لخفة الفتحة ، بخلاف الضمة والكسرة ، فإن السكون بدلهما مطرد على لغة تميم [4] . ويلحظ أيضاً أن التخفيف يطرد عند تميم في صيغة (فَعَل) فيسكنون عين الكلمة من غير أن ينظروا إلى الحركات [5] . ويرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي صحة تخفيف حركات الفتح ، يقول : " ... فقد خفف المفتوحَ بعضُ القراء ، أقول – وهم على حق – ، إذ السكون أخف من الفتح ، ولأن السكون يختصر المقاطع ، وبذلك يوفر المجهود ، وعلى ذلك قراءة أبي السمال وأبي المتوكل وأبي الجوزاء " الجَمْل " بفتح الجيم وإسكان الميم [6] ، وذلك في قوله– تعالى– : ﴿ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ [7] . وكذلك ورد إسكان عين (مع) عند الكميت ، وذلك في قوله : [8]

بانت له العقرب الأولى بشرتها وَبَلَّهُ مَعْ طلوع الجبهة الأسد

فاضطر الكميت إلى تسكين عين (مع) ، مراعاة للوزن الشعري ، فما كان يمكنه – بأي حال – أن يحركها ، لأن العين هي المقابل لألف (فاعلن) في وزن بحر البسيط .

وفي إسكان عين (مع) قال سيبويه : " وسألت الخليل عن مَعَكُم ومَعَ ، لأي شيء نصبتها ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ، ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معاً ، وذهبا معاً ، وقد ذهب معه ، ومن معه ، صارت ظرفاً ، فجعلوها بمنزلة أمام وقدام . قال الشاعر فجعلها كَهَلْ حين اضْطُرَّ ، وهو الراعي :

---

(١) راجع : ضرائر الشعر : ٨٥، ٨٤

(٢) النساء : ٦٥

(٣) البحر المحيط :٣/٢٩٧

(٤) السابق: نفسه

(٥) راجع: من مظاهر التخفيف في اللسان العربي: ٢٥، ٢٤

(٦) راجع : اللهجات العربية في التراث: ١/٢٤٥، ٢٤٤

(٧) الأعراف: ٤٠

(٨) ديوان الكميت: ١/١٣١

وريشي منكم وهواى مَعْكُـــمْ   وإن كانت زيارتكم لمامـــاً [١] "

وقال ابن يعيش : " وأما " مع " فهو ظرف من ظروف الأمكنة ، ومعناه المصـاحبة ، والـذي يدل على أنه اسم أنه إذا أفرد نون فيقال : جاءا معاً ، وأقبلا معاً ، وربما أدخلوا عليه حـرف الجر ، قالوا : جئت من معه أي من عنده ، ولو كانت أداة لكانت ساكنة الآخر على حـد هَـلْ وقَدْ وبَلْ ، إذ لا علة توجب الفتح ، وربما ذُهِب بها مذهب الحرف فسُكِّن آخرها قال الشاعر :

فريشي منكم وهواي مَعْكُـــم   وإن كانت زيارتكـــم لماما

لما اعتقد فيها الحرفية سكنها ، والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط إبهامهـا كلـدن ، وحيث ، وإنما أعربت ونصبت على الظرفية ، لأنهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم في عنـد فيقولون : معي مال ، أي هو في ملكي ، وإن كان غائباً ، كما يقال عندي مال " [٢] .

وكلام ابن يعيش السابق يفهم منه أن تسكين العين في (مَعْكُم) لـيس للضـرورة ، وذلك خلافاً لما ذهب إليه سيبويه ، حيث ادعى أن التسكين ضرورة لا لغة ، وهو مردود بـأن ذلك لغة غنم وهم بطن من تغلب بن وائل وعامة ربيعة [٣] .

ويقول ابن هشام : " (مَعَ) : اسم ، بدليل التنوين في قولك : " معاً " ، ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهـبت مـن معه " ، وقـراءة بعضهم : ﴿ هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي ﴾[٤] ، وتسكين عينه لغة غنم وربيعة ، لا ضرورة خلافاً لسيبويه ، واسميتها حينئذ باقية ، وقول النحاس: " إنها حينئذ حرف بالإجماع " مردود " [٥] .

وفي تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٦] قال ابن عطية : "و(مع) ظرف بني على الفتح ، وأما إذا أسكنت العين فلا خلاف أنه حرف جاء لمعنى " [٧] ، والصحيح – كما يقول أبو حيان الأندلسي – : أنهـا ظرف فتحت العين ، أو أسكنت ، وليـس

---

(١) الكتاب:٣/٢٨٦،٢٨٧ وراجع :ظواهر نحوية في الشعر الحر : ٤٨،٤٧

(٢) راجع : شرح المفصل:٢/١٢٨ ، ١٢٩

(٣) السابق : نفسه

(٤) الأنبياء : ٢٤

(٥) مغنى اللبيب:١/٣٦٥ وراجع : الجنى الداني: ٣٠٥،٣٠٦، والكتاب: ٣/٢٨٦ ، ٢٨٧

(٦) النمل : ٤٤

(٧) راجع : البحر المحيط: ٧/٧٦

التسكين مخصوصاً بالشعر كما زعم بعضهم ، بل ذلك لغة لبعض العرب ، والظرفية فيها مجاز، وإنما هو اسم يدل على معنى الصحبة [1] .

مما سبق يتضح أن تسكين المتحرك عند الكميت له ما يسوغه الوزن الشعري ، وما يفسره من أقوال العلماء والنحاة .

---

(١) السابق: نفسه ، وراجع : آمالي ابن الشجري : ١/٢٧٥،٢٧٤

حذف بعض الكلمة عند أمن اللبس

كثيراً ما يحتاج الشاعر إلى حذف بعض الكلمة ، فيجيء بالكلمة ناقصة لإقامة الوزن ، فكما جاز له أن يزيد في بنية الكلمة ، جاز له أن ينقص منها ما لم يؤد ذلك إلى لبس . قال أبو حاتم تحت " ما يجوز في الشعر مما لا يجوز في الكلام : " أبيح للشاعر ما لم يبح للمتكلم، من قصر الممدود ، ومد المقصور ، وتحريك الساكن ، وتسكين المتحرك ، وصرف ما لا ينصرف ، وحذف الكلمة ما لم تلتبس بأخرى ، كقولهم : " فل " من " فلان " ، و " حم " من " حمام " . قال الشاعر :

وجاءت حوادث من مثلها ... يقال لمثلك : ويها فل

وقال آخر :

دعاء حمامات تجاوبها حم

ومن المحذوف أيضاً قول أبي كاهل اليشكري :

لها أشارير من لحم تتمره ... من الثعالي ووخز من أرانبها

يريد : " من الثعالب " ، ومن المحذوف قول كعب بن زهير :

ويلمها خلة لو أنها صدقت ... في وعدها أولو أن النصح مقبول

يريد : " ويل لأمها " . ومنه قولهم : " لاه أبوك " يريدون : لله أبوك ، قال الشاعر :

لاه ابن عمك لا يخاف ... المبديات من العواقب "[1]

وقد عبر بعض النحاة عن هذه الظاهرة بالتثليم ، وهو " أن يجيء بالكلمة ناقصة لإقامة الوزن، وإن شئت قلت : وهو أن ترخم الاسم فتبقى من حروفه ما يدل على جملة الكلمة من غير مذهب ترخيم الاسم المنادى . فمن ذلك قول علقمة بن عبدة الفحل :

كأن إبريقهم ظبي على شرف ... مفدم بسبا الكتان ملثوم

أراد : بسبائب الكتان ، فحذف ، وقال أبو النجم العجلي :

في لجة أمسك فلاناً عن فل

أراد : أمسك فلاناً عن فلان ، فحذف الألف والنون للضرورة " [2] .

وجاءت هذه الظاهرة في الشعر إما في الحشو مراعاة للوزن ، أو في القافية مراعاة لنسقها الموسيقي ، ووردت في شعر الكميت بشقيها أربع مرات ، المرة الأولى في قوله [3] :

---

(١) العقد الفريد : ٤٥٣/٥، ٤٥٤

(٢) موارد البصائر لفرائد الضرائر: ٢٢٨-٢٣٠

(٣) ديوان الكميت: ١٨٦/١

وكانت من اللا لا يعيرها ابنها إذا ما الغلام الأحمق الأم عيــــرا

يريد : اللائي أو اللاتي ، فحذف بعض الاسم الموصل وأبقى بعضه ، حفاظاً على وزن البيت ، وهذا يدل على أنهم قد يحذفون بعض الاسم اكتفاء بما يذكرونه منــه ، وهـم – كما يقـول الأشموني – على حذف بعض الاسم الموصول أقدر ، إذ كان طول الموصول بالصلة والعائد يجرئهم على الحذف منه اختصاراً له (١) . من ذلك قوله (٢) :

كاللذ تزبى زبية فاصطيــــدا

وقال آخر (٣) :

واللذ لو شاء لكانت بــــــرا

وذكر بعض النحاة أن اللا " لغة في جمع (التي)(٤) ، ومنهم من عـدها مــن قبيـل القصر ، بأن الأصل في : " اللا " : " اللاء " ثم قصر (٥) ، ومنهم من ذكر أنها تخفيف واجتناب للاستطالة ، يقول ابن مالك : " وأما اللاء والألى وغيرهما من الموصولات الدالة على جميــع فأسماء جموع ، لأنها لا تتضمن حروف الواحد ، وإثبات ياءات اللاتــي واللائــي واللــواتي واللوائي هو الأصل ، وحذفها تخفيف واجتناب للاستطالة ، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من اللاتي واللواتي فقالوا : اللا ، واللوا ، قال الراجز :

جمعتهـــا من أينق غـــزار من اللوا شرفن بالصــــرار

وقال الكميت :

وكانت من اللا لا يغيرها ابنهــا إذا ما الغلام الاحمق الأم غيــرا

وقال آخر :

فدومي على العهد الذي كان بيننا أم أنت من اللا ما لهن عهود (٦) "

والمرة الثانية في قوله (٧) :

كأني على حب البويب وأهلـــه أرى بالجباتين العذيب وقادســـا

يريد : (القادسية) ، إلا أنه حذف بعض الاسم ، حفاظاً على وحدة القافية فــي الأبيــات ، إذ الروي فيها هو حرف السين . والمرة الثالثة في قوله (٨) :

(١) راجع: شرح الأشمونى على ألفية بن مالك:١/٢١٥

(٢) راجع : الفصول الخمسون: ٢٧٥ وينشدون قبله: فأنت والأمر الذى قد كيدا

(٣) السابق: نفسه ، وجاء بعده : أو جبلا أشم مشمخرا

(٤) راجع : أمالي ابن الشجري : ٣/٦٠ و الأزهية في علم الحروف: ٣٠٥

(٥) راجع : شرح التسهيل لابن مالك :١/٢١٨

(٦) السابق: نفسه ، وراجع : شرح الأشموني : ١/٢١٥

(٧) ديوان الكميت: ١/٢٠٧

(٨) ديوانه : ٢/٣٤٣

وجـــــاء حوادث في مثلهــــــا يقال لمثلـــــي ويها فــــــل

فحذف الألف والنون من (فل) ، وذلك لضرورة القافية . يقول الأشموني في قول الراجز :

في لجة أمسك فلانا عن فل:

" والصواب أن أصل هذا فلان ، وانه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

درس المنا بمتالـــــع فأبـــــان

أي درس المنازل ... " [1] . وكلمة (فل) جعلها أبوحاتم – كما سبق – مـــن حــذف بعــض الكلمة عند أمن اللبس [2] و (فل) . و(فلة) من الأسماء التي لا تستعمل في غير النــداء ، فيقال للمذكر : يا فل ، ويقال للمؤنثة : يا فلة واختلف فيهما ، فمــذهب ســيبويه وجمهــور البصريين ، أنهما كنايتان " عن نكرتين (ففل) كناية عن رجل ، و (فلة) كنايـــة عــن امرأة [3] . قال سيبويه : " وأما قول العرب : يا فل أقبل ، فإنهم لم يجعلوه اسماً حــذفوا منـــه شيئاً يثبت فيه في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة " دم " والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول : يا فل ، فإن عنوا إمرأة قالوا : يا فلة ، وهذا الاسم اختص بـــه النداء ، وإنما بني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ، ولم يجز في غير النداء ، لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى ، نحو : يا هناه ، ومعناه : يا رجل ، وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه ، ... وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هــذا المعنـــى وقال أبو النجم :

في لجة أمسك فلاناً عن فل [4] "

أما الكوفيون ، فذهبوا إلى أن الأصل في " فل " : فلان ، والأصل في " فلة " : فلانة ، ثم رخم كل منهما بحذف آخره ، ولكن مذهبهم هذا رد بأنه لو كان ترخيماً لقيل في المذكر : يا فـــلا ، ولما قيل في المؤنث : (فلة) ، بل كان يقال : (يا فلان) بحذف تـــاء فلانـــة [5] . كمـــا أن مذهب الكوفيين يصطدم مع قاعدة الترخيم التي توجب أنه لا يرخم بحذف حرف اللين الذى قبل الآخر ، إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف وفى (فلان) ، و (فلانة) لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، ومن هنا ضعف مذهب الكوفيين [6] .

وذهب الشلوبين وابن عصفور وغيرهما إلى أن " فل " ،و " فلة " كناية عن العلم نحو : زيد ، وهند ، وأصلهما: فلان، وفلانة ، فدخلهما مجرد الحذف تخفيفاً لا ترخيماً كما يرى الكوفيون ،

---

(١) راجع: حاشية الصبان على شرح الأشموني :٢٣٩/٣،و أوضح المسالك: /٣٤٧

(٢) راجع : العقد الفريد: ٤٥٣/٥، ٤٥٤

(٣) راجع : حاشية الصبان على شرح الأشمونى : ٢٣٦/٣ ، و الكافية في النحو : ١٦١/١

(٤) الكتاب: ٢٤٨/٢

(٥) التصريح:١٥٩/١، وراجع :حاشية الصبان: ٢٣٦/٣ و المسائل البصريات:٦٢٧/١، ٦٢٨

(٦) التصريح: ١٥٩/١

إذ يقولون : " هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم "[1] .

أما المرة الرابعة ، فوردت في قولة [2] :

وما من تهتفين له لنصـــر بأسرع جابة لك من هديل

فحذف الهمزة من (جابة) – تخفيفاً – على حد قول بعض النحاة ، قـال أبـو العبـاس فـي قولهم: " أساء سمعاً فأساء جابة " إن أصلها إجابة ، ثم كثر فجرى مجرى المثـل ، فحـذفت همزته تخفيفاً فصارت جابة " [3] . وقد عد ابن جني هذه الكلمة مما يؤخذ من قولين ، ويساق على أصلين ، إذ يرى أبو العباس وأبو الحسن ، والخليل أن " جابة " أصـلها : " إجوابـة " ، فنقلت الفتحة من العين إلى الفاء ، فسكنت العين ، وألف إفعالة بعدها ساكنة ، فحذفت الألـف على قول الخليل ، والعيـن على قـول أبي الحسن ، فـ(جابة) على قـول الخليل إذا ضـامه قول أبي العبـاس (فعلة) ساكنة العين ، وعلى قول أبي الحسن إذا ضامه قول أبي العبـاس (فالة) [4] . ويرى ابن جني " أن (الجابة) – على الحقيقة – (فَعَلة) مفتوحة العين ، جـاءت على (أفْعَل) ، بمنزلة أرْزَمَت السماء رَزَمَـة، وأجْلَبَ القومُ جَلَبَة " [5] وقال الفراء في قوله تعالـى: ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [6] : إنهـا التلبيـة ، والمصـدر الإجابة ، والاسم الجابة ، بمنزلة الطاعة والطاقة [7] . وكذلك قال أبو الهيثم : " جابة ، اسـم يقوم مقام المصدر ، وإنه لحسن " [8] .

ومن هنا ، فإن قول الكميت السابق لا ضرورة فيه ، بل له ما يسوغه من أقوال النحاة واللغويين . ومثل هذا النسق الفني وانسجامه ، وتحوير الكلمة من أجله بالحذف والزيـادة ، وجد في الشعر والنثر على سواء ، ومن ذلك كلام الرسول – صلى الله عليه وسلم – حيث نقل عنه قوله في عوذته للحسن والحسين : " أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامـة ، ومن كل عين لامة " والأصل في لامة : ملمة ، إلا أنه لاحظ الانسجام الصوتي بين هامة وتامة ولامة [9] . ولا يعد هذا نقصاً ولا عيباً ، لأن " الهدف منه مراعـاة النسق التعبيري فـي الأصوات ، أو الموسيقى في الشعر ، وما ذلك إلا لأن لغتنـا تحـرص علـى هـذا الانسـجام والمشاكلة ، تلك التي أصبحت قانوناً أضفى على العربية طابعاً لغوياً بارزاً ظهـر أثـره فـي الأصول والزوائد والأدوات والكلمات " [10] .

---

(١) راجع : حاشية الصبان: ٣/٢٣٦، ٢٣٧

(٢) ديوان الكميت: ٢/٣٦٥

(٣) الخصائص: ٣/ ٧٤ وراجع: مجمع الأمثال: ٢/١٠١

(٤) السابق: نفسه.

(٥) السابق: نفسه.

(٦) البقرة: ١٨٦

(٧) اللسان: ٢/٤٠٥

(٨) السابق:٢/٤٠٦

(٩) راجع: اللهجات العربية في التراث : ٢/٧٠٨ وذكره الترمذي في كتاب (الطب) تحت رقم ١٩٨٦ .

(١٠) اللهجات العربية في التراث : ٢/٧٠٩

اختلف في ياء النسب ، حرف هي أم اسم ؟ ، فذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف معنى – كتاء التأنيث – لا موضع له من الإعراب . ونقل عن الكوفيين أنها اسم في موضع جر [1] .

وتشير (ياء) النسب إلى علاقة بين طرفين – هما المنسوب والمنسوب إليه – وتنعدم الدلالة بفقدها [2] ، ومن ثم اعتبر الدارسون تخفيف ياءي النسب في حشو الشعر من اللحن ، وإن جاز في القوافي فهو ضرورة [3] ، قال المبرد : " كان أبو نواس لحانة ، فمن ذلك قوله :

فما ضرها ألا تكون لجرول ولا المزني كعب ولا لزياد

لحن في تخفيفه ياء النسب في قوله : " المزني " في حشو الشعر ، وإنما يجوز هذا ونحوه في القوافي ، كما قالت امرأة تفخر بأخوالها من اليمن :

هَوْذَةُ خالي ولَقِيطٌ وَعَلِي

وقال آخر :

قتلت علباء وهند الجملي وابنا لصوحان على دين علي

وأنشد الأخفش :

جمعت قومي ، وجمعت معشري حتى إذا ما لم أجد غير السري

كنت امرءا من مالك بن جعفر "[4]

وقد ورد التخفيف في القراءات ، فقرأ الاعمش ، وابن أبي عبلة قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ [5] بسكون (الياء) مخففة ، قال ابن عطية : وهما لغتان، وقال صاحب اللوائح : هو تخفيف ياءي النسب ، وهذا التخفيف بابه الشعر لشذوذه [6] . وقد ورد تخفيف ياء النسب في قول الكميت [7] :

كانت سمرقند أحقاباً يمانية فاليوم تنسبها قيسية مضر

وكذلك قوله [8] :

---

(١) النسب في العربية . الصورة والأداء . دراسة نقدية : ٧

(٢) السابق: ١٧٩

(٣) المقتضب: ١٣٣/٣

(٤) الموشح: ٣٣٣، ٣٣٤ وراجع : المقتضب : ١٣٣/٣

(٥) هود :٤٤

(٦) البحر المحيط: ٢٢٩/٥

(٧) ديوانه:١٤٥/١

(٨) السابق : ١٧٦/٤

طيب الأصل طيب العود في البنـــ   ية والفرع يثربي تهامـــــــــي

فخفف الكميت (ياء) النسب في قوله : " يمانية " ، وقوله : " تهامي " ، والأصل التشـــديد ، إلا أنه سمع التخفيف في (يمان ، وشآم ، وتهام) . قال سيبويه : " ومما جاء محدوداً عـــن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في الشأم : شآم ، وفي تهامة : تهـــام ، ومن كسر التاء قال : تهامي ، وفي اليمن : يمان " [1] .

وجاء في المزهر : " كل نسب فهو مشدد إلا في ثلاثة مواضع : يمان ، وشآم ، وتهام . قالـــه ابن خالويه . وزاد في الصحاح : نباط ، يقال : رجل نباطي ونباط ، مثل يماني ويمان " [2] .

وهم بذلك قد جعلوا (الألف) قبل الطرف عوضاً من إحدى الياءين المحذوفة ، وقـــال السيوطي : " وقد تخفف ياء النسب بحذف إحدى يائيها فيعوض منها ألف قبـــل لام الكلمـــة ، كقولهم في يمنى : يماني ، وفي شامي : شآمي ، ويصير الاسم إذ ذاك منقوصاً ...... ولأجل كون هذه الألف عوضاً من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شذوذاً في الشعر " [3] .

وقد سمع التخفيف دون تعويض كقولهم : " لا أكلمك حيرى دهر " [4]– بإسكان الياء – والأصل التشديد على النسب ، قال ابن جني : " فحذف الياء الأخيرة ، وبقيت الياء الأولى على سكونها ، وجعل بقاؤها ساكنة على الحال التي كانت عليها قبل حذف الأخرى من بعدها دلـــيلاً على إرادة هذا المعنى فيها ، وأنها ليست مبنية على التخفيف في أول أمرها ، إذ لـــو كانـــت كذلك لوجب تحريكها بالفتح ، فيقال : لا أكلمك حيرى دهر ، كقولك : مدة دهر ... " [5] هذا ما جاء من التخفيف في ياءي النسب ، أما حذف الياءين معاً ، فقد كثر في جمع التكسير ، كمـــا سمع في جمع المذكر السالم [6] .

أولاً : جمع التكسير :

وفيه يعوض عن الياءين بالتاء ، قالوا في جمع : (أشعري – بغدادي – مســـمعي – عبقري – مشرقي – مغربي) : (أشاعرة – بغاددة – مسامعة –عباقرة – مشارقة – مغاربة) . والتاء في هذا النوع من الجموع تعويضاً عن ياء النسب ، التي تحذف معه حذفاً لازماً ، وكان

---

(١) الكتاب: ٣٣٧/٣

(٢) المزهر: ١٠١/٢

(٣) همع الهوامع: ١٩٨/٢

(٤) أى :أمد الدهر .راجع :اللسان.(حير) ٤١٦/٣

(٥) الخصائص: ٣٢٧/٣

(٦) النسب في العربية : ١٨٠

الحذف لازماً لأمرين [1] :

أولهما : أن ياءي النسب والجمع لا يجتمعان ، فحذفت (الياء) ، وعوض منها (التاء) كما في (زنديقة وزنادقة) .

ثانيهما : أن جمع التكسير ثقيل لفظاً ومعنى ، فلا يركب إلا مع ما هو خفيف ، والتاء أخف من الياء المشددة .

ثانياً : جمع المذكر السالم :

سمع حذف ياء النسب ، إذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون ، ولكن لا وجوباً كما في جمع التكسير . قالوا : " الأشعرون ، والأعجمون [2] ، والمهلبون ، والمقتوون [3] ، والنميرون " في " الأشعريون ، والأعجميون ، والمهلبيون ، والمقتويون ، والنميريون " فحذفت ياء النسب تخفيفاً [4] .

والجمهور على أن هذا الحذف مقصور على الصيغ المسموعة ، ولايطرد قياسا [5]

ومما جاء في شعر الكميت من هذا القبيل قوله [6] :

وما ضربت هجان بني نزار فوالج من فحول الأعجمينا

وقوله [7] :

فلو جهزت قافية شروداً لقد دخلت بيوت الأشعرينا

أراد : رهط أبي موسى الأشعري . وقوله [8] :

ولا اقتعدت غوارب ذي رعين ولا ارتحلت ظهور الأشعثينا

أراد : رهط الأشعث بن قيس . وقوله [9] :

وطئت الناس مقتدراً وكانوا على رغم العدا لي مقتوينا

---

(١) النسب فى العربية : ١٨١ ، ١٨٢

(٢) الأعجم : الذى لا يفصح وفي لسانه عجمة واستعجام ، والأعجمي مثله ، إلا أن فيه لزيادة (ياء) النسبة زيادة توكيد . راجع : البحر المحيط: ٣٩/٧ ، والكشاف: ١٢٨/٣، واللسان: (عجم) ٦٧/٩

(٣) وهو جمع "مقتوي" منسوب إلى " مقتو" وهو " مفعل" من القتو ، وهى الخدمة ، ومنه قول الشاعر عمرو بن كلثوم : تهددنا وتوعدنا رويدا متى كنا لأمك مقتوينا ؟

راجع :البيان في غريب إعراب القرآن :١٩٠/٢ ، و اللسان : (قتا)٣٨/١١

(٤) راجع : الكافية في النحو : ١٦٣/٢ ، ١٦٤

(٥) راجع: الكتاب:٤١٠/٣ ، و:النسب في العربية : ١٨٣

(٦) شرح الهاشميات لأبي رياش : ٢٦٤

(٧) السابق: ٣٠٨

(٨) السابق : نفسه

(٩) السابق: ٣٠٢

فحذف الكميت (ياء) النسب المشددة من قوله : " الأعجمين ، والأشعرين ، والأشعثين ، ومقتوين " وهذا مسموع في الكلام والشعر . ففي قوله تعالى : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ [1] قال أبو البركات بن الأنباري : " الأعجمين جمع " أعجمي " وأصله : "أعجميين " فاستثقلوا اجتماع الأمثال ، فحذفوا الياء الثانية من ياء النسب ، فبقيت الياء الأولى ساكنة ، وحرف الجمع ساكناً ، فاجتمع ساكنان، وساكنان لا يجتمعان ، فحذفوا الياء الأولى لالتقاء الساكنين ونظير حذفهم ياءي النسب من الأعجمين " ، حذفهم ياءي النسب في " الأشعرين " و " مقتوين " و " إليا سين " ... " [2]

وبهذا فإن استعمال الكميت له ما يسوغه من أقوال النحاة واللغويين .

---

(١) الشعراء: ١٩٨

(٢) البيان : ٢/٢١٦، ٢١٧ وراجع: البحر المحيط: ٧/٣٩ ، ٤٠ ، والكشاف: ٣/٤٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء العكبري ٢/١٠٠٢،١٠٠١

القصر في أسماء الإشارة

أجمع النحاة على جواز قصر الاسم الممدود ، وذلك لما فيه من رد الاسم إلى أصله بحذف الزائد منه (١) ، وجعله بعض النحاة مما يستحسن للشاعر إذا اضطر أن يحذفه (٢) . وذلك نحو قول الراجز :

لابد من صنعا وإن طال السفر

فقصر " صنعاء " للضرورة ، ومنه قول الشاعر :

وهم مثل الناس الذي يعرفونه ... وأهل الوفا من حادث وقديم (٣)

ولم يكن قصر الكميت للمدود في الأسماء المعربة ، بل كان في الأسماء المبنية ، ففي أسماء الإشارة ثلاث مرات ، وفي الأسماء الموصولة مرة واحدة .

أما الأسماء الموصولة فذلك في قوله (٤) :

وكانت من اللا لا يعيرها ابنها ... إذا ما الغلام الأحمق الأم عيرا

فقصر : " اللا " ، وقد سبق الحديث عن هذا البيت في موضع : " حذف بعض الكلمة عند أمن اللبس " .

وأما أسماء الإشارة ، ففي قوله (٥) :

وكنت لهم من هؤلاء وهؤلا ... مجنا على أني أذم وأقصب

وكذلك قوله (٦) :

أولاك لاهؤلا إذا انتحض النّـ ... يُّ وشُدَّ السناف واللبب

فقصر الكميت " هؤلاء " مرتين ، و" أولئك " مرة واحدة ، وقد جاء في شرح الأشموني أن " أولى " المد فيه أولى من القصر ، لأنه لغة الحجاز ، والقصر لغة تميم (٧) . وجاء في التصريح أن صيغة القصر لأهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة وأسيد (٨) . كما حكى الشلوبين : " هولا بفتح الهاء وسكون الواو ، وحكى أبو علي إبدال أوله هاء مضمومة ، وزاد

---

(١) راجع الضرائر للآلوسي: ٥٧،٥٨ ، و ضرائر الشعر : ١١٦

(٢) الأصول : لابن السراج ٤٤٧/٣

(٣) الضرائر : للآلوسي /٥٧

(٤) ديوانه: ١٨٦/١

(٥) ديوانه: ٤ /١٨٣

(٦) السابق: ٢٠٦/٤

(٧) راجع شرح الأشموني: ١٣٩/١ ،و شرح ابن عقيل : ١٣٣/١، وشرح التسهيل : ٢٤١/١

(٨) راجع التصريح : ١٢٧/١ ، ١٢٨

السيرافي في مخطوطته " هولاء " في " هؤلاء " [1] . وذكر غير الفراء أن القصر لغة بعض قيس وأسد [2] وجاء في شرح المفصل أن " هاؤلاء " فيه ثلاث لغات ، أشـهرها " هـاؤلاء " بالمد ، و" هاؤلا " بالقصر ، و " هؤلاء " بحذف ألف " ها " التي للتنبيه ، كأنه لكثرة اسـتعماله صار كالكلمة الواحدة فخففوه بحذف ألفه ، وقال الأعشى :

هؤلا ثم هاؤلائك أعطيت نعالا محذوة بنعال

حيث حذف الهمزة التي في آخره [3] .

ولعل في قول الكميت السابق -: وكنت لهم من هؤلاء وهؤلا – قيمة دلالية ، تتضح لنـا مـن قصره لاسم الإشارة ، فهـو يتحدث عن حبه لبني هاشم ، وولائه وحمايته لهم ، فهو مجـن لهم من الحرورية والمرجئة ، يقيهم ويذب عنهم بلسانه ، فجاء القصر موحياً بالازدراء مـن هاتين الطائفتين .

---

(١) راجع : شرح السيرافي على سيبويه :١/٦٠

(٢) البحر المحيط: ١/١٣

(٣) راجع : شرح المفصل : ٣/١٣٦، ١٣٧

الصرف التنوين ، وهو عبارة عن نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً لا كتابة ، وزوال التنوين في أكثر ما لا ينصرف ، إنما هو لاستغناء الاسم عنه ، إذ هو علامة الانفصال عن الإضافة [١] . ولقد تشدد بعض النحاة في هذا التنوين ، قال ابن يعيش : " لو جاء مثل (رجل) ، و(فرس) ، وأريد منعه من الصرف للضرورة لم يجز " [٢] وقد حكى السيرافي : " أن بعض من ذكر ضرورة الشعر أدخل فيه حذف التنوين " وأبى ذلك السيرافي نفسه [٣].
وظاهرة منع الاسم المصروف من الصرف ، لم تكن حديثة العهد في اللغة ، فقد حدثت في الشعر القديم ، ودار حولها الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين .

فالبصريون يمنعون ذلك ، وزعموا أن ما أنشده الكوفيون شاهداً على منع صرف ما ينصرف على غير ما أولوه ، أو ينشد على غير ما أنشدوه [٤] . محتجين بقولهم : " إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف ، لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف ، لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف " [٥] أما الكوفيون ، فأجمعوا – إلا أبا موسى الحامضي [٦] – على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين [٧] . واحتج الكوفيون لقولهم من وجهتين : السماع ، والقياس .
أما السماع ، فإنه قد جاء ذلك كثيراً في أشعارهم [٨] ، من ذلك : قال الأخطل [٩] :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة الثغور غدور

فترك صرف " شبيب " وهو منصرف . وقال حسان بن ثابت [١٠] :

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال

---

(١) الروض الأنف: ٢٣٧/٣
(٢) شرح المفصل: ٦٩/١
(٣) شرح السيرافى :١٥٥/٢
(٤) ضرائر الشعر: ١٠١
(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٥١٤/٢
(٦) راجع (ارتشاف الضرب: ٤٤٨/١
(٧) الإنصاف :٤٩٣/٢، وراجع :ضرائر الشعر: ١٠١،و الضرائر للآلوسى :١٣٤، ١٣٥
(٨) الإنصاف: ٤٩٦/٢
(٩) السابق: ٤٩٣/٢
(١٠) السابق:٤٩٤/٢

فترك صرف "حنين" وهو منصرف ، قال الله – تعالى – ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [1] ولم يرد عن أحد من القراء أنه لم يصرفه . وقال العباس بن مرداس [2].

وما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداس في مجمع

فترك صرف " مرداس " وهو منصرف . وغير ذلك كثير في الشعر.

وأما القياس ، فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة نحو قوله :

فبيناه يشري رحله قال قائل   لمن جمل رخو الملاط نجيب

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة ، كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن (الواو) من (هو) متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف في أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك ، الذي هو (الواو) للضرورة ، فلأن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى ، ولهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين يقول : لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم :

فبيناه يشري رحله قال قائل

ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش ، وأبى علي الفارسي ، وأبى القاسم بن برهان ، صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين [3] . وهذا ما أجازه " ثعلب " في الكلام [4] ، ورجحه الأنباري في إنصافه ، إذ يقول : " والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس " [5] ويقول في موضع آخر عن المسألة نفسها : " فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام [6] " وهو بذلك يرد على من زعم – من البصريين – أن ترك صرف ما ينصرف يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف .

وقد وقعت هذه الظاهرة في بعض لهجات العرب القديمة ، وقرئ بها القرآن ، روى ابن جني عن أبى علي الفارسي: " عن أبي بكر عن أبي العباس [7] أن عمارة [8] كان يقرأ

---

(١) التوبة :٢٥

(٢) الأصول في النحو : لابن السراج ٣/٤٣٧

(٣) الإنصاف: ٢/٥١٣،٥١٢

(٤) أوضح المسالك: ٤/١٣٧

(٥) الإنصاف: ٢/٥١٤

(٦) السابق : ٢/٥٢٠

(٧) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو العباس هو المبرد.   (٨) عمارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير.

﴿ ولا اللَّيلُ سابِقُ النَّهارَ ﴾ [1] بالنصب ، قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت (سابق النهار) قال : فقلت له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن " [2].

وقد فسر ابن جني (أوزن) بأنه أقوى وأمكن في النفس ، ليستدل على أن العربي قد يتكلم باللغة وغيرها أقوى في القياس عنده منها ، والأدق أن (أوزن) بمعنى (أثقل) [3] ، وهو ما ذكره ابن برهان في تفسير قول عمارة هذا [4].

وروى المبرد عن بعض العرب أنهم يقولون : (سلام عليكم) ، فنقل ابن جني كلامه، ثم علق عليه بقوله : " حذف تنوينها تخفيفاً " [5].

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرتين في كلمتين هما : (أبي حباحب)[6] ، و(حاميم)[7] ، فكلمة (أبي حباحب) التي وردت في قوله [8] :

يرى الراؤون بالشفرات منها وقود أبي حباحب والظُّبينا

لا شك في علميتها ، ووجه منعها من الصرف ، اعتدادهم فيها بعلة واحدة من العلل المانعة للصرف ، وهي العلمية ، تشبيها لها بالعلة التي تمنع الصرف وحدها [9] . وقيل لم يصرف ، لأنه معدول عن الألف واللام كـ " سحر " إذا أردت سحر يوم بعينه ، وقيل هو مثل " معد يكرب " فيمن أضاف ولم يصرف "كرب" ، وقيل جعله الشاعر اسماً مؤنثاً [10] . قال أبو علي: " كأنه مؤنث عنده ، وحباحب أولى بذلك ، لأنه يعنى النار وهي مؤنثة " [11] بيد أن قول أبي علي السابق فيه نظر ، لأنه لو ترك صرفه للتأنيث والتعريف ، لما دخلت عليه الألف واللام ، كما لا يدخلان على ما وضع علماً للمؤنث كـ " زينب " [12] حيث ورد دخول الألف واللام على

---

(١) يس: ٤٠
(٢) الخصائص: ١/١٢٦
(٣) علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي : ٣١٠
(٤) راجع: شرح اللمع : لابن برهان ٢/٣٤٠
(٥) سر صناعة الإعراب: ٢/٥٤٧
(٦) ديوان الكميت: ٢/٤٢٢
(٧) السابق: ٤/١٨٦
(٨) السابق: ٢/٤٢٢
(٩) ضرائر الشعر: ١٠٤، ١٠٥
(١٠) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/٩٨٠
(١١) شرح شواهد الإيضاح : ٥٣٧،٥٣٨
(١٢) راجع :المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٢/٩٨٠

هذا الاسم في قول النابغة [١] :

ويوقدن بالصفاح نار الحباحب

والواضح أن منع تنوين هذه الكلمة ، يوجه على مذهب من يجيز ذلك في العلم بتوافر عنصر العلمية وحده أما كلمة (حاميم) التي وردت في قوله [٢] :

وجدنا لكم في آل حاميم آية　　　تأويلها منا تقي ومعرب

فوجه منعها من الصرف ، هو شبهها بما لا ينصرف للعلمية والعجمة . يقول سيبويه : " وأما حم فلا ينصرف ، جعلته اسماً للسورة ، أو أضفته إليه ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو : هابيل وقابيل " [٣] وأنشد قول الكميت السابق ، مستشهداً به لصحة كلامهم ، ثم يدلل على أعجمية هذا الاسم بقوله : " ومما يدل على أن " حاميم " ليس من كلام العرب ، أن العرب لا تدري ما معنى حاميم " [٤].

---

(١) شرح شواهد الإيضاح: ٥٣٨ وصدره : تقد السلوقى المضاعف نسجه

(٢) ديوان الكميت: ١٨٦/٤

(٣) الكتاب: ٢٥٧/٣

(٤) السابق: ٢٥٩/٣

يتناول هذا المبحث ظواهر الزيادة في البنية ، كزيادة الحركة نحو : تحريك الساكن ، وزيادة الحرف نحو : تشديد المخفف . وهو ماله مسوغات في الاستعمال اللغوي .

قطع همزة الوصل

همزة الوصل ، هي تلك التي لا تظهر خطاً ولا تنطق لفظاً ، إلا إذا جاءت في أول الكلام ، فإنها حينئذ تظهر نطقاً لا كتابة وتلحق هذه الهمزة في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن ، وهرباً من الابتداء به ، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس كما يرى ابن جني [١] . وهي الدرجة الأولى التي يصعد اللسان – من خلالها – إلى باقي الكلام ، لذا سماها الخليل : " سلم اللسان " [٢] . وقد حركت هذه الهمزة لسكونها وسكون ما بعدها ، وهي في الأصل زائدة ساكنة [٣] .

وسميت همزة الوصل كذلك ، لأنها تسقط في الدرج ، فتصل ما قبلها إلى ما بعدها ولا تقطعه عنه ،وقيل سميت وصلاً ، لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن [٤] ، " لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن ، فإذا لم يبتدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتج إلى الهمزة ، بل إن كان آخر الشيء متحركاً ، نحو " والله " اكتفى به ، وإن كان ساكناً حرك ، نحو : قل الله " [٥] فتسقط الهمزة حينئذ من اللفظ ، لأن الكلام المتقدم قد أغنى عنها ، فلا يقال الاسم بإثبات الهمزة ، لعدم الحاجة إليها ، لان الداعي إلى الإتيان بها قد زال وهو الابتداء بساكن [٦] .

وقد ورد إثبات همزة الوصل في الشعر إما في أول عجز البيت ، أو في الحشو ، إلا أن هناك ترخصاً أو تسامحاً في قطع همزة الوصل في أول عجز البيت ، يدل على ذلك كلام سيبويه : " واعلم أن هذه الألفات ألفات الوصل تحذف جميعاً إذا كان قبلها كلام ...... إلا أن تقطع كلامك وتستأنف . كما قالت الشعراء في الأنصاف ، لأنها مواضع فصول إنما ابتدءوا بعد قطع : قال الشاعر :

ولا يبادر في الشتاء وليدنا ألقدر ينزلها بغير جعال" [٧] .

(١) المنصف : ٥٣/١

(٢) العين: ٤٩/١

(٣) المنصف: ٥٣/١

(٤) شرح المفصل : ١٣٦/٩

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٦١/٢

(٦) راجع : شرح المفصل: ١٣٧/٩

(٧) الكتاب: ١٥٠/٤

وقطع ألف الوصل في أول النصف الثاني من البيت محكوم عليه بالكثرة بالنسبة لما يقع في حشو البيت ، يقول ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة حرف : " ومنها : قطع ألف الوصل في الدرج ، إجراء لها مجراها في حال الابتداء بها ، وأكثرها يكون ذلك في أول النصف الثاني من البيت ، لتقدير الوقف على الأنصاف التي هي الصدور ، نحو قول حسان بن ثابت :

لتسمعن وشيكاً في دياركم ... الله أكبر يا ثارات عثمانا ..." [1] .

يقول ابن السراج : " ... يجوز ابتداء الأنصاف بألف الوصل ، لأن التقدير الوقف على الأنصاف التي هي الصدور ، ثم تستأنف ما بعدها فمن ذلك قول الشاعر :

أو مذهب جدد على ألواحه ... ألناطق المزجور والمختوم

وقال آخر :

لا نسب اليوم ولا خلة ... إتسع الخرق على الراقع " [2]

وأما إثباتها في الحشو ، فقد صرح النحاة بامتناعه في الدرج إلا لضرورة ، من ذلك ما أنشده الجوهري من قول الشاعر :

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة ... على حدثان الدهر مني ومن جمل

ومنه قول قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سر فإنه ... بنشر وإفشاء الحديث قمين

أثبت همزة (اثنين) – وهي همزة وصل – ضرورة ، قال ابن هشام : " همزة الوصل لا تثبت في الدرج إلا ضرورة " [3] وهذا النوع من قطع الهمزة قليل عند ابن عصفور[4] ، ورديء عند ابن السراج ، إذ يقول : " ويقبح أن يقطع ألف الوصل في حشو البيت ، وربما جاء في الشعر وهو رديء " [5] . وقال عنه ابن الحاجب : " وإثباتها وصلاً لحن ، وشذ في الضرورة " [6] ويرى الدكتور محمد حماسة ، أنه يقصد بالشاذ في الضرورة ما يكون في الحشو ، لا في أول النصف الثاني من البيت [7] . وقال عنه الزمخشري : " وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب ، ولحن فاحش ، فلا تقل : الإسم ، والإنطلاق ، والإقتسام ،

---

(١) ضرائر الشعر : ٥٣

(٢) الأصول في النحو : لابن السراج ٣/ ٤٤٦

(٣) راجع: موارد البصائر : ١٠٦ ، و شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٦ ، و الضرائر : للآلوسي ١٣٥

(٤) ضرائر الشعر : ٥٥

(٥) الأصول في النحو : لابن السراج ٣/ ٤٤٧

(٦) شرح الشافية : ٢ / ٢٦٥

(٧) الضرورة الشعرية : ٢٥٧

والإستغفار ، ومن إبنك ؟ وعن إسمك ، وقوله : إذا جاوز الإثنين من ضرورات الشعر [١] " ، ويعلل ذلك ابن يعيش بأنه عدول عن كلام العرب وقياس استعمالها ، وكان زيادة من غير حاجة إليه .[٢]

ويشير الدكتور كمال بشر إلى استعمال لهجة القاهرة لهذه الهمزة : " إننا ...... نسمعها أحياناً من بعض المثقفين وأنصافهم كما لو كانت همزة قطع " [٣] .

ولم تثبت همزة الوصل في شعر الكميت إلا مرة واحدة في الدرج ، وذلك في قوله : [٤]

فمهلاً أتركوا منكم عيوناً وأفئدة ينمن إذا كرينا

ووزن البيت يقتضي قطع همزة الوصل من (اتركوا) : فالبيت من بحر الوافر ، وتقطيع صدره : فمهلن أت = مفاعلتن ، ركوا منكم = مفاعلتن ، عيونن = مفاعل . ولو وصلت الهمزة ، لكان تقطيع صدره : فمهلنت = مفاعلن ، ركوامنكم = مفاعلتن ، عيون = مفاعل . وليس هذا من وزن بحر الوافر بحال . ولعل قطع الهمزة في هذا الموضع له معنى خفي في نفس الشاعر ، فإن قطع الهمزة يحتاج إلى وقفة قبلها في النطق حتى يمكن نطقها وهذه الوقفة تعد " سكتة مسموعة " ، تأتي للفت الأسماع وإثارة الاهتمام [٥] ، هذه السكتة توحي بالوعيد والتهديد ، ولاسيما أنها تجعل ما بعدها من كلام ذا إشارة صوتية خاصة يقتضيها السياق الدلالي ، فهو يهدد رؤساء اليمن ويتوعدهم بأن يتركوا أعينهم تنام ، ويقروا على أمنهم قبل أن يوقع بهم ما يسوؤها .

---

(١) شرح المفصل : ٩/ ١٣٧

(٢) السابق: نفسه.

(٣) دراسات في علم اللغة : ١/ ١٤٣ وراجع: علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي: ٣٢٩

(٤) شرح هاشميات الكميت : ٢٩٠

(٥) ظواهر نحوية في الشعر الحر : ٩١

تشديد المخفف

إن الشاعر لابد أن يكون حراً طليقاً في استخدامه للغة ؛ حتى يصل من خلال هذه الحرية إلي ما يريد من معان وأغراض دلالية ، فيزيد في بنية الكلمة ، أو ينقص منها حيث يتراءى له ذلك ؛ لخدمة رؤيته الفنية الخاصة.

وتشديد المخفف من ظواهر الزيادة في البنية ؛ إذ هو نوع من الزيادة في القيمة الكمية للصوت ؛ وذلك لأن المشدد حرفان ، فلما لم يتم للشاعر الوزن بأحدهما زاد الآخر ، لاستقامة الوزن .

وقد أجاز النحاة تشديد المخفف اضطراراً ، قال منظور بن مرثد الأسدى :

تَعَرَّضَتْ لِي بِمَكَانٍ حِلِّ   تَعَرُّضَ الْمُهْرَةِ فِي الطِّوَلِّ

يريد : " الطول " فثقل اللام اضطراراً ... ومنه قول الآخر :

كأن مجرى دمعها المُسْتَنِّ   قُطُنَّةً مِنْ أجْود القُطُنِّ

فثقل ، وإنما هو " القطن "(١) .

وتشديد المخفف قد يكون في الوصول (الحشو) ، أو الوقف (القافية) ، يقول أبو حيان : " ويجوز للشاعر تشديد الآخر في الوصل ، وباب الوقف نحو قول رؤبة :

أو كالحريق وافق القَصَبَّا

والتبن والحلفاء فالتَهَبَّا

و (واو) (هو) نحو قوله

وإن لساني شهدة يشتفى بها   وَهُوَّ على من صبه الله علقم

و (ياء) (هي) نحو قوله :

فالنفس إن دعيت بالعنف آبية   وَهِيَّ ما أمرت باللطف تأتمر(٢) ".

وقد ورد تشديد المخفف في شعر الكميت في الوصل مرة واحدة وذلك في قوله(٣):

فأيا ما يكن يك هُوَّ منا   بأيد ما وبطن وما يدينا

فشدد (الواو) من ضمير المفرد الغائب (هو) . ويذكر الكسائي أن ضمير المفرد الغائب " هو " فيه أقوال (٤) :

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٠٧

(٢) ارتشاف الضرب : ٢٣٨٢/٥ ، ٢٣٨٣

(٣) ديوان الكميت: ٤١١/٢

(٤) اللسان: ٥/١٥ وراجع : لغة تميم . دراسة تاريخية وصفية : ٣٩٦

أ - أصله أن يكون على ثلاثة أحرف ، مثل (أنت) ، فيقال : " هُوَّ فعل ذلك " .

ب - " من العرب من يخففه فيقول : " هُوَ فعل ذلك " .

ج - بنو أسد وتميم ، وقيس كانوا يقولون : " هُوْ فعل ذلك - بإسكان الواو - " .

د - من العرب من كان يلقي (الواو) من (هو) إذا كان قبلها ألف ساكنة ، فيقول : حَتَّاهُ فعل ذلك ، وإِنَّمَاهُ فعل ذلك .

ويذكر الكسائي كذلك فيما يخص الضمير (هي) أن له أربع حالات تطابق حالات (هو) ونسب الكسائي تشديد الياء إلي همدان وما حولها - وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش [1] - وإسكان الياء إلي أسد وقيس فقط[2] .

وذهب بعض المحققين إلي أن تشديد (الواو) من (هو) ، أو (هي) ضرورة شعرية حتى عند همدان [3] . إلا أن ذلك مغالاة منهم في القول ، فمتي وردت في نص لهمدان فهي لهجتهم ، أما إذا جاءت في شعر غيرهم ، فقد تكون ضرورة ، أو أن العربي قد يتكلم لغة غيره كما قال الحسين بن مطير الأسدي :

ذاب السحاب فَهُوَّ بحر كله [4] .

وهذه الظاهرة لها أصداؤها في القراءات القرآنية ، وذلك في قوله تعالي : ﴿ هُوَّ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ [5] فقد قرأ الأخفش عن ابن عامر بتشديد (الواو)[6].

ووجود هذه الظاهرة في قراءة قرآنية يرد قول من ذهب إلي أن التشديد ضرورة ؛ لأنه لا ضرورة في القرآن الكريم [7] .

ونلاحظ أن تشديد (الواو) من الضمير (هو) في قول الكميت السابق مطلب موسيقي اقتضاه وزن البيت . إلا أن البيت قد أنشد بطريقة أخري وهي [8] :

فأيا ما يكن يك وَهْوَ منَّا   بأيد ما وبطن وما يدينا

وإن صحت تلك الرواية ، فقد خرج عما نحن بصدده .

---

(١) شرح المفصل :٣/٩٦، و شواهد المغنى: ٢/٨٤٣ ، وشفاء العليل : ١/٩٠، و الفصول الخمسون: ٢٧٤،٢٧٥

(٢) لغة تميم . دراسة تاريخية وصفية: ٣٩٦

(٣) الضرائر: للآلوسي ١٧٩

(٤) راجع : اللهجات العربية في التراث : ٢/٦٦٢،٦٦١

(٥) البقرة: ٢٩

(٦) راجع: مختصر شواذ القراءات : ٤

(٧) اللهجات العربية في التراث : ٢/٦٦٢

(٨) شرح هاشميات الكميت: لأبي رياش /٢٩٦

تحريك الساكن أو الإتباع ، هو ضرب من ضروب تأثر الصوائت المتجاورة بعضها ببعض ، وقد أدرك (سيبويه) وجود هذه الظاهرة في اللهجات العربية ، ودلل عليها مستخدما لفظ (الإتباع) حيناً ، وواصفاً الظاهرة حيناً آخر[1] . ويقول المبرد : " ولكن الشاعر إذا احتاج إلي الحركة ، أتبع الحرف المتحرك الذي يليه الساكن ما يشاكله ، فحرك الساكن بتلك الحركة . قال عبد مناف بن ربعي الهزلي :

إذا تجاوب نوح قامتا معــــه ضربا أليما بسبت يلعج الجلِدَا

يريد : الجلد ، فهذا مطرد "[2] . وقال الفراء : " كل حرف فتح أوله وسكن ثانيه فتثقيله جائز ، إذا كان ثانيه همزة أو عينا أو غينا أو, حاء أو خاء أو هاء .. "[3] . وقد عدا بن عصفور تحريك الساكن من ضرائر الزيادة في الحركة ، فقال : " فأما زيادة الحركة فنحو قول رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقْ

مشتبه الأعلام لماع الخَفَــقْ

يريد : الخَفْق . فحرك الفاء لما اضطر إلي حركتها بالفتح ، إتباعا لحركة الخاء . ومثل ذلك قوله أيضا :

صوادق العقب مهاذيب الوَلَق

يريد الوَلْق ...... ومنه قول طرفة :

أيها الفتيات في مجلسنــا جردوا منها وراداً وَشُقُــر

يريد : شقرا ، فحرك القاف بحركة الشين ، ووقف على المنصوب بحذف التنوين "[4] .

وتحريك الساكن قد ورد في الشعر كثيراً ، يقول ابن جني : " والشعر قد يحرك له الساكن في كثير من المواضع " [5] ؛ لذلك أجازه الصرفيون ، وجعلوه قياساً ، إلا فيما كان صفة أو معتل العين [6] . وقد جوزه (ابن السراج) وغيره من أجل القافية ، وذلك بشروط ، يقول ابن السراج : " وقد ذكرنا في القوافي ما يجوز تحريك الساكن فيه للقافية مما يجوز في الشعر ولا يكون في غيره ، فمنه أن يكون الاسم علي ثلاثة أحرف ، مسكن الوسط ، فتحركه بالحركة

---

(١) اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية: ٩٨

(٢) الكامل: ١/٣٣٦، وراجع: الخصائص: ٢/٣٣٣

(٣) معاني القرآن: ٢/٤٧

(٤) ضرائر الشعر: ١٧،١٨،١٩، وراجع : موارد البصائر لفرائد الضرائر : ٩٧، ٩٨ ، ٩٩

(٥) المنصف:٢/٣٠٧

(٦) راجع : شرح الشافية : ١/٤٦١

التي للحرف الأول ، وذلك أن يكون على " فِعْلٍ " ، أو " فَعْلٍ " ، أو " فُعْلٍ " فتحرك للضرورة .
قال زهير :

ثم استمروا وقالوا:إن مشربكم ماء بشرقي سلمى فيد أو رَكَكُ

وإنما اسم الموضع " ركّ " . ومثل ذلك قول رؤبة :

هاجك من أروى كمنهاض الفَكَكْ

وإنما هو " الفَكّ " يقال : فَكَّهُ ، يفُكُّه ، فكًّا " (١) . ومن ذلك أيضا ما أورده الفراء من قول الشاعر :

أبني لبيني إن أمكم أمة وإن أباكم عَبَدُ

قائلاً : " وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي " (٢) .
وقد حرك الكميت الساكن في ثلاث كلمات ، على وزنين مختلفين ، الكلمة الأولي جاءت في قوله : (٣)

واقدح كالظبيات أنصلها لا نقل ريشها ولا لَغَبُ

يريد : (لَغْب) بسكون الغين ، على وزن (فَعْل) ؛ فحرك (الغين) بالفتح ، إتباعاً لحركة اللام ، يقول ابن منظور : " وقد حركه الكميت في قوله : (لا نقل ريشها ولا لغب) مثل نَهْر ونَهَر ؛ لأجل حرف الحلق(٤) .

وكل ما كان من الأسماء على (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين ، مما ثانيه أو ثالثه حرف من حروف الحلق ، فإن البصريين يتبعون فيه اللغة والسماع عن العرب ، ولا يتجاوزون ذلك أصلاً (٥) . وذلك نحو : (نَهْر " ، و " نَهَر " ، فهما لغتان عند البصريين ، ليس أحدهما أصلاً لصاحبه (٦) .

أما الكوفيون ، فيرون أنه يجوز في كل ما هو على وزن (فَعْل) وكان حلقي العين أن تحرك عينه بالفتحة ، فقد قالوا : " يجوز فيه – أي فيما هو على وزن (فَعْل) وكان حلقي العين – أبداً وجهان : الإسكان ، والتحريك بالفتح ، نحو : نَهْر ، ونَهَر ، وبَحْر ، وبَحَر ، وشَعْر ، وشَعَر ، وسَمْع ، وسَمَع . ما لم يكن لام الكلمة ، فيما عينه حرف حلق ، أحد حروف

(١) الأصول في النحو: ٤٤٩/٣
(٢) معاني القرآن: ٣١٥/١
(٣) ديوانه: ٨٨/١
(٤) لسان العرب: ٢٩٥/١٢ (لغب).
(٥) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٩١
(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق ٢ج٢/٥٩١

العلة " [1] . وقد رجح ابن جني مذهب الكوفيين على مذهب أصحابه ، قال أبو الفتح : " مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما ثانيه حرف حلق ساكن بعد حرف مفتوح ، أنه لا يحرك إلا أنه على لغة فيه ، كالزَّهْرة والزَّهَرة ، والنَّهْر والنَّهَر ، والشَّعْر ، والشَّعَر . فهذه لغات عندهم ، النَّشْز والنَّشَز ، والحَلْب ، والحَلَب ، والطَّرْد ، والطَّرَد . ومذهب الكوفيين فيه، أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً ، فيجيزون فيه الفتح ، وإن لم يسمعوه ، كالبَحْر ، والبَحَر ، والصَّخْر ، والصَّخَر . وما أري القول من بعد إلا معهم ، والحق فيه إلا في أيديهم ، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذاك ... حتى لسمعت الشجري يقول : أنا مَحَمُوم ، بفتح الحاء ، وليس أحد يدعي أن في الكلام (مَفَعُول) بفتح الفاء " [2] .

وهذا ما يراه الزبيدي ، إذ يقول : " والأصح في هذه المسألة ، أن ما كان عينه أحد حروف الحلق ، أنه يجوز فيه الوجهان غالباً ، وما عداه فيتبع فيه السماع عن العرب . والنقل لا يتجاوز . وبهذا قطع ابن باشاذ ، والنحاس ، والزمخشري ، والحريري ، وغيرهم " [3] .

ويرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي ، أنه كما يفتح عين (فَعْل) لحرف الحلق ، يفتح كذلك لحروف الاستعلاء ، وهي : (الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء، والغين ، والخاء، والقاف) ويقول : " ... ولا شك أن الحروف المستعلية لها صفة القوة ... ولهذا آثرت الفتحة لخفتها ... " [4] واستشهد بما يؤيد ذلك من اللهجات القديمة ، وأقوال الشعراء ، فقد جاء عن أبى زيد أنه سمع بعض العجلانيين يقول : " هذا (سَطَر) بفتح موضع الفاء والعين " [5] بينما تنطق تلك الصيغة بسكون الطاء في لغة الجمهور . وقال جرير [6] :

من شاء بايعته مالي وخلعته ما تكمل التيم في ديوانهم سَطَرَا

بفتح الطاء .

أما الكلمتان الأخريان ، فقد وردتا في قوله [7] :

والراكب الطالب المسخرة الـ ريح له ناصرين والرُّعُـبُ

---

(١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة :٩١

(٢) المحتسب:١/٢٣٤

(٣) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٩١

(٤) اللهجات العربية في التراث : ١/٢٦٥

(٥) نوادر أبى زيد: ٨٥

(٦) إصلاح المنطق: ٩٦،٩٥

(٧) ديوان الكميت: ٤/٢٠٠

وكذلك قوله (1) :

أبرق للمسنتين عندكـــــم بالجود فيها النهاء والعُشُبُ

يريد : (الرُعْب) ، على وزن (فُعْل) ، فضم العين إتباعاً لضمة الراء ؛ وذلك لأن الضـرب مطوي ، كما أن الضم ثقيل ،وربما يوحي هذا الثقل بمدى الفزع والخوف الذي ألقـاه الله فـي قلوب اليهود يوم الأحزاب . وقد سمعت هذه الصيغة بالضم ؛ يقول ابـن منظـور : " الرُعْـبُ والرُعُبُ : الفزع والخوف " (2)

كذلك (العشب) في البيت الثاني ، فحرك الشين – لما اضطر إلـى ذلـك – بالضـم إتباعاً لحركة العين ؛ وذلك لأن الضرب مطوي ، وعن طريق الطي صارت (مستفعلن) إلـى (مستعلن) أو (مفتعلن) ؛ وهو ما جعله يحرك الشين بالضم .

وتثقيل (فُعْل) بضم عينه (فُعُل) هو أكثر الأنواع وقوعاً في القرآن . جـاء فـي قـراءات سبعية كثيرة وفي الشواذ كثيراً (3) .

حكي أبو الحسن عن يونس أنه قال : ما سمع في شيء (فُعْل) إلا سمع فيه (فُعُل) (4). وقال الرضي : " يحكى عن الأخفش أن كل (فُعْل) في الكلام فتثقيله جائز إلا ما كان صفة أو معتل العين كحمر وسوق فإنهما لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر . وكذا قال عيسى بن عمـر: إن كل (فُعْل) كان فمن العرب من يخففه ، ومنهم من يثقله ، نحو عُسُر ويُسُـر " (5) . وقـد عزا الفراء التثقيل في (البخل) إلي أسد (6) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخُلِ ﴾(7) ، ومراده بالتثقيل النطق بالحركات كاملة ، أي أن أسداً تنطق بالصيغة مكتملة .

وفي كنز الحفاظ أن الفراء حكى عن بني أسد قولهم : هل رأيت عَيَنًا ؟ (8) بفتح العين والياء في معنى : أحداً ، وبعض العرب يقول : ما بها عين بسكون الياء .

(1) السابق: ٢٠٤/٤

(2) اللسان: ٢٤٠/٥ (رعب)

(3) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢ج٢ /٥٨٩

(4) المحتسب: ١٦٢/١

(5) شرح الشافية: ٤٦/١

(6) البحر المحيط : ٢٤٧/٣، وراجع: اللهجات العربية في التراث :٢٤٨/١

(7) النساء : ٣٧

(8) كنز الحفاظ : ٢٧٣

وجاء في اللسان أن بني أسد تقول : في أسنانه حَفَرٌ بالتحريك ، بينما غيرهم يقول : حَفْر ، بسكون العين [1] .

وعن الأزهري : الحَفْرُ والْحَفَرُ ، جزم وفتح لغتان [2] . ويرى الدكتور أحمد علم الدين أن الإتباع في لهجة بني أسد مظهر من مظاهر الانسجام الصوتي ، وأثر من آثار السرعة في الكلام [3] .

وأياً ما يكن ، فإن السمة الغالبة في هذه النصوص أن بني أسد آثرت الحركات على السكون ، والنطق بالصيغة مكتملة . ومن هنا فإن تحريك الساكن عند الكميت ، له ما يقتضيه الوزن الشعري ، وأنه بذلك لم يخرج عن لغة قومه التي لها أصول في العربية ولهجاتها .

---

(١) اللسان: ٣/٢٣٦

(٢) السابق: نفسه.

(٣) اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية : ١٢١

أجاز النحاة في الشعر دون الكلام تصحيح المعتل ؛ أي تحريك آخر الاسم المنقوص فيما حقه أن يكون ساكناً في حالتي الرفع والجر . وعد ذلك من ضرائر الزيادة في بنية الكلمة. قال سيبويه : " ويقول يونس للمرأة تسمى بقاضٍ : مررت بقاضيَ قبل ، ومررت بأعيمي منك . فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع ، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل ، قال الشاعر الهذلي :

أبيتُ على معارِيَ واضحـــاتٍ بهن ملوَّبٌ كـــدم العِباطِ

وقال الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوتـــه ولكن عبد الله مولى مواليا

فلما اضطر إلي ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل " [1]

ومما سبق يتضح أن تصحيح المعتل وإجراءه مجرى السالم منبهة على الأصل ، كما كان في فك المضعف ، يقول سيبويه " ... اضطر فأخرجه كما قال : " ضننوا " [2] .

وتصحيح المعتل مما يجوز في الشعر ولا يصلح في الكلام ؛ رداً له إلي أصله في التحريك " الذي ينبغي له مع ما فيه من الاستثقال لتقويم اللفظ ، فمن ذلك قول ابن قيس الرقيات :

لا بارك الله في الغوانـــيِ هــل يصبحن إلا لهن مطلــــب

ومنه قول جرير :

فيوما يجارين الهوى غير ماضيٍ ويوما ترى منهن غُولًا تَغَوَّلُ

وإنما الوجه ألا تكسر الياء المكسورة ما قبلها ولا تضم ؛ لاستثقال الضم والكسر وإن كانت النية فيها التحريك ، فكان الوجه: لا بارك الله في الغواني ، بتسكين (الياء) ، وغير ماض ، بسقوط (الياء) لدخول التنوين ؛ لأنها تسكن والتنوين ساكن ، فتحذف لالتقاء الساكنين " [3].

وكثيراً ما يكون إجراء المعتل مجرى الصحيح فراراً من الزحاف وحرصا على سلامة البيت منه ، يقول السيرافي : " وربما حملهم على هذا الفرار من الزحاف في الشعر . وإن كان البيت يتقوم بالإنشاد على ما ينبغي أن يكون عليه الكلام . فمن ذلك قول المتنخل :

أبيت على معــاري فاخـــــرات بهن ملوب كدم العبـــــاط

ولو أنشد على معارٍ لكان البيت مستقياً ، غير أنه يصير مزاحفاً ؛ لأن الجزء على مفاعلتن من

---

(١) الكتاب: ٣/٣١٢ -٣١٦

(٢) السابق: ٣١٦

(٣) راجع : شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/١١٧، و ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٨٦ –٨٨ ، و(الأصول : لابن السراج ٣/٤٤٢-٤٤٥

الوافر ، فيسكن خامسه ويصير على مفاعيلن ، ويسمى هذا الزحاف العصب " (١)
وقد ورد إجراء المعتل مجري الصحيح في شعر الكميت أربع مرات في ثلاثة أبيات ، المرة الأولى في قوله : (٢)

خريعُ دوادِيَ في ملعبٍ   تأزر طوراً وتُلْقِي الإزارا

فقد أثبت حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام ؛ إجراء للمعتل مجري الصحيح ، فحرك (الياء) من (دوادي) ، وكان حقها التسكين ، إلا أنه أخرج (دوادى) على الأصل ضرورة ؛ لأنه لو أعل لامه فقال : " دواد " لانكسر البيت (٣) . المرة الثانية في قوله (٤) :

إذ لِمَّتي جَثْلَةٌ أكفئها   يضحك فيّض الغوانِيُ العَجَبُ

فقد حرك (الياء) من (الغواني) بالضم ؛ وذلك لأن البيت من بحر المنسرح ، (والياء) هي المقابل لميم (مستعلن) ، وإعلال الاسم يخل بوزن البيت ؛ إذ يترتب عليه نقص متحرك .
أما المرتان الثالثة والرابعة ففي قوله (٥) :

مُقَارِيُ للضيف تحت الظلام   مُوَارِيُ للقادح المُتْقِبِ

فقد أجرى كلاً من (مقاري) ، و(مواري) مجرى الصحيح من الأسماء ؛ بأن حرك (الياء) فيهما بالضم ، وكان القياس (مقار) ، و (موار) ؛ وذلك لاستقامة وزن البيت. ومن ثم فإن إجراء المعتل مجرى الصحيح في شعر الكميت جاء تطويعا للأداء الموسيقي العروضي .

---

(١) راجع : موارد البصائر: ١٦٧، ١٦٨
(٢) ديوانه: ١/١٦٢
(٣) راجع : السابق نفسه ، و ضرائر الشعر : ٤٢
(٤) ديوانه: ٤/١٩٩
(٥) ديوانه: ٤/٢٢٠

هو إلحاق التنوين لما لا ينصرف من الأسماء ، وقد عد بعض العلماء هذا التنوين تنوين ضرورة [١] ، وأسموه بذلك . يقول ابن هشام : " وزاد بعضهم تنويناً سابعاً ، وهو تنوين الضرورة ، وهو اللاحق لما لا ينصرف " [٢] وقد شاعت هذه الظاهرة -قديما- في الشعر والنثر ، حتى صارت أكثر من أن تحصى ، يقول ابن عصفور : " وصرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى " [٣] . ومن ذلك : قول النابغة [٤] :

فلتأتينك قصائدٌ وليركبن جيش إليك قوادم الأكوار

فصرف (قصائد) وهو اسم ممنوع صرفه لعلة صوغه على صيغة منتهى الجموع . ومنه قول امرئ القيس [٥] :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلي

فصرف (عنيزة) بالتنوين الذي ألحق بها ، وهي اسم ممنوع صرفه ؛ لأنه علم مؤنث . وغير ذلك كثير في الشعر ؛ لذلك اتفق النحاة على إجازته ، وجعلوه من أحسن الضرورات ، وأخفها على القلوب ؛ فلا ينقص شعراً ، ولا يذم به شاعر ؛ لأنه رد إلى الأصل [٦] . قال سيبويه : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ؛ يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء " [٧] .وقد جعل ابن يعيش " جميع مالا ينصرف يجوز صرفه في الشعر ... ، وهو من أحسن الضرورات ؛ لأنه رد إلى الأصل ، ولا خلاف في ذلك إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فإنه لا يجوز للضرورة صرفه ؛ لأنه لا ينتفع بصرفه ؛ لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر ، وذلك أنك إذا نونت مثل حبلى وسكرى حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاع ، لأنك زدت التنوين وحذفت الألف ، فما ربحت إلا كسر قياس ، ولم تحظ بفائدة " [٨]

وقال قوم آخرون :"كل شيء مما لا ينصرف مصروف في الشعر إلا أفعل الذي معه "من كذا "، نحو : هذا أفعل منك ، ورأيت أكرم منك ، وذهبوا إلي أن " منك " يقوم مقام المضاف إليه،

---

(١) هو التنوين اللاحق لما لا ينصرف من الأسماء ، وهو نوع زائد للأنواع الستة للتنوين وهي (التمكين، والتنكير ، والعوض ، والمقابلة ، والترنم ، والغالي الذي زاده الأخفش والعروضيون)

(٢) مغني اللبيب : ٣٩٦/٢

(٣) ضرائر الشعر: ٢٤، وراجع : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ١٣٤

(٤) ضرائر الشعر : ٢٢، و الأصول : لابن السراج ٣٤٦/٣

(٥) الضرائر للآلوسي: ١٣٤

(٦) كشف المشكل في النحو :٥٢٨،٥٢٩/٢، وراجع : الأشباه والنظائر : ٤٥/٢

(٧) الكتاب: ٢٦/١

(٨) الأشباه والنظائر: ٤٥/٢

ويرى ابن السراج أن هذا خطأ منهم ، وإنما منع الصرف لأنه " أفعل " وتم " بمنك " نعتاً فصار كأحمر (١) .

وقد عد السيرافي صرف ما لا ينصرف من ضرائر الزيادة ، فقال : " وهو جائز في كل الأسماء – أي صرف مالا ينصرف – مطرد فيها ؛ لأن الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها . وإنما تمتنع من الصرف لعلل تدخلها ، فإذا اضطر الشاعر ردها إلي أصلها ، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها " (٢) .

من النص السابق يتضح أن السيرافي قد قصر جواز صرف الاسم الممنوع من الصرف على الضرورة ؛ فلا يلجأ إليه الشاعر إلا مضطراً ، في حين أن صرف مالا ينصرف لغة عند قوم من النحاة ، وقد أجاز (ثعلب) ذلك في الكلام (٣) . وحكى الأخفش أن من العرب من يصرف في الكلام جميع مالا ينصرف (٤) ، وقال : " إن صرف مالا ينصرف مطلقاً – أي في الشعر وغيره – لغة الشعراء ؛ وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلي صرف مالا ينصرف ، فتمرن على ذلك ألسنتهم ، فصار الأمر إلي أن صرفوه في الاختيار أيضاً ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ سَلاسِلاً وَأَغْلالاً ﴾ (٥) ، و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ (٦) . وقال هو والكسائي : " إن صرف مالا ينصرف مطلقاً لغة قوم إلا أفعل منك " (٧) .
وقال الزجاج : " كثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره ، إلا أفعل منك ، وعلى هذه اللغة قرئ : " قَوَارِيراً ، قَوَارِيراً مِن فِضَّةٍ " بتنوينهما جميعا " (٨) .
ولكن بعض العلماء يرى أن هؤلاء العرب المذكورين ، إنما هم الشعراء ؛ تجرى ألسنتهم في كلامهم بما جرت به في شعرهم (٩) " فكان ذلك لغة الشعراء ؛ لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك " (١٠) .

---

(١) الأصول في النحو :٤٣٧/٣ وراجع : ضرائر الشعر : ٢٤
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠١/٢
(٣) ارتشاف الضرب: ٤٤٨/١
(٤) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٩١٠/٢، وراجع: ضرائر الشعر : ٢٥،٢٤
(٥) الإنسان : ٤
(٦) الإنسان : ١٥
(٧) الكافية في النحو: ٣٨/١ وراجع : الأصول في النحو: ٤٣٧/٣
(٨) الأمالي للزجاج: ٨٤
(٩) علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي:٣٣٩
(١٠) ضرائر الشعر : ٢٥

ولما رأى البصريون في هذه الظاهرة موافقة لقاعدتهم ، جوزوها قائلين : " إنما قلنا إنه يجوز صرفه ؛ لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ؛ فإذا اضطر شاعر ردها إلي الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها" [١] .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت أربع مرات في ثلاثة أبيات ، كان للقافية أثر في صرف كلمتين الأولي جاءت في قوله [٢] :

صَفائحُ بيضٌ جلتها القيو ن مما تخيرن من يثــــــرب

فصرف " يثرب " وهى اسم ممنوع من الصرف ؛ للعلمية ووزن الفعل .

والثانية في قوله [٣] :

يُعَزُّ على أحمـــــدٍ بالذي أصاب ابنةُ أمسِ من يُوســــفِ

صرف " يوسف " وهو اسم ممنوع من الصرف ؛ للعلمية والعجمة . وقد لجأ الكميت إلي ذلك من أجل القافية ، وهذا هو شأن العرب قديماً ؛ فقد كان لديهم اهتمام خاص بالقافية ، يقول ابن جني : " ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي ؛ لأنها المقاطع ...... وكذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ، ومحافظة على حكمه" [٤] ، " وحكمه الذي يحافظ عليه ، هو حكمه من حيث التماثل الصوتي مع بقية الأبيات ، ومن حيث التوافق الحركي"[٥].كما صرف " أحمد " في هذا البيت ، وهو اسم ممنوع صرفه للعلمية ووزن الفعل ، وسيأتي الكلام عنه فيما بعد – إن شاء الله – .

يتبقى لنا كلمتان : الأولى : صيغة منتهى الجموع ، وقد وردت في قوله [٦] :

هلا سألت منازلًا بالأبرقِ دَرَسَتْ وكيف سؤال من لم ينطقِ

فصرف " منازل " – وهي اسم ممنوع صرفه ؛ لعلة صوغه على صيغة منتهى الجموع – لأنه لو منع صرفها ، لأدى ذلك إلي حذف ساكن الوتد المجموع من آخر التفعيلة ، وصارت " متفاعلن " إلي " متفاعل " ، وليست هذه من بحر الكامل . وربما صرفها لغرض دلالي ، وهو أن التنوين " عنصر صوتي يمثل ثراء لغويا تبين اللغة من خلاله ، فعلى مستوى الإيقاع لا شك أنه يمثل رنة تحدث قوة إسماع ، حاملة تردداً زمنياً طويلاً " [٧]

(١) راجع : الإنصاف: ٢/ ٤٨٩

(٢) ديوانه: ٤/ ٢٢١

(٣) السابق: ٤/ ٢٣١

(٤) الخصائص: ١/ ٨٤

(٥) اللغة وبناء الشعر: ٢١٥

(٦) ديوانه: ١/ ٢١٧

(٧) من وظائف الصوت اللغوي : محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي: ١٣

هذا التردد الزمني يتناسب مع ضرورة التأمل في كيفية سؤال المنازل ، فالمتبادر إلى الذهن أن سؤالها لا يجدي ؛ فهي لن تجيب ؛ لأنها لا تستطيع أن تنطق ، ولكن قد يكشف هذا السؤال أموراً قد تكون غائبة عن وعي السائل فتبين له وتتضح .

الكلمة الثانية جاءت في قوله (١) :

يعز على أحمدٍ بالذي   أصاب ابنه أمس من يوسفِ

صرف " أحمد " وهو اسم ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ولعل الكميت أراد بصرفه لهذا الاسم ألا يدل على معين ؛ ليكون أكثر دلالة على كثرة الذين أصابهم الأذى ، وفجعتهم الوجيعة من جراء يوسف بن عمر الثقفي فألحق بالاسم التنوين ؛ كي يدل على ذلك . وقد فطن إلي ذلك ابن جني وحاول أن يفسر صرف هذا الاسم إذ يقول : " ألا ترى إذا قلت لقيت أحمداً فإنما كلفت المخاطب أن يرمي بفكره إلي واحد ممن اسمه " أحمد" ولم تكلفه علم شخص معين ، وإذا قلت : لقيت " أحمد " فإنما تريد أن تعرفه أنك لقيت الرجل الذي اسمه أحمد ، وبينك وبينه عهد متقدم فيه ، فالتنوين هو الذي فرق بين هذين المعنيين " (٢) .

---

(١) ديوانه: ٢٣١/٤

(٢) سر صناعة الإعراب: ٤٩٣/٢, ٤٩٤

تقتضى لغة الشعر – في كثير من الأحيان – تغييرا في بنية الكلمة ، وذلك لخدمة أغراضها الفنية الخاصة التي تكمن في نفس الشاعر ، أو لتطويع الأداء العروضي .
وهذا ما يلاحظ على تغيير بنية الكلمة في شعر الكميت بن زيد .

الهمزة في بنية الكلمة

اتفق القدماء والمحدثون على أن الهمزة صوت شديد (١) . يقول ابن يعيش : " اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق ، إذ كان أدخل الحروف في الحلق ، فاستثقل النطق به ؛ إذ كان إخراجه كالتهوع ... (٢) " ويقول في موضوع آخر : " الهمزة حرف خفي ؛ لأنه أدخل الحروف إلي الحلق ، وكلما سفل الحرف خفي جرسه ... (٣) "
وتتمثل حالات النطق بالهمزة فيما يلي :

(أ) **التحقيق** : وهو الأصل كسائر الحروف ، وهو ما تناقلته الفصحى إلي الآن ، إلا أن عملية النطق بها وهي محققة من أشق العمليات الصوتية ؛ لأنها صوت ليس بالمجهور ولا بالمهموس ، وهي أكثر الأصوات الساكنة شدة ؛ لأن مخرجها فتحة المزمار التي تنطبق عند النطق بها ثم تنفتح فجأة فتسمع ذلك الصوت الانفجاري الذي نسميه بالهمزة المحققة (٤) .

(ب) **التخفيف** : وهو لا يكون إلا إذا تقدم الهمزة شيء ، فلا تخفف الهمزة إذا وقعت أولاً سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة نحو : أب ، وأم ، وإبراهيم ؛ وذلك لضعفها بالتخفيف وقربها من الساكن ، فكما لا يُبتدأ بساكن كذلك لا يُبتدأ بما قرب منه (٥) .

والتخفيف يكون على ثلاثة أوجه : الإبدال ، والحذف ، وأن تجعل بين بين .

- الإبدال : بأن تزيل نبرتها فتلين ، فحينئذ تصير إلي الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها .
- وأما الحذف : فأن تسقطها من اللفظ .

---

(١) راجع : الكتاب: ٤/٤٣٤،٤٣٣ ، و المقتضب : ١/١٥٥ ، و شرح المفصل : ٩/٧٣، ١٠٧، و الأصوات اللغوية : ٩١ ، و اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية : ٣١١

(٢) شرح المفصل : ٩/١٠٧

(٣) السابق: ٩/٧٣

(٤) راجع اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ١٠٧،١٠٦ ، و الأصوات اللغوية : ٢١٧ ، والفصيح لأبى العباس ثعلب : ٩٩

(٥) راجع: شرح المفصل: ٩/١٠٧

• وأما جعلها بين بين : أي تجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف ، وإذا كانت مضمومة ، فبين الهمزة والواو ، وإذا كانت مكسورة ، فبين الهمزة والياء [١] .

والملاحظ أن هناك ميلاً غالباً لدى العامة للتخلص من الهمزة بتخفيفها ، والسبب في ذلك يرجع في حقيقة الأمر" إلي منطق اللغة العام في التخفيف ، والميل نحو السهولة والتيسير في النطق ، فاللغة في محاولات دائبة للتخلص من الأصوات العسيرة ،وتستبدل لها أصواتا أخري لا تتطلب مجهوداً عضلياً شاقاً . فالعامة تستثقل الهمزة ؛ لأنها أشد الحروف الشديدة[٢]". فهي كما يقول سيبويه : " نبرة في الصدر تخرج باجتهاد [٣] " .

وقد أجمعت المصادر والروايات القديمة على أن تحقيق الهمزة من لهجات تميم وقيس ومن جاورهما ، أي قبائل وسط شبه الجزيرة وشرقها ، كما أن تسهيل الهمز من الخصائص الحضرية التي امتازت به قبائل شمال شبه الجزيرة وغربها ، أي البيئة الحجازية (قريش وما جاورها) [٤] .قال أبو زيد : " أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون . وقف عليها عيسى بن عمر فقال : ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا . قال : وقال أبو عمر الهذلي : قد توضيت ؛ فلم يهمز وحولها ياء ، كذلك ما أشبه هذا من باب الهمز [٥] " . يتضح من نص أبي زيد السابق أن تميماً كانت تحقق الهمز ، أما الحجاز فهي تميل إلي التسهيل ، ولا تحقق إلا إذا اضطرت إلي ذلك .
وقد ورد تخفيف الهمز في شعر الكميت في أربعة مواضع : منها قوله [٦] :

فقد طال هذا النوم واستخرج الكرى مساويَهم لو أن ذا الميل يعدل

يريد : مساوءهم ، فخفف الهمزة ، بإبدالها (ياء) ، ولعل ذلك التخفيف يتناسب مع السياق الدلالي ؛ فهو يتحدث عن بني أمية وجورهم ، والميل في قضائهم ، وتغميض أعينهم عن الحق ، حتى أظهر ذلك عيوبهم ومساوءهم . فخفف الهمز ليكون ذلك دليلاً على أن كل مساوئهم كبيرة وصغيرة صارت واضحة لدى الجميع ، ومع ذلك فهم يتمادون في ظلمهم وطغيانهم . وكذلك قوله [٧] :

---

(١) السابق : نفسه.

(٢) راجع : الفصيح لأبي العباس ثعلب: ٩٩

(٣) الكتاب : ١٦٧/٢، الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٢٤٢ ، ٢٤٣

(٤) راجع : فصول في فقه العربية: ٨٢ ،٨٣ و القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٣٠- ٣٥

(٥) مقدمة لسان العرب : ٣٦/١

(٦) ديوانه: ٢٠٩/٤

(٧) السابق: ٢٠٧/١

كأني على حب البويب وأهلــــه   أرى بالجباتين العذيب وقادسا

أراد بالجباتين : (الجبأتان) . وهو ماء معروف [1] ، فخفف الهمزة بأن ألقى حركتها علــى الساكن الصحيح الذي قبلها ، ثم حذفها وجعل مكانها ألفاً ؛ وذلك لاستقامة وزن البيت ، ومــن هنا فالتخفيف في هذا الموضع كان مطلباً موسيقياً . وكذلك قوله [2] :

فتلك غيابة النقمات أمســــت   ترهيا بالعقاب لمجرمينـــــا

يريد : ترهيأ ، أي تتهيأ وتتحرك لكي تصيبكم بعقاب . ومنه كذلك قوله [3] :

ولا أرمى البريَّ بغير ذنــــب   ولا أقفو الحواضن إن قفينـا

يريد : البريء ، فقلب الهمزة (ياء) ، وأدغم الياء التي قبلها فيها .

واختلف في همزة (بريء وبريئون) حيث وقعا ، فقرأ البعض بالإدغام ، والــبعض الآخــر بالهمز [4] .

---

(١) السابق : نفسه.

(٢) السابق: ٤١١/٢

(٣) السابق: ٤٢٦/٢

(٤) راجع : النشر في القراءات العشر :٤٠٥/١

إظهار التضعيف

التضعيف زيادة حركة ، إلا أنها حركة مقدرة في الأصل ، ويجوز في الشعر ، ولا يجوز في غيره فتقول في " رد " : " ردد" ؛ لأنه الأصل ، وفي " راد ":هذا رادد ، وفي " أصم": أصمم [1] .

وقد اتفق النحاة على أنه إذا اجتمع حرفان متماثلان في كلمة واحدة وكان أول الحرفين ساكناً ، وجب إدغام الحرف الأول في الثاني ، وما ورد خلاف ذلك في الشعر عد من الضرورة كقول أبي النجم العجلي [2] :

الحمد لله العليِّ الأجلـل الواهب الفضل الوهوب المُجْزِل

والقياس : الأجلّ ، ومثله :

وقد علمت ذاك بنـات أَلْبَبَهْ

قال أبو العباس : يريد : بنات أعقل هذا الحي . وقال : ولا أجيز هذا إلا في الشعر كقولك : " ضننوا " فأما في الكلام فلا يجوز إلا " بنات ألبَّهْ " [3] .

وقد فسر النحاة هذه الظاهرة بأنها منبهة على الأصل ؛ قال سيبويه :" ويبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون : " رادد " في " رادّ " ، " وضننوا " في " ضنوا " . " [4] . وقال ابن جني : " فإن ألزمك نحو قول قعنب :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أني أجـود لأقوام وإن ضننوا

وقول العجاج :

تشكو الوجى من أظلل وأظلـل

وقول الآخر

وإن رأيت الحجـج الرواددا قواصرا بالعمـر أو مواددا

قلت : هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابه ، فتعلم به أن أصل " الأصم " : أصمم ، وأصل " صب " صبب ، وأصل : الدواب والشواب : الدوابب والشوابب ... وبابه : إنما خرج على أصله إيذاناً بأصول ما كان مثله " [5] .

---

(١) راجع : الأصول : لابن السراج ٣/٤٤١، و المقتضب: ١/١٤١

(٢) الضرائر : للآلوسي ١٣٧

(٣) الأصول : ٣/٤٤٢

(٤) الكتاب: ١/٢٩

(٥) الخصائص: ١/١٦٠، ١٦١

وفك المضعف لغة أهل الحجاز ، يقول سيبويه : " فإذا كان حرف من هذه الحروف – يقصد الأفعال المضعفة – في موضع تسكن فيه لام الفعل ، فإن أهل الحجاز يضاعفون ، لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بد من تحريك الذي قبله ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وذلك قولك : اردد ، واجترر .. " [١]

وعلي هذه اللهجة قرأ نافع وابن عامر : " من يرتدد " [٢] من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [٣].

ويرى الدكتور محمد حماسة أن فك المضعف من الممكن أن يعد من نظام الوقف الشعري [٤] .
وقد ورد فك المضعف في شعر الكميت مرتين : الأولى في قوله [٥] :

لا ينقص الله حسادي فإنهم ... أسر عندي من اللائي له الوَدَدُ

يريد : الود ، بمعني المودة والقربى ، إلا أنه أظهر التضعيف ؛ وذلك لأن هذا البيت من أبيات من الصورة الأولي من بحر البسيط ، مخبونة الضرب ، فلما لم يكن بإمكانه أن يأتي بأبيات من ضربين مختلفين ، أظهر التضعيف حفاظاً على وحدة الوزن .
والثانية في قوله [٦] :

إليكم ذوي آل النبي تطلعت ... نوازع من قلبي ظماء وألْبُبُ

يريد : ألب ، فأظهر التضعيف لحاجة الوزن الشعري ، وجاء في الخزانة : " ألبب " : جمع " لب " بضم ، وهو العقل ، وهو شاذ ، والقياس : " ألب " بالإدغام " [٧] .أما صاحب اللسان ، فلم يشر إلي شذوذه ، قال : " اللب : العقل ، والجمع : ألباب وألبب " [٨] . وإن كان شاذاً – كما يرى البغدادي – فإن " الشاذ لا ينافي الفصاحة " [٩] . بل إنه – في الحقيقة – أقوى من المطرد . ومن ثم فإن الكميت لم يخرج عن إطار الفصاحة في استعماله ، بل جاء موافقاً لتفسيرات النحاة واللغويين .

---

(١) الكتاب: ٥٣٠/٣ وراجع : الخصائص : ٢٦٠/١، و التسهيل: ٢٦٠، و التصريح: ٢ /٤٠١ ، وشرح الشافية للرضي : ٢٤٦/٣،و البحر المحيط : ٥١١/٣

(٢) البحر المحيط : ٥١١/٣

(٣) المائدة : ٥٤

(٤) الضرورة الشعرية في النحو العربي :٢٧٨

(٥) ديوانه:١٣/٣

(٦) السابق: ١٨٥/٤

(٧) الخزانة: ٣١٣/٤

(٨) اللسان : لبب ٢١٥/١٢

(٩) الدرر اللوامع: ١٠٧/٢

الإعلال بالنقل ، هو نقل الحركة من حرف علة متحرك إلي حرف صحيح ساكن قبله ، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته مع تجرده من الحركة ، أو ينقلب حرفاً آخر . وهذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء دون الألف ؛ لأنهما يتحركان ، وهي لا تتحرك مطلقاً [١] .

وقد وردت أفعال متصرفة مصححة وقياسها الإعلال ، كقولهم : أغيلت المرأة تغيل ، إذا سقت ولدها الغيل ، وأغيمت السماء تغيم ، واستنوق الجمل يستنوق ، واستتيست الشاة تستتيس ، إذا غلب عليها شبه التيس ، واستحوذ يستحوذ ، وفي التنزيل : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢] ، و ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [٣] . وقالوا : أجودت ، وأطيبت ، وأطولت ، " وإنما جعلوا التصحيح في هذه الأفعال منبهة على الأصل "[٤]. وهذا مما عده القدماء مطرداً في الاستعمال ، شاذاً في القياس ، فقد ذكر ابن جني في الاطراد والشذوذ أربعة أضرب ، وجعل الضرب الثالث منها : " المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس " ؛ نحو قولهم : أخوص الرِّمْثُ ، واستصوبت الأمر ، ويقول : " واعلم أن الشيء إذا اضطرد في الاستعمال وشذ في القياس ، فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره [٥] " . وقد ذكره كذلك في باب الاستحسان وعده من الاتساع والتصرف قائلاً: " ولا يقاس هذا ولا ما قبله ؛ لأنه لم تستحكم علته ، وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا[٦] " . وتلك الصيغ – كما يرى الدكتور . أحمد علم الدين – لم يتم التطور دورته فيها بما يكفي وتحقيق المماثلة الصوتية ، فبقيت على حالها محافظة ، لم تمسها يد التهذيب والإصلاح ، وكثير من الصيغ بقيت على حالها الأولى جامدة متحجرة ، ولو سارت على مهيع التطور لكانت غير ذلك ، لكنها ثبتت على الطور الأول لا تفارقه ، واستعصت على التغيير ، ولم يقو الزمن على أن ينال منها شيئاً ؛ فبقيت متحجرة [٧] .

---

(١) راجع النحو الوافي : ٧٩٤/٤

(٢) النساء :١٤١

(٣) المجادلة :١٩

(٤) أمالي ابن الشجري: ٣٩٢/٢

(٥) الخصائص: ٩٨/١، ٩٩

(٦) السابق: ١٤٤/١

(٧) راجع: في أصول العربية: ٥٤ د.أحمد علم الدين . (محاضرات ألقاها على طلبة السنة التمهيدية للماجستير عام ١٩٩٨م)

وقد عزا بعض الدارسين التصحيح مع موجب الإعلال إلي الحجاز ؛ لأن لهجة الحجاز لم يتم التطور دورته فيها ، فيقولون : (صَيَدَ ، وعَوِرَ ، وهَيَفَ ، وحَوَلَ) على الأصل ، في حين عزيت هذه الصيغ إلي تميم بالإعلال ؛ فقد عُزِي إليها : (صاد ، وعار، وهاف ، وحال)، ومن هنا فإن الصيغ التميمية هي الأحدث ؛لأنها صيغ منسجمة وأن هذا الانسجام يقلل من المجهود العضلي حين النطق ، وبالتالي فهو ملائم للتطور [١] .

ومن الصيغ المصححة مع قياس الإعلال فيها، ما جاء في قول الكميت[٢] :

هززتكم لو أن فيكم مهــــزَّةً ... وذَكَّرْتُ ذا التأنيث فاستنوق الجملْ

فصيغة (استنوق) صحيحة وقياسها الإعلال ، حيث اجتمع فيها شروط الإعلال بالنقل التي وضحها ابن مالك في قوله [٣] :

لساكن صح انقل التحريك من ... ذي لين آت عين فعــــــل كأبن

ما لم يكن فعل تعجـــب ولا ... كابْيَضَّ أو أهوى بـــــــلام عُلِّلا

فالساكن الذي قبل حرف العلة صحيح ، ولم يكن الفعل مصوغا للتعجب على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه ، ولم يكن مضعف اللام ولا معتلها ، ولم يعل . وقد عد النحاة ذلك من الشواذ التي لا يقاس عليها إلا أن الشاذ – كما سبق – أقوى من المطرد ، وتأتى قوته من حيث إنه استطاع أن يقاوم التطور الذي لحقه .

وللصيغ الصحيحة مع قياس إعلالها دلالة تصطحب صحتها وعدم اعتلالها ؛ فالتصحيح مع موجب الإعلال يفيد المعني بتكلف أو اضطراب ، فـ(شَيَدَ) يفيد البناء باضطراب وتكلف ، و (سَيَلَ) يفيد الجريان باضطراب وتموج [٤] ، وفي قوله تعالى :

﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ ﴾ [٥] . لو عبر القرآن بكلمة (استحوذ) معلة ، لكان المعنى أن الشيطان استولى عليهم استيلاء سهلاً لا مؤونة فيه ، أما صيغة (استحوذ) بالتصحيح ، فتدل على أن الشيطان لم يستول عليهم إلا مع كثير من الجهد والمغالبة، فغلب على قلوبهم وأحاطهم واحتواهم حتى لا يشذ عليه منهم شيء [٦] .

---

(١) راجع: اللهجات العربية في التراث: ٥٣١/٢

(٢) ديوانه: ٣٩٤/٢

(٣) شرح ابن عقيل : ٢٣٣/٤، ٢٣٤

(٤) راجع: في أصول العربية: ٥٧

(٥) المجادلة : ١٩

(٦) راجع: في أصول العربية: ٥٧

أما (استنوق الجمل) ، فهـو من الأمثال ، قال أبو عبيد : " ومن أمثالهم : " قـد استنوق الجمل " وهو الرجل يكون في حديث ثم يخلط ذلك بغيره وينتقل إليه ...... وقد يقـال ذلك للرجل يظن به أن عنده غناء من شجاعة وجلد ثم يكون الأمر على خلاف ذلك " [1] .

وتصحيح (استنوق) في قول الكميت يدل على أن الاستنواق قد سـبق بمحـاولات كثيرة من الشاعر ؛ أملاً في الاستجمال ، إلا أنها لم تحقق هدفها ، وباءت بالفشل . وسـيأتي الحديث عن ذلك فيما بعد – إن شاء الله – .

---

(١) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : ١٩٠

هو تغير يطرأ على بنية الكلمة بتغيير مواقع أصولها ، عن طريق تقديم أو تأخير أحد حروف اللفظ الواحد مع حفظ معناه . وهذه ظاهرة معهودة في العربية عرفت باسم القلب المكاني .

وقد كثر اختلاف العلماء فيه ، فمنهم من أنكره كابن درستويه (١) ،ومنهم من جعله في بعض مواضعه ضرورة ، وفي بعضها الآخر توسعاً من غير ضرورة تدعو إليه نحو : لاث ، وشاك ، والأصل : لائث ، وشائك . يقول ابن عصفور : " القلب قد يكون ضرورة نحو قول الشاعر :

مروان مروان أخو اليوم اليمي

وأراد : (اليوم) ، أي الشديد ؛ لأنه مشتق من اليوم ، لكنه قلب (٢) " . ومنهم من جعل بعضه مقلوبا عن نظائره ، والبعض الآخر كلمات مستقلة بعضها عن بعض ، وكل منها أصل مستقل بذاته ، يقول ابن جني : " قولهم : جذب وجبذ ، ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه ، وذلك أنهما جميعا يتصرفان تصرفا واحداً نحو :جذب يجذب جذبا ، فهو جاذب والمفعول مجذوب ، وجبذ يجبذ جبذاً ، فهو جابذ والمفعول مجبوذ ... فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه ، كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه " (٣) ، ومثل لهذا الأخير بكلمة (امضحل) ، وهو مقلوب (اضمحل) ، " ألا ترى أن المصدر إنما هو على اضمحل) وهو (الاضمحلال)، ولا يقولون : امضحلال " (٤) . فالقلب – من وجهة نظر ابن جني – يكون إذا لم تتساو الكلمتان تصرفا واستعمالاً ،لإمكان أن تكون واحدة أصلاً والأخرى فرعاً ، أما إذا تساوت الكلمتان تصرفا واستعمالاً فهو من قبيل اللغات ، أو اختلاف اللهجات (٥) . ويمكن إرجاع سبب هذه الظاهرة إلي ما يلي :

(أ) – الميل إلي التخفيف اللفظي ، حيث ثبت أن الصورة المقلوبة هي أسهل الصورتين في الاستعمال ، فهي فرع والأخرى أصل ، يتجلى ذلك في قصر المسافة التي بين مخارج أصوات الكلمة المقلوبة (٦) ، حيث يبذل فيها أقل مجهود عضلي ، ومن هنا يمكن تعليل هذه الظاهرة بنظرية السهولة والتيسير (٧) .

---

(١) المزهر: ١/ ٤٨١

(٢) الممتع : ٦١٥،٦١٦

(٣) الخصائص: ١/٤٦٧

(٤) السابق: ١/٤٧٠

(٥) راجع: اللهجات العربية في التراث: ٢/٦٤٨

(٦) راجع: خصائص لغة تميم: ١٤٦

(٧) راجع: لحن العامة والتطور اللغوي : ٤٨

(ب) – التوهم السمعي ، وذلك إذا توهم السامع غير ما سمع ، فقد يسمع " حفر " فيتوهم أنه سمع " فحر " ، أو " نضب الماء " فيتوهم أنه سمع " نبض " ، ومن التوهم السمعي وضعف الإصغاء جاء البلاء " (١)

(ج) – أخطاء الأجيال ، كأن يخطئ الطفل في ترتيب كلمة ولا يجد من يصحح له خطأه ، فتصبح الكلمة ذات صورة جديدة في لهجته ، فيحل الخطأ الجديد محل الصواب القديم ، وأصبح ما كان يعد خطأً في لغة الأجداد أمراً معترفا به في لغة الأجيال (٢) .

(د) – غلط الرواة وتحريفهم في النقل ، فالكثير من هذه الكلمات المقلوبة يكون مرجعها إلي خطأ لغوى غير مقصود في الكتابة والإملاء ؛ نتيجة خطأ اللسان في نطق الكلمات ، فيكون التسجيل غير الواعي مسلما إلي ثبات الخطأ ورسوخه ، ولعل ذلك يرد كثيراً في التبادل بين المكانين القريبين في المخرج الصوتي أو في الرمز الكتابي (٣) .تلك هي أهم أسباب القلب المكاني . وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرتين : إحداهما في قوله (٤) :

إذا اعصوصبت في أينق فكأنما بزجرة أخرى في سواهن تضرب .

أينق : جمع نوق على غير القياس(٥) . ويرى اللحياني أنها تجمع قياساً على أنوق وأنؤق(٦). وقال ابن جني : " ذهب سيبويه في قولهم أينق مذهبين : أحدهما ، أن تكون عين أنيق قلبت إلي ما قبل الفاء ، فصارت في التقدير (أونق) ، ثم أبدلت (الواو) (ياء) ؛ لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضا بالإبدال . والآخر : أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء ، فمثالها على هذا القول (أيفل) ، وعلى القول الأول (أعفل) (٧) " . وأينق : جمع ناقة ، وأصلها نَوَقَة ، فعلة بالتحريك ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتجمع في القلة على " أنْوُق " ، قدمت الواو على النون ؛ لاستثقال الضمة على الواو ، ثم قلبت الواو ياء مبالغة في التخفيف – على حد قول الصبان – فصارت أينق (٨) .وهذا ما حكاه يعقوب عن بعض الطائيين (٩) ، وقد ورد هذا الجمع عن فصحاء العرب ؛ إذ ورد في حديث أبى هريرة :

---

(١) راجع : الإبدال : لأبي الطيب ٣٧/١

(٢) راجع : من أسرار اللغة : ٣٢، و اللهجات العربية في التراث: ٦٥٤/٢

(٣) راجع : من وظائف الصوت اللغوي :٤٤

(٤) ديوانه: ١٩٣/٣

(٥) راجع: شرح هاشميات الكميت : ٩٠

(٦) اللسان: ٣٣٣/١٤

(٧) السابق : نفسه

(٨) راجع : حاشية الصبان: ٢٣٠/١، و الدرر اللوامع : ٢٦٧/١، و المقتضب: ١٦٨/١

(٩) اللسان : ٣٣٣/١٤

" فوجد أَيْنُقَه [1] " . وقد وردت المرة الثانية في قوله [2] :

لج بتفضيلك اللسان ولـــــــو أكثر فيك الضجاج واللَّجَـــــبُ

فيرى بعض اللغويين أن اللجب مقلوب الجلبة ، واللجب : هو ارتفاع الأصوات واختلاطها ، قال زهير:

عزيز إذا حل الحليفان حولــــه بذي لجب لَجَّاتُه وصواهلـــــه

وفى الحديث : " أنه كثر عنده اللجب [3] "،يقول ابن منظور : " وكأنه مقلـوب الجلبـة [4] " ، ويقول أبو رياش القيسي : " اللجب : هو الصوت ، وأظنه من المقلوب ، جلب ولجب مثـل : جذب وجبذ [5] " .

وعلى حد قول ابن جني السابق فإن جلب ولجب ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه ؛ لأن كلاً منهما أصل مستقل بذاته ؛ حيث أنهما متساويان في التصرف ، وعلى هذا فـإن اسـتخدام الكميت يعد من قبيل اختلاف اللهجات .

(١) السابق: نفسه.

(٢) ديوانه: ١٩٩/٤

(٣) اللسان: ٢٣٧/١٢

(٤) السابق: نفسه.

(٥) شرح هاشميات الكميت: ١١١

إن للغة الشعر تعاملاً خاصاً مع العلم ، وإن أهم ما يميز لغة الشعر هو خروجها عن مستوى الكلام العادي ، فتجنح دائماً إلى التغيير في بنية الكلمة ، وذلك لخدمة أغراضها الفنية الخاصة التي تسمو على أغراض لغة الكلام العادي " فضلاً عن أن لغة الشعر العربي خاصة لغة موسيقية فتزداد البنية فيها عرضة للتغيير لتطويعها للأداء الموسيقي العروضي [1] ." من هذا المنطلق جاء التغيير في بنية الأعلام التي تنفرد في الاستعمال العام بمجيئها على غير المألوف من قياس النحاة [2] " ،معتمدة في ذلك على وضوح المعنى وأمن اللبس .

وقد تعددت آراء النحاة في هذه الظاهرة ، فمنهم من قصرها على ضرورة الشعر [3] ، ومنهم من جعلها من قبيل التحريف [4] ، ومنهم من عدها من سبيل الخطأ والغلط ، وهو رأي ابن فارس حين قال : " وأي خطأ أقبح من قول القائل في صفة درع : " محكمة من صنع سلام " فإنه لم يرض أن جعل الصنعة لسليمان وهي لداود عليهما السلام حتى جعل اسمه سلاماً [5] ". وكذلك ابن دريد ، حيث عقد باباً سماه : " باب ما أجروه على الغلط فجاءوا به في أشعارهم [6] " ومثل له بأمثلة كثيرة ، ومنهم من عدها من قبيل الشذوذ ؛ قال الشلوبين : " الأعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيروه [7] " .

وأياً ما يكن فإن الأعلام– كما يقول التبريزي– : " يكثر فيها التغيير والخلاف ، لأنها لما كانت لا تفيد أهملوا مراعاة اشتقاقها وإجرائها على مقاييس أصولها [8] " وجاءت بنية العلم في شعر الكميت مختلفة الأنماط فمنها ما يلي :

(١) **مطل الحركة القصيرة**:

إن الشاعر في كثير من الأحيان يضطره الوزن إلى الزيادة في بنية الكلمة ، فيزيد حرفاً أو أكثر ، إما عن طريق التضعيف ، أو عن طريق إشباع الحركة القصيرة فينتج عنها

---

(١) راجع : شعر الأخطل .دراسة نحوية صرفية :٦٢

(٢) الضرورة الشعرية في النحو العربي : /٢٨٢،٢٨٣

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٦٥

(٤) الخصائص : ٢/٣،٤٣٦/١٨٨

(٥) ذم الخطأ في الشعر : ٢٣

(٦) جمهرة اللغة: ١٣٢٧،١٣٢٨

(٧) الأشباه والنظائر: ٥١/٢

(٨) شرح المفضليات : ٤٤٦/١

حرف من جنسها . فمطل الفتحة أو إشباعها يتولد عنه (ألف) ، وكذلك يتولد عن (الضمة) (واو) ، وعن (الكسرة) (ياء) . ويؤكد ابن جني هذه الحقيقة بقوله : " ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه [١] " .

وقد ذكر ابن جني تحت " باب في مطل الحركات " : " وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها . فتنشئ بعد الفتحة الألف ، وبعد الكسرة الياء ، وبعد الضمة الواو . فالألف المنشأة عن إشباع الفتحة ما أنشدناه أبو علي لابن هرمة يرثى ابنه من قوله :

فأنت من الغوائل حين تُرْمَى ومن ذم الرجال بمنتزاح

أراد : بمنتزح : مفتعل من النازح .... ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف ، المطافيل ، والجلاعيد . قال أبو النجم :

حتى تراعت في النعاج الخُذَّلِ
منها المطافيل وغير المُطْفِلِ

ومن مطل الضمة قوله :

وأنني حيث ما يشري الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنْظُور

وقول الآخر :

ممكورة جم العظام عطبول كأن في أنيابها القَرَنْفُولْ "[٢]

ويقول سيبويه : " .... وربما مدوا مثل مساجد ومنابر ، فيقولون : مساجيد ومنابير ، شبهوه بما جمع على غير واحد في الكلام ، كما قال الفرزدق :

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصياريف [٣] "

وكثيراً ما تكون الزيادة في بنية الكلمة – بإشباع الحركات – مطلباً دلالياً أو موسيقياً ، أما الدلالي ، فيوضحه قول ابن جني : " إن الأصوات تابعة للمعاني فمتى قويت ، قويت ، ومتى ضعفت ؛ ضعفت [٤] " ، وذلك لأن مطل الصوت إيحاء بمطل المأمور به [٥] ، وأن مد الصوت في الشعر يعطي تركيزاً للكلمة المشبعة ، ويلفت إليها الأسماع لمعنى فيها مراد [٦] .

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٠/١
(٢) الخصائص: ١٢١/٣ – ١٢٤، وراجع : الإنصاف: ٢٤/١-٣٠
(٣) الكتاب : ٢٨/١
(٤) المحتسب : ٢١٠/٢
(٥) راجع : ظواهر نحوية في الشعر الحر : ٤٦
(٦) السابق: ٦٠

وأما الموسيقى ، فذلك لأن العرب تبسط الاسم والفعل ، فتزيد في عدد حروفهما ، ولعل ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه (١) ، كما أن الشعر وضع للغناء والترنم (٢) ، " وهم يترنمون بالشعر ويحدون به ويقع فيه تطريب لا يتم إلا بمد الحرف (٣) " ؛ لذلك كانت تخرج بعض الكلمات ممطولة .

ويرى ابن الانباري ان إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر . وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع (٤) ، وذلك خلافاً لابن جني إذ يقول : " وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيء صالح نثراً ونظماً (٥) " فليس – إذن – مختصاً بالضرورة ، وعلى أية حال فهو نوع من التغيير والتحريف في بنية الكلمة اعتماداً على وضوح المعنى وعدم اللبس فيه .

وجاء مطل الحركة في شعر الكميت في قوله (٦) :

لا كعبد المليك أو كوليد ... أو سليمان بعد أو كهشام

حيث مطل الكسرة في (الملك) ؛ لتتولد عنها الكسرة الطويلة أو الياء . وقد سمي بعض النحاة هذه الظاهرة (التذنيب) ، وهو أن يأتي الشاعر بألفاظ تقصر عن إقامة الوزن ، فيزيدها حروفاً ليتم عروض البيت (٧) .

وقال أبو على المظفر في قول الكميت السابق : " أراد أن يقول : كعبد الملك ، يعني ابن مروان ، فجعله كعبد المليك لإقامة الوزن ، والمليك والملك اسمان لله تعالى ، وليس إذا سمي أحد بالتعبد لأحدهما وجب أن يدعى بالآخر ، كما أن من يسمى بعبد الرحمن لا يجب أن يدعى بعبد الرحيم (٨) " . وقد خطأ قدامة الكميت في البيت السابق ؛ وذلك لأن مطل الحركة قد أدى إلى اختلاف العلم ، مما تسبب في صعوبة فهم المتلقي له ، وذلك على حد قوله (٩) ، ولكن المتلقي على رغم هذا يفهم مراد الشاعر ، لما عهده في الشعر من استعمال مثل ذلك ، ولإعانة القرائن المختلفة الأخرى له على فهم مراده،بدليل فهم قدامة نفسه لمراد الكميت(١٠) .

---

(١) راجع : الصاحبي : ١٩٣

(٢) الكتاب) ٢/٢٩٩ وراجع : لغة الشعر : ٣٨٠، ٣٨١

(٣) شرح السيرافي : ٢٠٢/١

(٤) راجع : الإنصاف : ٣١/١

(٥) المحتسب: ٢٥٨/١

(٦) ديوانه: ١٧٥/٤

(٧) راجع: موارد البصائر: ١٩١و نقد الشعر: ٢٢٠

(٨) موارد البصائر: ١٩١

(٩) راجع : نقد الشعر: ٢٢٠

(١٠) راجع : علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي: ٤٢٣

وهذه (الياء) الناتجة عن مطل الحركة في (الملك) تمثل في الميزان العروضي ساكناً هو المقابل لـ (فاء) (مُتَفْعِلُنْ) ، فإذا أدركنا أن حذف هذه الفاء من هذه التفعيلة جائز – وهو زحاف يسمى (الطي) وهو حذف الرابع الساكن ، فتصير التفعيلة مخبولة (مُتَعِلُنْ) ، والخبل هو اجتماع الخبن والطي ، أي حذف الثاني الساكن والرابع الساكن من التفعيلة – انتفى الوصف بالاضطرار في مطل هذه الحركة إذ كان بإمكان الكميت أن يقول : (الملك) مستعملاً زحافاً مسوغاً وغير خارج على مقتضى النظام العروضي ، ومن ثم فلابد أن هناك غرضاً معنوياً استعمل الشاعر بسببه هذه الصيغة الممطولة. ولعل مطل الحركة هنا دليل على التهكم من هذا الوالي والانتقاص من شأنه ، نتيجة لسياسته الجائرة ، ورعايته السيئة للناس ، فجاء الإشباع بغرض التركيز والضغط على هذا المعنى ، ولا سيما أن " مطل الصوت إيحاء بمطل المأمور به [1] " .

(٢) **تغيير بنية العلم:**

لقد غير الاستعمال الشعري بنية العلم ، معتمدا في ذلك على وضوح المعنى وعدم اللبس فيه ، قال ابن جني : " ...... والشعر موضع اضطرار ، وموقف اعتذار ، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته ، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله ، ألا ترى قول البعيث يهجو جريراً :

أبوكَ عطاءٌ ألْأَمُ الناسِ كلِّهم ... فقُبِّح من فحل وقبحتَ من نَجْلِ

يريد : عطية . وقالت امرأة ترثي ابناً لها يقال له حازوق :

أقلب طرفي في الفوارس لا أرى ... حزاقاً وعيني كالحجاة من القطر [2]"

والنماذج لهذا الضرب كثيرة – كما يقول ابن جنى [3] – فبثينة تدعى (بثنة) وذلك في قول جميل بن معمر :

لا ، لا أبوح بحب بثنة إنها ... أخذت علي مواثقاً وعهودا

ومية تدعى (مي) في قول ذي الرمة :

ديار مية إذ مي تساعفنا ... ولا ترى مثلها عجم ولا عرب

ودريد بن الصمة يسمي أخاه عبد الله (معبداً) في قوله – يرثيه – :

وإن تعقب الأيام والدهر تعلموا ... بني قارب أنا غضاب لمعبد

وقد غير الكميت بنية العلم الأعجمي في قوله : [4]

---

(١) ظواهر نحوية في الشعر الحر : ٤٦

(٢) الخصائص: ٢/٤٣٦

(٣) السابق: نفسه. وراجع : الضرورة الشعرية في النحو العربي: ٢٨٥،٢٨٤

(٤) شرح هاشميات الكميت : ٢٨٣

ونحن علي شراحيل بن عمـــرو شهرنا البيض غيـــر محللينا

يريد : شرحبيل بن عمرو ، فلما لم يستقم له الوزن بذلك ، غير في بنية العلم حفاظـاً علــى وزن البيت ؛ لذا كان تغيير العلم هنا مطلباً موسيقياً . وشرحبيل بن عمرو هو أخـو حجـر ، وقتل شرحبيل يوم الكلاب ، قتله عصيم بن النعمان من تغلب (١) .

وكذلك في قوله (٢) :

كانت سمرقند أحقاباً يمانيـــــة فاليوم تنسبها قيسية مضـــر

يريد " قيساً " ، فلما لم يستقم له الوزن أضاف إلى الاسم (الياء) المشددة والتاء .

(٣) **استعمال الاسم كنية**:

ينقسم العلم -باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته- إلى : " اسم، ولقب ، وكنية " فأما الاسم ، فهو : علم يدل على ذات معينة مشخصة ، دون زيـادة غـرض آخر من مدح أو ذم ، أو غيرهما .

وأما اللقب ، فهو : علم يدل على ذات معينة مشخصة ، مع الإشـعار بمـدح أو ذم ، إشعاراً مقصوداً بلفظ صريح ، مثل : (بسام ، الرشيد ، السفاح) .

وأما الكنية ، فهي علم مركب تركيباً إضافياً ، بشرط أن يكون صدره- وهو المضـاف – كلمة من الكلمات الآتية : (أب ، أم) ، (ابن ، ابنه) ، (أخ ، أخت) ، (عم ، عمـة) ، (خال ، خالة) (٣) .

وقد ورد استعمال الكميت الاسم كنية في قوله (٤) :

يرى الراؤون بالشفرات منهـــا كنار أبي حُبَاحِبَ والظُّبِينَـــا

يريد : حباحب ، إلا أنه جعل الاسم كنية ، وقد جاء في أمالي ابن الشجري أن حباحب " رجـل كان لا ينتفع بناره لبخله ، فنسبت إليه كل نار لا ينتفع بها . فقيل لما تقدحه حوافر الخيل على الصفا : نار الحباحب ، وجعل الكميت اسمه كنية للضرورة (٥) "

وقال الكلبي : " كان الحباحب رجلاً من أحياء العرب ، وكان من أبخل الناس ، فبخل حتى بلـغ به البخل أنه كان لا يوقد ناراً بلـيل إلا ضعيفة ، فإذا انتبه منتبه ليقتبس منها أطفأها ، فكذلك

---

(١) السابق : نفسه.

(٢) ديوانه :١/ ١٤٥

(٣) راجع: النحو الوافي : ٣٠٧،٣٠٨/١

(٤) ديوانه:٤٢٢/٢، و شرح هاشميات الكميت : ٢٨٦

(٥) أمالي ابن الشجري: ٢٦٨/٢، ٢٦٩

ما أورث الخيل لا ينتفع به ، كما لا ينتفع بنار الحباحب [1] " . وقال الجوهري : " ربما قالوا : نار أبي حباحب ، وهو ذباب يطير بالليل كأنه نار [2] " ، وقال أبو حنيفة : " لا يعرف حباحب ولا أبو حباحب ، ولم نسمع فيه عن العرب شيئاً [3] " .

(٤) إبدال اسم من اسم آخر:

هو أن يضطر الوزن الشاعر ، فيأتي باسم وهو يريد غيره ، ولكن في ما أتى به بعض التدليل على ما يريد ، مثل قول الشاعر :

صبحن من كاظمة الخص الخرب　　　يحملن عباس بن عبد المطلب

يريد : عبد الله بن عباس ، فذكر أباه مكانه اضطراراً . وكذا قال الآخر :

أرى الخطفى بذَّ الفرزدقَ شعرُهُ　　　ولكن خيرا من كُلَيْبٍ مُجاشِعُ

أراد : " أرى جريراً " فتركه وجاء باسم أبيه ، وكذا قول ذي الرمة :

عشية فرَّ الحارثيون بعد ما　　　قضى نحبه من ملتقى الموت هَوْبَرُ

قالوا : وإنما يريد : " يزيد بن هوبر " ومثله قول أوس بن حجر :

فهل لكم فيها إليَّ فإنني　　　طبيب بما أعيا النِّطاسِيَّ حِذْيَمَا

وإنما هو يريد قول " ابن حذيم " وهو طبيب كان في الجاهلية [4] .

وبدل الأسماء والأعلام يجيء على ثلاثة أضرب : ضرب جائز في الشعر والكلام ، وضرب لا يجوز في الشعر ولا في الكلام ، وضرب جائز في الشعر دون الكلام [5] .

أما الأول ، فكتصغير الاسم العلم كما في قول الراعي :

ولا أتيت نُجَيْدَةَ بن عويمرٍ　　　أبغي الهدى فيزيدني تضليلا

أراد : نجدة بن عامر الخارجي .

وأما الثاني ، فهو الغلط الذي يغلطه الشاعر أو غيره مما يظن أن الأمر كما قال ، كقوله :

والشيخ عثمان أبو عفان

فظن أن عثمان يكنى أبا عفان ، لأن اسم أبيه عفان ، وإنما هو أبو عمرو [6] . ومنه كذلك قول حسيل بن سجيح :

---

(١) اللسان : ٣/ ١٤ (حبحب)

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق : نفسه.

(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٦٥

(٥) راجع : موارد البصائر لفرائد الضرائر : ٣٥٦-٣٥٨، و ضرائر الشعر: ٢٤٢

(٦) موارد البصائر: ٣٥٧

وبيضاء من نسج ابن داود نثرة تخيرتها يوم اللقاء المُلابسـا

قال : " نسج ابن داود " ، والصواب : نسج داود ؛ لأن الصنعة كانت لداود نفسه ، وتوجيه هذا الغلط عند ابن جني أنه ضرورة ؛ لأنه " قد يلحق الشاعر الدهش في حال صنعته [1] " .

وأما الثالث ، وهو الذي نحن بصدده ، فهو أن يبدل اسم من الاسم المعروف به ، قال أبو على المظفر : " هو إحالة الاسم عن صورته " وسماه التغيير [2] ، وقال أبو علي الفارسي : " ومن الضرورة التي تستقبح ولا تستجاز في الكلام ما يفعله الشاعر لإقامة الوزن من تحريف الاسم، ووضعه موضعه لفظاً على معناه ، وإن لم يكن العلم المتعارف " [3] . من ذلك قول الأحمر :

حَدَوْا بأبي أم الرئال فأجفلت نعامتُهُ عن عارض متلهب

يريد بأبي أم الرئال : " قطريا " ، وكنيته (أبو نعامة) ، فوضع (أم الرئال) موضع (نعامة) لما اضطره الوزن إلى ذلك ، ومنه قول المرار :

وخيفاءَ ألقى الليثُ فيها ذراعَهُ فسرت وساءت كل ماش ومصرم

يقول : مطرت بنوء الذراع ، وهو ذراع الأسد ، فلم يتزن له ، فوضع الليث موضع الأسد [4] "

ومن غريب ما حكي في هذا الباب ، أن أبا براء بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب يقال له : " مُلَاعبُ الأسِنَّة " فجعله لبيد " ملاعب الرماح " لحاجته إلى القافية ، فقال يرثيه – وهو عمه –:

قوما تنوحان مع الأنواح و إننا ملاعب الرماح

أبا براء مدرة الشياح في السلب السودد في الإمساح

وقال أيضاً :

لو أن حياً مدرك الفلاح أدركه مُلَاعِبُ الرماح

فأبدل الرماح من الأسنة ؛ لاحتياجه إلى القافية [5] .

ومن هذا الضرب قول الكميت [6] :

بني رب الجواد فلا تفيلوا فما أنتم فنعذركم لفيل

---

(١) راجع : الدراسة النحوية للشعر عند ابن جني: ٢٢٥، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن الجني: ١٨٩، ١٩٠

(٢) راجع : موارد البصائر: ٣٥٧

(٣) المسائل العسكرية : ٢١١

(٤) راجع: ضرائر الشعر : ٢٤٢

(٥) راجع : موارد البصائر: ٣٥٧،٣٥٨

(٦) ديوانه: ٣٥٩/٢، و شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٥٠٩/٢ ، ٥١٠ ، و ضرائر الشعر: ٢٤٣، والمسائل العسكرية : ٢١١، ٢١٢

أراد : ربيعة الفرس ، فلم يتزن له ، فوضع " ربا " موضع " ربيعة " ؛ لأنه رب الفرس ، أي صاحبه ، ووضع " الجواد " موضع " الفرس " .

من هنا يتضح أن استعمال الكميت لبنية العلم – بأنماطه المختلفة – جاء من منطلق ما يقتضيه السياق الدلالي ، والوزن الشعري ، وله ما يسوغه من تفسيرات النحاة واللغويين . وهذا " هو نهج الشعر مع الأعلام اعتماداً على ما هو متعارف عليه بين الناس في نداء الأعلام أو الحديث عنها من جانب ، واعتماداً على توفر النفس وشحذ الاهتمام واستحضار كل دواعي الفهم عند تلقي الشعر من جانب آخر ، بحيث تصبح الإشارة والإيماءة مغنية عن البسط والإسهاب [1] "

(١) راجع : الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٢٨٦

الفصل الثاني

أبنية الجموع والمشتقات في
شعر الكميت بن زيد

مدخل :

لقد كان عروض الشعر وقوافيه سببين في التلاعب في بنية الكلمة ، هذا التلاعب مؤداه مراعاة النسق الموسيقى ، والحفاظ على القافية . فكانت القافية – بدورها – سلاحاً ذا حدين :

الأول : هو ما تحدثه من إيقاع يحبب الشعر إلى النفوس ، ويميزه عن النثر .

والثاني : أنها كانت سبباً في خلق كثير من المشاكل اللغوية لدى الصرفيين ، فهي تمتلك الدور الفعال في تحديد بنية الكلمة ؛ لذا نراها تضطر الشاعر إلى المخالفة في جموع التكسير – مثلاً – أو غيرها من الجموع – وقد لوحظ أن هناك جموعاً لا يتكلم بها إلا في الشعر – كما أنها تكفل للشاعر المرونة في الاشتقاق من أي مادة يسري ضرورة الاشتقاق منها ، وكذلك في تداخل الصيغ وإحلال بعضها محل البعض الآخر . وهذا ما نراه في أبنية الجموع والمشتقات في شعر الكميت بن زيد .

لقد تراوح استخدام الكميت للجموع بين القياسي المسموع – وذلك لا خلاف حوله ، فمثله فيه مثل غيره من الشعراء قبله وبعده – وغير القياسي غير المسموع ،وغير القياسي المسموع. والنمطان الأخيران هما محل البحث والدراسة لمخالفتهما للقياس .

(أ) جموع غير قياسية غير مسموعة .

الجمع الأول : جمع (ليلة) على (ليائل) وذلك في قوله [١] :

جَمَعْتُكَ والبدرَ بنَ عائشةَ الذي   أضاءتْ به مُسْتَحْنَكَاتُ الليائلِ

والأصل في فعائل أن يكون جمعاً لكل رباعي – اسم أو صفة – مؤنث تأنيثاً لفظياً أو معنوياً ، ثالثه مدة ، ألفاً كانت أو واواً ، أو ياء [٢] وفي فعائل يقول ابن مالك :

و " بفعائل " اجمعن : " فَعَالَهْ "   وشبهه ؛ ذا تاء ، أو مُزالـه

أي : ذا تاء ثابتة أو مزالة ، والمراد بشبه " فعاله " : صيغتان هما : " فعيل ، وفعول " مشتملتين على التاء أو مجردتين منها ، كظريفة وظرائف ، ولطيف (اسم امرأة) ولطائف ، وحلوبة وحلائب [٣] .

وقد حكى الكسائي : (ليايل) جمع ليلة ، وهو شاذ كذلك [٤] ، وأنشد ابن برى قول الكميت السابق منشداً " الليايل " بدلاً من " الليائل " [٥] ، وكلاهما شاذ لا يقاس عليه .

أما جمع " ليلة " فهو " ليال " على غير قياس ، توهموا واحدته " ليلاة " ، ونظيره أهل وأهال [٦] . يقول أبو على الفارسي : " وليلة في الأصل " ليلاة " . والدليل على ذلك ليال [٧] "، وقد عد السيوطي ذلك من الاستغناء ، أي الاستغناء بليلة عن ليلاة ، وعليها جاءت " ليالى " [٨] .

(١) ديوانه: ٣٧٧/٢

(٢) راجع: شرح الأشموني: ٦٩٦/٣، و شرح ابن عقيل : ١٣١/٤

(٣) النحو الوافي : ٦٥٦/٤

(٤) راجع: اللسان: ٣٧٨/١٢

(٥) السابق: نفسه.

(٦) السابق : نفسه .

(٧) المسائل البصريات: ٣٧٥/١

(٨) الأشباه والنظائر: ٧٦/١، ٧٧

الجمع الثاني : جمع (أسود ، وأحمر) جمع السلامة وذلك في قوله : [1]

وما وجدت بنات بني نـــزار حلائل أسودين وأحمرينـــا

فجمع (أسود ، وأحمر) جمع مذكر سالماً ، والقياس : (سود ، وحمر) ؛ ولا يجمع هذا الجمع إلا أعلام الذكور وأوصافهم . فإن كان الاسم علماً ، فيشترط فيه أن يكون علماً لمذكر عاقل ، خالياً من تاء التأنيث الزائدة ، ومن التركيب ، ومن علامة تثنية أو جمع ، وإن كان الاسم صفة فيشترط فيها أن تكون لمذكر عاقل ، خالية من تاء لتأنيث ، ليست على وزن " افعل " الذي مؤنثه : " فعلاء " ولا على وزن : " فعلان " الذي مؤنثه : " فعلى " ولا على وزن صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث [2] . لذا فقد عد كثير من النحاة جمع الكميت : (أسود ، وأحمر) جمع مذكر من الشذوذ الذي لا يقاس عليه [3] ، فقد عده ابن يعيش من الضرورة ، أما ابن كيسان ، فقد أجاز (أحمرون ، وسكرانون) ، واستدل على ذلك بقول الكميت السابق، وكان يقول : " لا أرى به بأساً "[4] . وقد جوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقول الكميت السابق ، إلا أنه عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه [5] .

الجمع الثالث : جمع " واحد " على " واحدين " وذلك في قوله [6] :

فضم قواصي الأحياء منهـــم فقد رجعوا كحي واحدينـــا

فقد جمع الكميت (واحداً) على (واحدين) ، يقول ابن يعيش : " وهذا وصف جار على الفعل، ويعمل عمله من نحو : مررت برجل واحد درهمه ، ويثنى ويجمع كما تفعل سائر الصفات . قال الشاعر :

فقد رجعوا كحي واحدينـــا [7]

لكن الكميت لم يرد بجمعه (واحداً) الموضوع لإفادة العدد ، الذي هو نقيض اثنين ؛ لأن ذلك لم يجز تثنيته ولا جمعه ، وذلك أنهم قد استغنوا عن تثنيته من لفظه ، بقولهم : اثنان، وعن جمعه بقولهم : ثلاثة وأربعة ، ونحو ذلك ، كما استغنوا بستة عن ثلاثتين ، وبعشرة عن خمستين ، ونحو ذلك [8] . بل إن الكميت جمعه على " واحدين " ، لأنه اسم فاعل جار

---

(١) ديوانه: ٤١٣/٢

(٢) راجع : النحو الوافي:١٤٢/١،١٤٠، و الفيصل في ألوان الجموع: ١١

(٣) راجع : حاشية الصبان: ١٢٢/١،١٢١ ، و شرح المفصل: ٦١/٥

(٤) شرح المفصل: ٦١/٥،٦٠

(٥) همع الهوامع: ١٥٢/١،١٥١

(٦) ديوانه: ٤١٩/٢

(٧) راجع : شرح المفصل : ٦/ ٣٢

(٨) راجع : إيضاح شواهد الإيضاح: ٤٣٦/١

على الفعل ، وإنه بمعنى منفردين ، فيجمع مذكره بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب ، وبالألف والتاء في المؤنث [1] . أو كما يقول ابن برى [2] : " إن معنى (كحي واحدينا) أي : كحي واحد ، وقبيلة واحدة ، وجمع حملاً على المعنى ؛ لأن الحي جمع في المعنى . قال الفراء : ونحو منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ [3] . قال أبو العباس : ومثله : ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [4] ، وذكر المبرد أن " ما " وإن كان موحد اللفظ فإن معناه – هاهنا – الجمع ، وإن هذا كثير جداً [5] . ومن هنا فإن جمع الكميت السابق لا خروج فيه عن سنن العربية .

(ب) **جموع غير قياسية مسموعة** .

الجمع الأول : جمع (توءم) على (توءمين) . وذلك في قوله [6] :

وكان يقال : إن ابنَيْ نـــزارٍ لعَلَّاتٍ فأمْسَوْا توأمينـــا

فجمع " توءماً " جمع مذكر سالماً ، والتوءم : من جمع الحيوان : المولود مع غيره في بطن من الاثنين إلى ما زاد ، ذكراً كان أو أنثى ، أو ذكراً مع أنثى ، وقد يستعار في جميع المزدوجات وأصله ذلك [7] .

ويجمع قياساً على " توائم " مثل : " قشعم " وقشاعم " ، وكذلك " تؤام " قال الراجز :

قالت لنا ودمعها تُـــؤَامُ
كالدر إذ أسلمه النظـــامُ
على الذين ارتحلوا الســـلامُ[8]

وقال المرقش:

يُحَلَّيْنَ ياقوتاً وشَذْرًا وَصَيْعـــةً وجزعاً ظُفَارِيًّا ودُرًّا توائما [9]

---

(١) السابق: ١/٤٣٢، ٤٣٣
(٢) راجع: شرح شواهد الإيضاح: /٣٠٢،٣٠٣
(٣) الشعراء: ٥٤
(٤) الحاقة: ٤٧
(٥) راجع : المقتضب: ٣/٢٥٢
(٦) ديوانه: ٢/٤١٥
(٧) اللسان:٢/٩
(٨) السابق: نفسه
(٩) السابق:٢/١٠

ومع هذا إلا أنه لا يمتنع في الآدميين أن يجمع جمع السلامة بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والجر ، كما أن مؤنثه يجمع بالتاء [1] .

الجمع الثاني : جمع " حظ " على " أحاظ " وذلك في قوله : [2]

وأدركوا دونه أحاظِيَ فـــــي   حيث مدى الوابطين إذ لَغَبُـوا

فـ (أحاظي) جمع (حظّ) على غير قياس . والحظ : بفتح الحاء وتشديد الظاء : النصيب ، وجمعه في القلة " أحُظّ " بضم الحاء وتشديد الظاء على " أفْعُل " وأصله : " أحْظُظ " سماعي ؛ لأن " أفعلا " لا يطرد في المضعف ، بل يقل فيه [3] . ويجمع في الكثرة قياساً على : " حظـوظ " كفن وفنون ، وشر وشرور ، وسمع جمعه على " حُظُوظَه " بزيادة الهاء لتوكيد التأنيث فـي الجمع ، وسمع أيضاً قولهم : " أحاظ " على " أفاعل " كما في قوله :

ولكن أحاظٍ قُسِّمَتْ وجـــدودُ

كما يجمع قياساً على " حِظَاظٍ " بالكسر ، كصك وصكَاك ، وسمع قـولهم فـي جمعـه " حِظَّاء " بكسر الحاء وتشديد الظاء على " فِعْلاء " ، و" حُظّ " بضم الحاء وتشديد الظاء علـى " فُعْل " [4] .

ويقول التبريزي في توجيه قول أبي تمام [5] :

بأحاظي الجدود ، لا بل بوشك الــ   ـجد لا بل بسؤدد الأجـــداد: "

الأحاظي : جمع " حظ " على غير قياس ، كأنهم جمعوا حظاً على أحُظّ ، وجمعوا " أحُظًّا " على " أحاظٍ " ثم أبدلوا الياء من الحرف المضعف ، لأنها أخف ، وفروا مع ذلك من جمع بين ساكنين ، ولو قيل إن " أحاظٍ " مأخوذ من " الحظْوَة " لكان قولاً حسناً ، لأنه يجوز أن يقال : حِظْوة وأحُظّ على القياس ، كما قالوا : نعمة وأنعم ، ثم تجمع " أحظ " على " أحاظ " قال :

وليس الغِنَى والفقر من حيلة الفتى   ولكن أحاظٍ قُسِّمت وجـدودُ "[6]

وقال ابن بري : " أحاظ على غير قياس وهم ... بل أحاظ جمع أَحْظٍ ، وأصله : أحْظُظ ، فقلبت الظاء الثانية ياء فصارت أحظ ثم جمعت على أحاظ "[7]

(١) السابق: نفسه.

(٢) ديوانه: ٤/٢٠٣

(٣) راجع : الفيصل في ألوان الجموع: /٢٣٢

(٤) راجع : السابق: نفسه.

(٥) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي: ١/٣٧٠

(٦) السابق: نفسه.

(٧) راجع: اللسان : (حظظ) ٣/٢٣٠

الجمع الثالث : جمع فارس على " فوارس " وذلك في قوله [1] :

فنحن فوارس الهيجا إذا مـــا   أبال الحاصن الحدث الجنينـــــا

فجمع الكميت : " فارساً " وصفاً لمذكر عاقل على " فوارس " ، وأجمع النحاة على أن صيغة " فاعل " المكسورة العين إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل لا تجمع على فواعل إلا شذوذاً ، وقد حكم بهذا الشذوذ معظم النحويين ، ومنهم ابن مالك الذي قال في ألفيته [2]

فواعل لفوعل وفاعـــــل   وفاعلاء مع نحو كاهـــــل

وحائض وصاهل وفاعلـــه   وشذ في الفوارس معْ ما ماثله

أي أن فاعلاً وصفاً لمذكر عاقل لا يجمع على فواعل إلا إذا سمع عن العرب [3] . يقـــول ابـــن يعيش : "ولم يجمعوا فاعلاً صفة على " فواعل " وإن كان هو الأصل ؛ لأنهـــم قـــد جمعـــوا المؤنث عليه ، فكرهوا التباس البناءين ، إذ لو قالوا : ضوارب ، وكواتب لم يعلم أجمع فاعـــل هو أم جمع فاعلة ، وقد قالوا فارس وفوارس قال الشاعر :

فدت نفسي وما ملكت يمينـــي   فوارس صدقت فيهم ظنونـــــي

...... وقالوا : هالك في الهوالك قال :

فأيقنت أني ثائر ابنُ مُكَـــدَّمٍ   غداتئذٍ أو هالك في الهوالـــك

وذلك قليل شاذ ، ومجازه أمران ، أحدهما : أن فارساً قد جرى مجرى الأسماء لكثرة استعماله مفرداً غير موصوف ، والآخر : أن فارساً لا يكاد يستعمل إلا للرجال ، ولم يكن في الأصـــل إلا لهم ، فلما لم يكن للمؤنث فيه حظ ، لم يخافوا التباساً ، وأما هوالك ، فإنه جـــرى مـــثلاً فـــي كلامهم ، والأمثال تجري على لفظ واحد ؛ فلذلك جاء على أصله ، فإن اضطر الشاعر إليه جاز له أن يجمعه على فواعل ، لأنه الأصل قال الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم   خضع الرقاب نواكس الأبصار[4]"

وفي شرح الأشموني : " نص سيبويه على اطراد (فواعل) في (فاعل) صفة لمذكر غير عاقل . قال : وإنما الشاذ في نحو : فارس وفوارس ، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل [5] "

---

(١) نونية الكميت: شرح هاشمياته: بتفسير أبي رياش القيسي :٢٥٦

(٢) شرح ابن عقيل: ١٣١/٤

(٣) راجع: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة :٢٥، و الفيصل في ألوان الجموع: ٧٦، ٧٧، ٧٨

(٤) شرح المفصل :٥٦/٥ وراجع: الجمل في النحو للزجاجي: ٣٧٦،٣٧٧، والمقتضـــب: ١٢١/١، ١٢٠، والكامل: ٥٨/٢

(٥) شرح الأشمونى:١٤١/٤

مما سبق يتضح أن " فواعل " يطرد في جمع اسم أو صفة على " فاعلة " ، وفي الأسماء التي على : " فوعل " ، أو " فوعلة" ، أو " فاعل " ، أو " فاعلاء " ، ويحكم الصرفيون بشذوذ ما ورد خلافاً لذلك ، كجمعهم فارس على فوارس ، وناكس على نواكس – مثلاً – ؛ لأنه على وزن فاعل لمذكر عاقل .

والحق أن صيغة " فاعل " تجمع على " فواعل " وهذا ما يجوزه منطق الاستقراء اللغوي ، فقد ثبت في الكلام الفصيح الذي يحتج بصحته جموع كثيرة جاوزت الثلاثين ، وكل منها وصف للمذكر العاقل ، من هذه الجموع : (ناكس ونواكس ، وفارس وفوارس ، وساقط وسواقط ، وغائب وغوائب ، وشاهد وشواهد ، وحاجب وحواجب ، وخاطئ وخواطئ , وحارس وحوارس ، وغافل وغوافل ، وعازل وعوازل ، وخالف وخوالف ، وهالك وهوالك ، وباسل وبواسل ، وعاجز وعواجز ، وحاسر وحواسر ، ورافد وروافد ،... وغيرها كثير [1] . هذا وقد نص المجمع اللغوي قراره على أنه " لا مانع من جمع فاعل – لمذكر عاقل – على فواعل ، نحو : باسل وبواسل ، وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة في فصيح الكلام [2] " . ومن هنا تستبين لنا صحة هذا الجمع ، وأنه لا حرج على من يستعمله .

الجمع الرابع : جمع " هنة " على " هنات " وذلك في قوله [3] :

وقالت لي النفس اشعب الصدع واهتبل   لإحدى الهنات المضلعات اهتبالَها

فجمع " هنة " على " هنات " ، وهنة ، لامها محذوفة ، ففي لغة هي " هاء " وتصغر على " هنيهة " ،وفي لغة هي " واو " وتصغر على " هنية " . وهنات جمع لهنة على غير قياس ، ولم يرد الكميت الواو المحذوفة من " هنة " عند جمعها ؛ وذلك مراعاة للفظ . وقياس جمعها " هنوات " برد " لام " الكلمة المحذوفة عند جمعها . أنشد أبو علي :

أرى ابن نزار قد جفاني وملَّنِي   على هنوات شأنها متتابعُ

فرد في الجمع المحذوف من الواحد ، وهي " الواو " التي هي " لام " الكلمة " من " هنة " [4] . ومن الملاحظ أن التاء إذا كانت عوضاً عن أحد أصول الكلمة ، فتارة يرد المعوض عنه في الجمع ، كما في : (أخوات ، وسنوات ، وهنوات) ، وتارة لا يرد كما في : (بنات، وهنات،

---

(١) راجع خزانة الأدب: ١/ ٩٩،١٠٠،والفيصل في ألوان الجموع: ٧٧،٧٨ ،وعلم الصرف دراسة وصفية:١٧٢،١٧٣، و أزاهير الفصحى في دقائق اللغة: ٢٦،٢٧

(٢) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما: ٧٨

(٣) ديوانه: ٢/ ٣٨٨ وراجع : اللسان : هبل : ١٥/ ٢١

(٤) راجع: إيضاح شواهد الإيضاح:٢/٨٠٣،٨٠١

وعدات) [1] . إلا أنه سمع الجمعان : هنات على اللفظ ، وهنوات على الأصل [2] . وما دام الأمر كذلك فلا شيء في استعمال الكميت لهذا الجمع .

الجمع الخامس : جمع " ناقة " على " أينق " وذلك في قوله [3] :

إذا اعصوصبت في أينق فكأنما ... بزجرة أخرى في سواهن تضرب

الناقة : الأنثى من الإبل ، وتجمع في القلة على " أنْوُق " ، ثم استثقلت العرب الضمة على (الواو) فقدمتها وقالت : " أوْنُق " ، ثم عوضت من (الواو) (ياء) فقالت : " أينق " وبعضهم همزوا " واو " " أنوق " لتحمل الضمة فقالوا : " أنْؤُق ".

إلا أن كل هذه الجموع شاذ على " أفعل " ؛ لأن هذا البناء لا ينقاس في " فَعَلَة " بفتحات ، بل ينقاس في " فَعْل " بفتح فسكون فقط ، وشذ أيضاً جمعها على " أنواق " [4] .

وتجمع في الكثرة قياساً على " نياق " بالكسر على " فِعَال " كرقبة ورقاب ، وعقبة وعِقاب ، وجمعت في الكثرة أيضا على " نوق " بضم فسكون جمعا شاذا ، لأن " فُعْلا " لا ينقاس إلا فيما جاء على " أفْعُل " ومؤنثه " فعلاء " ، وسمع جمعها على " ناق " اسم جنس جمعي يمتاز واحده بالتاء ، وجمع الجمع " أيانق " على " أعافل " ، و " نياقات " ، وتصغر على " أيَيْنِقَات " شذوذاً وعلى " أُيَيْنِق " قياساً [5] .

الجمع السادس : جمع " ظُبَة " على " ظُبِين " وذلك في قوله [6] :

يرى الراءون بالشفرات منها ... وقود أبي حباحب والظُّبِينا

حيث جمع " ظبة " على " ظبين " ، والمشهور " ظبات " [7] . إلا أن الكميت جعله مما يلحق بجمع المذكر السالم كـ (ابن وبنين ، وسنه وسنين ، وعِزَه وعزين ، وعِضَة وعِضِين) .
يقول أبو علي عن قول الكميت السابق : " ولعل سيبويه جعل هذا مما جاء في الشعر دون غيره للضرورة ، كما يمكن أن يُتَأول ذلك في " أجْرَاح " [8] . وهو جمع " جُرْح " شذوذاً ، لأن

---

(١) راجع: الفيصل في ألوان الجموع :١٦

(٢) راجع: اللسان: ١٥/١٥٠(هنا).

(٣) ديوانه: ١٩٣/٤

(٤) راجع: الفيصل في ألوان الجموع: ٢٣٣

(٥) السابق : نفسه ، واللسان: ١٤ / ٣٣٣ (نوق) .

(٦) ديوانه:٤٢٢/٢

(٧) راجع : إيضاح شواهد الإيضاح: ٨٠٥/٢

(٨) السابق: نفسه.

المستعمل " جُرُح " ويقول في مسائلة البصريات عن الشاهد نفسه : " قرئ علينا في باب الجمع للرجال والنساء بالبصرة ...... و " ظُبَة " إذا سميت به ، لم تجمعه بالواو والنون ، لأنهم لم يجمعوه " (١) .

إلا أنه سمع جمع " ظُبَة " على " ظُبَات" ، و" ظُبِين " بضم الظاء ، و " ظَبِين " بفتح الظاء . ومن هنا فلا شيء في استعمال الكميت لهذا الجمع ؛ لأن المشهور في الجموع تغليب المسموع على المقيس .

الجمع السابع : جمع " الذي " على " اللائين " وذلك في قوله (٢) :

ألما تعجبي وتَـرَيْ بطيطـاً   من اللائين في الحجج الخوالي

فاستعمل الكميت " اللائين " جمعاً للذي " كالذين " ، وفي ذلك يقول ابن مالك (٣) :

باللات واللاء التي قد جمعا   واللاء كالذين نذرا وقعا

يعني أن " اللائي " الذي هو جمع " التي " قد يطلق على " الذين " فيكون جمعاً للذي على وجه الندور والقلة ، ومنه قول الشاعر :

فما أبناؤنا بأمن منه   علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

أي : الذين قد مهدوا الحجورا (٤) . ويحتمل أنه يريد أن " اللاء " كالذين في أنه يزاد فيه الياء والنون فيقال : " اللائين " كما قال الشاعر :

وإنا من اللائين إن قَدَرُوا عَفَوْا   وإن أَتْرَبوا جادوا وإن تَرِبُوا عَفَوْا(٥)

إلا أن الكميت استعمله مجموعاً بالواو والنون . يقول أبو علي الفارسي : " فأما " اللائي " فقد استعمل في المذكر أيضاً ، يدل على ذلك قول الشاعر وهو الكميت :

ألما تعجبي وتري بطيطا   من اللائين في الحقب الخوالي

فجمع بالواو والنون ، ولو كان يختص المؤنث لم يجمع بالواو والنون ، فإن قلت : فكيف جمع بالواو والنون ، والياء والنون ، وهو جمع؟ فإن ذلك ليس بأبعد من جمعهم الاسم المجموع ...... فقد جاء في الحديث : " صَوَاحِبات يوسف " (٦) ...... ويدل على تذكير " اللائي " أيضاً قوله :

(١) المسائل البصريات: ٢/٨٥٦

(٢) ديوانه: ٢/٣٧٢

(٣) شرح ابن عقيل: ١/١٤٢

(٤) راجع: شرح المكودي على ألفية ابن مالك : ٣٥، ٣٤

(٥) راجع: حاشية الصبان: ١/٢١٩، ٢١٨

(٦) ذكره النسائي في كتاب (الإمامة) تحت رقم ٨٣٣.

من النفر اللائي الذين إذا هُـــمُ

ألا ترى أنه جعله وصفاً للنفر ، والنفر مذكر " [1] . وقال أبو حيان في قول الشاعر :

وإنا من اللائين إن قدروا عفوا وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا

وفي قول الآخر :

هم اللاءون فكوا الغُلَّ عنِّـــي بِمَرْو الشاهجان وهم جَناحـــــي

: " من اللائين " ، يحتمل أن يكون على لغة من يبنى ، وعلى لغة من يعرب .... ، وهـي أيضاً لغة لبعض هذيل ، يقولون : اللاءون في الرفع ، واللائين في النصب والجر [2] " .

ويرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أن صيغة " اللاءون " في الرفـع ، و" اللائـين " فـي النصب والجر ، قد استعملت كجمع لكلمة " الذي " في هذيل " ، وهـذا يشـير إلـى أن هـذه الاستعمالات من البقايا القديمة التي وقفت وتجمدت ولم تساير بقية التطور اللغوي [3] .

الجمع الثامن : جمع " عير " على " عيرات " وذلك في قوله [4] :

عِرَاتُ الفَعَالِ والحَسَبِ الْعَـــوْ د إليهم محطوطة الأعكــــــامِ

فجمع " عير " على " عيرات " ، وهي الإبل تحمل الطعام والميرة .

وإذا جمع الاسم الثلاثى- الصحيح العين ، الساكنها ، المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد منها – بألف وتاء ، أتبعت عينه فاءه في الحركة مطلقاً ، فتقول في " دَعْد " : " دَعَـدَات " ، وفـى " جَفْنَة ": " جَفَنَات "، وفي " جُمْل " ، و" بُسْرَة " : " جُمُلُات ، وبُسُرَات " بضم الفـاء والعـين ، وفي " هِنْد " و " كِسْرة " : "هِنِدَات ، وكِسِرَات " بكسر الفاء والعين . ويجوز في العين بعـد الضمة والكسرة التسكين والفتح ، فتقول : " جُمْلات وجُمَلَات " ، و" بُسْرَات ، وبُسَـرَات " ، " وهِنْدَات ، وهِندَات " ، و " كِسْرَات ، وكِسَرَات " ولا يجوز ذلك بعد الفتحة ، بل يجب الإتبـاع ، وَعُدَّ الإسكان فيما سبق ضرورة [5] . وذلك مثل قول الشاعر [6] :

وَحُمِّلْتُ زَفْرَات الضحى فأطقتها ومالي بزَفْرَات العشيِّ يــــــدانِ

فسكن عين " زفرات " ضرورة ، والقياس فتحها إتباعاً .

---

(١) راجع: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: المسمى بالشعر ٢/٤٢٥،٤٢٤

(٢) راجع: الدرر اللوامع : ١/٢٦٤، و الأزهية في علم الحـروف: ٢٩٧-٣٠١،و أمـالي ابـن الشـجري: ٢/٣٠٨

(٣) راجع: اللهجات العربية في التراث: ٢/٦٩٠

(٤) ديوانه: ٤/١٧٦

(٥) راجع : شرح الشافية: ٢/١٠٩، وشرح ابن عقيل: ٤/١١١،و شرح عمدة الحافظ: ٢/٩١٤

(٦) هذا البيت لعروة بن حزام ، أحد بنى عذرة ، من قصيدة له يقولها فى عفراء ابنة عمه ومطلعها : خليلى من عليا هلال بن عامر بعفراء عوجا اليوم وانتظرانى ، شرح ابن عقيل: ٤/١١٢

هذا إذا كان الاسم الثلاثي المؤنث صحيح العين . أما إذا كان معتلها (بالواو أو الياء) فإن فيه اختلافاً : أما الأقيس والاكثر في لغات جميع العرب ، فأن تقول في " بَيْضَة " : " بَيْضَات " ، وفي " جَوْزَة " : " جَوْزَات " ، وفي " كَوْزَة " : " كَوْزَات " [1] . قال ابن يعيش [2] : " إذا اعتلت العين من الاسم المؤنث ، فما كان منه بوزن " فَعْلَة " كـ " جَوْزَة " ، و " عَيْبَة " ، فإنك تسكن حرف العلة منه ، فتقول : " جَـوْزَات " ، " عَيْبَات " . قال الله تعالى : ﴿ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ ﴾ [3] ، وقال تعالى : ﴿ فِي رَوْضَاتِ الجَنَّاتِ ﴾ [4] " ثـم يعـلل التسكين فيما كانت عينه معتلة فيقول : " ولا يحركون فيقولوا : " جَوَزَات ، وبَيَضَات " ، كما يقولون : " جَفَنَات ، وتَمَرَات " ، كأنهم كرهوا حركة حرف العلة وقبله مفتوح ، فيقلب ألفاً ، فيقال : " جَازَات ، وبَاضَات " فيلتبس " فَعْلَة " ساكنة العين بـ " فَعَلَة " مفتوحة العين نحو : دارة ودارات ، وقامة وقامات " [5] . ويقول ابن الحاجب : " كل ما هو على وزن " فَعْل " وهو مؤنث بتاء مقدرة أو ظاهرة كـ " دَعْد " و" جَفْنَة " ، فإن كان صفة كـ " صَعْبَة " ، أو مضاعفاً كـ " مُدَّة " ، أو معتل العين كـ " بَيْضَة ، وجَوْزَة " ، وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء [6] ثم يعلل ذلك في شرح الشافية بقوله : "... وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالاً : أي فراراً من الثقل العارض بتحريك أول المثلين ، وتحريك الواو والياء ،فإن قيل : فلتقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . قلت : إن الحركة عارضة في الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب (واو) (خطوات) المضموم ما قبلها (ياء) ، لعروض الضمة [7] " .

قال ابن مالك في ألفيته :

ونادر أو ذو اضطرار غير ما قدمته ، أو لأناس انتمى

يعني أنه إذا جاء جمع المؤنث السالم مخالفاً لأحد شروطه القياسية ، عد نادراً ، أو ضرورة ، أو لغة قوم [8] .

فالأول : كقولهم في " جِرْوَة " : " جِرِوَات " بكسر الفاء والعين .

---

(١) راجع المقتضب: ١٩١/٢

(٢) شرح المفصل: ٣٠/٥

(٣) النور:٥٨

(٤) الشورى :٢٢

(٥) شرح المفصل : ٥ / ٣٠

(٦) شرح الكافية: ١٧٥/٢

(٧) شرح الشافية: ١١١/٢

(٨) شرح ابن عقيل : ٤ / ١١٢

والثاني : كقول عروة السابق ، حيث سكن عين " زَفْرَات " ضرورة ، والقياس فتحها إتباعاً .

والثالث : كلغة هذيل ، فهي تفتح العين المعتلة من الاسم الثلاثي المؤنث المجموع بالألف والتاء ، فتقول في " جَوْزَة ، وبَيْضَة " ونحوهما : " جَوَزَات ، وبَيَضَات " بفتح الفاء والعين ، ومن ذلك قول الشاعر :

أخو بَيَضَات رائح متـأوب   رفيق بمسح المنكبين سَبُوحُ[1]

وبذلك تسوي هذيل بين الاسم الثلاثي الصحيح العين ، والمعتلها ، وفي فتح عين كل منهما عند جمعهما بالألف والتاء . وذلك استخفافاً للفتحة ، ولا تقلب الواو ، والياء ألفاً ، لعروض الحركة عليهما . بيد أن ابن سيده يقول : " هذا شاذ ، لا يعتمد عليه باب ، لأن مثل هذا لا يحرك ثانيه " [2] . وعلى لغتهم قرئ في الشواذ : " ثلاث عَوَرَات " [3] وكذلك قرأ ابن أبي إسحاق ، والأعمش : " عَوَرَات " من قوله تعالى : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ [4] ويقول ابن مالك : " واتُّفِق على " عِيَرَات " شذوذاً " [5] ، والشذوذ من جهة فتح العين ، والقياس تسكنها ، أما سيبويه فيقول : " وعِير وعِيَرَات ، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل ، لأنهم يقولون : بَيَضَات وجَوَزَات " [6] .

والحقيقة أن الكميت لم يزد على أن استعمل لغة قوم ، أو قراءة من القراءات ، ومن ثم ، فلا ضرورة في قوله السابق .

الجمع التاسع : جمع (دُخَان) على (دواخن).

وذلك في قوله [7] :

وأيسارٌ إذا الأبرامُ أمْسَوْا   لِتَعْثَانِ الدَّوَاخِنِ آلفينـا

حيث جمع " دخان " على " دواخن " على غير قياس . قال الرضي : " وجاء في " فُعَال " : " فواعِل " شاذاً ، كدواخن ، وعواثن في دُخان وعُثان بمعناه ، وليس لهما ثالث [8] " .

---

(١) شرح ابن عقيل: ٤/١١٣،والمفصل للزمخشري: ١٩١

(٢) السابق: نفسه.

(٣) شرح الشافية: ٢/١١٣

(٤) النور: ٣١ وراجع: البحر المحيط: ٦/٤٤٩،و اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية: ١٤٥

(٥) راجع: تسهيل الفوائد: ١٩

(٦) الكتاب: ٢ /١٩١

(٧) شرح الهاشميات : لأبي رياش ٢٥٩

(٨) شرح الشافية:٢/١٢٩

والدخان : العثان ، دخان النار معروف ، وجمعه : أدخنة ، ودواخن ، ودواخين ، ومثل دخان ودواخن ، عثان وعواثن ، ودواخن على غير قياس (١) .

وقال ابن سيده : " ومن الشاذ قولهم : دخان ودواخن ، وعثان وعواثن ... (٢) " .

وقال ابن منظور : " والعواثن والدواخن لا يعرف لهما نظير (٣) " . وبذا قد أجمع النحاة ، واللغويون على عدم قياسية جمع " دخان " على " دواخن " إلا أنه ورد مسموعاً ، فقد أنشد سيبويه قول الشاعر :

كأن الغبار الذي غـــادَرَتْ ضُحَيًا دواخن مَنْ تنضب(٤)

وكذلك أنشد :

كمثل الدواخن فوق الإرينا (٥)

ومن ثم لم يكن استعمال الكميت بدعاً من القول ، بل سبقه إليه شعراء غيره .

الجمع العاشر : جمع (سَرِيٌّ) على (سَرَاة)

وذلك في قوله (٦) :

هُمُ تركوا سَرَاتَهُمُ جِثِيًّـــا وما دون السَّرَاةِ مُغَربلينـــا

حيث جمع (سري) على (سراة) ، وذلك على غير قياس . و(السراة) : اسم للجمع ، وليس بجمع عند سيبويه ، قال : " ودليل ذلك قولهم : سَرَوَات (٧) " ، وذلك لأن جمع " فعيل " على " فَعَلَة " غير قياسي ، وإنما القياس في باب جمع ما كان معتلاً " فُعَلَة " نحو : " قُضَاة ، ورُعاة ، وعُراة " ، ومن ثم فقياس جمع (سَرِيّ) هو (سُرَاة) بالضم (٨) .

قال ابن يعيش : " وأما السَّرَاة ، فواحدة (سَرِي) ، والسَّرْوُ : السخاء في المروءة ، وأصله : سَرَوَة ، مثل (فَسَقَة) و(كَفَرَة) ، وليس بتكسير (سري) ، لأن فعيلاً لا يكسر على (فَعَلَة) ، ولأنك تقول : سَرَوَات ، فتجمعه بالتاء ، ولم تقل : (فَسَقَات) ، فدل على أنه ليس مثله ، ولو كان جمعاً مكسراً لقيل : سُرَاة بالضم ، لأن باب جمع ما كان معتلاً " فُعَلَة " نحو

---

(١) اللسان : (دخن)٤/٣١٠ وراجع : الصحاح : (دخن) ٥/٢١١١ وتهذيب اللغة: ٧/٢٨١، ٢٨٣

(٢) المخصص:١٤/١١٥

(٣) اللسان: (عثن) ٩/٤٩

(٤) المخصص: ١٤/١١٥،و اللسان : (دخن) ٤/٣١٠

(٥) تهذيب اللغة: ٧/٢٨٣،٢٨١ ، و اللسان ٤/ ٣١١

(٦) شرح الهاشميات لأبي رياش: ٢٨٥

(٧) الكتاب: ٣/٦٢٥،٦٢٤

(٨) اللسان : (سرا) ٦/٢٤٩

(غُزاة ، ورُمَاة) ، وباب ما كان صحيحاً " فَعَلَة " نحـو فسقة وكفرة [١] " وقال ابن جني : " وجاءَ عنهم " سري " و" سَرَاة " مخالفاً ... [٢] " وقال الجوهري : " وجمع السري ، سَـرَاة ، وهو جمع عزيز أن يجمع (فَعِيل) على (فَعَلَة) ولا يعرف غيره " .[٣] إلا أن هذا الجمع قد سمع في قول الأعشى [٤] :

من سَرَاة الهجان صلبها العضـ ـض ورعي الحمى وطول الحيال

وكذلك قول الشاعر [٥] :

أتوا ناري فقلت : منون ؟ قالوا : سَرَاة الجن قلت : عِمُوا ظلامـا !

الجمع الحادي عشر : جمع (صديق) على (أصادق).

وذلك في قوله [٦]

أصادقُ ألَّفُوا مِنَّا ومنهـم بلا نسبٍ إلى الظِّرْبَان نُونَـا

فجمع (صديق) على (أصادق) على غير قياس ، وإنما القيـاس : أصـدقاء ، وصُـدْقَان ، وصُدَقَاء [٧] .

أما (أصدقاء) ، فلأن (فعيل) يجمع على (أفعلاء) نحو : " نصـيب ، وأنصـباء ، وهَيِّن وأهوناء " . وأما (صُدْقَان) فهو على (فُعْلان) ، وهو مقيس في اسم صحيح العين ، على " فَعْل " نحو " ظَهْر وظُهْران " ، أو على " فَعَل " نحو " ذَكَر وذُكْرَان " ، أو على " فعيـل " نحو : " قضيب وقُضبان ، ورغيف ورُغفان " . وأما (صُدَقَاء) فهو على " فُعَلَـاء " ، وهـو مقيس في " فعيل " بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل ، غير مضاعف ، ولا معتل ، نحو : " ظريف وظُرَفاء ، وكريم وكُرَماء ، وبخيل وبُخلاء [٨] " .

وقد ذكر الفيروز آبادي أن جمع (صديق) : أصدقاء ، وصُـدَقَاء ، وصُـدْقَان ، أمـا (أصَادِق) فهو جمع الجمع [٩] . بيد أن ابن منظور جعله جمع (صديق) ، ولم يشر إلى

---

(١) شرح المفصل: ٧٩/٥، وراجع: الأصول لابن السراج: ٣١/٣. والكتاب: ٦٢٤،٦٢٥/٣

(٢) الخصائص: ٤٨٥/٢

(٣) الصحاح: ٢٣٧٥/٦(سرا)

(٤) اللسان: (سرا) ٢٥٠/٦ ،(عضض) ٢٥٧/٩

(٥) السابق: سرا ٢٥٠/٦

(٦) شرح الهاشميات لأبي رياش :٢٩٨

(٧) اللسان: (صدق) ٣٠٧/٧، القاموس المحيط :(صدق) ١١٦٢

(٨) راجع: شرح ابن عقيل: ١٢٩،١٣٠/٤

(٩) القاموس المحيط :(صدق) ١١٦٢

جمع الجمع ، قال : " والصديق ، المصادق لك ، والجمع : صُدَقَاء ، وصُـدْقَان ، وأصـدقاء ، وأصادق [1] وهذا ما ذهب إليه أبو رياش في شرح هاشميات الكميت [2] .

وقد سمع هذا الجمع في قول عمارة بن طارق [3] :

فاعجَل بغرب مثل غرب طارق

يُبْذَلُ للجيران والأصـــادق

وقال جرير [4] :

وأنكرْتَ الأصادق والبـــلادا

جمـع الجمـع:

جاء ذلك في شعر الكميت مرتين : أحدهما في قوله [5] :

ورأت قضاعةُ فـــي الأيـا   منِ رَأْيَ مثبـورٍ وثابــرْ

والأخرى في قوله [6] :

تحمل كيرانهم على الأيْنِ والـ   فترة منها الأيانقُ الشُّـذَبُ

قوله : " في الأيامن " يعني في انتسابها إلى اليمن ، كأنه جمع " اليمن " على " أيْمُن " ثم على " أيامن " مثل زمن وأزمُن ، وكذلك " الأيانق " ، كأنه جمع " الناقة " على " الأينق " ثـم علـى " الأيانق "

واختلف النحاة في جمع الجمع إلى مذهبين :

المذهب الأول : يرى أصحابه أن جمع الجمع ليس مطردا ، ولم يجز القياس على ما سمع منه ، فهو عندهم مقصور على السماع . وهذا ظاهر كلام سيبويه ، حيث يقول : " واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، كالأشغال ، والعقول ، والحلوم ، والألباب ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر ، كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو : التمر ، وقالوا : التُّمْران ...... ويقولون : مُصران ومصـارين ، كأبيات وأبابيت ، وبيوت وبيوتات [7] " وهذا ما تناقله كثير من النحويين ، فنقل أبو

(١) اللسان :(صدق) ٣٠٧/٧

(٢) شرح الهاشميات لأبي رياش:٢٩٨

(٣) اللسان: (صدق)٣٠٨/٧

(٤) السابق: نفسه.

(٥) ديوان الكميت: ١٩٩/١

(٦) السابق:٢٠٥/٤

(٧) الكتاب: ٦١٩/٣

علي : " أن سيبويه لا يرى جمع الجمع مطرداً ...... ولا يجعل جمع الجمع إلا بثَبَت .. وإذا جمع شيء من هذا ، فلم يجز قياس الآخر عليه عنده حتى يسمع [1] " . وهذا ما نقله ابن سيدة أيضاً [2] . وقال الزجاجي : " اعلم أن الجمع قد يجمع ، لأنه قد يُشبَّه بالواحد ، قالوا : نَعَمٌ وأنْعَام ، وأناعيم ، فجمعوا الجمع ، وكذلك : قَوْل وأقوال وأقاويل ، وليس كل جمع يجمع ، إنما هو مسموع [3] " . وكذلك مذهب الجرمي ، أنه لا ينقاس جمع الجمع مطلقاً ، لا جمع القلة ولا جمع الكثرة ، ولا يجمع من الجموع إلا ما جمعوا ، وبهذا فسر السيرافي كلام سيبويه ، وهو اختيار ابن عصفور [4] . بل إن من أصحاب هذا المذهب من قال : " جمع الجمع شاذ يحفظ ولا يقاس عليه [5] " وقصروا ذلك على ما سمع من كلام العرب ، فمن ذلك : أياد ، وأواطب ، وأسام ، وأساورة ، وأبابيت ، وأناعيم ، وأقاويل ، ومصارين ، وحشاشين ، وجمائل ، وأعطيات ، وأسقيات ، وبيوتات ، ومواليات ، ودورات ، وعوذات ، وصواحبات ، وحُمُرَات ، وجُزُرَات ... ثم قيل : هذا ما يجمع من الجمع في الكلام ، وما عدا ذلك لا يجوز أن يستعمل إلا ضرورة ، إلا أن يسمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، ومما جاء ضرورة : (أعْيُنات ، وأيامن ، وأُكَيْرِعات) وهو كثير في الشعر [6] .

المذهب الثاني : ويرى أصحابه جواز جمع الجمع ، والقياس عليه ، وعدم الاقتصار على ما سمع منه . فذهب المبرد والرماني وغيرهما إلى اقتياس ذلك واختلفوا في جموع القلة وهي : (أفعال ، وأفْعِلة ، وأفْعُل ، وفِعْلَة) ، فذهب الأكثرون إلى أنه ينقاس جمعها ، ولا خلاف أن ما سمع من جمع جمع القلة أكثر مما سمع من جمع جمع الكثرة . وأجاز بن مالك جمع جمع التكسير إلا ما وازن (مفاعل ، أو مفاعيل ، أو فُعَلَة ، أو فَعَلَة) . وكذلك يرى الزمخشري جواز جمع الجمع ، إذ يقول : " ويجمع الجمع ، فيقال في كل (أفعل) و(أفعلة) :(أفاعل) ، وفي كل (أفعال) : (أفاعيل) نحو أكالب ، وأساور ، وأناعيم [7] " إلا أن ابن يعيش يرى تسمحاً في عبارة الزمخشري السابقة ، وأن الصواب ما يراه هو من أن جمع الجمع ليس بقياس ، فلا يجمع كل

(١) راجع: الحجة في علل القراءات: ٣٢٨/٢

(٢) راجع: المخصص: ١١٧/١٤

(٣) راجع : الجمل في النحو للزجاجي: ٣٨٢

(٤) راجع :ارتشاف الضرب: ٢١٨/١

(٥) راجع: موارد البصائر لفرائد الضرائر: ٤٤٧، ٤٤٨

(٦) السابق: نفسه ، وراجع : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي: ٣ /١٣٩-١٤٣

(٧) المفصل: ١٩٦،١٩٧ ، وراجع: شرح المفصل: ٧٤/٥

جمع ، وإنما يوقف عندما جمعوه من ذلك ، ولا يُتَجاوز إلى غيره ، وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، وذلك يحصل بلفظ الجمع ، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثان [1] . وهذا ما أراه ، فالأولى قصر جمع الجمع على السماع ، إذ الأصل في جمع التكسير السماع قبل القياس . إلا أن المجمع اللغوي قد جعله مقيساً عند الحاجة . فقد نص قراره على أن" جمع الجمع مقيس عند الحاجة [2] "

(١) السابق: نفسه.

(٢) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما :٨٩

المبحث الثاني : أبنية المشتقات

لم يخرج الكميت في استعماله للمشتقات عن سنن العربية ، فهو إما يقيس على كلام العرب ، أو ينتمي للهجة من اللهجات ، أو يحمل صيغة على أخرى ، ومن ثم فإن أبنية المشتقات في شعره لها ما يسوغها في الاستعمال اللغوي .

بناء (فعال) من (عشرة)

وذلك في قول الكميت [1]

فلم يَسْتَرِيثُوكَ حتىَّ رَمَيْـ ـــتَ فوق الرجال خصالاً عُشَارا

فقد بنى الكميت " فُعَال " من " عشرة " وقد جاء " فُعَال " ، و" مَفْعَل " في باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقاً ، فلا خلاف بين النحاة حول مجيء " فعال " من واحد إلى أربعة ، قال تعالى : ﴿ أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [2] . واختلف هل يقاس عليها خماس ومخمس، وسداس ومسدس ... إلى عشار ومعشر ؟ والرأي في ذلك على ثلاثة مذاهب :

أولها : لا ، وعليه البصريون ، لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب . قال أبو عبيدة : " ولم يسمع أكثر من أحاد ، وثناء ، وثلاث ، ورباع إلا في قول الكميت ... [3] ".

الثاني : نعم ، وعليه الكوفيون والزجاج والمبرد ، لوضوح طريق القياس فيه . يقول المبرد : " ومن المعدول قولهم : مثنى ، وثلاث ، ورباع . وكذلك ما بعده [4] " وظاهر هذه العبارة يفيد أن المبرد يقيس (فُعَال ، ومَفْعَل) إلى العشرة . وهذا ما نسبه إليه الرضي في شرح الكافية قال : " وقد جاء(فُعَال ، ومَفْعَل) في باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقاً ، وجاء فعال من العشرة في قول الكميت :

ولم يستريثوك حتى رميـ ـــت فوق الرجال خصالاً عُشَارا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة نحو خُمَاس ومَخْمَس ، وسُدَاس ومَسْدَس ، والسماع مفقود [5] " وكذلك يقول السيوطي عن ألفاظ العدد المعدولة على وزن " فُعَال ، ومَفْعَل " : " والمسموع من ذلك : أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، وخماس ومخمس ، وعشار ومعشر . قال تعالى :

---

(١) ديوانه:١/١٦٢

(٢) فاطر: ١

(٣) لسان العرب:٩/٢١٨، ٢١٩

(٤) راجع: المقتضب: ٣/٣٨٠

(٥) راجع: شرح الكافية في النحو: ١/٤١

﴿ أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [1] وقال الشاعر :

ولقد قتلتهم ثناء وموحـــدا وتركت مرة مثل أمس المدبـــر

وقال آخر :

منت لك أن تلاقيني المنايـــا أحاد أحاد في الشهر الحـــرام

وقال :

هنيئاً لأرباب البيوت بيوتهـــم وللآكلين التمر مخمس مخمسا"[2].

ويرى ابن جني أن " فعالا " مثال قد يؤلف العدل نحو " أحاد ، وثناء ، وثلاث ، ورباع وكـذلك إلى عشار [3] .

وحكى أبو عمرو اسحاق بن مرار الشيباني : موحد إلى معشـر وحكـى أبـو حـاتم ويعقوب بن السكيت : أحاد إلى عشار ، قال : " ولا التفات إلى قول أبي عبيدة : " لا نعلمهـم قالوا فوق رباع " ، فمن علم حجة عليه ، ومما ورد في سداس قول الشاعر :

ضربت خماس ضربة عبشمـــي أدار سداس أن لا يستقيـمـا " [4]

وقال القزاز القيرواني – رداً على من قال : إن العرب لم تجاوز في العـدد " ربـاع " – فـي توجيه قول أبي الطيب المتنبي :

أحاد في سداس في أحـــاد لييلتنا المنوطة بالتنـــادي

" وأما قولهم : إن العرب لم تجاوز في العد " رباع " ادعاء مـتهم ، لأن القيـاس لا يمنعـه ، وإنما جاء في القرآن إلى " رباع " في قوله تعالى :

﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [5] فأما في الكلام فلا أرى مانعاً يمنعه ، على أنه قد أتى في الشعر " عشار " وهو قول الكميت [6] " .

أما المذهب الثالث : فيرى أصحابه القياس على ما سمع من فعال لكثرته ، دون مفعل لقلته .

إلا أن أبا حيان يرى غير ذلك ، فقال : " الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة [7] " ، كما سبق أن أبا عمرو قد حكى " موحد " إلى معشر .

---

(١) فاطر: ١

(٢) راجع: همع الهوامع: ٢٦/١

(٣) راجع: الخصائص: ١٨١/٣

(٤) راجع: همع الهوامع: ٢٦/١

(٥) النساء: ٣

(٦) راجع: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٨، ٢٩

(٧) راجع: همع الهوامع: ٢٦/١

ومن هنا فإن الكميت لم يخرج بصيغته تلك عن كلام العرب ، أما ما يراه البصريون من أنه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب ، فلا حجة لهم فيه ، لأن ما فعله الكميت هو إثراء لكلام العرب ، وهو ما يحمد عليه الشاعر ، لأنه قاس على كلامهم ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم كما قال المازني " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست على غيره ، فإذا سمعت : " قام زيد " أجزت " ظرف بشر " ، و" كرم خالد " [١] .

---

(١) راجع: الاقتراح : ٧٩

وذلك في قوله [1] :

لا خطوتي تتعاطى غير موضعها ولا يدي في حَميتِ السَّكْنِ تَنْدَخِلُ

فقوله : " تندخل " من أَدْخَلْتُهُ ، ونظيره : " أَطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ " . فطاوع الكميت الفعل على غير قياس ، والقياس " تدخل " ، ومثله قول الشاعر :

وأبي الذي ورد الكُلَابَ مُسَوَّمًـا بالخيل تحتَ عَجَاجِهَا المُنْجَـالِ

فبنى " منفعلاً " من " جال " ، والقياس " الجائل " [2]

وباب " أفعلتُه ففعل " ، تقول : " أدخلتُه فدخل " ، و" أخرجتُه فخرج " ، و" أجلستُه فجلس " ، و" أفزَعْتُه ففزع " ، و" أَخَفْتُه فخاف " ، و" أَجَلْتُه فجال " ، و" أجأتُه فجاء " ، و" أمكثْتُه فمكث " هذا هو القياس [3] . أما " انفعل " ، فهو بناء المطاوعة ، ولا يكون متعدياً البتة . وأصله الثلاثة ، ثم تدخل الزيادة عليه من أوله نحو : " قَطَعْتُه فانقطع " ، و" سَرَحْتُه فانسرح " ، و" حَسَرْتُه فانحسر " . وقالوا : " انطلق " ولم يستعملوا " فعل " الذى هو مطاوعه. ومثله :" أزعجته فانزعج" ، و" أغلقت الباب فانغلق " كأنهم طاوعوا به "أفعل" ومثله قول الكميت :

ولا يدي في حميت السكن تندخل

جاء به على " أدخلته فاندخل " وهذا شاذ [4] " . يقول ابن جني في توجيه قراءة أبي بن كعب: " أوْ مُنْدَخَلا " في قوله تعالى : ﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَئاً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلاً لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴾ [5] : " هو من قول الشاعر :

لا خطوتي تتعاطى غير موضعها ولا يدي في حميت السكن تندخل

و" مُنْفَعِل " في هذا شاذ ، لأن ثلاثيه غير متعد عندنا [6] " ويقول في موضع آخر : " اعلم أن مثال " انفعل " لا يكون متعدياً البتة ، وإنما جاء في كلام العرب للمطاوعة ، ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً ما ، فتبلغه إما بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصح منه الفعل ، وإما

---

(١) ديوانه: ٢/ ٣٣٠

(٢) راجع: أدب الكاتب: ٤٥٧

(٣) السابق : ٤٥٦

(٤) راجع: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: ٧٩،٨٠

(٥) التوبة : ٥٧

(٦) راجع: المحتسب: ١/ ٢٩٥، ٢٩٦

أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل ، وإن كان مما لا يصح منه الفعل .... فمثال الأول : قولك : " أطلقته فانطلق " ، و" صرفته فانصرف " .... ومثال الثاني قولك : " قطعْتُ الحبل فانقطع " ، و" كَسَرْتُ الحب فانكسر " .. فأما قول الشاعر :

ولا يدي في حميت السمن تندخل

فهو من " أدخلته " ونظيره " أطلقته فانطلق " وهو من باب " انقطع الحبل " ، لأن اليد لا تكون فاعلة ، إنما هي آلة يفعل بها ، كما يقال : " سمعت بأذني " ، و" نظرت بعيني " .... واعلم أن " انفعل " إنما أصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادتان من أوله ، نحو : " قطعته فانقطع"، و" سرحته فانسرح " ولا يكاد يكون " فَعَل " منه إلا متعدياً ، حتى يمكن المطاوعة والانفعال ، ألا ترى أن " قَطَعْت " متعد وكذلك كَسَرْت ، وقَلَعْت ، وقد جاء " فعل " منه غير متعد . أنشدني أبو علي عن أبي الحسن على بن سليمان الأخفش :

وكم منزل لولاي طِحْتَ كما هوى ... بأجرامه من قلَّة النيق مُنْهَوِي

وإنما هو مطاوع " هوى " : إذا سقط ، وهوى غير متعد كما ترى ، وقد جاء في هذه القصيدة " مُنْغَوِ " قال أبو علي : إنما بني من " هوى " ، و" غوى " " منفعلاً " لضرورة الشعر . وعلى هذا قالوا : " شويت اللحم فانشوى " وقد قالوا : " اشتوى " وليس في كثرة انشوى [1] "

ويقول صاحب اللسان في قول الكميت السابق : " وادخل على " افتعل " مثل " دخل " ، وقد جاء في الشعر " اندخل " وليس بالفصيح [2] . وفي تفسير قوله تعالى : " أو مُدَّخَلا " . يقول أبو حيان : " وقال الجمهور : " مُدَّخَلاً " ، وأصله " مُدْتَخَل " " مُفْتَعَل " من " ادَّخَل " ، وهو بناء تأكيد ومبالغة ، ومعناه السرب والنفق في الأرض ، قاله ابن عباس ...... وقال الزجاج : " المُدَّخَل " : قوم يدخلونهم في جملتهم ، وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق ، ومسلمة ابن محارب ، وابن محيصن ، ويعقوب ، وابن كثير بخلاف عنه : " مَدْخلاً " بفتح الميم من " دخل " . وقرأ محبوب عن الحسن " مُدْخَلاً " بضم الميم من " أدخل " وروى ذلك عن الأعمش وعيسى بن عمر ، وقرأ قتادة ، وعيسى بن عمر ، والأعمش : " مُدَّخَلاً " بتشديد الدال والخاء معا ، أصله : " متدخل " ، فأدغمت "التاء" في "الدال" . وقرأ أبي : " مُنْدَخَلا " بالنون من اندخل قال :

ولا يدي في حميت السمن تندخل [3]

كانت هذه آراء النحاة واللغويين حول استعمال الكميت لهذه الصيغة غير القياسية ،

---

(١) راجع: المنصف: ٧١،٧٢،٧٣/١ بتصرف، و الممتع في التصريف: ١٩٠/١، ١٩٢، ١٩١

(٢) اللسان: ٣٠٧/٤

(٣) راجع: تفسير البحر المحيط : ٥٦/٥

فمنهم من وسمها بالشذوذ ومنهم من جعلها من غير الفصيح ، ومنهم من عدها من قبيل الضرورات . ومنهم من أحالها على القراءات القرآنية . وهذا يعني عدم قصر استعمال الكميت على لغة الشعر ،" فحدوث الظاهرة في القراءات القرآنية مسوغ كاف للقول بأنها لا تقتصر على لغة الشعر (١) " ، ولا سيما أن القارئ بها هو أبي بن كعب ، الذي شهد له الرسول– صلى الله عليه وسلم – بأنه أقرأ هذه الأمة .

أضيف إلى ذلك أن تلك الصيغة قد جاءت قافية للبيت ، ونحن نؤمن بأن الوزن المعين، والقافية المختارة يؤديان بالضرورة إلى اختيار صيغ معينة ، من أجل توازن البنيتين العروضية والصرفية ، والمحافظة بدورهما على البنية الدلالية للنص الشعري (٢) .

---

(١) راجع: شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٨٧

(٢) راجع: الجملة في الشعر العربي: ١٨

وذلك في قوله [1] :

مُكِبًّا كما اجْتَنَحَ الهالكـــــي   على النَّصُلِ إذْ طُبِعَ المُنْصُـــلُ

وكذلك قوله [2] :

يُحَلِّئْنَ عَنْ ماءِ الفراتِ وظِلِّه   حُسَيْنًا ولم يُشْهَر علَيْهِنَّ مُنْصُلُ

فقد جاء اسم الآلة " مُنْصُل " على وزن " مُفْعُل " ، وذلك لـيس بقيـاس ، وهـو ممـا عـده الصرفيون واللغويون تارة من النوادر [3] ، وتارة من الشواذ [4] التي تحفظ ولا يقاس عليها . وتنقسم أوزان اسم الآلة إلى قسمين : الأول : يضم أوزاناً مشهورة ، والثاني : يضم أوزانـاً نادرة قليلة الاستعمال .

أوزان القسم الأول : وهي ثلاثة :

١- وزن " مِفعل " بفتح فسكون ففتح وذلك نحو : " مقص ، ومقرض ، ومخرز ، ومبـرد ، ومثقب [5] "

٢- وزن " مِفْعَال " بكسر فسكون ففتح ممدود ، مثل : " مفتـاح ، ومقـراض ، ومحـراث ، ومصباح ، ومنقاش " .

٣- وزن " مِفْعَلَة " بكسر فسكون ففتح ففتح وذلك نحو : " مكسحة ، ومسـلة ، ومسـطرة ، ومكنسة ، ومسبحة " .

هذه هي ثلاثة الأوزان المشهورة والشائعة في كلام العرب ، يقـول سـيبويه : " أمـا المقص فالذي يقص به . والمقص : المكان والمصدر . وكل شئ يعالج به فهو مكسور الأول، كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن ، وذلك قولك : محلب ، ومنجل ، ومكسحة ، ومِسَلَّـــة ، والمصفى ، والمخرز، والمخيط . وقد يجيء على " مِفْعَال " نحو : مقـراض ، ومفتـاح ، ومصباح ، وقالوا : المفتح كما قالوا : المخرز ، وقالوا : المسرجة كما قالوا : المكسحة [6] ".

---

(١) ديوان الكميت: ٣٢٦/٢

(٢) السابق: ٢١٢/٤

(٣) راجع: التهذيب : ٢٧٠/٨،واللسان : ٤٣٣/٤

(٤) اللسان: ٤٣٣/٤، والهمع: ٢٨٧/٣،و شرح المفصل: ١١١/٦

(٥) و"مفعل" فى بعضها مقصور من "مفعال " ولا ينقاس هذا القصر إلا فى الشعر فلا يقـال فـى "مصـباح": "مصبح" راجع : ارتشاف الضرب: ٥٠٨/٢ وزعم الفارسى أن كل "مفعل" فهو مقصر من "مفعال" كما أن كل " افعل" مقصر من " افعال" مثل "اعور" و"اعوار " راجع: المخصص: ١٩٩/١٤

(٦) راجع: الكتاب لسيبويه: ٩٤،٩٥/٤ .وراجع : الأسماء العربية في التصريف: ٢٦٤،٢٦٥/١

ويقول ابن الحاجب : " الآلة على " مِفْعَل " ، و" مِفْعَال " و" مِفْعَلة " كالمحلب ، والمفتاح ، والمكسحة [1] " . وكذلك يقول السيوطي : " بناء الآلة مطرد على " مِفْعَل " بكسر الميم ، وفتح العين ، و" مِفْعَال " ، " مِفْعَلَة " [2] .

أوزان القسم الثاني : ويضم أبنية نادرة غير مشهورة . منها :

١- وزن " فِعَال " بكسر ففتح ممدود . قال أبو حيان : " ولا يطرد " فعال " في الآلة [3] " ، وقال السيوطي : " ...... و" الفعال " بالكسر يحفظ ولا يقاس عليه [4] " وذلك نحو : " إراث [5] " ، و" سراد [6] " .

٢- وزن " مُفْعُول " بضم فسكون فضم ممدود ، وذلك نحو : (المغفور ، والمغثور [7] ، والمغرود [8] ، والمعلوق [9]) .

قال ابن سيدة عن هذه الكلمات : " وهذه أربعة أحرف جاءت على " مُفْعُول " ولا نظير لها في كلام العرب . وليست مأخوذة من فعل [10] " . وقال الفراء : " ليس في كلام العرب " مفعول " مضموم الميم إلا " مغرود " لضرب من الكمأة ، و" مغفور " واحد المغافر ، وهو شيء ينضحه العرفط [11] حلو كالناطف .

ويقال : مُغْثُور ومُنْخُور للمُنْخُر ومُعْلُوق لواحد المعاليق [12] " .

---

(١) راجع: شرح الشافية: ١/١٨٦ ،والمخصص:١٤/١٩٨، و الفصيح لأبي العباس ثعلب : ١١٠

(٢) راجع: الهمع: ٣/٢٨٦،و شفاء العليل: ٢/٨٦٨

(٣) راجع: ارتشاف الضرب: ٢/٥٠٨

(٤) راجع: الهمع: ٣/٢٨٧

(٥) الإراث :ما أعد للنار من حراقة ونحوها ، وقيل هى النار نفسها ، قال أبو الخطاب الهذلى : محجل رجلين طلق اليدين له غرة مثل ضوء الإراث . انظر:اللسان: ١/١١٢

(٦) السراد : ما يسرد به ويخرز، قال لبيد: "كما خرج السراد من النقال " أراد :النعال .اللسان: ٦/٢٣٣

(٧) المغفور والمغثور : ضرب من الصمغ الذى يقع على الشجر وفيه حلاوة . المخصص: ١٤/١٩٩، وقيل: " المغثور لغة فى المغفور" اللسان: ١٠/١٩

(٨) المغرود : ضرب من الكمأة . المخصص:١٤/١٩٩.وقال أبو الهيثم " الغرد والمغرود بضم الميم الكمأة وهو " مفعول" نادر وأنشد : لو كنتم صوفا لكنتم قردا
أو كنتم لحما لكنتم غردا انظر: اللسان:١٠/٤١

(٩) المعلوق: ما علق من عنب ولحم وغيره ، لا نظير له إلا مغرود لضرب من الكمأة ومغفور ومغثور ، ومغبور ، ومزمور لواحد مزامير داود –عليه السلام – " اللسان: ٩/٣٥٩

(١٠) المخصص: ١٤/١٩٩،و شرح المفصل: ٦/١١١

(١١) العرفط : ضرب من الشجر مفترش على الأرض انظر: اللسان : (عرفط) ٩/١٥٨

(١٢) اللسان : ١٠/٤١

٣- وزن " مُفْعُل " بضم فسكون فضم ، وهذا الوزن هو بيت القصيد ، وذلك نحو : (المُسْعُط (١) ، والمُنْخُل (٢) والمُدُقّ (٣) ، والمُدْهُن (٤) ، والمُكْحُلَة (٥)) . كل هذا ليس بقياس . وقد شذت هذه الأحرف عن مقتضى القياس وما عليه الاستعمال بأن جاءت مضمومة ، وهي ما يُعالج به ، كأنهم جعلوها أسماء لما يوعى فيه ، ولم يراعوا فيها معنى الفعل (٦) . وهذا ما عناه سيبويه بقوله : " وأمَّا المَسْجِد ، فإنه اسم للبيت ، ولَسْتَ تريد به موضع السجود وموضع جبهتك ، ولو أردت ذلك لقلت : مَسْجَدٌ ، ونظير ذلك : المُكْحُلَة ...... لم تُرِدْ موضع الفعل ، ولكنه اسم لوعاء الكحل ، وكذلك المُدُقّ ، صار اسماً له كالجُلْمُود (٧) " .

وضُمَّت هذه الأحرف ؛ لأنها جُعِلَتْ أسماء ، فإذا جُعِل أحدها نعتاً ، رُدَّ إلى " مِفْعَلٍ " كقول رؤبة :

يَرْمِي الجَلَامِيْدَ بِجُلْمُودٍ مِدَقّ (٨)

وقد عُزِيَتْ هذه الصيغة إلى عامة أهل بغداد ، وأثر الإتباع يبدو واضحاً عليها (٩) . ويرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أنَّ تميماً كانت تقول ذلك بالضم ؛ لأن الضم من صفات الخشونة التي تناسب قبيلة كتميم (١٠) ، كما يرى أن صيغة الضم هي الأصل ، وفي تطور اللهجات مالت الضمة – حيث تحتاج إلى جهد عضلي أكثر – إلى الكسرة ، وهي لا تحتاج إلى ما تحتاجه الضمة من مجهود ، واللهجات في تطورها تميل إلى عامل السهولة (١١)

---

(١) المُسْعُط : هو ما يُجْعَلُ فيه السعوط من دواء أو من دهن فيسعط به العليل أو الصبى فى أنفه . قال ابن منظور : " المُسْعُط : الإناء يجعل فيه السَّعوط ، ويصب منه فى الأنف ،وهو نادر : إنما كان حكمه (المِسْعَط) ، وهو أحد ما جاء بالضم مما يُعْتَمَلُ به " .(اللسان) ٢٦٧/٦

(٢) (المُنْخُل) : هو ما يُنْخَلُ به الدقيق ونحوه .

(٣) المُدُقّ : هو اسم ما يُدَقُّ به الشيء ،كفهر العطار ، ويد الهاون .قال العجاج يصف الحمار والأُتُن :
يَتْبَعْنَ جَأْباً كَمُدُقِّ المِعْطِيرْ . (الصحاح)١٤٧٦/٤

(٤) المُدْهُن : لما يُجْعَل فيه الدهن من زجاج وغيره ، وقيل :" آلة الدُّهْن ، وهو أحد ما شذ من هذا الضرب على "مُفْعُل" مما يستعمل من الأدوات " . (اللسان) ٤٣٣/٤

(٥) المُكْحُلَة : لوعاء الكحل زجاجا كان أو غيره .(الصحاح) ١٨٠٩/٥

(٦) راجع(شرح المفصل) ١١١/٦، و(ارتشاف الضرب) ٥٠٨/٢ ،و(شفاء العليل) ٨٦٨/٢

(٧) راجع(الكتاب) ٩١/٤

(٨) راجع(اللسان) ٣٧٨/٤ .وقال الأزهرى: "قلت :مُدُقّ ،ومُسْعُطٌ، ومُنْخُلٌ، ومُدْهُنٌ ، ومُكْحُلَةٌ جاءت نوادر بضم الميم ، وسائر كلام العرب جاء على "مِفْعَل" و" مِفْعَلَة" فيما يعتمل به ". (تهذيب اللغة) ٢٧٠/٨

(٩) راجع(اللهجات فى الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية) ٤٨٩

(١٠) راجع(اللهجات العربية فى التراث) ٢/ ٦٠٤، ٦٠٥

(١١) (السابق) نفسه

وقد جاء المُنْصُلُ على هذه الصيغة أيضاً ، أي أنه أحد ما جاء من الأدوات التي يُعْتَمَلُ بها على " مُفْعُل " بالضم . قال الرضي : " ...... وجاء " المُنْصُل " أيضاً ، لكنه ليس بآلة النَّصْل ، بل هو بمعنى النَّصْل [1] " .

كانت هذه هي الأوزان الخارجة عن الصيغ القياسية ، وقد جاز استعمالها كما وردت مسموعة عن العرب ، وجاز اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية المتصرفة تؤدي معناها ومهمّتها ، بحيث تجيء الصيغة الجديدة على وزن " مِفْعَل " أو " مِفْعَلَة " أو " مِفْعَال " وهي الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة [2] .

بَيْد أنَّ المجمع اللغوي قد أضاف صيغاً إلى الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة . وهي [3] :

أ – " فَعَّالَة " ، مثل : ثَلَّاجَة ، وخَرَّامَة ، وخَرَّاطَة ، وكَسَّارَة .

ب – " فِعَال " ، مثل : إِرَاث (لما تُوَرَّثُ به النار ، أي توقد) .

ج – " فَاعِلَة " ، مثل : سَاقِيَة .

د – " فَاعُول " ، مثل : سَاطُور .

إلَّا أنَّ الأمر – كما يرى الأستاذ عباس حسن – قد يؤدي إلى اضطراب [4] . هذا إلى أنه يمكن الاستغناء عن الصيغ الجديدة كلها باختيار صيغة من الصيغ القياسية القديمة ، تستعمل أداة موصلة للمعنى المراد من كل صيغة من هذه الصيغ المستحدثة .

---

(١) (شرح الشافية) ١٨٧/١ .و" النَّصْلُ" حديدة السهم والرمح ،وهو حديدة السيف ما لم يكن لها مَقْبَضٌ ، حكاها ابن جنى قال : فإذا كان لها مقبض فهو سيف، ولذلك أضاف الشاعر النَّصْلَ إلى السَّيف فقال :

قَدْ عَلِمَتْ جَارِيَةٌ عُطْبُولُ   أَنِّي بِنَصْلِ السَّيْفِ خَنْشَلِيلُ .(اللسان) ١٤ / ١٦٧

(٢) راجع (النحو الوافى) ٣٣٦/٣ ،و(الأسماء العربية فى التصريف) ٢٦٣/١

(٣) راجع(ص٢٥٠ من مجلة المجمع اللغوى ، العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين سنة ١٩٦٢-١٩٦٣)

(٤) راجع (النحو الوافى) ٣٣٨/٣

استعمال بعض الصيغ في موضع غيرها

لقد كان لعروض الشعر وقوافيه أكبر الأثر في إقامة بعض الصيغ مقام الأخرى ، فيتحكم الوزن كثيراً في اختيار الشاعر لصيغ معينة ، وكذلك القافية ، فقد لعبت دوراً كبيراً في إيجاد بعض الصيغ واختفاء غيرها [1] ، أو التحريف في بنيتها بزيادة حرف أو نقصانه ؛ وذلك لأنَّ الشاعر إذا التزم نوعاً من القافية فلا مناص من أن يجاريه . فاختيار الكلمات – إذن – متوقف على القافية ، يؤكد ذلك ما وَجَّهَهُ ابن خلدون إلى الشعراء قائلاً : " ليكن بناء البيت على القافية من أول صوغه ونسجه ، ويبنى الكلام عليها إلى آخره [2] " . وقال المرزوقي : " وأمَّا القافية فيجب أن تكون كالموعود به المنتظر يتشوَّفها المعنى بحقه ، واللفظ بِقِسْطِه ، وإلاَّ كانت قلقة في مقرِّها ، مُجْتَلِبَةً لمُسْتَغْنٍ عنها [3] "

واستعمال صيغة في موضع غيرها من سنن العربية المعروفة عند اللغويين بمخالفة المبني للمعنى ، وعند البلاغيين بمجاز الاشتقاق ، وسمَّاه السجلماسي تداخل كيفية الألفاظ المفردة ، وعدَّه من أنواع المبالغة [4] .

وقد وردت هذه الظاهرة كثيراً في فواصل القرآن الكريم ، من ذلك إقامة " مَفْعُول " مقام " فَاعِل " وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَاباً مَّسْتُوراً ﴾ [5] ، أي حجاباً ساتراً ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً ﴾ [6] . أي : آتياً . ومن ذلك أيضاً إقامة " فَعِيل " مقام " فَاعِل " . وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً ﴾ [7] أي : حافظاً ، وغيره كثير في القرآن الكريم .

وجاءت هذه الظاهرة فى شعر الكميت ما يقرب من ثمانى مرات ، وذلك فى قوله : [8]

كَذَلِكَ تِلْكَ وكَالنَّاظِرَاتِ صَوَاحِبُهَا مَا يَرَى المِسْحَلُ

---

(١) راجع(دراسة لغوية فى أراجيز رؤبة والعجاج) ٢١٩/١

(٢) راجع(مقدمة ابن خلدون) ١٣٠٧/٣ وراجع(علاقة عروض الشعر ببنائه النحوى) ١٥٨

(٣) راجع(شرح ديوان الحماسة) ١١/١

(٤) (التناسب البيانى فى القرآن: دراسة فى النظم المعنوى والصوتى) ٣٥٨

(٥) (الإسراء) ٤٥

(٦) (مريم) ٦١

(٧) (الشورى) ٤٨

(٨) (ديوان الكميت) ٣٤٧/٢

وكذلك قوله (١) :

أَقْوَاتَ نَاظِـــــرَةِ الفَــــوَا ئِدِ غَيْرَ رَائِشَةِ الْمَوَائِــرْ .

فاستعمل الكميت " الناظرات " بمعنى " المنتظرات " ، وكذلك " ناظرة " بمعنى " منتظرة " ، ومثله قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾ (٢) . أي غير منتظرين وقت نضجه واستوائه . وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ ﴾ (٤) . فهذا كله لا يكون إلاّ بمعنى ينتظرون . وقد استعمل الكميت " فَعِيلَة " بمعنى " فَاعِلَة " وذلك في قوله (٥) :

فَبَادَرَ لَيْلَةَ لَا مُقْمِـــرٍ نَحِيْرَةَ شَهْـرٍ لِشَهْرٍ سِرَارُ

فـ " نحيرة " أي : " ناحرة " ، " فَعِيلَة " بمعنى " فَاعِلَة " ؛لأنها تنحر الهلال أي تستقبله (٦) .
وكذلك استعمل " فَعِيل " بمعنى " مَفْعُول " وذلك في قوله (٧) :

وَبَرَّ الْأَرْضِ بَعْدُ وَكُـلُّ بَحْـرٍ أَقَلَّ الْفُلْكَ مَرْكَبَهُ الشَّحِيْنَـا

وقوله (٨) :

يَكْتَنِفْنَ الْجَهِيْضَ ذَا الرَّمَقِ الْمُعْـ جَلِ بَعْـدَ الحَنِينِ بِالْإِرْزَامِ

فالشحين : المملوء ، وأصله : مشحون ، وكذلك (الجهيض) : السقط ، وأصله : مجهوض ، فردّ " مَفْعُول " إلى " فَعِيل " ، ومن هذه الظاهرة أيضاً قوله (٩) :

هٰذَا ثَنَائِي عَلَى الدِّيَارِ وَقَـدْ تَأْخُذُ مِنِّي الدِّيَارُ وَالنَّسَبُ

النَّسَبُ : نَسَبُ القرابات . وهو واحد الأنساب(١٠) . وقد استعمله الكميت بمعنى " فَعِيل " ، يريد به " النَّسِيب "، وهو رقيق الشعر في النساء .
وكذلك قوله (١١) :

---

(١) (السابق) ١٩٣/١
(٢) (الأحزاب) ٥٣
(٣) (الزخرف) ٦٦
(٤) (محمد) ١٨
(٥) (ديوانه) ١٤٣/١
(٦) (اللسان) ٦٨/١٤
(٧) (ديوانه) ٤٠٩/٢، و(شرح هاشميات الكميت) لأبي رياش القيسي /٢٦٢
(٨) (ديوانه) ٧٩/٤
(٩) (السابق) ١٩٨/٤
(١٠) (اللسان) ١١٨/١٤
(١١) (ديوانه) ٢١٠/٤

فَكَيْفَ وَمِنْ أَنَّى وإِذْ نَحْــنُ خِلْفَةٌ فَرِيقَانِ شَتَّــى تَسْمَنُونَ وَنَهْزِلُ

فاستعمل " خِلْفَة " بمعنى " مختلفون "، أي: نحن مختلفون ، فأنتم في نعيم ورخاء ، ونحن في فاقة وشقاء [1] ، قال زهير :

بِهَا العينُ والآرَامُ يَمْشِيْنَ خِلْفَــةً وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْثَمِ

أي يمشين مختلفات ، في أنها ضربان في ألوانها وهيئتها ، وتكون خلفة في مشيتها ، تذهب كذا وتجيء كذا [2] . وكذلك قال الكميت [3] :

فتِلْكَ وَلَاةُ السَّوْءِ قَــدْ طَالَ مُلْكُهُم فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ المُطَــوَّلُ

فاستعمل (المُطَوَّل) بمعنى (الطَّوِيل) ، ولم يكن هذا الاستعمال مفرغاً من الدلالـة ؛ فإنه يتحدث عن بني أمية ، وولايتهم السيئة ، وسلطانهم الجائر ، وملكهم الذي طال ولـم يوشـك على الزوال ، لذا آثر استعمال هذه الصيغة المشتملة على التضعيف ، الذي يوحي بدوره إلـى زيادة المعنى طبقاً لزيادة المبني. ، ويدل على مدى المعاناة التي يلاقيها الشاعر من جرَّاء تلك الولاية التي طال وقتها ، وساد ظلمها . ويزيد هذا المعنى دلالةً ، التكرار الذي لجـأ الشـاعر إليه في بيته ، والذي يتمنى من خلاله أن ينقشع هذا الظلم عن سماء بلاده .

يتضح مما سبق أن اختلاف الصيغ ، واستعمال بعضها في موضع غيرها فـي شـعر الكميت ، جاء تارة لخدمة وزن البيت وقافيته ، وتارة أخرى لخدمة معناه .

---

(١) راجع(شرح هاشميات الكميت) بقلم الرافعي /٦٨

(٢) (السابق) نفسه ، و(اللسان) ١٨٤/٤، ١٨٥

(٣) (ديوان الكميت) ٢١١/٤

الاشتقاق من أسماء الذات الجامدة

اختُلِفَ في أصل الاشتقاق ، فقد "ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه نحو : ضرب ضرباً ، وقام قياماً ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه [(١)] ". فالأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر ، وذلك على مذهب البصريين . وبعيداً عن هذا الخلاف، ينقسم الاسم من حيث الجمود والاشتقاق إلى قسمين [(٢)] :

أ – جامد : وهو ما لم يُؤْخَذ من غيره ،(أي : أنه وضع على صورته الحالية ابتداءً ، فليس له أصل يرجع إليه ، وينتسب له) . وهو قسمان :

- " اسم ذات " ، وهو ما يدل على شيء مجسم محسوس ، مثل (شجرة – قلم – أسد – حجر) .
- " اسم معنى " ، وهو ما يدل على شيء عقلي محض ، أي شيء معنوى يدرك بالعقل ، مثل (فهم – نبوغ – ذكاء – سماحة) .

ب – مشتق : وهو ما أُخِذَ من غيره ، بأن يكون له أصل يُنْسَبُ لَهُ ، ويتفرع منه [(٣)] .

والاشتقاق من أسماء الاجناس المعنويَّة جائزٌ لا يكاد يمنعه مانع . أمَّا الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسيَّة ، فاتجه رأي الأغلبية من القدماء إلى منعه ، والتشدد في حظر القياس عليه ؛ والسبب الذي جعلهم يحجمون عن التصريح بقياسية الاشتقاق من الأعيان والجواهر أمران [(٤)] :

الأول : قلة ماورد من مشتقات الأعيان ولو بلغت أُلوفاً ، بالنسبة إلى ما ورد من مشتقات أسماء المعاني التي تُعَدُّ بعشرات الألوف ، وهذه الأقلية النسبية تمنع من اتخاذها قياساً يُقاس عليه عندهم . " فاشتقاق العرب من الجواهر قليل جدّ " [(٥)]

الثاني : أن المصدر أصل المشتقات – على رأي البصريين – والمصدر لا يكون إلاَّ اسم معنى لا اسم عين . فعلى هذا بنى المتقدمون قياسهم ، ولم يصرحوا بقياسية الاشتقاق من أسماء الجواهر والأعيان .

بَيْد أنَّ المجمع اللغوي أخذ فيه برأي ابن جنى ، وأبى علي الفارسي القائِلَيْنِ : إنَّ ما

---

(١) راجع(الإنصاف) ١/٢٣٥ (مسألة ٢٨)

(٢) راجع(النحو الوافى) ٣/١٨١

(٣) (السابق) ٣/١٨٢

(٤) راجع(مجلة المجمع اللغوى ج١ ص٢٣٢، بحث مستقل فى الاشتقاق بعنوان : الاشتقاق من أسماء الأعيان . رجب ١٣٥٣ هـ أكتوبر ١٩٣٤ م)

(٥) راجع(المزهر) ١/٣٥ ،و(شذا العرف فى فن الصرف)/٧٠

قيس على الوارد الكثير من كلام العرب فهو من كلام العرب [١] ؛ فأجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان ، إلاَّ أنَّه أوصى بجعل ذلك خاصاً بلغة العلوم للضرورة ؛ وذلك لأنَّ في السماعي الوارد من كلام العرب أيَّ غنية للأديب ، إلاَّ أنَّه جاء بعد ذلك وأصلح قراره السابق وجعله مطلقاً غير مقيَّدٍ بشيء مما سبق [٢] .

وقد صاغ الكميت من الجواهر عشرة أفعال ، واثنى عشر مشتقاً وهو عدد ليس بهيِّنٍ إذا ما وزن بقلة اشتقاق العرب من الجواهر والأعيان [٣] .

فهو يصوغ الفعل من (السَّبع) في قوله [٤] :

تَسَبَّعَ دونَهُنَّ لِكُــــلِّ وَحْيٍ ... تَعَرَّضَ مَنْ أَزَلَّ لَهَـا نَسُول

كما يصوغه من (الرَّأل) ، وهو ولد النَّعام ، وذلك في قوله [٥] :

فَلَمَّا اسْتَرْأَلَتْ حَسِبَتْ سَــوَاءً ... مُفَارَقَةَ الرَّعِيلِ إِلَى الرَّعِيلِ

وصاغ الفعل من (اليَمَن) ثلاث مرات ، وذلك في قوله [٦] :

وَيَامَنَتِ الأَشَاعِرُ فَهْيَ مِنَّــا ... بِمَنْزِلَةِ الضَّرِيْبِ مِن الوَكِيْلِ

وقوله [٧] :

تَيَمَّنْتُمْ بِمُؤْتَشِبٍ حَمِيـــلٍ ... لَعَلَّكُمُ بِهِ تَتَشَاءَمُونَـــا

وقوله [٨] :

---

(١) (مجلة المجمع اللغوى) ج١/٢٣٢.وقد عرض البحث مئات من الكلمات المسموعة عند العرب الفصحاء ، مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة العينية ، واستخلص منها قرارا نصه الحرفى :" اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان . والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم " (السابق) ٢٣٥/١

(٢) فقد جاء فى ص ٦٩ من كتابه المجمعى الصادر فى سنة ١٩٦٩ مشتملا على القرارات المجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما نصه تحت عنوان : (الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة) بناء على رأى لجنة الأصول ،وهو :(قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة فى لغة العلوم ، كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد . واللجنة – تأسيسا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ،وأن ما ورد من أمثلته فى البحث الذى احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق ، يربى على المائتين – ترى التوسع فى هذه الإجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة) .

(٣) (شعر أبى تمام) ١٢٢

(٤) (ديوانه) ٣٥٨/٢

(٥) (السابق) نفسه

(٦) (السابق)٣٦٨/٢

(٧) (شرح هاشميات الكميت) لأبى رياش القيسى / ٢٨٨

(٨) (السابق)/ ٣٠٠

وإنْ يَتَيَمَّنُوا يَجِدُوا نِـــــــزَارًا   بِأَحْسَنِ إِلْفَةٍ مُتَنَزِّرِيْنَـــــا

وصاغ من (البطن) في قوله [١] :

وَخَبَّ السَّفَا واسْتَبْطَنَ الفَحْلُ والْتَقَتْ   بِأَمْعَزِهَا بُقَعُ الجَنَادِبِ تَرْتَكِلْ

وصاغ من (الملح) في قوله [٢] :

قَوْمٌ إِذَا امْلَوْلَحَ الرِّجَالُ عَلَـــــى   أَفْوَاهِ مَنْ ذَاقَ طَعْمَهُمْ عَذُبُوا

وصاغ من (الإِتْب) – وهو القميص الرقيق – في قوله [٣] :

مَحْلُوقَةَ الرَّأْسِ لا تَجَرَّدُ بِالْـــــــ   حُسْـــنِ وَلا بِالْحَيَاءِ تَأْتَتِبُ

فَتَأْتَتِبُ : تَفْتَعِلُ من الإِتْبِ وهو القميص الرقيق أي لا تَلْبَسُ إِتْباً من الحياء

وصاغ الفعل من (الجُحْر) في قوله [٤] :

وَأَجْحَرْنَا أَسَاوِدَ كُلِّ حَـــــــيٍّ   وَأَسْكَتْنَا نَوَابِحَ مُؤْسِدِيْنَـــــا

وكذلك صاغ من (الأُم) في قوله [٥] :

وَمِـــــنْ عَجَبٍ بَجِيل لعمرو أُمٌّ   غَذَتْكِ وغَيْرَهَـــا تَتَأَمَّمِيْنَا

تَتَأَمَّمِيْنَا : أي تتخذين أُماً . تأمَّهَا ، واسْتَأمَّهَا ، وتَأَمَّمَهَا : اتخذها أمّاً [٦] .

وكذلك صاغ الكميت المشتقات من أسماء الأعيان والجواهر، فقد صاغ من الكفّ في قوله [٧] :

ولا تُطْمِعُوا فِيْهَا يَـــــداً مُسْتَكِفَّةً   لِغَيْرِكُمُ لَوْ تَسْتَطِيعُ انْتِشَالَهَا

وصاغ من (البَغْل) في قوله [٨] :

وما حَمَلُوا الحَمِيرَ عَلَى عِتَـــــاقٍ   مُطَهَّرَةٍ فيلفوا مُبْغِلِيْنَـــــا

وصاغ من (الأَسَدِ) في قوله [٩] :

وَأَجْحَرْنَا أَسَاوِدَ كلِّ حَـــــــيٍّ   وَأَسْكَتْنَا نَوَابِحَ مُؤْسِدِيْنَـــــا

وصاغ من (الرَّخْلِ) في قوله [١٠] :

وَلَوْ وَلِيَ الهُوجُ الثَّوائِجُ بالَّـــــذِي   وَلِيْنَا بِهِ مَا دَعْدَعَ المُتَرَخِّلُ

---

(١) (ديوانه) ٣٩٥/٢

(٢) (السابق) ٢٠١/٤

(٣) (السابق) ٢٠٣/٤

(٤) (شرح هاشميات الكميت) لأبى رياش /٢٥٧

(٥) (ديوانه) ٤٢٤/٣

(٦) (اللسان) ٢١٧/١

(٧) (ديوانه) ٣٨٨/٢،وراجع(اللسان) ١٢٥/١٢

(٨) (ديوانه)٤١٣/٢

(٩) (شرح هاشميات الكميت) لأبى رياش /٢٥٧

(١٠) (ديوانه)٢١١/٤

(المترخّل) ، يريد به صاحب الرِّخال التي يربيها ، والرِّخل : الأنثى من أولاد الضأن [1] .

وصاغ من (النَّبل) في قوله [2] :

بُرِينا كَبَرْيِ القِدْحِ أوْهَـــن متنه من القوم لا شارٍ ولا مُتَنَبِّلُ

(متنبل) ، يريد به صاحب النَّبْل ، والنَّبْل : السهام ، وقيل : السهام العربية ، وهي مؤنثــة لا واحد له من لفظه [3]

وصاغ من (العَمِّ) في قوله [4] :

إذا زَخَرَت إليَّ بُحُورُ قَيْـــــسٍ بِخَيْرِ عُمُومَــــةِ المُتَعَمِّمِينَا

وصاغ (المُتَمَضَّرِينا) من (مُضَر) ، أي المنتسبين إليها ، في قوله [5] :

وقد مَلَأَتْ عَلَيْكَ الْأَرْضَ قَيْـــسٌ وخِنْدِفُ دَعْوَةَ المُتَمَاضِّرِينَـا

وصاغ (مُتَنَزِّرِينا) من (نِزَارٍ) في قوله [6] :

وإن يتيمنوا يجدوا نــــــزارا بأحسن إلفة مُتَنَزِّرِينَــــا

وكذلك قوله [7] :

وكانوا في الذؤابة من نـــــزارٍ وأهْلِ لوائِها مُتَنَزِّرِينَــــا

وصاغ من (الكلب) في قوله [8] :

فَبَاكَرَهُ والشَّمْسُ لم يَبْدُ قَرْنُهَـــا بأحْدَانِهِ المُسْتَوْلِغَاتِ المُكَلِّبُ

وقوله [9] :

على الجُرْدِ العِتَاقِ مُسَوَّمَـــاتٍ نُشَبِّهُهَا ضِـــــراءَ مُكَلِّبِينَا

وصاغ (متجلبب) من (الجلباب) في قوله [10] :

لِيَاحٌ كَأَنْ بِالْأَتْحَمِيَّةِ مُشْبَـــــعٌ إزارًا وفــي قُبْطِيَّةٍ مُتَجَلْبِبُ

بذلك قد اجترأ الكميت على الصوغ من أسماء الأعيان والجواهر ، وهو مما منعه الأغلبية

---

(١) اللسان:٥/١٧٩

(٢) ديوانه:٢١١

(٣) اللسان: ٢٧/١٤

(٤) شرح هاشمياته لأبي رياش: ٣٠٢

(٥) السابق: /٣٠٠

(٦) السابق: نفسه.

(٧) ديوانه: ٤١٨/٢

(٨) السابق:١٩٤/٤

(٩) شرح هاشمياته لأبي رياش: ٢٨٦

(١٠)ديوانه: ١٩٣/٤

من القدماء . وكما يقول الدكتور شعبان صلاح : " على الرغم مما قيل من ندرة الصوغ من أسماء الأجناس المحسوسة في العربية ، فإن الاجتراء على هذا الصوغ والتكثر منه مهمة الأديب الطلعة الذي يسبق عصره في ارتياد المجاهيل لاستخراج صيغ غير مستعملة يجيد وضعها في موضعها المناسب من شعره أو نثره ، فتجري على الألسن ، وتستحسنها الطباع ، وتصبح بعد ذلك من مفردات اللغة التي يستعملها غيره ، فهي وسيلة من وسائل إثراء اللغة يحمد عليها الشاعر ، وحسبنا دليلاً على صحة هذا المنحى ...... ما تبذله المجامع اللغوية في عصرنا من جهود لإقرار صيغ ليست مستعملة ، أو إطلاق القياس فيما ليس مقيساً ، تبعاً لمقتضيات العصر ، ومجاراة لسنة التطور ، ومسايرة لما يجد من مخترعات [1] " .

(١) راجع: شعر أبي تمام ، دراسة نحوية : ١٢٥

وذلك في قوله[1] :

ومِنَّا لَقيطٌ وابْنَمَاهُ وحَاجِبٌ مُؤَرِّثُ نيرانِ المَكارِمِ لا المُخْبِي

فثنى الكميت " ابْنَم " وإنما هو " ابن " ، والميم زائدة ، و " ابن " اسم منقوص قد سقط منه حرف ، وذلك الحرف ياء أو واو [2] . وزادوا فيه الميم كما زادوا في الفم ، وإنما هو (فاه ، وفوه ، وفيه) [3] . ولما زادوا الميم في " ابن " أتبعت النون ما وقع في موضع اللام ، ... ومعناها بزيادة الميم وطرحها واحد [4] . قال المتلمس :

وهلْ لِيَ أم غيرُهَا إنْ تركتُها ؟ أتى الله إلا أن أكون لها ابْنَمَا

"أراد : ابناً ، والميم زائدة كما تزاد في سُتْهُم [5] ، وزُرْقُم [6] ، وفُسْحُم [7] ، يقال : هذا ابْنُمٌ ، ومررت بابْنِمٍ ، ورأيت ابْنَمًا ، قال العجاج :

ولم يَلِحْهَا حَزَنٌ على ابْنِمِ
ولا أبٍ ولا أخٍ فتَسْهَمِ [8]

وقال الهذلي:

تعاورتُمَا ثوبَ الفُسوقِ كلاكُمَا أبٌ غيرُ بَرٍّ وابْنُمٌ غيرُ واصلِ [9]

ولا يثنى ولا يجمع إلا أن، الكميت قد ثناه وهو شاذ " [10] . بيد أن مجيء " ابنم " مثنى لم يقتصر على استعمال الكميت وحده ؛ فقد سمع مثنى ، وكذلك مجموعا ، وذلك في قول الشاعر :

لم يبقَ لي من دَرْدَقِ الصِّبْيانِ إلا بُنَيَّتانِ وابْنَمَانِ

وقول الآخر :

أتظلم جارتَيْكَ عقال بَكْرٍ وقد أوتيت مالًا وابْنَمِينَا [11]

---

(١) ديوانه:١/١٠٧

(٢) راجع: المقتضب : ٢/٩٢

(٣) راجع: جمهرة اللغة: ٣/٤٨٥

(٤) المقتضب : ٢/٩٢

(٥) ستهم : الأسته ، هو الضخم ، والميم زائدة .انظر: اللسان: ٦/١٧٢،١٧١

(٦) زرقم : الأزرق

(٧) فسحم : الواسع الصدر

(٨) تهذيب اللغة: ٥/٢٤٨، ٦/٤٠

(٩) راجع: ديوان الهذليين : ٢/٤٥

(١٠) راجع: شرح ديوان المتلمس :٣٠، ٣١، ٣٢

(١١) راجع: جمهرة اللغة:٣/٤٨٦

وكذلك ثنى الكميت المفرد في قوله [1]

فأبلغ يزيد إن عرضت ومنذرا وعَمَّيْهِمَا والمُسْتَسِرَّ المُنَامِسَــا

فاستعمل (عميهما) على التثنية ، والصواب : " وعَمَّهُما " على التوحيد . ويزيد هو ابن ظالم بن عبد الله ، ومنذر هو ابن أسد بن عبد الله ، (وعمهما) هو إسماعيل بن عبد الله [2] .

وهذه (الياء) الناتجة عن التثنية تمثل في الميزان العروضي ساكناً هو المقابل لنــون (فعولن) ، وحذف هذه (النون) من التفعيلة جائز ، وهو زحاف يسمى (القبض) ، وهــو حذف الخامس الساكن . ومن ثم ينتفي الوصف بالاضطرار في استعمال الكميت التثنية بدلاً من الإفراد ؛ إذ كان بإمكان الكميت أن يقول : " وعمهما " مستعملاً زحافاً مسوغاً ، وغير خــارج على مقتضى النظام العروضي . ومن ثم فلابد أن هناك غرضاً دلاليا استعمل الشاعر من أجله هذه الصيغة المثناه ، ولعل التثنية هنا توحي بشيء من التفخيم وإعلاء القدر لإســماعيل بــن عبد الله عم منذر ويزيد ؛ وذلك لأن المثنى جمع في المعني [3] ، أما الإفراد فهو ليس كــذلك ؛ فهو أقل منه منزلة في الدلالة عليه . وهذا التفخيم يقتضي بدوره ضرورة إبلاغه هــذا الأمــر الذي عناه الكميت في بيته .

---

(١) ديوان الكميت: ٢٠٦/١

(٢) السابق: نفسه.

(٣) راجع النحو الوافي: ١١٩/١ (هامش)

استعمال المفرد استعمال الجمع

وذلك في قوله [1] :

فإيّاكم ودَاهِيَـــــــــةً نآدَى أظَلَّتْكُم بِعَارِضِهـــا المُخيلِ

وكذلك قوله [2] :

فإياكُم وداهيـــــــــةً نآدى نُجَدُّ بِـــــــها وأنتم تلعبونا

فـ " نآدى " : عظيمة ، مثال من أمثلة الجمع . كصحارى ، وسكارى ، وقد أجـراه الكميـت صفة على الداهية وهى في اللفظ واحدة ، إلا أنه حمل على معناهـا ؛ وذلـك أن " الداهيـة " توصف بالعموم والكثرة والانتشار [3] .

ومثله قول القطامي [4] :

كأن نسوعَ رَحْلِي حينَ ضَمُّتْ حَوَالِبُ غُرَّزًا وَمِعًـى جِيَاعَا

فقال : " جياعاً " ، وكان الوجه أن يقول : " جائعاً " ؛ لأن " المِعَى " واحـد ، إلا أنـه جعـل " المعى " لفرط جدعـه بمنزلة أمعاء جائعة ، فأقام الواحد مقام الجمع ...وهذا كثير في القرآن الكريم ، نحو قولـه تعالى : ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ [5] ، وهـو من باب الحمل على المعنى ، " والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً [6] " فهو " ... كثير في كلامهم [7] " . وقد جعله النحاة وسيلة منهجية لتصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى المراد [8] .

---

(١) ديوان الكميت: ٣٦٣/٢

(٢) السابق: ٤١٠/٢

(٣) راجع: إيضاح شواهد الإيضاح: ٧٥٢/٢، ٧٥٣

(٤) راجع: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٤٥ ، و الأشباه والنظائر : ١١/٣ ،والخصائص: ٤٢٤/٢

(٥) الحج : ٥

(٦) الخصائص: ٤٢٣/٢

(٧) الإنصاف: ٥٠٦/٢

(٨) النحو والدلالة : ١٦١

وذلك في قوله [1] :

وانظرْ إلى أسرارِ كَـــــــــفٍّ أجَمّ مقلومِ الأظافــرْ

وكان القياس – كما يرى بعض النحاة – أن يقول : " كف جماء مقلومة الأظـــافر " ، إلا أنـــه حمل الكف على معنى العضو ، كأنه قال : " عضواً أجم مقلوم الأظافر " . والحمل على المعنى كثير في كلامهم : يقول ابن جنى : " اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ؛ كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول . أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً " [2] .

وقال السيرافى : " وهـــذا الباب – أى تذكير المؤنث – إذا تقدم الفعل فيه لم يستقبح تذكير المؤنث فيما ليس بحيوان ، كقوله– عز وجل – : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾[3] ، وقولـــه : ﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ [4] ؛ لأن الفعـل إذا تقـــدم فهـــو عار من علامة الاثنين والجماعة ، فشبهوا تعريته من علامة التأنيث بذلك ، وإن كان الفاعـــل مؤنثـــاً حيواناً ، فتقدم الفعل ، لم يحسن التذكير إلا في الشعر ، فلا يحسن أن تقول : ذهب هنـــد، ولا ذهب امرأة . قال جرير :

لقد ولَـــــدَ الأُخَيْطِلَ أمُّ سَوْءٍ على جِلْدِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامُ

فذَكَّر ، وقال الآخر :

أرى رجلاً منهم أسيفا كأنما يضم إلى كشْحَيْهِ كفًّا مخضَّبَا

وكان حكمه أن يقول : كفا مخضبة ؛ لأن الكف مؤنثة ، ولكنه تأول تأويل العضو ، كأنه قال : عضواً مخضباً " [5] .

واطِّرَاحُ قرينة المطابقة في النوع هو الذي دفع النحويين إلي التأويل والتخريج ؛ للحفاظ على القاعدة ، وجعلوا ذلك " إما للرد على معنى يوجب التذكير ، وإما لضرب من التأويـــــل [6] "،

---

(١) ديوانه: ١٩٥/١

(٢) راجع: الخصائص: ٤١٣/٢

(٣) هود: ٦٧

(٤) البقرة: ٢٧٥

(٥) راجع: شرح السيرافي: ٢ /٢٠٢ ،و المقتضب: ٣٤٩/٣

(٦) الضرورة الشعرية في النحو العربي: ٣٢٤ ،و ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٧٨

وإما للحمل على المعنى ، وهو كثير في كلامهم كما يقولون [1] . وفي الواقع – كما يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي – أن هذه الظاهرة يبدو فيها شيء من القلق ؛ فما تذكره قبيلة تؤنثه أخرى . وهو يرى أن من أهم العوامل في هذا الاختلاف ، انتقال اللغة من السلف إلي الخلف ، وهذا الممر التاريخي كفيل بأن يحدث تطوراً في الكلمة حيث أُنِّثَتْ في زمن ثم ذُكِّرَت في آخر [2] . وهذا معنى قول الفراء : " إن الصاع يؤنثه أهل الحجاز ، وأسد وأهل نجد يُذَكِّرُونَه ، وربما أنثه بعض أسد [3] " .

وكثيراً ما ضيع بعض المحققين السمات اللهجية وإحلالهم الفصحى محلها كما حدث في حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – أن كلمة (كف) وردت مذكرة فيه ، إلا أن بعضهم تصرف فيها وأنثها على الفصحى . فقد جاء في سنن الترمذي – تحت : (باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد) – : حدثنا يحيى بن موسى ، حدثنا إبراهيم ابن موسى (الرازي) ، حدثنا خالد بن عبد الله ، عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال : " رأيت النبي – صلى الله عليه وسلم – مضمض واستنشق من كف واحد ، فعل ذلك ثلاثاً "[4]. وقد ورد كذلك – في سنن ابن ماجة – ما يدل على أن الكف مذكر ، وهو قوله – صلي الله عليه وسلم–: " إنما يكفيك كف من ماء تنضح به من ثوبك حيث ترى أنه أصاب"[5]. إلا أن النحويين لم يكتفوا بما جاء عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ؛ فاختلفوا حول هذه الكلمة ، فمنهم من يرى أن " الكف " يذكر ويؤنث – كما نقل عن أبى حاتم السجستاني[6]، ومنهم من قال : " هي مؤنثة وتذكيرها غلط غير معروف " وهذا ما نقله السيد مرتضى عن شيخه ابن الطيب القاسي [7] . بيد أن هذا الرأي فيه شيء من المغالاة ، وإنكار لما ورد عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – . ومنهم من قال : " هي لغة قليلة " [8]. وإن كان الأمر كذلك ، فإنه يمكن أن يقال في هذه المسألة ، إن هذه اللغة القليلة تسربت إلى اللغة المشتركة

---

(١) راجع: الإنصاف : ٢/٢٩٤

(٢) راجع: اللهجات العربية في التراث: ٢/٦٤٣، ٦٤٤

(٣) راجع: المذكر والمؤنث للفراء: ٢٧

(٤) راجع: سنن الترمذي : ١/٤١، ٤٢ وقد جاء في حاشية الصفحة نفسها ،أن في جميع الأصول "واحد" بالتذكير إلا في نسخة من طبعة بولاق ، فإن فيها " واحدة" بالتأنيث ،وربما يكون هذا من تصرف المصححين . ومن المستغرب أن عنوان الباب في كل النسخ بما فيها نسخة بولاق " من كف واحد " بالتذكير .

(٥) راجع: سنن ابن ماجة: ١/٨٣

(٦) راجع: سنن الترمذي : ١/٤٢،٤١

(٧) السابق: نفسه.

(٨) السابق : نفسه.

في المستوى الخاص بالشعر فشاعت في الشعر ، وتقلبت فيه [1] .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن كلمة " الكف " تُذَكَّر وتُؤَنَّث ، أو أن تذكيرها لغة – كما ذهب إليه البعض – وعليه فإنه لا ضرورة في قول الكميت السابق ، ولا حاجة لنا فيما ذهب إليه النحاة من تأويل ، وتخريج ، وحمل للفظ على المعنى .

(١) راجع : الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٣٢٦

الباب الثاني

المخالفات النحوية في شعر
الكميت بن زيد

مدخل :

إن الشعر هو الذي خلق عبقرية اللغة ، واللغة قادرة على استيعاب هذه العبقرية من خلال فنون الكلام التي كان الشعر العربي أهمها . ولا يُبنى النص الشعرى إلا على أساس من العلاقات النحوية التى تتداخل تداخلاً فنيا من قبل المبدع لإنتاج المعنى.

وللشاعر مطالب خاصة يبحث عنها ولا يجدها إلا فى خروجه على الاستعمال المألوف للغة؛ وهذا ما دفعه إلى التصرف الواسع فى تراكيبه بالفصل، والتقديم والتأخير، والحذف والزيادة.

الفصل الأول

تغيير البناء النحوي بضرورة الحذف والزيادة

المبحث الأول : تغيير البناء النحوي بضــــرورة الحذف .

المبحث الثاني : تغيير البناء النحوي بضرورة الزيادة .

مدخل :

إن قضيتي الحذف والزيادة من القضايا المهمة التي تربط الدراسات النحوية بالدراسات البلاغية والأسلوبية ، من حيث إنها خرق لسنن العربية ، وانحراف عن مستوى التعبير العادي ، يقتضي هذا الانحراف تقديراً وتفسيراً مستمدين من سياق الجملة ، أو النص بمجمله ولما كانت العربية لغة الإيجاز ، كان الطريق إلى أدائه الحذف ، قال العلوي : " اعلم أن مدار الإيجاز على الحذف ، لأن موضوعه على الاختصار ، وذلك إنما يكون بحذف ما لا يخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة ، بل أقول : لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام من علو بلاغته"(١) .

وقال الجرجاني عن الحذف : " هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن "(٢) .

ويرتبط الحذف دائماً بوجود القرينة الدالة على المحذوف ، وهذا هو منطلق الترخص فيه ، قال ابن جني : " قد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة . وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه . وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته "(٣) .

وترجع أهمية الحذف إلى أنه لا يورد المنتظر من الألفاظ ، ومن ثم يفجر في ذهن المتلقي شحنة فكرية توقظ ذهنه ، وتجعله يتخيل ما هو مقصود ، هذا التخيل يؤدي إلى حدوث تفاعل بين المرسل والمتلقي ، قائم على الإرسال الناقص من قبل المرسل ، وتكملة هذا النقص من جانب المتلقي (٤) .

وقد راعى الكميت في استعماله للحذف والزيادة ، المعنى ، وما يمكن أن يصل إليه قوله ، فلم يسرف في استعمال أيهما ، وقد ورد في شعره حذف الحركة ، والحرف ، والكلمة، والجملة ، وكذلك زيادة الحرف ، والكلمة ، وهذا في أغلبه إما لغرض دلالي مقصود ، أو مراعاة للوزن الشعري ، والنسق الموسيقي .

---

(١) الطراز: ٩٢/٢

(٢) دلائل الإعجاز: ١٤٦

(٣) الخصائص: ٣٧٢،٣٧٣/٢

(٤) الأسلوبية: ١٣٩ وراجع: قضايا التراكيب في شعر البارودي .دراسة أسلوبية . لفتح الله أحمد سليمان رسالة دكتوراه ص ١٠٤

المبحث الأول : تغيير البناء النحوي بضرورة الحذف.

تعددت ظاهرة الحذف في شعر الكميت بن زيد ، فشملت حذف الحركة نحو : (طرح العلامة الإعرابية) ، وحذف الحرف نحو : (حذف همزة الاستفهام) ، وحذف الكلمة نحو : (حذف المنادى) ، وحذف الجملة نحو : (حذف المبتدأ والخبر) ، وعلى كل ، لم يكن الكميت مخلا في استعماله لهذه الظاهرة ، لذا كان اللبس مأمونا ، والمعنى مفهوما .

طرح العلامة الإعرابية

العلامة الإعرابية قرينة من القرائن التي تتضافر – جميعا – لإيضاح المعنى وإزالة اللبس عنه [١] . فإذا أمن اللبس جاز أن تطرح هذه العلامة ، وهذا ما أوقع النحاة في كثير من الاضطراب ، لأن ذلك يهدم عليهم قواعدهم كلها [٢] .

وقد ورد في الشعر القديم طرح العلامة الإعرابية من آخر الاسم المعتل ، وكذلك من آخر الفعل المضارع . فمن الاسم قول رؤبة :

كأن أيْدِيهِنَّ بالقَاعِ القَرِقْ
أيدي جوارٍ يتعاطين الْوَرِقْ

وكذلك قول الأعشى :

فتىً لو ينادي الشمسَ ألقتْ قناعَهَا   أو القمرَ السَّارِي لألقَى المَقَالِدَا

فجاءت (أيديهن) ، و(الساري) مسكنة الأواخر ، مع أن كلا منهما في موضع نصب [٣] .

ومن ذلك أيضاً قراءة جعفر بن محمد : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾ [٤] بسكون الياء [٥] . وقد جعل ابن عصفور حذف الفتحة – التي هي علامة إعراب – من آخر الاسم المعتل ، تخفيفا وتشبيها للمنصوب بالمرفوع والمخفوض [٦] . وكان أبو العباس يذهب إلى أن إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات [٧] . وقال أبو الحسن الأخفش : " إنما جاز ذلك ؛ لأن الحركات مستقلة في حروف المد واللين ، فلما جاز إسكانها

---

(١) الضرورة الشعرية في النحو العربي:٣٨٣

(٢) السابق: ٣٨٩ وراجع: اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٥

(٣) ضرائر الشعر: ٩١، ٩٢

(٤) المائدة: ٨٩

(٥) شفاء العليل: ١/١٣٠

(٦) ضرائر الشعر: ٩١،٩٢

(٧) المحتسب: ١/١٢٦

في الاسم في موضع الجر والرفع ، أجرى عليه في موضع النصب أيضا [1] " . ومما جاء في الفعل قول كعب بن زهير [2] :

أرجو وآمل أن تدنُو مودَّتُها   وما إخالُ لدينا منكَ تنويلُ

ومنه قول الأخطل [3] :

إذا شئتَ أن تلْهُو ببعض حديثها   رفعن وأنزلن القَطِينَ المُوَلَّدَا

وكذلك قول عامر بن الطفيل [4] :

فما سودتني عامرٌ عن وراثةٍ   أبى اللهُ أنْ أسمُو بأمٍّ ولا أبِ

فحذفت الفتحة من آخر : (تدنو ، وتلهو ، وأسمو) ، وذلك تخفيفاً وإجراء للنصب مجرى الرفع [5] . ومن ذلك – أيضا – قراءة من قرأ : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوْ الَّذِي ﴾ [6] بسكون (الواو) . وقال ابن جني في توجيه هذه القراءة : " سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل ، وسكون الياء فيه أكثر ، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف ، لأنها لا تحرك أبدا ، وذلك كقولك: أريد أن تحيا ، وأحب أن تسعى، ثم شبهت الياء بالألف لقربها[7] " .

وقد عد ابن عصفور حذف الفتحة – التي هي علامة إعراب – من آخر الفعل المضارع من ضرائر النقص ، ويرى أن حذفها من آخر الفعل المعتل أحسن [8] .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرة واحدة ، وذلك في قوله : [9]

ولن ينتهِي أو يبلغَ الأمرُ حَدَّهُ   فَنلْهَا برسْلٍ قبل ألا تنالها

فأسكن (الياء) من الفعل المضارع المعتل الآخر " ينتهي " ، وكان الوجه نصبها ، فأجرى النصب مجرى الرفع ، وذلك لضرورة الوزن ، حيث إن (الياء) الساكنة من الفعل المعتل الآخر ، هي المقابل لـ (ألف) " مفاعلتن " ، ولو أظهرت الفتحة – التي هي علامة إعراب

---

(١) الخزانة: ٥٢٧/٣

(٢) شفاء العليل: ١٣٠/١

(٣) ديوانه: ٣٠٣

(٤) راجع: العقد الفريد :٤١٠/٣، و الخصائص : ٣٤٢/٢،والمحتسب: ١٢٧/١، و حاشية الصبان: ١٥٠/١، والمفصل للزمخشري :٣٨٤

(٥) ضرائر الشعر: ٩١

(٦) البقرة: ٢٣٧

(٧) المحتسب: ١٢٥/١،وراجع: شفاء العليل: ١٣١/١

(٨) ضرائر الشعر: ٩٠

(٩) ديوانه: ٣٨٨/٢

الفعل – لاختل وزن البيت ، ومن ثم فإن طرح العلامة الإعرابية في قول الكميت كان مطلبا موسيقيا اقتضاه وزن البيت .

ويرى أحد الباحثين أن لهذه الظاهرة – اليوم – أثرا غير قليل ، حتى في كلام حذاق اللغة ، ولكن فيما يقولون عادة ، لا فيما يكتبون ، إلا إذا كانوا من الشعراء ، فإنهم قد يعمدون إليها فيما ينظمون [1] .

---

(١) خصائص الأسلوب في الشوقيات . لمحمد الهادى الطرابلسى :٤٧٥

تحذف نون الجمع السالم عند الإضافة ، ويكون حذفها – عندئذ – واجبا . قال سيبويه: " فإن كَفَفْتَ النون جَرَرْتَ ، وصار الاسم داخلا في الجار بدلا من النون ... [1] " .
وتحذف جوازا للتخفيف إذا كانت في آخر اسم مشتق في أوله (ال) الموصولة [2] . فقد جاء في البسيط " أن حذف النون مع النصب لا يكون إلا في اسم الفاعل المثنى والمجموع ، إذا كان بالألف واللام ، وأما إذا كان بغير ألف ولام ، فلا يكون فيه حذف النون والنصب [3] " .
وأنشد سيبويه قول عمرو بن امرئ القيس الخزرجي :

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهم من ورائنا نَطَفُ

وقال : " لم يحذف النون للإضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها من اللذَيْنِ ، والَّذِينَ حيث طال الكلام ... [4] " وظاهر كلام سيبويه أن هذه الظاهرة ليست ضرورة، وإنما من مظاهر التخفيف في اللسان العربي . في حين عدها بعض النحاة من الضرورات القبيحة ، قال ابن السراج : " وقد أجازوا : رأيت الضاربي زيدا ، وليس ذلك بحسن ، وإنما جواز ذلك على أنك أردت النون فحذفتها لطول الاسم كما تقول : " الذي ضربت زيد " فتحذف الهاء من ضربته وأنت تريدها ، وحذف النون من الضاربين ، والضاربين مع الإعمال قبيح ... ولو جروا لكان الجيد الصواب [5] " .

ولهذه الظاهرة أثر في القراءات ، ومن ذلك قراءة ابن أبي إسحاق والحسن ، ورُوِيَتْ عن أبي عمرو : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ ﴾ [6] بالنصب ، قال ابن جني : " أراد : (المقيمين)، فحذف النون تخفيفا ، لا ليعاقبها الإضافة ، وشبه ذلك باللذين والذين في قوله :

فإن الذي حانت بفلجٍ دماؤُهُم هم القوم كل القوم يا أم خالد

حذف النون من (الذين) تخفيفاً لطول الاسم ، فأما الإضافة فساقطة هنا ، وعليه قول الأخطل :

ابني كليب إن عَمَّيَّ اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

حذف نون (اللذان) لما ذكرنا ... [7] " .

---

(١) الكتاب: ١٨٤/١
(٢) النحو الوافي: ١٥٧/١
(٣) البسيط في شرح الجمل : السفر الثاني :١٠٣٧، ١٠٣٨
(٤) الكتاب: ١٨٦/١
(٥) الضرائر للآلوسي :٧١، ٧٢
(٦) الحج: ٣٥
(٧) المحتسب: ٨٠/٢

وقد تحذف نون الجمع جوازا إذا وقع بعدها لام ساكنة [1] ، ومن ذلك ما حكاه أبو زيد عن أبي السمال أو غيره أنه قرأ : ﴿ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ ﴾ [2] بالنصب ، وكذلك قوله تعالى :

﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [3] بالنصب ، وقد جعله أبو زيد لحنا ، وهو ما ذهب إليه ابن جني ، إذ قال في توجيه هذه القراءة : " فهذا يكاد يكون لحنا ؛ لأنه ليست معه لام التعريف المشابهة للذي ونحوه ... [4] " . وجعل منه قول سويد :

ومساميحُ بما ضُنَّ بِهِ   حابِسُو الأنفسَ عن سُوءِ الطَّمَعْ [5]

وأقل مما سبق أنها تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها ، كقراءة الحسن : ﴿ وَمَا هُم بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [6] ، والأصل : " بِضَارِّينَ " [7] .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت ثلاث مرات ، وذلك في قوله [8] :

والعارفو الحقَّ للمُدِلِّ بِهِ   والمستقلو كثيرَ ما وهبُوا

وقوله [9] :

والمحرزو السَّبْقَ في مواطن لا   تجعلُ غاياتِ أهلِهَا الوَصَبُ

فإن كانت الرواية بالجر ، فلا شاهد في البيتين ، وإن صحت بالنصب ، فإنه يكون قد حذف النون من (العارفون – المستقلون – المحرزون) لطول الاسم ، كأنه جعل الاسم الثاني منتهى الاسم الأول ، والمعنى (الذين عرفوا) ، و(الذين استقلوا) ، و(الذين أحرزوا) ، فحمل اللفظ على المعنى [10] ، وحذف النون تخفيفاً .

---

(١) حاشية الصبان: ١/١٣٣

(٢) التوبة : ٣

(٣) الصافات: ٣٨

(٤) المحتسب: ٢/٨٠، ٨١، و البسيط في شرح جمل الزجاجي: السفر الثاني: ١٠٣٧، ١٠٣٨

(٥) المحتسب: ٢/٨٠

(٦) البقرة: ١٠٢

(٧) حاشية الصبان: ١/١٣٣، النحو الوافي : ١/١٥٧

(٨) ديوان الكميت: ٤/٢٠١

(٩) السابق: ٤/٢٠٢

(١٠) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٣٠٠، وراجع: حاشية الصبان : ٢/٢٤٧

لقد جعل ثبوت النون علامة لرفع الأفعال الخمسة ، وجعل حذفها علامة للنصب والجزم، إلا أنه سمع حذفها من الفعل المضارع دون أن يسبقه ناصب ولا جازم ، وذلك على ضربين :

الضرب الأول : وهو جائز، وذلك عند اتصالها بنون الوقاية ، نحو قولك : (القوم يأمرونني) ، فلك فيه أن تقول : " يأمروني " بحذف نون الرفع ، أو " يأمرونّي " بالإدغام في نون الوقاية ، أو " يأمرونَنِي " بالفك مع إبقاء النونين [١] . وقد قرأ نافع وابن عامر : ﴿ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ ﴾ [٢] ، و ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ [٣] بحذف إحدى النونين استخفافا [٤] وهي قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف [٥] . قال ابن خالويه : " والحجة لمن خفف أنه لما اجتمعت نونان تنوب إحداهما عن لفظ الأخرى ، خفف الكلمة بإسقاط إحداهما كراهية لاجتماعهما كما قال الشاعر :

رأتْهُ كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكًا ... يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي

أراد : فَلَيْنَنِي ، فحذف إحدى النونين ، ومثله : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [٦] بنون واحدة [٧] ".

ومثله قول أبي حية النميري :

أبالمَوْتِ الذي لا بدَّ أنِّي ... ملاقٍ ، لا أباكِ تخوفِيني

فحذف إحدى النونين من (تخوفينني) [٨] . وقد عزيت هذه اللهجة إلى (غطفان) ، وهي من القبائل النجدية المجاورة لطيء [٩] .

واختلف في النون المحذوفة ، أهي نون الرفع ؟ أم نون الوقاية ؟ فذهب سيبويه إلى الأول ، ورجحه ابن مالك ، وذلك لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله :

---

(١) راجع: النحو الوافي : ١٨٠/١

(٢) الأنعام: ٨٠

(٣) الزمر: ٦٤

(٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٢٦١

(٥) الكتاب: ٥١٩/٣، ٥٢٠

(٦) الحجر: ٥٤

(٧) الحجة: ١١٨، ١١٩

(٨) ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٦٤

(٩) البحر المحيط: ١٦٩/٤، و اللهجات العربية في القراءات القرآنية :١٥٤،و اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية : ٥٥٤

أبيت أسري و تبيتي تَدْلُكِـــي   جلدكِ بالعنبرِ و المســكِ الذَّكِي

ولم يعهــد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة ، وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾ (1) و ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ (2) فــي قراءة من سكن . ولأنها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل . ذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين ...... إلى الثاني ، لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف ، لأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، ولأن الثقل نشأ من الثانية ، فهي أحق بالحذف (3) "

الضرب الثاني : وقد عده أكثر النحاة من النادر الذي لا يقع إلا في ضــرورة أو شــذوذ (4) .

وجعلوا منه قول : أبي طالب :

فإن يكُ قومٌ سرَّهُم ما صنَعْتُمُ   ستَحْتَلِبُوهَا لاقِحًا غيرَ ناهـــلِ

وقول أيمن بن خريم :

وإذ يغصبوا الناسَ أموالَـهم   إذا ملكوهم و لــم يغصِبُــوا

وقول الآخر :

والأرضَ أوْرَثْتَ بني آدامــا   ما يغرسوها شجرًا أيَّامَـــا (5)

فحذفت النون – التي هي علامــة للرفــع – مــن الأفعــال : (ســـتحتلبوها ، ويغصــبوا ، ويغرسوها) ، وعد ابن عصفور ذلك من ضرائر نقص الحرف ، وأن نون الرفع حذفت تشبيها لها بالضمة من حيث كانتا علامتي رفع ، وذلك كما فعل بالحركة في " أشرب " من قول امرئ القيس :

فاليومَ أشـــربْ غيــــرَ! مُسْتَحْقِبٍ   إثْمًـــا مـــنَ الله ولا واغــــلِ

يريد : أشْرَبُ (6) .

لقد حصر النحاة هذه الظاهرة على الشعر فقط ، في حين أنه وردت أمثلة كثيرة مــن القــرآن والحديث ، حذفت فيها نون الرفع في الأفعال الخمسة بلا ناصب ولا جازم ، فمن القرآن قراءة

---

(1) البقرة: ٦٧

(2) الأنعام: ١٠٩

(3) الأشباه والنظائر: ١/٥٨، و التسهيل : ١٠

(4) الأشباه والنظائر : ٢/٣٩، و حاشية الصبان: ١/١٤٤

(5) راجع: شفاء العليل:١/١٢٦،١٢٥، وضرائر الشعر: ١٠٩-١١١، و الضرائر للآلوسي : ١٢٥، ١٢٦

(6) ضرائر الشعر : ١١٠، الضرائر للآلوسي : ١٢٥، ١٢٦

أبي عمرو في رواية عنه : ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَّاهَرَا ﴾ [(١)] بتشديد (الظاء) ، والأصل (تتظاهران) ، فأدغمت (التاء) في (الظاء) وحذفت نون الرفع [(٢)] . وكذلك قراءة الحسن البصري : ﴿ يَوْمَ يُدْعَوا كُلُّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾ [(٣)] . ومن الحديث ، قوله صلى الله عليه وسلم : " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا) [(٤)] بحذف النون من (تدخلون ، وتؤمنون) المنفيين بلا. ومنه كذلك : " إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا " . وكذلك ما جاء من قول عمر– رضي الله عنه – للنبي– صلي الله عليه وسلم –:" يا رسول الله، كيف يسمعوا ، وأنى يجيبوا وقد جيفوا " فحذف النون من" يسمعون " ، و" يجيبون " [(٥)].

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت ثلاث مرات ، الأولى في قوله [(٦)] :

أنا الذي يجدوني في حُلُوقِهِمُ ... لا أرْتَقِي صدْرًا منْها و لا أرِدُ

والثانية في قوله [(٧)] :

أولئك إن شَطَّتْ بهم غُربةُ النوى ... أمانيُّ نفسي والهوى حيث يَسْقُبُوا

والثالثة في قوله [(٨)] :

رجاءً أنْ أكونَ لكم مِجَنًّا ... و ترمونِي بِأسْهم آخرينا

فحذف النون من (يجدوني ، ويسقبوا ، وترموني) ، وفي البيت الثالث نراه يتعجب من أمر هؤلاء القوم الذين يرجون منه أن يكون لهم ترسا يتقون به ، ثم يرمونه بأسهم غيرهم ، فحذف النون تخفيفا ، ولعل هذا التخفيف يتلاءم مع نبرة المندهش لهذا الود الذي يظهرونه له، وهم في الحقيقة يغرون به.

بعد عرض هذه الشواهد من الشعر والقرآن والحديث ، أرى أنه لا داعي للقول بأن حذف نون الرفع بلا ناصب ولا جازم من الضرورة أو الشذوذ ، بل إنه كما يرى أستاذي الدكتور محمد حماسة ضرب من ضروب الترخص في العلامة الإعرابية [(٩)] .

---

(١) القصص: ٤٨

(٢) راجع: بحر العوام :١٣٣، و شفاء العليل: ١٢٥/١، و حاشية الصبان: ١٤٤/١

(٣) الإسراء : ٧١ وراجع: التسهيل : ١٠

(٤) شواهد التوضيح: ١٧٣، و الهمع : ٥١/١ ، و بحر العوام : ١٣٤ رواه ابن ماجة – كتاب (الأدب) تحت رقم ٣٦٨٢ ورواه الترمذى – كتاب (الاستئذان والآداب) تحت رقم ٢٦١٢

(٥) الدرر اللوامع: ٢٨/١، و ضرائر الشعر : ١١١، و الضرائر للآلوسى : ١٢٦

(٦) ديوانه: ١٣/٣

(٧) السابق: ١٩٢/٤ ويروى: " يسقب" راجع : شرح هاشميات الكميت للرافعي: ٥١

(٨) شرح هاشميات الكميت لأبي رياش: ٢٨٨

(٩) العلامة الإعرابية : ٣٦٥، ٣٦٦

حذف حرف العطف

لما كان العطف معنى من المعاني ، كان الطريق إلى أدائه استعمال أدوات خاصة تعين على فهم المعنى ، وتحمل هذه الأدوات في طياتها تلخيصا لأسلوب الجملة ، وقد تحمله إيجابيا بوجودها ذلك نحو قولك : " قام زيد وعمرو " ، فقد نابت الواو عن " أعطف " – أو سلبيا بعدمها ، وذلك حين تقوم القرينة على المعنى المراد مع حذف الأداة (١) .

وقد اختلف النحاة في حذف حرف العطف ، فمنهم من أجازه في الشعر والنثر، ومنهم من منعه ، ومنهم من جعله مقصوراً على الشعر (٢) .

أما الأول : فهم المجيزون لهذه الظاهرة ، وهؤلاء هم الفارسي ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن مالك ، واحتجوا بما ورد من ذلك في الشعر وهو كثير ، وذلك نحو قوله – أنشده أبو الحسن الأخفش– :

كيف أمْسَيْتَ ، كيف أصبَحْتَ مما يزرعُ الوُدَّ في فُؤادِ الكريمِ

يريد : وكيف أصبحت ، وقوله :

فأصبْحْنَ ينْشُرْنَ آذانَهُنَّ في الطَّرْحِ طَرْفًا شمالا يمينا

يريد : ويمينا ، وقوله – أنشده ابن الأعرابي – :

مالي لا أُسقَى على عِلَّاتِي

صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلَاتِي

يريد : صبائحي وغبائقي وقيلاتي(٣) . واحتجوا كذلك بما جاء في النثر مما حكاه أبو زيد : " أكلت خبزاً لحما تمرا " ، أراد : خبزا ولحما وتمرا ، وبما حكاه – أيضا – أبو الحسن : " أعطه درهما درهمين ثلاثة (٤) " ، أراد : درهما أو درهمين أو ثلاثة ، وكذلك قول النبي – صلى الله عليه وسلم –:" تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره " (٥) أي من ديناره إن كان ذا دنانير ، ومن درهمه إن كان ذا دراهم ، إلى آخره (٦). واحتجوا كذلك بما ورد في القرآن الكريم من آيات حذف فيها حرف العطف . قال ابن هشام : " وقد خرج

---

(١) راجع في ذلك : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٨

(٢) راجع: ظواهر نحوية في الشعر الحر : ١١٦، ١١٧

(٣) ضرائر الشعر: ١٦١

(٤) ارتشاف الضرب: ٦٦١/٢،و حاشية الصبان: ١٧٢/٣، ١٧٣

(٥) مسند الإمام أحمد : ٣٥٩/٤ ، وذكره مسلم في كتاب (الزكاة) تحت رقم ١٦٩١

(٦) شفاء العليل : ٧٩٥/٢، ٧٩٦

على ذلك آيات . – أي على حذف حرف العطف – إحداها : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ (١) أي ووجوه ، عطف على ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ (٢) ، والثانية : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ ﴾ (٣) فيمن فتح الهمزة عطف على ﴿ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ (٤) ... والثالثة : ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ ﴾ (٥) أي : " وقلت " . وقيل بل هو الجواب ، و" تولوا " جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : فما حالهم إذ ذاك ؟ وقيل : " تولوا " حال إضمار " قد ". وأجاز الزمخشري أن يكون " قلت " استئنافا ، أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، ثم قدر أنه قيل : لم تولوا باكين ؟ فقيل : قلت : لا أجد ما أحملكم ، ثم وسط بين الشرط والجزاء " (٦) .

وأما الثاني : فهم المانعون لحذف حرف العطف سواء في الشعر أم في النثر ، ومن هؤلاء : ابن جني إذ يقول : " اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف ، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة ، فأما وجه القياس في امتناع حذفها فمن قبل أن الغرض في الحروف إنما هو الاختصار ، ...... فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا لأفرطت في الإيجاز ، لأن اختصار المختصر إجحاف به (٧) " . وتبعه السهيلي بقوله : " لا يجوز إضمار حرف العطف ،

---

(١) الغاشية : ٨

(٢) الغاشية : ٢

(٣) آل عمران: ١٩

(٤) آل عمران: ١٨

(٥) التوبة : ٩٢

(٦) مغنى اللبيب : ٢/٧٣٠، وقد رد السهيلى على من قال بحذف حرف العطف فى آية التوبة السابقة فقال :" وأما ما احتجوا به من قوله سبحانه : ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ﴾ فليس على معنى "الواو" كما توهموه . ولكن جواب" إذا " فى قوله : " قلت لا أجد" وقوله تعالى : "تولوا عنهم " إخبار عنهم ، وثناء عليهم ، لأنها نزلت فى قوم مخصوصين ، وهم سبعة ذكرهم ابن إسحاق وغيره . والكلام غير العطف بالواو لأنه مرتبط بما قبله كالتفسير له . وبلغنى عن بعض أشياخنا الجلة أنه جعل من هذا الباب قول عمر بن الخطاب –رضى الله عنه – :" لا يغرنك هذه التى أعجبها حسنها حب رسول الله – صلى الله عليه وسلم– لها " قال:" المعنى : حسنها وحب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لها" . وبلغ الاستحسان بالسامعين لهذا القول إلى أن علقوه فى الحواشى من كتاب الصحيح للبخارى – رحمه الله تعالى – وليس الأمر كذلك ، ولكن " الحب" بدل من قوله "هذه " بدل اشتمال فى موضع رفع " . راجع : نتائج الفكر للسهيلى : ٢٠٨

(٧) سر صناعة الإعراب : ١/٢٦٩

خلافاً للفارسي ومن قال بقوله ، لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم ، فلو أضمرت، لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عما في نفس مكلمه ، وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن ، لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر ، إلا أنهم احتجوا لمذهبهم بآي من كتاب الله تعالى ، وأشياء من كلام العرب هي عند التأمل والتحصيل حجة عليهم كقول الشاعر :

كيفَ أصبحتَ ؟ كيفَ أمسيتَ ؟ مما يثبتُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ

هو عندهم على إضمار حرف العطف ، ولو كان كذلك لا نحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليهما . ولم يرد الشاعر ذلك ، وإنما أراد أن يجعل أول الكلام ترجمة على سائره ، يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه كما تقول : " قرأت ألفا باء " جعلت ذكر هذين الحرفين ترجمة لسائر الباب ، وعنواناً للغرض المقصود . ولو قلت : قرأت ألفا وباء ، لأشعرت بانقضاء المقروء حيث عطفت الباء على الألف دون ما بعدها ، فكان مفهوم الخطاب أنك لم تقرأ هذين الحرفين ، ألا ترى كيف أشعرت الواو العاطفة في قوله سبحانه : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (١) بانقضاء العدد المتنازع فيه (٢) "

وخلاصة قول السهيلي ، أن المعنى يختلف بحذف حرف العطف ، إذ يؤدي حذف حرف العطف إلى معنى غير المعنى المراد ، وهذا ما أسس عليه نقده للمجيزين لحذف حرف العطف (٣) .

وقد تابع أبو الحسن ابن الضائع ابن جني والسهيلي في قوليهما (٤) ، وكذلك ابن يعيش إذ يقول : " إن الحذف في الحروف بعيد جداً ، لأنه نوع من التصرف ، والحروف لا تصرف لها لعدم اشتقاقها ، والأمر الآخر ، أن هذه الحروف وضعت اختصارا ، نائبة عن الأفعال ، دالة على معانيها ... فلو اختصرت هذه الحروف وحذفت منها شيئا، لكان اختصارا لمختصر ، وذلك إجحاف ، فلذلك بعد الحذف فيها ووجب إقرارها على ما هي عليه لعدم الدلالة على المحذوف (٥) " .

---

(١) الكهف: ٢٢

(٢) نتائج الفكر: ٢٠٧،٢٠٨

(٣) راجع في ذلك : ظواهر نحوية في الشعر الحر: ١١٧

(٤) ارتشاف الضرب: ٦٦١/٢

(٥) شرح المفصل : ١١٦/٨

وأما الثالث : فهم المجيزون لحذف حرف العطف في الشعر دون النثر . قال ابن هشام : " بابه الشعر " كقول الحطيئة :

إنَّ امرءًا رَهْطُهُ بالشامِ منزِلُهُ ... برمل يبرينَ جارًا شدَّ ما اغْتَرَبا

أي : ومنزله برمل يبرين [١] "

وذهب الدكتور محمد حماسة إلى أن ما يراه المجيزون من حذف حرف العطف نثراً وشعراً ، هو ما تدعو إليه الحاجة في الاستعمال اللغوي المعاصر ، حيث يكثر حذف حرف العطف في الشعر وفي القصة وفي بعض المقالات [٢] ، وهذا ما أراه لقوته ، وتفسير ذلك أنه لكثرة تداعي معاني الشعر على الشاعر ، فإنه لم يكن مهتما إلا بالمعنى الذي يريد أن يوصله للملتقى ، فهو يعبر عما يريد بلغة انفعالية مضمونها ، ووضوح المعنى لذهن المتلقي ، وعدم اللبس فيه ، فيسقط الشاعر حرف العطف ، ويبقى العطف مفهوما ، وذلك اعتمادا على القرائن المختلفة الأخرى ، التي لا يظهر المعنى أصلا إلا بتضافرها [٣] ، أو على ما يسمى بالربط النفسي [٤] . " أما الروابط المنطقية التي تربط الكلمات بعضها ببعض ، فإما ألا يدل عليها إلا دلالة جزئية بالاستعانة بالتنغيم والإشارة إذا اقتضى الحال ، وإما ألا يدل عليها مطلقا ، ويترك للذهن عناء استنتاجها . هذه اللغة المتكلمة تقترب من اللغة التلقائية ، ويطلق هذا الاسم على اللغة التي تتفجر تلقائيا من النفس تحت تأثير انفعال شديد، ففي هذه الحالة يضع المتكلم الألفاظ الهامة في القمة ، لأنه لا يتيسر له لا الوقت ، ولا الفراغ اللذان يجعلانه يطابق فكرته على تلك القواعد الصارمة ، قواعد اللغة المتروية المنظمة ، وعلى هذا النحو تتعارض اللغة الفجائية مع اللغة النحوية [٥] " .

وقد ورد حذف حرف العطف في شعر الكميت مرتين : الأولى في قوله [٦] :

فَهُمْ شِيعتي وقِسْمِي من الأمـ ... ـةِ حَسْبِي من سائرِ الأقسامِ

أراد : وحسبي ، إذ يقتضي المعنى ذلك ؛ فهو يتحدث عن تشيعه لآل البيت ، وولائه وانتمائه إليهم ، فهم قومه ونصيبه من الأمة ، وكفايته الذين يكفونه عن الآخرين ، ولعل حذف حرف العطف – هنا – يوحي بمدى حبه لآل البيت ، وارتباطه بهم ، وفي التعبير عن ذلك ينفجر المعنى على لسانه ، فلم يكن مشغولا إلا به ، غير عابئ بالروابط المنطقية للكلام ، فيسقط حرف العطف منه .

---

(١) مغنى اللبيب: ٧٣٠/٢

(٢) ظواهر نحوية في الشعر الحر : ١١٧، و الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٣٦١

(٣) علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي : ٢٦٦

(٤) الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٥٨٦،و لغة الشعر : ٣٧٥

(٥) راجع: اللغة لفندريس: ١٩٤،١٩٥

(٦) ديوان الكميت : ١٧٩/٤

والثانية في قوله [١] :

أهْلَانِ للدارِ مِنْهُمُ الأنَسُ الظَّـا   عِنُ منْهُـمُ باكٍ ومُكْتَئِـبُ

يريد : ومنهم باك ومكتئب ، فحذف حرف العطف لما كان اللبس مأمونا ، ولا سبيل إلى الغموض في فهم المعنى وتعيينه ، فضلا عن التنغيم الذي ساعد في توضيح المحذوف في ذهن المتلقي . وفي إسقاط حرف العطف – هنا – إيحاء بالشتات الذي حدث بعد الرحيل ، فهو يصور الفرقة التي حدثت بين أهل الدار ، ومن كانوا يتعلقون بهم فصار كل منهم في واد ، حيث رحل الأهل عن محلهم ، ولم ينل من كانوا يتعلقون بهم سوى الحزن والبكاء على ما كان بينهم .

ومن ثم ، لم يكن لإسقاط حرف العطف دلالة ثابتة ، فلا نستطيع أن نقول أن إسقاطه يدل على معنى ثابت في مختلف النصوص ، وذلك لأن دلالة الحذف تختلف من نص إلى آخر ، فهي تنبع من سياق الجملة نفسها ، أو من مجمل النص الذي ورد فيه الحرف المحذوف .

---

(١) السابق: ١٩٨/٤

حذف همزة الاستفهام

إن الحديث عن هذه المسألة مرتبط بما سبق عن حذف حرف العطف ، فكلاهما حذف للحرف ، والحروف دالة على معان كما قال ابن يعيش : " لما كان الاستفهام معنى من المعاني لم يكن بد من أدوات تدل عليه ، إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني (١) " . وقد رأى النحاة أن استعمال هذه الحروف كان لضرب من الاختصار ، لذا فقد كان حذف أحد هذه الحروف مما يأباه القياس ، قال السيوطي : " قال ابن يعيش : حذف الحرف يأباه القياس ، لأن الحروف إنما جيء بها اختصارا ونائبة عن الأفعال ، فما النافية نائبة عن أنفى ، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، ...... وحروف النداء عن أنادي ، فإذا أخذت تحذفها ، كان اختصارا لمختصر وهو إجحاف" (٢) .

ولما كانت الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام ، اخْتُصَّت بجواز حذفها ، وسائر الأدوات لا تحذف(٣) .

وحذف همزة الاستفهام موضع خلاف بين العلماء ، ولم يكن الخلاف في جواز الحذف، وإنما في دلالة الكلام على الاستفهام أثناء حذف الهمزة . ففريق منهم لم يجز حذفها بلا دليل، ومن هؤلاء المبرد (٤) ، وعليه خَرَّج قول ابن أبي ربيعة (٥) :

ثم قالوا : تُحِبُّهَا قلْتُ : بَهْرًا   عددَ القَطْرِ والحصى والترابِ

على أنه خطأ في القول ، إذ يقول : " قال قوم : أراد بقوله : " تحبها " : الاستفهام ... وقالوا: أراد : أتحبها . وهذا خطأ فاحش ، إنما يجوز حذف الألف إذا كان في الكلام دليل عليها . وسنفسر هذا ونذكر الصواب منه ، إن شاء الله . قوله: " تحبها " إيجاب عليه ، غير استفهام؛ إنما قالوا : أنت تحبها ، أي قد علمنا ذاك ، فهذا معنى صحيح لا ضرورة فيه ، ... وقوله : " قلت بهرا " يكون على وجهين : أحدهما : حبا يُبهرني بهرا أي يملؤني ... والوجه الآخر : أن يكون أراد : (بهرا لكم) أي : تبا لكم حيث تلومونني على هذا " (٦) . وذهب ابن عصفور إلى ذلك ، فقال عن قول ابن أبي ربيعة السابق : " فليس على حذف الهمزة كما ذهب إليه

---

(١) شرح المفصل : ١٥٠/٨

(٢) الأشباه والنظائر : ٥٧/١، ٥٨، وراجع : شرح المفصل : ١١٦/٨ ، و سر صناعة الإعراب : ٢٦٩/١، و الخصائص: ٢٧٦/٢

(٣) همع الهوامع: ٤٨٢/٢

(٤) ليس في كلام العرب: ٣٤٨-٣٥٠

(٥) ديوان عمر بن أبي ربيعة :٤٢٣

(٦) (الكامل) للمبرد ، ٢٤٤/٢، ٢٤٥

بعضهم، لعدم الدليل على ذلك . وإنما قالوا له : أنت تحبها ، قد علمنا ذلك وتحققناه منك " [١].

وقال ابن جني : " هذا هو القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها . ومع ذلك حذفت تارة وزيدت أخرى ... وحذفت همزة الاستفهام ... ومنه قول ابن أبي ربيعة : ثم قالوا ... أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد : أتحبها ؟ لأن البيت الذي قبله يدل عليه ، وهو قوله [٢] :

أبرزوها مثلَ المهـــــاةِ تهادي بيـن خمـسٍ كواعـــب أتـرابِ

ولهذا ونحوه نظائر ، وقد كثرت " [٣]

لكن التنغيم في قول ابن أبي ربيعة السابق قد قام بوظيفة الترقيم في الكتابة ودل على الاستفهام المحذوف" فقد أغنت النغمة الاستفهامية في قوله :" تحبها؟" بما لها من صفة وسيلة التعليق عن أداة الاستفهام ، فحذفت الأداة وبقي معنى الاستفهام مفهوما من البيت " [٤] .

وجعل ابن عصفور حذف همزة الاستفهام مرهونا بأمن اللبس للضـرورة نحـو قـول امرئ القيس [٥]:

أحَارِ ترى برقا أُريـكَ وميضُـــهُ كلمعِ اليديـنِ فـي حَبِـيٍّ مُكَلَّـلِ

يريد : أترى ... وقول الآخر [٦] :

أصبحت فيهم آمنـا لا كمعشـرٍ أتَوْني وقالـوا من ربيعـةَ أو مضرْ

يريد : أمن ربيعة أو مضر .

وفريق آخر يجيز حذفها بدليل وبغير دليل ، ومن هؤلاء ابن هشام قال : " الألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام : أحدها : جواز حذفها سواء تقدمت على " أم " كقول عمر بن أبي ربيعة :

فو الله ما أدري وإن كنـت داريا بسبـعٍ رميـتُ الجمرَ أم بثمـانِ ؟

أراد : أبسبع ، أم لم تتقدمها كقول الكميت :

طَرِبْتُ وما شوقًا إلى البِيضِ أطْرَبُ ولا لعبا مِنِّي وذو الشيبِ يلعبُ ؟ [٧] "

(١) ضرائر الشعر: ١٥٩

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة : ٤٢٣

(٣) الخصائص: ٢/٢٨٢، ٢٨٣

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٧

(٥) ضرائر الشعر : ١٥٨

(٦) السابق: نفسه.

(٧) مغنى اللبيب: ١/٢١وراجع: شرح المفصل : ٨/١٥٤

وقد ذهب الأخفش إلى قياس حذف همزة الاستفهام في الاختيار عند أمن اللبس (١) ، وذلك نحو قراءة ابن محيصن : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ ﴾ (٢) بهمزة واحدة من غير مد . وقال ابن جني في توجيه هذه القراءة : " هذا مما لابد فيه أن يكون تقديره : " أأنذرتهم " ، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفا لكراهة الهمزتين ، ولأن قوله : " سواء عليهم " لابد أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك ، ولمجيء أم من بعد ذلك أيضاً " (٣) .

وقال ابن مالك : " وقد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها كقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ (٤) قال أبو الفتح وغيره :أراد: أو تلك نعمة (٥)" .

وحمل على ذلك قوله تعالى : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ (٦) وهي تساوي : (هذا ربي ؟) . وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ (٧) وهي تساوي : أيحلفون ؟ على إنكار وقوع ذلك والتعجب منه والتوبيخ عليه (٨) . ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – لجبريل – عليه السلام – : " وإن زنى وإن سرق ؟ " أي : أو إن زنى؟ ، ولذا أجابه جبريل – عليه السلام – بقوله : " وإن زنى وإن سرق " (٩) . وكذلك قوله – صلى الله عليه وسلم – : " يا أبا ذر ، عَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ ؟"(١٠) أي : أعيرته بأمه ؟ ومنه كذلك قول امرأة للرسول – صلى الله عليه وسلم – " ندى من لا صاح ولا أكل " وهي جملة تساوي: أندى من لا صاح ولا أكل ؟ (١١) .

وفي الحقيقة إن قرينة التنغيم قد أغنت عن قرينة الأداة في المواضع السابقة ، بيد أن الأمر قد يبدو صعبا ؛ لأن قرينة التنغيم ليس لها علامة مكتوبة تدل عليها ، " ومن ثم تحتاج

(١) راجع : مغنى اللبيب: ١٣/١، و بحر العوام: ١٥٧
(٢) البقرة : ٦
(٣) المحتسب : ٥٠،٥١/١
(٤) الشعراء: ٢٢
(٥) راجع: شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك: ١٤٦
(٦) الأنعام :٧٨، وراجع: بحر العوام : ١٥٧
(٧) التوبة : ٦٢
(٨) من وظائف الصوت اللغوي : ١١٠، ١١١
(٩) راجع:بحر العوام: ١٥٧، وذكره البخاري في كتاب (الجنائز)رقم ١١٦١ وفى كتاب (اللباس) رقم ٥٣٧٩
(١٠) شواهد التوضيح : ١٤٧ ، وذكره البخاري في كتاب (الإيمان) رقم ٣٠
(١١)من وظائف الصوت اللغوي: ١١٠

من القارئ إلى فطنة وتفكير ليقع على مواطن حذف هذه الأداة ، حتى إذا ما اكتشفها نغم نطقه تنغيما يغني عنها تماما بلا ريب " (١) .

وقد ورد حذف همزة الاستفهام في شعر الكميت مرة واحدة وذلك في قوله (٢) :

طَرِبْتُ وما شوقا إلى البيضِ أطْرَبُ ... ولا لعبا منِّي وذو الشيبِ يلعبُ ؟

هذا البيت مطلع لإحدى هاشمياته ، وهو لم يبتدئ قصائده ببكاء الأطلال والديار على عادة القصائد القديمة ، إنما يبتدئ بحب أهل البيت الهاشمي (٣) ، على نحو ما بدأ بقوله السابق . وكأنه يريد ألا يشغله شيء عن مديح بني هاشم ، وينفي أن يكون طربه إلى ما اعتاد الناس الطرب إليه ، ومن ثم قال له الفرزدق – حينما أنشده الكميت قوله السابق – : " قد طربت إلى شيء ما طرب إليه أحد قبلك ، فأما نحن ، فما نطرب ولا طرب من كان قبلنا إلا إلى ما تركت أنت الطرب إليه " (٤) .

وينفي كذلك أن يكون طربه هذا لعبا منه ، وكأنه يريد أن يقول : أيليق بمثلي في هذه السن أن يلعب ، أو يطرب إلى غير ما طربت إليه ؟! فحذف همزة الاستفهام دون اضطرار منه؛ حيث كان بإمكانه أن يأتي بها دون أن يختل وزن البيت ، فيكون : " أذو الشيب " ؛ لأن (الواو) الأولى في قوله : " وذو الشيب " هي المقابل لـ (فاء) فعولن ، فكان من الممكن أن يحذف هذه (الواو)،ويأتي بهمزة الاستفهام بدلا منها ، وتظل التفعيلة كما هي.ومن ثم فلابد أن يكون هناك غرض معنوي حذف الشاعر من أجله – بقصد أو دون قصد – همزة الاستفهام .

فالعبارة الاستفهامية تنتهي بصوت صاعد (٥) ؛ وتتطلب أداء خاصا يختلف عن أداء العبارة الإخبارية التي من شأنها أن تنتهي بصوت هابط . فحذف الكميت الهمزة ليبتعد عن حدة الاستفهام المباشر وانفعاله الذين لا يتناسبان مع كبر سنه وشيبه ، ويكسب عبارته النغمة الهادئة التي تحفظ له وقاره أثناء الحديث ، وفي الوقت نفسه تكون متضمنة لمعنى الاستفهام الإنكاري . فضلا عن أن الاستفهام – هنا – ملحوظ من خلال تنغيم عبارة : " وذو الشيب يلعب" والضغط عليها ضغطا يؤكد ذلك الاستفهام .

---

(١) راجع: علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي: ٣١٨

(٢) ديوان الكميت : ١٨٣/٤، والرواية فيه (أذو الشيب يلعب؟) بإثبات همزة الاستفهام . ووردت الروايتان – إثبات الهمزة وحذفها – في (شرح هاشميات الكميت) لأبي رياش القيسي /٤٣.وفي (شرح هاشميات الكميت) للرافعي /٣٦ :" وذو الشوق يلعب " .وفي (جواهر الأدب) ٣٦،و(خزانة الأدب) ٣١٣/٤، ١٢٣/١١، و(الدرر اللوامع) ٨١/٣، و(شرح شواهد المغني) ٣٤، و(المحتسب) ٥٠/١، ٢٠٥/٢،و(مغني اللبيب) ١٤/١، و(المقاصد النحوية) ١١٢/٣ ورد قوله :" وذو الشيب يلعب " بحذف همزة الاستفهام

(٣) راجع: التطور والتجديد في الشعر الأموي. شوقي ضيف : ٢٧٣

(٤) الأغاني : ١٢٤/١٥

(٥) بناء لغة الشعر: ٩٣

حذف الفاء من جواب الشرط

لقد جعلت الفاء قرينة لفظية على اتصال الشرط بجوابه . فهي للربط المحض ، وليست للعطف ولا لغيره ، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط ، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما [1] .

واختاروا (الفاء) دون (الواو) ، و (ثم) للربط بين الشرط وجوابه ، قال سيبويه: " لا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بثم " [2] ؛ وذلك لأن (الفاء) " تفيد الإتباع ، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها ، إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى (الفاء) ، فلذلك خصوها بين حروف العطف ، ولم يقولوا : (إنْ تُحْسِنْ إليَّ والله يجازيك) ، ولا " ثم والله يجازيك " ، فمن ذلك قولك : " إن أتاك زيد فأكرمه " ألا ترى أنه لولا (الفاء) لم يعلم أن الإكرام متحقق بالإتيان وكذلك " إن ضربك عمرو فلا تضربه " فالأمر – هنا – والنهي ليسا على ما يعهد في الكلام وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما ،... " [3] .

وقد حدد النحويون مواضع لوجوب اقتران جواب الشرط بالفاء [4] ، وجعلوا حذف الفاء من أحد هذه المواضع من الضرورة التي لا تقع إلا في الشعر . قال ابن هشام : " هو مختص بالضرورة [5] " ، أي : حذف الفاء من جواب الشرط ، وعده ابن عصفور من ضرائر نقص الحرف [6] . وقال الآلوسي : " إذا لم يصلح جواب الشرط لمباشرة الأداة قرن بالفاء ،

---

(١) النحو الوافي : ٤/٤٥٨، ٤٥٩ ،و اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٣،٢١٥

(٢) الكتاب) ٣/٦٣

(٣) شرح المفصل) ٩/٢٠٣

(٤) أهم هذه المواضع ما يأتي:

١- إذا كان الجواب جملة اسمية .

٢- إذا كان الجواب جملة طلبية وتشمل (الأمر –النهى– الدعاء– الاستفهام– العرض– التحضيض– التمني– الترجي) .

٣- إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها جامد.

٤- إذا كان الجواب جملة فعلية مصدرة بالحرف (قد) .

٥- إذا كان الجواب جملة فعلية مصدرة بأحد حرفي التنفيس (السين– سوف) .

٦- إذا كان الجواب جملة مصدرة بأحد أحرف النفي (ما– لن– إن– لا– لم) ، وجعل اقتران الفاء بالجواب المصدر ب(لا، ولم) جائزا ، لا واجبا .

٧- إذا كان الجواب جملة مبدوءة بكلمة لها الصدارة مثل (رب– أدوات الشرط) . وراجع : شرح شذور الذهب: ٣٥٣ ، ٣٥٤، و النحو الوافي : ٤/٤٥٨– ٤٦١

(٥) مغنى اللبيب: ٢/٧٣١

(٦) ضرائر الشعر :١٦١

ولا تسقط هذه الفاء إلا لضرورة .. " [1]

واختلف النحاة في حذف الفاء من جواب الشرط ، فمنهم من أجاز ذلك ، ومنهم من منعه ، قال السيرافي : " ومن ذلك حذف الفاء في جواب الشرط كقولك : (إن تأتني أنا أكرمك) ، تريد : (فأنا أكرمك)

قال الشاعر :

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أَقْــــرَعُ   إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْـــرَعُ

أراد : فتصرع . وقال آخر :

منْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها   والشرُّ بالشـــرِّ عند الله مِثْــلانِ

أراد : فالله يشكرها .

وإنما كانت الفاء واجبة هاهنا ؛ لأن جواب الشرط متى كان جملة اسمية أو فعلاً مرفوعاً لم يكن بد من الفاء ، لأنها إنما أتى بها لئلا يتسلط ما قبلها على ما بعدها . ألا ترى أنك تقول : (إن تقم أقم) فتجزم " أقم " بما تقدم ، ولو أدخلت الفاء عليها ، بطل جزمها ، لا تقول : " إن تقم فأقم " فحذف الفاء مع الحاجة إليها لما ذكرنا من ضرورة الشعر . وقد كان سيبويه يجيز هذا الوجه ، ويجيز أيضاً تقدير الجواب ، على تقديم اللفظ ، كأنه قال : " تصرعُ إنْ يُصرعْ أخوك " .

وكان الأصمعي ينشد :

من يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكرُهُ   ... .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد (المبرد) يأبى أن يقدر الجواب مقدماً ؛ لأنه قد وقع في موقعه الذي ينبغي له ، والشيء إذا وقع في موقعه لم ينوبه التقديم ومثله :

فقلت : تحمَّلْ فوقَ طوقِكَ إنهـــا   مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتِهـــا لا يَضيـــرُهَا

أي : فلا يضيرها "[2] .

من النص السابق يتضـح أن المبرد يمنع حذف فاء الجزاء في الضرورة [3] ، أما سيبويه ، فقد أجاز ذلك وعليه خرج أبو الحسن قوله تعالى : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ [4] .

وقد ورد حذف الفاء من جواب الشرط في شعر الكميت ، وذلك في قوله . [5] :

---

(١) الضرائر للآلوسي: ٦٤

(٢) ضرورة الشعر للسيرافي: ١١٥-١١٨وراجع : الأصول في النحو : ٤٦١/٣،والدرر اللوامع : ٨١/٥و ظواهر نحوية في الشعر الحر : ١٠٩

(٣) الدرر اللوامع: ٨١/٥

(٤) البقرة: ١٨٠وراجع: مغنى اللبيب: ٧٣١/٢   (٥) (ديوان الكميت) ١٩٢/٤

أولئك إنْ شَطَّتْ بِهم غُرْبَةُ النَّوَى   أمانيٌّ نَفْسِي والهَوَى حيثُ يَسْقُبُوا

فحذف الكميت الفاء من جواب الشرط في البيت السابق ، وأراد : (فأماني نفسي) ، وهنا نراه مشغولاً بحب آل البيت ، غير مكترث بالروابط المنطقية للكلام ؛ فتسقط منه الفاء ويقر مع ذلك تعلقه بهم سواء أكانوا قريبين منه ، أم بعيدين عنه .

حذف اللام من جواب لولا

إن كانت " لولا " حرف امتناع لوجود ، لم يلها إلا المبتدأ ، والخبر محذوف ، ولا يظهر لطول الجواب ، فناب الجواب مناب الخبر [١] . ويكون جوابها مصدراً بفعل ماض لفظاً ومعنى ، أو بمضارع مجزوم بـ (لم) وفي اقتران جوابها باللام اختلاف ، فقد اختلف فيه ابن عصفور نفسه ؛ فتارةً يرى وجوب ذلك مطلقاً ، إذ يقول : " ويلزم خبرها اللام ، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر ...

مثل قوله :

طَعَنْتَ ابنَ عبدِ القيسِ طعنةَ ثائرٍ   لـها نَفَذٌ لولا الشعاعُ أضاءَهَا " [٢]

وتارةً أخرى يراه جائزاً في قليل من الكلام ، إذ يقول : " ويجوز حذفها ، ومن ذلك قوله :

لولا الحياءُ وباقي الدِّينِ عِبْتُكُمَا   ببعضِ ما فِيكُمَا إذْ عِبْتُمَا عَوَرِي

وحذفها مع (ما) أحسن من حذفها في الموجب ... "[٣]

وأكثر النحويين على أنه إذا كان جواب " لولا " مثبتاً ، قرن باللام غالباً ، كقوله تعالى :

﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [٤]. وربما حذفت اللام من الجواب في الإثبات ، وهو قليل ، كقول الشاعر :

وكمْ موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوَى   بأجرامِهِ من قلةِ النيقِ مُنْهَوِي[٥].

وإن كان الجواب منفياً بـ " ما " لم يقترن باللام ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَداً ﴾ [٦]. وكقول الأنصاري :

و الله لـولا الله مـا اهتَـدَيْنَـا
و لا تصدقنـا ولا صَلَّيْنَـا[٧].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣/ ٢١،و ارتشاف الضرب: ١٩٠٥

(٢) شرح جمل الزجاجي: ٣/ ٢١، ٢٢

(٣) المقرب:١/ ٩١،٩٠، و الأشباه والنظائر :٢/ ٢٧٠،والدرر اللوامع: ٥/ ١٠٤، و همع الهوامع : ٢/ ٤٧٦

(٤) سبأ:٣١

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١٦٥١،١٦٥٠

(٦) النور: ٢١

(٧) شرح الكافية الشافية :٣/ ١٦٥١

وقد يقترن بها المنفي بـ (ما) كقول الشاعر :

لولا رجاءُ لقـــاءِ الظاعنينَ لَمَـــــا أبْقَتْ نَوَاهم لنا رُوحًا ولا جَسَدَا [(١)].

وإن كان الجواب منفياً بـ " لم " لم يجز دخول اللام عليه [(٢)] .

هذا هو رأي جمهور النحاة ، إلا أن المالقي يرى أن الصحيح أن اللام لا تقع في جواب " لولا " إلا إذا كانت بعد قسم ظاهر أو مقدر ، وذلك كقوله :

فواللهِ لـــولا اللهُ لا شـــيءَ غيـــرُهُ لَزُعْزِعَ من هذا السَّـــريرِ جوانِبُـــه

وليس الجواب إذن لـ (لولا) ، بل للقسم ، وحيث وجدت (لولا) دون قسم ، و(لا) تقديره ، لم تدخـــل اللام في جوابها [(٣)] . وإذا حذف القسم قبلها بقيت اللام في جوابها تدل عليه كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ ﴾ [(٤)] و ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [(٥)] .

والصواب هو ما ذهب إليه الجمهور ، من الحكم بالقلة على حذف اللام من جواب لولا إذا كان ماضيا مثبتاً ؛ وذلك لأنه لم يجئ جواب لولا في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ، ولا في موضع واحد [(٦)].

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرة واحدة وذلك في قوله [(٧)] :

ولولا آلُ علقمةَ اجْتَدَعْنَـــــــا بقايا من أُنُـــوفِ مُصَلَّمِينَ!ـــــــا

يقول الكميت : لولا علقمة ، الذي استتر عنده حين هرب من السجن لقطع بقايا أنوف أهل حضر موت . فحذف اللام الواقعة في جواب لولا ، ولعل ذلك يدل على السرعة في إمكان الشاعر من إنزال العقاب بأهل حضر موت ، لولا إنقاذ علقمة له . فهذه اللام تسمى : " لام التسويف " أي التأجيل ، والتأخير والتمهل ؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلاً نوعاً ، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً يسيراً ، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة [(٨)] .

ويقول ابن الأثير عند الكلام على لام التأكيد : " لا يجيء ذلك إلا لضرب من المبالغة ، وفائدتها في التأليف أنه إذا عبر عن أمر يعز وجوده ، أو فعل يعظم إحداثه ووقوعه جيء بها .. " [(٩)] .

فلما كان إمكان إنزال العقاب بأهل حضر موت أمراً غير عزيز لدى الكميت حذف اللام .

---

(١) السابق: نفسه ،و شرح ابن عقيل : ٥٥/٤

(٢) شرح ابن عقيل :٥٥/٣ ، و المقرب: ٩١/١ ، و الهمع: ٤٧٦/٢

(٣) رصف المباني: ٢٦١،٢٦٠

(٤) هود:٩١

(٥) سبأ: ٣١

(٦) الأشباه والنظائر :٢٧٠/٢

(٧) ديوانه:٤٢٠/٢

(٨) النحو الوافي: ٤٩٨/٤

(٩) الجامع الكبير: لابن الأثير ٢٥٥/١

النداء معنى من المعاني لا يتم إلا بحروف نائبة عن جملة محذوفة ، تذكر بدلاً منها . فكما أن حرف العطف ينوب عن جملة (أعطف) ، وحرف الاستفهام ينوب عن جملة (أستفهم) ، فإن حرف النداء ينوب عن جملة (أنادي أو أدعو) [1] .

وتدور الأحكام المتصلة بحذف حرف النداء بين الجواز ، والمنع ، والقلة .

أولاً : المواضع التي يجوز فيها حذف حرف النداء .

يكثر حذف حرف النداء إذا كان المنادي علماً ، أو مضافاً ، أو مبهماً غير ذي إشارة [2] . وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [3] " ، وقوله : ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾ [4] ، وقوله : ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ [5] وعلة ذلك ، أن المنادى فيما سبق لم يجز أن يقع وصفاً لـــ (أي) [6] . وقد كثر حذف حرف النداء في القرآن الكريم ؛ وذلك لأن الله – تعالى – قريب ممن يدعوه ، فلهذا حذف حرف النداء [7].

وقد جعل النحاة جواز حذف حرف النداء خاصاً بالحرف " يا " دون غيره من الحروف [8] .

ثانياً : المواضع التي يمتنع فيها حذف حرف النداء .

هناك مواضع لا يصح فيها حذف حرف النداء ، أشهرها [9] :

١- المنادي المندوب مثل : وازيداه .

٢- المنادى المستغاث به مثل : ياالله للمسلمين .

٣- المنادى إذا كان لفظ الجلالة : يا الله .

٤- المنادى إذا كان نكره غير مقصودة . نحو : يا رجلاً خذ بيدي .

٥- المنادى البعيد . نحو : يا زيد ، إذا كان بعيداً منك .

٦- المنادى المتعجب منه ، نحو : يا للماء ، إذا تعجبت من كثرته.

٧- المنادى إذا كان ضميراً . نحو : يا إياك .

---

(١) راجع في ذلك: النحو الوافي :٤/٧

(٢) شرح عمدة الحافظ: ١/٢٩٤

(٣) يوسف: ٢٩

(٤) البقرة: ٢٨٦

(٥) الحجر: ٥٧

(٦) راجع: شرح اللمع في النحو للقاسم الضرير : ١٤٠،و الفصول الخمسون: ٢١٢

(٧) علل النحو لأبي الحسن الوراق: ٣٤٨

(٨) النحو الوافي :٤/٣

(٩) السابق: نفسه.

ثالثاً : المواضع التي يقل فيها حذف حرف النداء .

يحذف حرف النداء حذفاً متوسطاً بين الكثرة والقلة إذا كان المنادى أحد أمرين :

١- المنادى اسم الإشارة ، نحو : هذا أقبل ، وهؤلاء أقبلوا ، أي : يا هذا ، ويا هؤلاء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [1] . أي : يا هؤلاء، وقول الشاعر :

ذا ارْعِوَاء ، فليس بعدَ اشتعالِ الر   أسِ شيبًا إلى الصِّبَا من سبيــلِ [2]

٢- المنادى اسم الجنس المعين [3] . نحو : رجل أقبل ، أي : يا رجل أقبل ، ومن ذلك قــول الراجز :

جــاريَ لا تستنكــرِي عذيــرِي

يــريد : يا جاري ، و قــوله :

عاذلِ قدْ أولِــعْتِ بِالتَّرْقِيـــشِ

ومنه قول الشاعر :

فقلت له : عطــارُ هــلَّا أَتَيْتَنَــا   بِدُهْنِ الخُزَامَى أو بِخَوْصَةَ عَرْفَــجِ

يريد : يا عطار ، وقوله – أنشده الأصمعي –:

كليه وجريه ضيــاع وأبشــري   بلحم امرئ لم يشهد اليومَ ناصرُه

يريد : يا ضياع[4] . وغيره كثير في الشعر ، وقد جاء شيء منه في الكلام ، فمنه قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : " اشتدي أزمة تنفرجي " ، وكذلك قوله – صلى الله عليه وسلم – مترجماً عن موسى – عليه السلام – : " ثوبي حجر "[5] . ومن ذلك قولهم في الأمثال : " افتد مخنوق [6] " ، و " أطرق كرا [7] " والمراد : افتد يا مخنوق ، وأطرق ياكراً .

---

(١) البقرة: ٨٥

(٢) شرح ابن عقيل: ٢٥٧/٣

(٣) المراد باسم الجنس المعين : النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها : فيخرج اسم الجنس غير المعين ،والمراد منه هنا :النكرة غير المقصودة .راجع: النحو الوافي :٤/٤

(٤) ضرائر الشعر: ١٥٤،١٥٥،و شرح عمدة الحافظ: ٢٩٤/١-٢٩٧،و المقرب: ٢٤٤، و المقتضب: ٢٤٤/٤

(٥) شرح عمدة الحافظ: ٢٩٥/١ ، وهذا الحديث ذكره البخاري في كتاب: (أحاديث الأنبياء) رقم ٣٤٠٤

(٦) مثل يضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة .(مجمع الأمثال)٧٨/٢

(٧) مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه .(يريدون ترخيم كروان) .(مجمع الأمثال) ٤٣١/١، ٤٣٢

وذهب كثير من النحويين إلي أنه لا يجوز حذف حرف النداء من المنادى اسم الإشارة، واسم الجنس ، وما جاء منه ، شاذ يحفظ ، ولا يقاس عليه[1] . فلا يجوز أن تقول : هذا أقبل، ولا رجل أقبل ؛ " لأن المبهم هو من نعت (أي) ؛ لأنك تقول : يا هذا أقبل ، الأصل فيه: أي هذا ، فيصير (هذا) نعتاً لـ (أي) كالألف واللام ، فلو قلت : هذا أقبل ، لأجحفت بالاسم ، إذ حذفت الموصوف وحذفت النداء . كذلك (رجل) مما يكون نعتاً لـ (أي) والأصل : يا أيها الرجل ، فلو أسقطت (يا) منه لكنت قد أجحفت به لحذف الموصوف وحرف النداء " [2] .

أما سيبويه فقد قال عن حذف حرف النداء من المنادى اسم الإشارة ، واسم الجنس : " وليس هذا بكثير ولا بقوي " [3] أي أنه وسط بين الكثرة والقلة – كما سبق – وهو ما ذهب إليه ابن مالك في قوله[4] :

وذاك في اسم الجنس والمشار لهْ قلَّ . ومن يمنعه فانصر عازلهْ

يريد أن حذف حرف النداء قليل في اسم الجنس ، واسم الإشارة ، وطالب بتأييد من يلوم المانع ؛ إذ لا حجة له في المنع لورود أمثلة تكفي لإباحة القياس عليه ، وهذا ما أراه لقوته وكثرة وروده في السماع . وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرتين ، كان المنادى في إحداهما اسم إشارة ، وفي الأخرى اسم جنس . وذلك في قوله [5] :

لَيْلَكَ ذا لَيْلَكَ الطَّويلَ كَمَا عالجَ تبريحَ غُلِّهِ الشَّجِبُ

أراد : يا ذا،والمعنى : الزم يا هذا ليلك الطويل . فحذف حرف النداء من المنادى اسم الإشارة. وكذلك قوله [6] :

ونحنُ غَدَاةَ كانَ يُقَالُ أَشْرِقْ ثَبِيرُ أتى لِدَفْعَةِ وَاقِفِينَا

فحذف حرف النداء من المنادى اسم الجنس ، والمراد : أشرق يا ثبير ، وثبير : جبل كانوا يقفون عليه في الجاهلية ، فيقولون : أشرق ثبير ، كيما نغير ، حتى يأتوا منى ليقضوا مناسكهم [7] .

---

(١) ضرائر الشعر:١٥٥، و شرح المفصل:١٦/٢، و شرح جمل الزجاجي: ١٨٤/٢،و شرح اللمع: للقاسم الضرير /١٤١

(٢) راجع: علل النحو: ٣٤٨، و شرح جمل الزجاجي: ١٨٦/٢، و ضرائر الشعر: ١٥٥

(٣) الكتاب: ٢٣١/٢

(٤) شرح ابن عقيل: ٢٥٦/٣

(٥) ديوانه: ٢٠٤/٤

(٦) ديوانه: ٤٠٩/٢

(٧) شرح هاشميات الكميت لأبي رياش: ٢٦٠

إهمال (إن) الجازمة

إن مألوف أمر الجازم – إذا دخل على الفعل المضارع المعتل الآخر – أن يحذف حرف العلة ، فإذا ثبت حرف العلة مع وجود الجازم ، كان ذلك إخلالاً بوجه التضام ، والمقصود بالإخلال بوجه التضام ، " مخالفة أحد المتضامين لمألوف صفاته التي تتوافر له عند مضامته للآخر ، فمثلاً : (إذا ، ولو) الشرطيتان إذا ضامتا الفعل المضارع شرطاً أو جواباً ، فمألوف أمر هذا الفعل أن يكون مرفوعاً ، فإذا جزم هذا الفعل ، كان ذلك إخلالاً بوجه التضام " [1].

وفي إهمال الجازم قال أبو العلاء المعري : " وقد وجدنا العرب زادوا الألفات والياءات والواوات " [2].

فمثال الألف قوله :

إذا العجوزُ غضبَتْ فَطَلِّق ... ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّق

ومثال الياء قوله :

ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بما لاقتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

ومثال الواو قوله :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثمَّ جئتَ معتذرًا ... من هَجْوِ زبان لم تهجو ولم تَدَعِ [3]

وكان أبو على الفارسي يرى في مثل هذه (الواو) التي في قوله : " لم تهجو" ، أنها غير (الواو) التي في قولك : " هو يهجو " ، وأنها زيدت للضرورة ، ولتمكين الحركة كما زيدت (الياء) في قول الشاعر :

و سواعِدُ يَخْتَلِين اختلاءً ... كالمَغَالِي يَطِرْنَ كلَّ مَطِير [4]

وقد حملوا على ذلك قراءة ابن كثير : ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾ [5] ، فإن (الياء) التي بعد (القاف) حدثت لتمكين الكسرة ، هذا ما ذهب إليه الفارسي ، أما المتقدمون فكانوا يحملون ذلك على أنه من رد الأشياء إلي أصولها ، فـ(الياء) في (يتقي) – على رأي من تقدم – أصلية ؛ لأنها (لام) (يفْتَعِل) ، وعلى قول الفارسي تكون زائدة [6] . ويميل أبو العلاء إلي قراءة ابن كثير عن قراءة الجماعة ، ويرى أن الذي يقويها ، أن قراءة الجماعة

---

(١) الضرورة الشعرية في النحو العربي: ٣٦٥

(٢) رسالة الملائكة: ٢٠٥

(٣) السابق: نفسه ،و الضرائر للآلوسي: ١٧٤،و ضرائر الشعر: ٤٥،٦٣، و حاشية الصبان: ١/١٥٢-١٥٤

(٤) الفصول والغايات: ١/١٢٤،١٢٣

(٥) يوسف: ٩٠

(٦) رسالة الملائكة: ٢٠٥

اجتمعت فيها متحركات أربعة وهى (التاء الثانية من يتق ، والقاف ، والواو ، والياء) ، وهم يستثقلون الجمع بين متحركات في هذا العدد ، ولذلك لم يجئ توالي هذه العدة من المتحركـات في الشعر إلا عند زحاف . [١]

وذهب بعض النحويين إلي أن إهمال الجازم لغة مشهورة للعرب متفق على حكايتها [٢] .

وقد ورد ذلك في شعر الكميت مرة واحدة في قوله[٣] :

فإنْ نعفُو فنحنُ لذاكَ أهـــلٌ   وإنْ نُرِدِ العِقــابَ فقادرينــا

فأثبت حرف العلة في فعل الشرط بعد (إن) الشرطية الجازمة ، وكان الوجه : " نعف" بحذف حرف العلة علامة الجزم ؛ وذلك فراراً من أن يرتكب زحافــاً مزدوجــاً ، وهــو قبــيح مستكره ، فلو قال : " فإن نعف " – بحذف حرف العلة – لكانت التفعيلة منقوصة – والنقص : هو اجتماع إسكان الخامس وحذف السابع ، أي : اجتماع العصب والكف – فتصير " مفاعلتن " إلي " مفاعيل " وذلك مستكره [٤] . وفي ذلك يقول ابن جني : " اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زيغ الإعراب ، وقبح الزحاف ، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحــاف إذا أدي إلــي صحة الإعراب ...... فاعرف إذاً حال ضعف الإعراب الذي لابد من التزامه مخافة كسر البيت من الزحاف الذي يرتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت ... " [٥]

وهذا ما يؤيده قول أستاذي الدكتور محمد حماسة : " إن الشعراء – أحياناً – يضحون بقوانين الإعراب في سبيل حماية الشعر من الزحاف ، ... وهذا يدل على أن رعايــة النســق الموسيقي كانت أهم من قوانين الإعراب ... " [٦]. وهذا ما فعله الكميت في قوله السابق ؛ فقد دخل تحت كسر الإعراب إشفاقاً من الزحاف المزدوج .

ولثبوت حرف العلة في قول الكميت غرض دلالي آخر ، فهو يتحدث عن عفــوه عــن أعدائه مع قدرته على إنزال العقاب بهم ، ولم يكن عفوه هذا عن ضعف منه ، أو قصور فيه ، وإنما عن قوة واقتدار ، فجاء الفعل خارجاً عن قانون الإعراب ، غير واقع تحت تأثير جازمه؛ فدلت قوة الفعل وكسره لقانون الإعراب على قوة الشاعر ومقدرته عند عفوه .

---

(١) السابق: ٢٠٦

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ١٠٣،١٠٤،و الخزانة: ٥٣٤/٣،و حاشية الصبان:١٥٢/١

(٣) ديوانه: ٤١١/٢

(٤) العيون الغامزة على خبايا الرامزة. للدماميني: ٨٥،٨٦

(٥) الخصائص: ٣٣٣/١- ٣٣٥

(٦) الضرورة الشعرية في النحو العربي:٤٠١

الأصل في المبتدأ والخبر الذكر ؛ لأنهما ركنا الجملة الاسمية ، فلا يحذف أحدهما أو كلاهما إلا إذا دل عليهما دليل . وفي ذلك يقول ابن مالك [١] :

و حذف ما يُعلمُ جائزٌ ، كما تقول " زيدٌ " بعدَ " مَنْ عِنْدَكُما " ؟

وفي جواب "كيف زيدٌ"؟ قلْ :"دَنِفٌ " فزيدٌ اسْتُغْنِيَ عنهُ إذْ عُرِفْ

أي : يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً ، إذا دل عليه دليل ، فمثال حذف الخبر أن يقال : " من عندكما " ؟ فتقول : " زيد " ، والتقدير : زيد عندنا . ومنه قول الشاعر :

نحن بما عندنا ، و أنتَ بما عندكَ راضٍ ، والرأيُ مختلفُ

والتقدير : " نحن بما عندنا راضون " [٢] .

ومثال حذف المبتدأ ، قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [٣] "

أي : من عمل صالحاً فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها .

وقد يحذف الجزآن – المبتدأ والخبر – للدلالة عليهما ، وهو بعيد عند ابن يعيش إذ يقول : " وأما حذف المبتدأ والخبر جميعاً فبعيد " [٤] إلا أنه جائز ؛ لقوله تعالى :

﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [٥]

أي : " فعدتهن ثلاثة أشهر " فحذف المبتدأ والخبر – وهو " فعدتهن ثلاثة أشهر " – لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذفا لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : " واللائي لم يحضن كذلك " [٦] . وقد ورد حذف المبتدأ والخبر في قول الكميت [٧] :

أَأَسْلَمُ ما تأتي به من عداوةٍ وبُغْضٍ لهم ، لا جَيْرَ بلْ هو أشْجَبُ

فحذف المبتدأ والخبر ، وتقدير الكلام : لا أسلم ، أي : لا هو أسلم ، فحذف المبتدأ ، وجعل (لا) بدلاً منه ، كما كان بدلاً منه في قولهم : لا سواء . وحذف الخبر ، الذي هو " أسلم " لجرى ذكره . ومثل ذلك قولهم : أزيدٌ عندك أم لا ؟ [٨] . والكميت – هنا – يستنكر قول

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢٤٣،٢٤٤/١

(٢) السابق: نفسه.

(٣) فصلت: ٤٦

(٤) شرح المفصل: ١٣٦/٧

(٥) الطلاق: ٤

(٦) شرح ابن عقيل: ٢٤٦/١

(٧) ديوانه: ١٨٤/٤

(٨) كتاب الشعر: ٦٠/١

من يدعي أن حب آل البيت وتمجيدهم عار وضلال ، فيقول : هل بغضهم وعداوتهم أسلم مغبة، أم محبتهم ؟ لا : حقا ، إن عداوتهم أشجب وأسوأ مغبة [١] . فجاء الحذف يتطلبه المعنى ، وكأن الكميت يريد أن يقول : إنه لا سلامة في بغض آل البيت وعداوتهم على الإطلاق ، وهذا أمر جلي لكل عاقل ، ولم يتطلب مزيداً من الإبانة والتوضيح .

---

(١) شرح هاشميات الكميت للرافعي: ٣٨

حذف المفعول به

ورد حذف المفعول به كثيراً في اللغة ، وجعله ابن جني من سمات حـذاق اللغـة ، إذ يقول : " وحذف المفعول كثير ، وفصيح ، وعذب ، ولا يركبه إلا من قـوى طبعـه ، وعـذب وضعه " [١] .

وقد عد النحاة المفعول به فضلة ، والفضلة خلاف العمدة : إذ "العمدة مـا لا يسـتغني عنه كالفاعل ، أو نائبه ، أو المبتدأ ، أو الخبر . أما الفضلة ، فهي ما يمكن الاسـتغناء عنـه كالمفعول به . لذا قال ابن مالك : [٢]

وحذفُ فضلةٍ أجِزْ ، إنْ لم يضُرْ   كحذفِ ما سيقَ جواباً أو حُصِـرْ

فإن أمكن الاستغناء عن المفعول به دون أن يفسد التركيب ، أو يختل المعنى الأساسي ، جـاز حذفه ، ويكون ذلك إما لغرض لفظي ، أو معنوي . فمن اللفظي :

١- المحافظة على تناسب الفواصل . نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ [٣] ، وقوله : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [٤]. فحذف مفـعول الفعل (يخشى)؛ لكي يكون مناسباً في وزنه للفعل (يشقى) . وكذلك حذف مفعول الفعل (قلى) ليكون مناسباً في وزنه للفعل (سجى) [٥].

٢- الرغبة في الإيجاز ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ [٦] . فحذف مفعول الفعل (تفعلوا).

ومن المعنوي :

١- الاحتقار ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ ﴾ [٧] .أي : الكافرين .

٢- الاستهجان ، كقول عائشة – رضي الله عنها – : " ما رأي مِنّي ، ولا رأيتُ مِنْـهُ " أي : العورة . أو نحو هذا من الدواعي البلاغية . [٨]

---

(١) المحتسب: ٣٣٥/٢

(٢) شرح ابن عقيل: ١٥٥/٢

(٣) طه: ٣

(٤) الضحى: ٣

(٥) راجع: أوضح المسالك: ٢٠/٢ ، و النحو الوافي :١٧٩/٢

(٦) البقرة:٢٤

(٧) المجادلة: ٢١

(٨) أوضح المسالك: ٢٠/٢،و شرح المفصل: ٣٩/٢،و مغنى اللبيب: ٧٢٧/٢

أما إن اشتدت حاجة المعنى إلي ذكر المفعول به ، بحيث يختل المعنى أو يفسد بحذفه فلم يجز الحذف. وذلك كأن يقع المفعول به في جواب سؤال ، نحو أن يقال : " من ضربت ؟ " فتقول : ضربت زيداً .

أو يقع المفعول به محصوراً ، نحو : " ما ضربت إلا زيداً " ؛ فلا يجوز حذف " زيداً " في الموضعين ؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب ، ويبقي الكلام في الثاني دالاً على نفي الضرب مطلقاً ، والمقصود نفيه عن غير " زيد " فلا يفهم المقصود عند حذفه (١) .

وقد ورد حذف المفعول به في شعر الكميت كثيراً ، من ذلك قوله : (٢)

هذا ثنائي على الديارِ وقدْ تأخذُ منِّي الديارُ و النَّسَبُ

فحذف مفعول الفعل (تأخذ) ، ليدل على عظم ما أخذته منه الديار ، فقد سلبته نفسه في هواها والميل إليها .

ومنه قوله : (٣)

وقيل أفْرَطْتَ بلْ قَصَدْتُ و لو عنَّفَني القائلونَ أو ثَلَبُوا

فحذف مفعول الفعل (ثلبوا) ، والتقدير : ثلبوني . فهو يتحدث عن لوم بعض اللائمين له على حبه لآل البيت ، فهم يزعمون أنه أفرط في ذلك ، أما الكميت ، فيرى أنه ما أفرط ، بل اعتدل ووجه حبه إلي مساره الصحيح ، حتى لو أكثر اللائمون في لومه أو عيبه على تقربه ومحبته لآل البيت ، فجاء حذف المفعول – وهو ياء المتكلم – من الفعل (ثلبوا) دالاً على أن عيب هؤلاء اللائمين له لم ينل منه شيئاً ، ولن ينقص من محبته لآل البيت .

ومنه كذلك قوله (٤) :

رَضُوا بِفِعَالِ السَّوْءِ في أهلِ دينهم فقد أيتموا طورًا عِداءً وأثْكَلُوا

فحذف مفعول الفعل (أيتموا) ، وكذلك (أثكلوا) ، والتقدير: فقد أيتموا الأطفال ، وأثكلوا الأمهات ، وهذا يدل على كثرة الظلم الذي أوقعه ولاة بني أمية بالناس . وغيره كثير في شعر الكميت .

---

(١) شرح ابن عقيل: ١٥٦/٢،و شرح شذور الذهب: ٢٣٩،و أوضح المسالك:٢٠/٢

(٢) ديوان الكميت: ١٩٨/٤

(٣) السابق:١٩٩/٤

(٤) السابق: ٢١١/٤

حذف مفعولي الفعل

إن المسوغ الأساسي لحذف المفعولين أو أحدهما هو أن يدل على المحذوف دليل ؛ لذا قال ابن مالك [1] :

و لا تجز هنا بلا دليل　　سقوط مفعولين أو مفعول

أي : لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين أو أحدهما إلا إذا دل دليل على ذلك .

وحذف المفعولين إما أن يكون اختصاراً أو أن يكون اقتصاراً [2] .

والاختصار ، أصل بلاغي لا يختص بباب ، ولا يقتصر على مسألة ، ويراد به حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه ، وقد أجمع النحاة على جواز حذف المفعولين اختصاراً ، وذلك بشرطين :أحدهما : أن يوجد دليل يدل على المحذوف .

والثاني : ألا يترتب على حذفه إساءة للمعنى ، أو إفساد في التركيب [3] . وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآئِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [4] . أي: تزعمونهم شركائي .

وأجاز النحاة كذلك حذف أحد المفعولين للدلالة ، إلا ابن ملكون ، فقد منعه [5] . وذلك أن يقال : " هل ظننت أحداً قائماً " ؟ فتقول :" ظننت زيداً " أي : ظننت زيداً قائماً ، فتحذف الثاني للدلالة عليه . ومنه قوله:

و لقد نَزَلْتِ – فلا تظنِّي غَيْرَه –　　مِنِّي بمنزلةِ المُحِبِّ المُكْرِمِ

أي : " فلا تظني غيره واقعاً " [6] . فحذف المفعول الثاني " واقعاً " للدلالة .

وأما حذفهما اقتصاراً ، أي لغير دليل ، فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً ، واختاره ابن الناظم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً ، لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ [7] . وقولهم :" من يسمع يخَلْ " أي : " يخل مسموعة صادقاً " [8] . وعن الأعلم ، يجوز في أفعال

---

(١) شرح ابن عقيل:٢/٥٥

(٢) أوضح المسالك: ١/٣٢٢

(٣) النحو الوافي:٢/٥٦، وانظر: شرح الكافية:٤/١٥٥،١٥٤،و الدرر اللوامع: ٢/٢٥٤

(٤) القصص:٦٢

(٥) أوضح المسالك: ١/٣٢٣

(٦) شرح ابن عقيل: ٢/٥٦،و أوضح المسالك: ١/٣٢٤،٣٢٣

(٧) البقرة:٢١٦

(٨) شرح الكافية: ٤/١٥٥، و المقرب: ١٢٩

الظن دون أفعال العلم ، ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً [١] .

وقد ورد حذف مفعولي الفعل في شعر الكميت ثماني مرات ، وذلك في قوله [٢] :

فأعْطَى ثم أعطى ثم عدنـــــا فأعطــى ثــم عــدتُ لَــُه فعــادا

فحذف مفعولي الفعل (أعطى) ثلاث مرات ، وهذا يدل على كثرة عطاء الممدوح ، عن طبع فيه ، لا تكلف . وقوله [٣] :

جعلتُ المطيَّ دواءَ الهمــــــومِ و ذو الطــبِّ يعلـــمُ مـــا يجعلُ

فحذف مفعولي الفعل (يجعل) ، والتقدير : وذو الطب يعلم ما يجعله دواءً .

وقوله [٤] :

فإنْ تُصْغِ تكفأه العداةُ إناءنـــــا وتسمعْ لنا أقــوالَ أعدائِنــا تَخَــلْ

فحذف مفعولي الفعل (تخل) ، والتقدير : تخل أقوالهم صادقةً .

وقوله [٥]:

بأي كتابٍ أم بأيــةِ سُنَّـــــــــةٍ ترى حبَّهــم عــاراً عليَّ وتحْسَبُ

والتقدير : وتحسب حبهم عاراً على ، هكذا قدرهما السيوطي ، وهو متبع في ذلك لابن هشام، وقدرهما ابن جني : وتحسب ذلك كذلك [٦] ، وعلى أية حال فقد حذف الكميت المفعولين اختصاراً لدلالة سابق الكلام عليه .

وقوله [٧] :

ولم يقل بعد زلَّـــةٍ لهُـــــــمُ كُرُّوا المعاذيرَ إنمـــا حَسِبُـــوا

والتقدير : إنما حسبوه قائلاً لهم ذلك .

وقوله [٨] :

أرى لهـــــــمُ الفضلَ والسابقاتِ و لم أتمــنَّ ولـــــمْ أحْسَــبِ

فهو يعترف بفضل آل البيت ، ويرى أن مدحه لهم ليس بأمـــاني يتمناهـــا ، فحــذف مفعــول (أتمن)، ومفعولي (أحسب) ، والتقدير : ولم أتمن مدحهم ، ولم أحسب مدحي لهــم أمـــاني أتمناها.

---

(١) أوضح المسالك: ١/٣٢٤،٣٢٣

(٢) ديوانه: ١/١٤١

(٣) ديوانه: ٢/٣٤٣

(٤) السابق: ٢/٣٩٨

(٥) السابق: ٤/١٨٤

(٦) الدرر اللوامع: ٢/٢٥٣، ٢٥٤

(٧) ديوانه: ٤/٢٠٢

(٨) السابق: ٤/٢٢٠

حذف المنادى

اختلف النحاة في جواز حذف المنادى وإبقاء حرف النداء ، وذلك إذا ولى " يا " ما ليس بمنادى ، كالفعل في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾ [1] . وقوله :

ألا يا اسقياني بعد غارةِ سِنْجالِ وقبلَ منايا عادياتٍ وأوجالِ

والحرف في نحو : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ [2] ، والجملة الاسمية كقوله :

يا لعنةَ اللهِ والأقوامِ كلِّهم والصالحين على سمْعَانَ مِن جارِ

فقيل فيما سبق : هي للنداء ، والمنادى محذوف ، وقيل : هي لمجرد التنبيه ، لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها [3] . قال ابن مالك : " إن وليها دعاء كهذا – أي البيت السابق – أو أمر نحو " ألا يا اسجدوا " فهي للنداء ؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو : ﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ ﴾ [4] ، و ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ ﴾ [5] ، ونحو : ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [6] " وإلا فهي للتنبيه" [7] . ووجه الدماميني جوازه قبل الأمر والدعاء بأنهما مظنة النداء ، ووقوعه معهما كثير ، فحسن التخفيف معهما بالحذف [8] .وقال ابن يعيش : " اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه ، كذلك أيضاً قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه ، فمن ذلك قولهم : " يا بؤس لزيد " ، والمراد : " يا قوم بؤس لزيد " ... وقوله تعالى " ألا يا اسجدوا " فقد قرأها الكسائي (ألا) خفيفة ، وقرأها الباقون بالتشديد ، فمن خفف جعلها تنبيهاً ،و "يا " نداء ، والتقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا لله ، ويجوز أن يكون " يا " تنبيهاً ولا منادي هناك ، وجمع بين تنبيهين تأكيداً ؛ لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر ، ومثله قول الشاعر :

ألا يا اسلمي يا هندُ هندَ بني بدرٍ وإن كان حيٌّ قاعداً آخرَ الدهرِ " [9]

---

(١) النمل:٢٥

(٢) النساء: ٧٣

(٣) مغنى اللبيب:٢/٤٢٩، ٤٣٠

(٤) البقرة: ٣٥

(٥) هود: ٤٨

(٦) الزخرف: ٧٧

(٧) مغنى اللبيب: ٢/٤٣٠

(٨) حاشية الصبان: ٣/١٩٩

(٩) شرح المفصل: ٢/٢٤ وراجع: الكافية في النحو: ١/١٦٠، و الروض الأنف: ١/٢٦٠،و مشكل إعراب القرآن للقيسى: ٢/١٤٧،و كتاب الشعر: ٢/٦٦، ٦٧

وذهب أبو حيان إلي عدم جواز حذف المنادي ، وعلله بأن الجمع بين حذف فعل النداء ، وحذف المنادى إجحاف ، ولم يرد بذلك سماع عن العرب [1] . وكذلك رد ابن جني على المجيزين بقوله

" ... ليس المنادى هنا محذوفاً ، ولا مراداً كما ذهب إليه محمد بن يزيد ، وإن "يا " هنا أخلصت للتنبيه مجرداً من النداء ،كما أن (ها) من قول الله تعالى :

﴿ هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ ﴾[2] للتنبيه من غير أن تكون للنداء" [3] . وقال في موضع آخر:

" فإن قلت : فقد قال الله سبحانه : " ألا يا اسجدوا " وقد قال غيلان :

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البِلَى

وقال :

يا دار هند يا اسلمي ثم اسلمي

فجاء بـ (يا) ولا منادي معها ، قيل : (يا) في هذه الأماكن قد جردت من معني النداء وخلصت تنبيهاً .. [4] " وقد ورد حذف المنادى في شعر الكميت مرتين في بيت واحد ،وذلك في قوله [5] :

فما حَلَّأتني عصِيُّ السُّقَاةِ ولا قيلَ يا ابْعُد ، و لا يا اغْرُبِ

فحذف المنادى ، والتقدير : ولا قيل يا رجل ابعد ، ولا يا رجل اغرب . فالوقوف عند حرف النداء يقتضي منادى محذوفاً ، دل عليه تنغيم حرف النداء تنغيما يخالف وجوده مصاحباً للمنادى المذكور [6] . ويري الدكتور أحمد كشك أن " الأداة حين تصحب المنادي موصولة به كأنها معه كتلة نطقية واحدة ، لا وجود لراحة بينهما . لكنها إذا وردت وحدها فإن مطاً يحدث لها تعقبه سكتة تنبئ عن مكان المنادى المحذوف وتعبر عنه ، فحين يقول الشاعر :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلا و لا زال مُنْهَلاً بِجَرْعَائك القَطْرُ

فإن مداً – لا شك – حاصل لحرف النداء تعقبه سكتة ، ليأتي فعل الأمر بعدها (ألا يا اسلمي). وهنا يكون التنغيم الحاصل دالاً على ذلك المنادي المحذوف ... وما كان تصور المنادي المحذوف آتياً إلا لو تصورنا عنصراً صوتياً معيناً ، أساسه مطل حرف النداء ثم الوقوف عليه بوجود سكته بينه وبين فعل الأمر بعده ، وبذا يكون عدم اتصال الأداة بما بعدها منبئاً عن نقص موجود " [7] .

(١) حاشية الصبان: ٣/١٩٩
(٢) النساء: ١٩
(٣) الخصائص: ٢/٣٧٦، ٣٧٧
(٤) السابق: ٢/٢٧٨، ٢٧٩
(٥) ديوانه: ٤/٢٢٠
(٦) من وظائف الصوت اللغوي: ١٠٤
(٧) السابق: ١٠٤، ١٠٥

حذف الموصول الاسمي

اختلف البصريون والكوفيون في حذف الاسم الموصول ، فذهب البصريون إلي أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر (١) . وذهب الكوفيون والبغداديون والأخفش إلي إجازته ، وتبعهم ابن مالك ، واشترطوا لجواز هذا الحذف أن يكون الموصول المحذوف معطوفاً على موصول آخر (٢) .

وعده ابن عصفور من ضرائر نقص الكلمة ، وقال : " وهو عند البصريين من الضرائر التي لا يقاس عليها لقبحها ...... وعند الكوفيين جائز في سعة الكلام " (٣) .

واحتج الكوفيون بورود ذلك كثيراً في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ (٤) أي : والذي أنزل إليكم ؛ لأن المنزل إلي المسلمين ليس هو المنزل إلي غيرهم من أهل الكتاب (٥) . وقوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (٦)، وقوله : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ (٧) والتقدير: " لقد تقطع ما بينكم "، و " ومنا من دون ذلك".

وقد ورد ذلك في الشعر ، ومنه قول حسان بن ثابت :

أَمَنْ يَهْجُو رسولَ اللهِ منكُم ... ويَمْدَحُهُ ويَنْصُرُهُ سَوَاءُ ؟

والتقدير : (ومن يمدحه ومن ينصره سواء) ، فحذف (من) لدلالة الموصول المتقدم عليه ، ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر صادر من فريق واحد . وقول الآخر :

ما الذي دأبُهُ احتياطٌ وحَزْمٌ ... و هَواهُ أطاعَ يَسْتَوِيَانِ

أي : والذي أطاع هواه (٨) .

وقد ورد حذف الاسم الموصول في شعر الكميت مرتين وذلك في قوله (٩) :

لكم مسجدا اللهِ المَزُورَانِ والحصى ... لكم قِبْصُهُ مِنْ بين أَثْرَى وأَقْتَرَا

---

(١) الإنصاف: ٧٢١/٢

(٢) السابق: نفسه ، و مغني اللبيب ٧١٧/٢، وارتشاف الضرب: ٥٥٤/١

(٣) ضرائر الشعر : ١٨٢

(٤) العنكبوت: ٤٦

(٥) النحو الوافي : ٣٩٣/١

(٦) الأنعام: ٩٤

(٧) الجن: ١١

(٨) مغنى اللبيب: ٧١٨/٢

(٩) ديوان الكميت: ١٦٣/١

أراد : من بين مَنْ أثرى ومَنْ أقتر. واختلف النحاة حول هذا الشاهد إلي مذهبين :

الأول : يري أصحابه أنه من قبيل حذف المنعوت ، لا الموصول الاسمي، ويكــون التقــدير – عندئذ – من بين رجل أثرى ،ورجل أقتر .فحذف النكرة الموصــوفة وأقــام الصــفة مقامهــا للضرورة [1] . وحجتهم في ذلك أن حذف الموصول لا يجوز ، وحذف الموصوف يجوز ، لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما [2] .

الثاني : ويرى أصحابه أن المحذوف هو الاسم الموصول ، قال الأنباري : " ... أراد : من أثرى ومن أقتر ، فحذف للضرورة ... فإن هذا الكلام على تقدير اسم موصول قبل أثرى ، واسم موصول آخر قبل أقتر ، وأصل الكلام : من بين من أثرى ومن أقتر ، فحذف الموصولين وأبقي صلتهما ، ولا يكون الكلام على تقدير موصول واحد ؛ لأنه يلزم عليه أن يكــون الــذي أثرى هو نفس الذي أقتر أي افتقر وهو لا يريد ذلك ، إنما يريد من بين جميع الناس مثــريهم وفقيرهم " [3] .

وأرى أنه لا مانع من القول بجواز حذف الاسم الموصول ؛ لأنه قد ثبــت وروده فــي القرآن الكريم ، وورود الظاهرة في القرآن مسوغ كاف لجوازها في الشعر والنثر على سواء.

---

(١) ضرائر الشعر: ١٨٢،و حاشية الصبان: ٧١/٣، و تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي: ٨٢٠،و شرح عمدة الحافظ: ٥٤٨/١، ٥٤٩

(٢) مغني اللبيب: ٧١٩/٢

(٣) الإنصاف: ٧٢٢/٢، ٧٢١ وراجــع: إصــلاح المنطــق: ٣٩٧،و شــفاء العليــل: ٧٢١/٢،و اللســان: ١٢،٣٠/١١

إن الموصول اسم مبهم ناقص الدلالة ، ومن ثم يلزم بعده صلة توضح إبهامه وتكمل دلالته ، ولا يتم معنى الموصول إلا بها . وهذا معنى قول ابن مالك :

و كلها يلزم بعده صله على ضمير لائق مشتمله

قال المبرد : " واعلم أن الصلة موضحة للاسم ؛ فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة ، وما شاكلها في المعنى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الذي ، أو مررت بالذي ، لم يدللك ذلك على شيء حتى تقول : مررت بالذي قام ، أو مررت بالذي من حاله (كذا وكذا) ، أو بالذي أبوه منطلق . فإذا قلت هذا وما أشبهه وضعت اليد عليه" (١)

وهذه الصلة إما أن تكون ملفوظة نحو: " جاء الذي أكرمته " ، أو منوية كقوله (٢) :

نحن الأُلَى فأجمع جُمُو عَكَ ثم وجِّهْهُم إلينا

أي : نحن الألى عُرِفوا بالشجاعة ، وعهد فيهم الإقدام ، فحذفت جملة الصلة لدلالة المقام عليها .

واختلف النحاة في تناولهم هذه الظاهرة ، فمنهم من ذهب إلى جواز ذلك مع قلته (٣) ، ومنهم من يراها شذوذا (٤). أما الأول ، فيقول الرضي : " ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الألف واللام إذا علمت "(٥) . وقد اشترط النحاة في جواز حذف الصلة وبقاء الموصول ، أن يدل عليها المقام ، أو ترشد إليها صلة أخرى ، فالأول نحو قول الشاعر : نحن الألى فأجمع .... والثاني كقوله :

وعِنْد الذي واللاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ عليكَ ؛ فلا يَغْرُرْكَ كَيْدُ العوائدِ

فقد دلت صلة (اللات) على الصلة المحذوفة ، والتقدير : وعند الذي عادك واللات عدنك .

ويحتمل الأمرين جميعا قول الشاعر :

بعد اللتيَّا و اللتيا و الَّتي إذا عَلَتْهَا أنفسٌ تَرَدَّتِ

فقيل : يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة ، وقيل : يقدر اللتيا دقت واللتيا دقت ؛ لأن التصغير يقتضي ذلك ، وصلة الثالثة الجملة الشرطية ، وقيل : يقدر مع اللتيا فيهما: عظمت ، لا دقت ، وإنه تصغير تعظيم كقوله :

---

(١) المقتضب: ١٩٧/٣

(٢) حاشية الصبان: ٢٣٣/١ وراجع: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ٣٦

(٣) شرح الكافية: ٧٠/٣، و شرح التصريح: ١٤٢/١،و النوادر: ٣٧٦،و شرح التسهيل: ٢٣٥/١، ٢٣٦

(٤) شرح المفصل: ١٥٣/٣، و شرح الحماسة للتبريزى:٣١٢/١،و شوارد الإعراب:٢٥٧

(٥) شرح الكافية:٧٠/٣

وكلُّ أُنَاسٍ سوف تدخلُ بينهم دُوَيْهِيَّـــةٌ تَصْفَـرُّ منها الأنامِلُ[1]

وأما الثاني ، فيقول ابن يعيش : " وقد جاءت الصلة محذوفة بالكلية . وذلك شاذ في الاستعمال والقياس ، أما قلته في الاستعمال فظاهر ، وأما في القياس ، فلأن الصلة هـي الصـفة فـي المعنى ، وإنما جيء بالذي وصلة إلى ذلك ، فلا يسوغ حذفها ؛ لأن فيه تفويت المقصود ، كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك : يا أيها الرجل ؛ لأنه هو المقصود بالنـداء ، وأي وصلة إلى ذلك [2] " . وعد من ذلك قولهم في المثل : " جاء بعد اللتيا والتي " . والمعنى جـاء بعد شدة . واللتيا تصغير التي ، قصد بـ (اللتيا) الداهية المتناهية ، فالتصغير هنا للتكبيـر ، وقصد بـ (التي) الداهية التي لم تبلغ النهاية [3] .

وقال التبريزي : " أصل (التي) و(الذي) في كلامهم ، أن يكونا اسمين ناقصـين لا يتمان إلا بالصلة ، وشذ قولهم في المثل : فعله بعد اللتيا والتي ، أي : بعد المشقة والجهـد ، ولا يكادون يفرقون (اللتيا) من (التي) [4] " . إلا أن الأمر قد يبـدو علـى غيـر مـا رأى التبريزي من الشذوذ في المثل ، ولعله كما قال أبو زيد : " وهذا مثل سائر قد علم المحـذوف منه ؛ فلذلك حذفت الصلة ، ولولا ذلك لم يجز ؛ إذ كانت الصلة تمام الاسم ؛ والمثـل بمنزلـة الإشارة ، وإنما يعلم المراد به على هيئته فإن غير فسدت الدلالة ، وبطل المعنى [5] " .

وقد حذف الكميت صلة الموصول في شعرة مرتين ، الأولى في قوله [6] :

فإن أدع اللَّوَاتِيَ مِن أنـــاسٍ أضـــاعوهُنَّ لا أدع الَّذِيــنَـــا

فحذف صلة (الذين) ، قال أبو حيان : " ومن غريب ما قيل في (الذي) إنه يكـون بمعنـى الرجل ، وكذا (الذي) تكون في معنى المرأة ، وأنشد قائل هـذا : فـإن أدع اللـواتي ...... فاللواتي والذين لا صلة لهما ، يريد : فإن أدع النساء ، لا أدع الرجال [7] " .

وهناك رأي مخالف لما سبق فيبقي (اللواتي ، والذين) على معنيهمـا إلا أن الصـلة محذوفة ، " كأنه قال : فإن أدع اللواتي أولادهن من أناس أضاعوهن ، فلم يحموهن كما تحمي البعولة أزواجها ، فلا أدع الذين ، والتقدير : إن أدع هجو هؤلاء النساء المضيعات ، لا أدع

---

(١) مغني اللبيب: ٧١٨/٢،و شرح المفصل: ١٥٣/٣،و الكتاب: ٣٤٧/٢

(٢) شرح المفصل: ١٥٣/٣

(٣) مجمع الأمثال للميداني: ٢٩١/١

(٤) شرح الحماسة للتبريزي: ٣١٢/١

(٥) النوادر: ٣٧٦

(٦) ديوان الكميت: ٤٢٥/٢

(٧) ارتشاف الضرب: ٥٢٤/١

هجو الرجال المضيعين ، وذمهم على فعلهم [١] " أي الذين كانوا سببا في ضياعهن .
والثانية في قوله [٢] :

له جمعوا اللتين إلى اللتيـــا فلا حَلِمــًا لقـــوه و لا عَطِينَـــا

يريد بـــ (اللتين) : أمرا ، و(اللتيا) : أصغر منه ، فحذف الصلة منهما ، قـــال الرضـــي : " وقد التزم حذفها مع : (اللتيا) معطوفا عليها (التي) ، إذا قصد بهما الدواهي ، ليفيد حذفها أن الداهيتين : الصغيرة والكبيرة وصلتا إلى حد من العظم لا يمكن شرحه ، ولا يدخل في حيز البيان ، فلذلك تركتا على إبهامهما بغير صلة مبينة ، ويجوز كون تصغير (اللتيـــا) للتعظـــيم كما قوله : (دويهية تصفر منها الأنامل [٣]) " .

---

(١) كتاب الشعر: ٢/٤٣٢، وراجع: شرح الكافية: ٣/٧٠

(٢) شرح هاشميات الكميت لأبي رياش: ٢٥٥

(٣) راجع: شرح الكافية: ٣/٧٠

يرتبط الحذف دائما بوجود القرينة الدالة على المحذوف ، وهذا شأن الحذف في أي باب من أبواب النحو . والموصوف وصفته متلازمان [١] . وقد يحذف كل منهما إذا دل عليه دليل ، وهذا ما اشترطه ابن مالك ، إذ يقول [٢] :

وما من المنعوت والنعت عُقِل   يجوز حذفه ، وفي النعت يقل

وحذف المنعوت باب واسع في العربية – كما ذكر الزمخشري[٣] – إلا أن بعض النحاة قد جعلوه من ضرورات الحذف [٤] . قال ابن يعيش : " اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما ، كان القياس ألا يحذف واحد منهما ؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجع عما اعتزموه ، فالموصوف القياس يأبى حذفه .. ولأنه ربما وقع بحذفه لبس ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل ، لم يعلم من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسان أو رمح أو ثوب ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول، إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو لفظ ، وأكثر ما جاء في الشعر ، لأنه موضع ضرورة ، وكلما استبهم كان حذفه أبعد في القياس [٥] "

واشترط النحاة لحذف المنعوت أن يكون النعت أحد أمرين :

الأول : أن يكون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو قوله تعالى : ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ [٦] أي : دروعا سابغات ، وقوله : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾ [٧] . أي : ضحكا قليلا ، وبكاء كثيرا : وقوله : ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ [٨] أي : حور قاصرات [٩] . وغيره كثير .

الثاني : أن يكون النعت بعض اسم مقدم مخفوض بـ (من) ، أو (في) ، الأول كقولهم : " مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أَقَامَ " ، أي : منا فريقٌ ظعن ، ومنا فريقٌ أقام [١٠] . واختلف النحاة في المقدر

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٨

(٢) شرح ابن عقيل: ٢٠٥/٣، و حاشية الصبان: ١٠٢/٣

(٣) المفصل: ١١٦

(٤) الأصول في النحو: ٤٦٢،٤٦٣/٣، و شرح المفصل: ٥٩،٦٠/٣، و الخصائص: ٣٦٦/٢

(٥) شرح المفصل: ٥٩/٣، ٦٠

(٦) سبأ:١١

(٧) التوبة: ٨٢

(٨) الصافات: ٤٨

(٩) مغني اللبيب:٧١٩/٢

(١٠) حاشية الصبان: ١٠٢/٣

مع هذه الجملة ؛ فذهب البصريون إلى تقدير موصوف ، أي ؛ (فريق) ، أمـــا الكوفيـــون ، فيقدرون موصولا ، أي : (الذي) أو (من) ، ويرى ابن هشام أن رأى أصحابه البصـــريين هو الأقيس ؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهمـــا (١) .
ومثل ذلك قول الكميت (٢) :

لَكُمْ مسْجِدَا اللهِ المَزُورانِ والحصى   لكم قِبْصُهُ مِنْ بين أثرى وأقتـــرا

فمن النحاة من يرى أنه من قبيل حذف المنعوت ، ويكون تقدير الكلام : من بين رجل أثرى ، ورجل أقتر ، ومنهم من يرى أنه من قبيل حذف الموصول الاسمي ، والتقدير : من بين مـــن أثرى ومن أقتر.وقد سبق الكلام بالتفصيل عن هذا البيت في موضع حذف الموصول الاسمي .
والثاني كقوله :

لو قلتَ ما في قومها لـــم تيثَـمِ   يَفْضُلُهَا في حَسَـــبٍ وميسَـــمِ

والتقدير : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف الموصوف ، وهو أحد ، وكسـر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب " لو " فاصلا بين الخبر المقـدم ، وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ والمؤخر ، وهو " أحد " المحذوف (٣) .

ويرى الدكتور أحمد كشك أن التنغيم وسيلة مـــن وســـائل التعبيـــر عـــن الموصـــوف المحذوف ، وذلك مثل قوله :

ترمي بكفّيْ كان مِنْ أرْمَى البَشَرْ

فإن تنغيم جملة " كان من أرمى البشر " ، والضغط عليها يساويان قوله : " بكفي رجل كان من أرمى البشر " (٤) ومن ثم فالتنغيم وسيلة ضمن وسائل كثيرة أخرى تميز المنعوت المحذوف .
وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرتين : الأولى في قوله (٥) :

أطلالُ مُحْلِفَـــــــةِ الرّســـُـــو   مِ بِألْوَتَـــيْ بَـــــرٍّ وفَاجِـــــرْ

أي : أطلال دار محلفة ، فحذف المنعوت وهو " دار " ؛ لدلالة الأطلال عليه . والثانية

---

(١) مغني اللبيب : ٧١٩/٢

(٢) ديوانه: ١٦٣/١

(٣) حاشية الصبان: ١٠٣/٣، و أوضح المسالك: ١٤/٣، ١٦،١٥

(٤) من وظائف الصوت اللغوي: ٦٦

(٥) ديوانه: ١٩٧/١. و(المحلفة) : التي يشك فيها فيقف عليها الرجلان وقد كـــان كـــل منهمـــا يعرفهـــا ، فيعرفها هذا وينكرها الآخر ، فيختلفان فيها فيبر أحدهما في يمينه ، ويحنث الآخر ، وهو الفاجر . أي : يحلف أحدهما أنها هي ، ويحلف الآخر أنها ليست التي كان يعهد .راجع(ديوانه) ١٩٧/١، و(اللســان) ٢٨٦/٣

في قوله : [1]

إذا ما احْزَأَلَّتْ في المناخ تَلَفَّتَتْ بِمَرْعُوبَتَيْ هَوْجَاءَ والقلبُ أرْعَبُ

فحذف الموصوف ، والتقدير : بمرعوبتي ناقة هوجاء ، فحذف " ناقة " ؛ لدلالة سابق الكلام عليها .

(١) ديوانه: ١٩٣/٤

حذف المضاف

إن أمن اللبس هو المسوغ الأساسي لحذف المضاف ، بل ولأي عنصر من عناصر بناء الجملة . وقد ورد حذف المضاف في كلام العرب شعره ونثره ، وهو على ضربين :

الضرب الأول : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

الضرب الثاني : حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه .

أما الأول ، فهو كثير واسع ، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه (١) . وقال ابن يعيش : " اعلم أن المضاف قد حذف كثيرا من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل ، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب ، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا حصل المعنى بقرينه حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بازائه اختصارا ، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه ...(٢) " ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (٣) وتقديره : بر من آمن بالله ، وقوله : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾ (٤) ، أي : بر من اتقى ، وإن شئت كان تقديره : ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود ؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع ، والخبر أولى بذلك من المبتدأ ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور (٥) " ومنه كذلك قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ (٧) ، وقوله : ﴿ إِذاً لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾ (٨) فحذف المضاف في هذه الآيات قياسي ؛ إذ القرية والعير لا يستبد بوقوع السؤال عليهما ؛ لأن الغرض من السؤال رد الجواب، وليست القرية أو العير مما يجيب ، والمراد : أهل القرية ، وأهل العير.وكذا العجل لا

---

(١) الخصائص: ٣٦٢/٢

(٢) شرح المفصل: ٢٣/٣

(٣) البقرة: ١٧٧

(٤) البقرة: ١٨٩

(٥) الخصائص: ٣٦٢/٢

(٦) يوسف: ٨٢

(٧) البقرة: ٩٣

(٨) الإسراء: ٧٥

يصلح أن يكون مشربا ؛ لأن العجل لا يشربه القلب ، والمراد حب العجل [١] . وكذا المذوق ، إنما هو العذاب [٢] . فالمراد: ضعف عذاب الحياة ، وضعف عذاب الممات. ومنه قول النابغة :

لقد خِفْتُ حتى لا تزيدَ مخافتي ... على وَعِلٍ في ذي المَطَارةِ عاقلِ

والتقدير فيه : حتى لا تزيد مخافتي على مخافة وعل ، وهو من المقلوب ، وتقديره : حتى لا تزيد مخافة وعل على مخافتي [٣] .

ومسوغ حذف المضاف في الأمثلة السابقة ، وضوح المعنى وأمن اللبس ، فإن أوقع حذفه في لبس أو تغيير في المعنى لم يجز حذفه قياسا ، واقتصر فيه على المسموع من العرب الأوائل وحدهم ، وذلك نحو قول عمر بن أبي ربيعة :

لا تلمني عتيقُ حسبي الذي بي ... إن بي يا عتيقُ ما قد كفاني

أراد : ابن عتيق ، وقول ذي الرمة :

عشيةَ فرَّ الحارثيون بعدَمَا ... قضى نحبَهُ في ملتقى القومِ هَوْبَرُ

يريد : ابن هوبر ...... وهو الصلتان :

أرى الخَطَفَى بذَّ الفرزدقَ شِعْرُهُ ... ولكن خيرا من كليبٍ مَجَاشِعِ

يريد : ابن الخطفى ، وهو جرير ، والخطفى جده [٤] .

ومن ثم فإن حذف المضاف وإعراب المضاف إليه بإعرابه يكون قياسا إذا أمن اللبس واتضح المعنى وإلا فسماعا .

وأما الثاني – وهو أن يبقى المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الإعرابي وحركته.وهو قليل بالنسبة للأول [٥] – فيقول عنه ابن يعيش : " اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ، أما ضعفه في القياس من وجهين ، أحدهما : أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه ، فإذا قلت : غلام زيد ، فأصله : غلام لزيد ، وإذا قلت : ثوب خز فأصله : ثوب من خز ، فحذفت حرف الجر وبقي المضاف نائبا عنه ودليلا عليه . فإذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه

---

(١) اللسان) ٦٧/٧

(٢) راجع : شفاء العليل: ٧٢١/٢، و شرح المفصل :٢٣/٣، و الإنصاف: ٣٧٢/١، و مفتاح العلوم : ١٣٠

(٣) الإنصاف: ٣٧٢/١، ٣٧٣

(٤) ضرائر الشعر: ١٦٧، ١٦٨

(٥) النحو الوافي: ١٥٩/٣

...... والوجه الثاني : أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر ، ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله ...... [1] " . ويشترط لصحة هذا الضرب والقياس عليه شرطان [2] :

أحدهما : أن يكون المضاف المحذوف معطوفا على كلمة مضافة مذكورة تماثله لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، أو تقابله ، لتكون دليلا عليه بعد حذفه .

والآخر: أن يكون حرف العطف متصلا بالمضاف إليه – الذي حذف قبله المضاف – أو منفصلا منه بـ " لا " النافية ، إن اقتضاها المعنى ، وذلك نحو قول أبي دؤاد :

أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امرءًا ... و نارٍ توقَّدُ باللَّيْلِ نارا

يريد : وكل نار ، فحذف " كلا " لدلالة " كل " المتقدمة عليها . أما الأخفش فيجعل " نارا " المخفوض معطوفا على " امرئ " ، المخفوض ، و" نارا " المنصوب معطوفاً على " امرئ " المنصوب ، ولا يتكلف إضمار " كل " ؛ لأنه يجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين [3] .

ومنه كذلك قولهم في المثل : " ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة " أي : ولا كل بيضاء شحمة . بيد أن ابن عصفور يرى أنه إذا جاء شيء من هذا النوع في الكلام ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه [4] . وقد ورد حذف المضاف في شعر الكميت مرتين:وذلك في قوله :[5]

وجدتُ اللهَ إذ سمَّى نزَارًا ... و أنْزَلَهُم بمكَّةَ قاطنينا

والتقدير : آيات الله ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وأعرب بإعرابه . فالكميت يعبر عن سعادته بأن جعل الله نزارا من قاطني مكة ، فجاء حذف المضاف موحيا بذلك ؛ لأن تسليط الفعل على لفظ الجلالة (الله) يدل على أن الله كان معهم ، إذ حفظهم برعايته ، وشرفهم بهذه المنزلة العظيمة .

وقوله :[6]

إذا أنْفَذَتْ أحضان نجدٍ رمَى بها ... أخاشبَ شُمًّا من تهامةَ أخْشَبُ

والتقدير : أخاشب شما من جبال تهامة ، فحذف المضاف (جبال) ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وأعرب بإعرابه .

---

(١) شرح المفصل: ٣/٢٦

(٢) النحو الوافي: ٣/١٥٩، ١٦٠

(٣) ضرائر الشعر: ١٦٦

(٤) السابق: نفسه. وهذا المثل موجود في: مجمع الأمثال: ٣/٢٧٥ (ما كل بيضاء شحمة ، ولا كل سوداء تمرة).

(٥) ديوان الكميت: ٢/٤١٣

(٦) السابق: ٤/١٩٣

حذف المضاف إليه

المضاف إليه ، عنصر من العناصر المتمة لمعنى الجملة ، ويجوز حذفه في اللغة ، ولهذا أربع صور :

الصورة الأولي :

أن يحذف المضاف إليه وينوي معناه ، فيبنى المضاف على الضم ، وذلك حين يكون كلمة (غير) ، أو ظرفا من الظروف الدالة على الغاية ، مثل : (قبل ، بعد) [1] . نحو قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [2] أي : من قبل ذلك ومن بعده ، وقولهم: " ابدأ بهذا أول " ، أي : أول ما تفعل ، ومنه قول أوس بن حجر :

فمَلَّكَ باللِيط الذي تحت قِشْرِها ... كغِرْقِئِ بَيْضٍ كَنَّهُ القَيْضُ من علُ

أي من أعلى ذلك [3]

الصورة الثانية :

أن يحذف المضاف إليه ولا ينوي لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويرد إليه ما حذف للإضافة ، كالتنوين [4] . وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [5] أي : وكل فريق .

الصورة الثالثة :

أن يحذف المضاف إليه وينوي ثبوت لفظه ، فيبقى المضاف على حاله التي كان عليها قبل الحذف ، فلا يتغير إعرابه ، ولا يرد إليه ما حذف للإضافة كالتنوين [6] . وذلك بشرط أن يعطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم : " قطع الله يد ورجل من قالها " والتقدير : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها . فحذف ما أضيف إليه " يد " وهو " من قالها " لدلالة ما أضيف إليه " رجل " عليه [7] . ومثله قول الشاعر :

سقى الأرضين الغيثُ سهلا وحزْنَها ... فنِيطَتْ عُرَى الآمال بالزَّرْعِ والضَّرْعِ

وتقدير الكلام : سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها . ومنه كذلك قول الفرزدق :

---

(١) النحو الوافي : ١٦٥/٣

(٢) الروم: ٤

(٣) الخصائص: ٣٦٣/٢

(٤) النحو الوافي : ١٦٥/٣

(٥) النساء: ٩٥

(٦) النحو الوافي : ١٦٥/٣

(٧) شرح ابن عقيل: ٧٨/٣، ٧٩

يا من رأى عارضا أسرّ بـه بين ذراعَـيْ وجبهـةِ الأسـد

أي : بين ذراعي الأسد ، وجبهة الأسد (١) .

الصورة الرابعة :

هي الصورة السابقة نفسها ولكن دون تحقيق شرط العطف ، مع كون المعطوف مضافا إلى مثل المحذوف . ومن ذلك قراءة من قرأ شذوذا : ﴿ فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِم ﴾ (٢)، أي : فلا خوف شيء عليهم . ومنه قوله :

هم أنشبوا زُرْقَ القَنَـا

والتقدير : زرق أسنة القنا ، وذلك أن الزرقة إنما توصف بها الأسنة دون الرماح (٣) .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت ممثلة في الصورتين ، الأولى والرابعة ، فمن الصورة الأولى خمس مرات ، وذلك في قوله (٤) :

وبعدُ في غزوةٍ كانتْ مباركـةً تَرْوِي زراعةَ أقـوامٍ وتحتصـدُ

وقوله (٥) :

قد كنتَ قبلُ تشوقُ مِن هجرانِهـا فاليومَ إذْ شحطَ المـزارُ بهـا تَقِ

وقوله (٦) :

وأرضُ البـرِّ بعـدُ وكلُّ بحـرٍ يعول الفلـك مركبـه الشحينـا

وقوله (٧) :

لا كـعبد المليـك أو كوليـد أو سليمانَ بعـدُ أو كهشـامِ

وقوله (٨) :

---

(١) شرح ابن عقيل: ٨١/٣

(٢) البقرة: ٣٨، وهي قراءة ابن محيصن ، بضم الفاء من (خوف) من غير تنوين، على أن "لا" مهملة أو عاملة عمل ليس ،وقرأ يعقوب بفتح الفاء من (خوف) ، بلا تنوين أيضا ،ويجوز- على هذه القراءة- أن تكون "لا" عاملة عمل "إن" والفتحة فتحة بناء ، ولا شاهد في الآية على ذلك ،كما يجوز أن تكون عاملة عمل "إن" والفتحة فتحة إعراب ،والمضاف إليه منوى ، أى : فلا خوف شيء ، فيكون الكلام مما نحن بصدده .انظر: شرح ابن عقيل: ٨٠/٣

(٣) كتاب الشعر: ١٩٠/١

(٤) ديوان الكميت: ١٣١/١

(٥) السابق: ٢١٧/١

(٦) السابق: ٤٠٩/٢

(٧) السابق: ١٧٥/٤

(٨) السابق: ١٨٦/٤

فِدًى لكَ موروثاً أبي وأبو أبــي ونفسي ونفسي بعدُ بالناسِ أطيــبُ

ومن الصورة الرابعة مرة واحدة وذلك في قوله [1] :

فيا ساستنا هاتوا لنا من جوابكم ففيكم لَعَمْري ذو أفانيـــنَ مِقْـوَلُ

فحذف المضاف إليه ، وتقدير الكلام : يا ساستنا ، أو يا ساسة الناس .

ولحذف المضاف إليه في قول الكميت – هنا – غرض دلالي ؛ فهو يتحدث عن سوء حال الرعية ، لسوء الراعي ، إذ يقول قبل البيت السابق :

فتلك أمورُ الناس أضحت كأنها أمورُ مُضَـيعٍ آثرَ النـومَ بُـهَّلُ

فهو يرى أن أمور الناس صارت ضائعة ، كأنها الإبل المهملة ، تسرح ولا راعي لها يحفظها من الضياع ، وهو يعني بذلك هشام بن عبد الملك ، الذي آثر الدعة والرفاهية على النظر في أمر دينه ، وأمر رعيته [2] .

وكأن الكميت يريد أن يقول لهم : يا ساسة الأمة ، والقابضين على زمام الحكم في أمور الرعية ، أجيبوا على ما نسألكم عنه ، ونحاسبكم عليه ، فأنتم أهل فصاحة ومقدرة ، وفيكم الخبير بضروب الكلام وفنونه ! فحذف المضاف إليه ، وهذا أعلى جهة الهزء بهم ، وكأنه يرى في إسناد (الأمة) إلى كلمة (ساسة) رفعة لهؤلاء الملوك ، وهم لا يستأهلون ذلك ؛ فهو لا يراهم إلا ساسة لأنفسهم فقط ، غير عابئين إلا بأمور دنياهم ، فحذف المضاف إليه ليدل على ذلك .

---

(١) ديوانه: ٢١٠/٤ ويروى (يا ساسة هاتوا لنا ......) ويكون التقدير : يا ساسة الأمة أو الناس .انظر: شرح هاشميات الكميت للرافعي: ٦٨

(٢) شرح هاشميات الكميت للرافعي: ٦٨، و شرح هاشميات الكميت لأبي رياش: ١٥٣

وذلك في قول الكميت [١] :

فلا أعني بذلك أسفليكـــــم ولكنني أريـــد بـــــه الذّوينـــا

فجمع الكميت " ذو " جمعا سالما ، وأفرده من الإضافة ، وألزمه الألف واللام ، لما نقله عما كان عليه وجعله اسما على حياله [٢] .

قال سيبويه : " وسألته – أي الخليل – عن رجل سمي بـ (أولي) من قوله تعالى :

﴿ نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُوْلُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ [٣] ، أو بـ (ذوي) ، فقال : أقول : هذا ذوون، وهذا ألون ؛ لأني لم أضف ، وإنما ذهبت النون في الإضافة [٤] " . وقال الرضـــي : " و(ذو) لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع ، إنما لم يقطع ، لأنه ليس مقصودا لذاته ، وإنما هـــو وصـــلة لجعل أسماء الأجناس صفة ، وذلك أنهم أرادوا مثلا أن يصفوا شخصا بالذهب ، فلم يتأت لهـــم أن يقولوا : جاء رجل ذهب ، فجاءوا بـ (ذو) ، وأضافوه إليه ، فقـــالوا : ذو ذهـــب ...... وأما قولهم : صلى الله على محمد وذويه، فشاذ ، كما أن قطعه عن الإضافة ، وإدخـــال الـــلام عليه في قوله :

فلا أعني بذلك أسفليكـــــم ولكنني أريـــد بـــــه الذوينـــا

شاذان ، وذلك لإجرائه مجرى صاحب [٥] " .

وحكى بعض البغداديين أن من الناس من يعيب على الكميت قوله : " الذوينا " ، ووجه العيب– كما يقول أبو على الفارسي – : " أنه أفرد ما قد لزمته الإضافة ولم يفرد ، وكأنه أفرده ؛ لأن الإضافة لما كانت قد لزمته ، علم أنه وإن أفرد ، كان المراد به الإضافة . كما أن كلا كـــذلك ، والقياس فيه ألا يفرد ولا يوصف [٦] " .

إلا أن ارتكاب الكميت لمثل هذه المخالفات لم يكن عبثا ، خاصة أن هذه الكلمة جـــاءت قافية للبيت ، فأراد الكميت بـــ (الذوين) ملوك اليمن ، كذي يزن ، وذي جدن ، وذي نواس

---

(١) ديوانه: ٢/٤٠٨. وهذا البيت من نونية الكميت المشهورة ، التي أثار بها بواعث العصبية ، وأوقد نـــار الشقاق بين العدنانين والقحطانيين ، وهى تقرب ثلاث مائة بيت ، استطاع الكميت من خلالها أن يثير في نفوس شعراء الشعبين العظيمين من كوامن البغض والحقد ما ظل أواره يشتعل إلى عصـــرنا الحاضـــر. انظر: شرح هاشميات الكميت لأبى رياش: ٢٣٩– ٢٤٣

(٢) الدرر اللوامع: ٥/٢٩

(٣) النمل: ٣٣

(٤) الكتاب: ٣/٢٨٢

(٥) شرح الكافية: ٢/٢٧٤، ٢٧٥

(٦) كتاب الشعر: ١/١٦٧، ١٦٨

وذي فائش ، وذي رعين ، وذي الكلاع ، ومن أشبههم [١] . وهو يسوق هذا البيت ضمن مجموعة أبيات يهجو فيها اليمن تعصبا لمضر ، فيقول : لا أعني بهجوي وذمي سفلتكم ، ولكني أعني به عليتكم وملوككم . ولعل الوقوف على هذه الكلمة والضغط عليها يفجر دلالات كثيرة ، منها أن ق طع (ذوي) عن الإضافة جاء موحيا بالهزء بهؤلاء الملوك ، والسخرية منهم، ونفى كل صفة كريمة عنهم . وجاء إدخال (ال) على (ذوي) وما أحدثته من تضعيف (الذال) حين النطق ، موحيا بأن هجو الكميت لهؤلاء الملوك ، لم يكن خطأ منه أو دون قصد ، بل جاء عمدا لهؤلاء الملوك أنفسهم .

(١) الدرر اللوامع: ٣٠/٥، شرح أبيات سيبويه . للسيرافى: ١٥٨/٢، و الكتاب: ١٨٢/٣، و كتاب الشعر: ١٦٧/١، ١٦٨

المبحث الثاني : تغيير البناء النحوي بضرورة الزيادة

جاءت الزيادة في شعر الكميت بن زيد إما تطويعا للأداء العروضي ، وإما لغرض دلالي قصده الشاعر وراغ إليه .

وتتعلق ظاهرة الزيادة في شعره بزيادة الحرف أو الكلمة ، وهي – في كثير منها – مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوزن الشعري ، ومع ذلك لم يخرج الكميت في استعماله عن سنن العربية ، فلتغيير البناء النحوي بضرورة الزيادة نظائر في الاستعمال اللغوي .

زيادة حرف العطف

كما سبق أن اختلف النحاة في جواز حذف حرف العطف ، فإنهم اختلفوا كذلك في جواز زيادته ؛ فذهب الكوفيون إلى أن (الواو) العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس المبرد ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز [1] .

واحتج الكوفيون بأنه قد جاء كثيرا في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب، قال الله تعالى :

﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [2] فالواو زائدة ، والتقدير : " فتحت أبوابها " ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [3] وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾ [4]

فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : " اقتربَ " ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : " حتى إذا فتحت " والشواهد على هذا النحو من القرآن كثيرة ، ومثله قول امرئ القيس :

فلما أجَزْنا ساحةَ الحيِّ وانْتَحَى بِنَا بطنُ حِقْفٍ ذي قِقَافٍ عَقَنْقَلِ

والتقدير فيه : انتحى ، والواو زائدة ؛ لأنه جواب " لما " [5] . ومثله قول الشاعر :

ولقد رَمَقْتُكَ في المجالسِ كلِّها فإذا وأنتَ تُعينُ مَنْ يبغيني [6]

---

(١) الإنصاف: ٢/ ٤٥٦ –٤٥٨، و شفاء العليل: ٧٨٢،٧٨٣/٢ ، و مغنى اللبيب: ٤١٧/٢، و ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ١٤٨، و شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٥،٥٦ ، و رصف المبانى: ٤٢٥،٤٢٦، و معانى القرآن للفراء: ٢١١/٢

(٢) الزمر: ٧٣

(٣) الصافات : ١٠٣،١٠٤

(٤) الأنبياء: ٩٦، ٩٧

(٥) الإنصاف: ٤٥٨/٢

(٦) شفاء العليل: ٧٨٣/٢، و مغنى اللبيب: ٤١٧/٢

أما البصريون ، فذهبوا إلى منعه ، واحتجوا بأن قالوا : (الواو) في الأصل حرف وضع لمعنى؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وجميع ما استشهد به الكوفيون على الزيادة يمكن أن يحمل فيه على أصله .

ولا أرى مانعا من القول بزيادة حرف العطف ، ما دام قد ورد السماع به ، ولا داعي للتأويل الذي ذهب إليه البصريون ؛ فما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرة واحدة ، وذلك في قوله :[١]

لسَّ الغمير بها مستَقْبَلا أُنُفًـــا   من الربيع وحتى اغْلَوْلَبَ العُشْبُ

فالواو زائدة ، والتقدير : من الربيع حتى اغلولب العشب . ولعل زيادة الواو – هنا – مطلب موسيقي اقتضاه وزن البيت ، لأن (الواو) هي المقابل لـ (عين) " فَعُلُنْ " ، ولو حذفت لاختل وزن البيت .

---

(١) ديوانه: ١/٩٤

دخول (ها) التنبيه على اسم الإشارة المقترن بالكاف

(ها) التنبيه لفظ مشترك ؛ يكون اسما وحرفا ، فإذا كان اسما فله قسمان [(١)] :

أحدهما : أن يكون اسم فعل بمعنى (خذ) .

والثاني : أن يكون ضميرا للغائبة . وهو واضح .

وإذا كان حرفا فهو حرف تنبيه ، يطرد دخوله على أسماء الإشارة المجردة من الكاف، التي أصولها : " ذا وذي ، وذان ، وذين ، وتان ، وتين ، وأولي مقصورا وممدودا " فتقول : " هذا ، وهذان ، وهذين ، وهاتان ، وهاتين ، وهؤلاء " [(٢)] . ويقل دخول (ها) التنبيه على اسم الإشارة المقرون بالكاف دون اللام ، ومنه قول طرفه :

رأيتُ بني غبراءَ لا يُنْكرونَنِـــي ولا أهل هذاك الطراف المُمَدَّدِ [(٣)]

وقول الآخر :

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلانا شَدَنَّ لَنَـــا مِنْ هَؤُلَيَّائكُنَّ الضالِّ والسمرِ [(٤)]

وذلك لأنه لما كان للمشار إليه ثلاث مراتب : قربي ، ووسطي ، وبعدي ، فيشار إلى من في القربي بما ليس فيه (كاف) ولا (لام) : كـ (ذا ، وذي) ، وإلى من في الوسطي بما فيه (الكاف) وحدها نحو : (ذاك) ، وإلى من في البعدي بما فيه (كاف ، و(لام) نحو : (ذلك)[(٥)]، فإن المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد ، فلا يصح أن ينبه عليه ، إذ لا ينبه أحد ليرى ما ليس بمرئي له [(٦)] .

ويمتنع دخول (ها) التنبيه على المقرون بالكاف واللام ، فلا يقال : " هذا لك " ؛ لكثرة الزوائد [(٧)] .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت ست مرات في خمسة أبيات ، وذلك في قوله [(٨)] :

يَهيلون من هاذاك في ذاك بينهم أحاديثُ مغرورين بَكْلٌ مِنَ الْبَكْلِ

---

(١) الجنى الداني : ٣٤٦

(٢) رصف المباني : ٤٠٤

(٣) حاشية الصبان: ٢١٠/١،و شرح ابن عقيل: ١٣٤/١، و شرح التسهيل : ٢٤٤/١،و شفاء العليل ٢٥٧/١،و شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٧٨،٧٩

(٤) شرح ابن عقيل: ١٣٤/١

(٥) السابق: ١٣٥،١٣٦/١

(٦) حاشية الصبان: ٢١٠/١

(٧) الجنى الداني: ٤٣٧

(٨) ديوانه: ٣٥٩/٢

وقوله [1] :

على رسلةٍ من هذه وتَكَمُّشٍ   بهاتيكَ إنْ هاج الرُّوَاعَ امتلالُها

وقوله [2] :

لا ابن عمٍّ كهذا ولا عـ   ـمٌّ كهذاكَ سيِّد الأعمامِ

وقوله [3] :

فما ساءني تكفيرُ هاتيكَ منهمُ   ولا عيبُ هاتيك الَّتي هي أعيبُ

وقوله [4] :

ففي هاذاك نحنُ ليوثُ حربٍ   وفي هذا ثِمالُ مُعَصَّبينا

فألحق الكميت (ها) التنبيه باسم الإشارة المقترن بالكاف (ذاك) ثلاث مرات ، و(تيك) ثلاث مرات ، وهو ما أجمع النحاة على جوازه مع قلته .

---

(١) ديوانه :٢/٣٨٥

(٢) السابق: ٤/١٧٧

(٣) السابق:٤/١٨٥

(٤) شرح هاشميات الكميت. لأبي رياش: ٢٥٨

زيادة (ما) بعد حرف الجر

قد تُزاد " ما " بعد حرف الجر ، فتكفه عن العمل – غالبا – وتزيل اختصاصه ، وهو الدخول على الاسم لجره . ومن القليل الذي لا يقاس عليه أن يبقى لحرف الجر اختصاصه ، وهو أن يدخل على الاسم فيجره ، بالرغم من اقترانه بـ " ما " الزائدة [١] . وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله [٢] :

وزيد بعد "رُبَّ" و " الكاف " فكفّ ... وقد تليهما وجرٌّ لم يُكَفّ

فمن زيادة " ما " وكفها للجار عن العمل قوله :

فإن الحُمْرَ من شرِّ المطايا ... كما الحَبِطَاتُ شرُّ بني تميمِ

وقوله :

ربَّما الجاملُ المؤبلُ فيهم ... وعناجيجُ بينهنَّ المِهَارُ [٣]

وهذا هو الغالب ، وقد تزاد بعد الجار ولا تكفه عن العمل ، وهو قليل [٤] ، كقوله :

وننصر مولانا ونعلم أنه ... كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ

وقد عد ابن عصفور ذلك من ضرورات الزيادة ، نحو قول الأعشى [٥] :

كما راشدٍ تجدين امرءًا ... تفكر ثم ارْعوى أو نَدِمْ

يريد : كراشد .

وقد زيدت (ما) بعد حرف الجر مع إعماله في شعر الكميت مرتين ، الأولى في قوله [٦] :

إذا أخذتْ له في ما شريطٍ ... رآنا بالإساءةِ مُحسنينا

أي : في شريط [٧] . والثانية في قوله [٨] :

يَركُضْنَ في المَهْمَةِ اليَبَابِ كما ... أقربِ أرضٍ لها أباعدُها

يريد : كأقرب أرض.

---

(١) راجع : النحو الوافي: ٥١٨/٢

(٢) شرح ابن عقيل: ٣٢/٣

(٣) السابق: ٣٢،٣٣/٣

(٤) السابق: نفسه.

(٥) ضرائر الشعر:٦٨

(٦) شرح هاشميات الكميت. لأبى رياش: ٢٧٤

(٧) الشريط: العتيدة للنساء ، تضع فيها طيبها ،وقيل: هى عتيدة الطيب .(اللسان) ٨٥/٧

(٨) ضرائر الشعر: ٦٨، وقد نسب ابن عصفور هذا البيت للكميت ،إلا أننى لم أعثر عليه فى الديوان

اقتران جواب (لو) ، و(لولا) بـ (لقد)

لا يكون جواب " لو " إلا فعلا ماضيا مثبتا ، أو منفيا بـ " ما " أو مضارعا مجزوما بـ " لم "(١) .

والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام المفتوحة ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا ﴾(٢) ، وقد تحذف هذه اللام – في غير الكثير – نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾(٣) . أما الماضي المنفي بـ " ما " فالغالب خلوه من اللام ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴾(٤) ، ومن غير الغالب قوله :

ولو نُعْطَى الخيار لما افترقنا (٥)

وقوله :

كذبت وبيت الله لو كنت صادقا ... لما سبقتني بالبكاء الحمائم(٦)

وقد يقترن جوابها بـ " إذا " نحو " لو جئتني إذا لأكرمتك " . وندر كونه تعجبا مقرونا باللام نحو قوله :

فلوْ مِتُّ في يوم ولم آت عجزةً ... يضعفني فيها امرؤ غير عاقلِ

لأكرِم بها منْ ميتةٍ إنْ لقيتُها ... أُطَاعنُ فيها كلَّ خِرقٍ مُنَازِلِ(٧)

وندر كذلك اقترانه بـ (قد) ، قال ابن هشام : " وقد ورد جواب " لو " الماضي مقرونا بـ " قد " وهو غريب كقول جرير :

لو شئتِ قد نقعَ الفؤادُ بشربةٍ ... تدعُ الحوائمَ لا يَجِدْنَ غَلِيلا ".(٨)

أما جواب " لولا " فإنه إذا كان مثبتا قرن باللام غالبا ، وإذا كان منفيا بـ " ما " لم يقترن باللام غالبا ، وإذا كان منفيا بـ (لم) ، لم يجز دخول اللام عليه . وقد سبق الحديث عن ذلك بالتفصيل في موضع " حذف اللام من جواب (لولا) " .

---

(١) الجنى الداني: ٢٨٣

(٢) الأنفال: ٢٣ (٣) الواقعة : ٧

(٤) الأنعام: ١٤٨

(٥) همع الهوامع: ٢/٤٧٤،٤٧٣

(٦) الجنى الداني : ٢٨٤

(٧) همع الهوامع: ٢/٤٧٤،٤٧٣

(٨) مغنى اللبيب: ١/٣٠٠،و الدرر اللوامع: ٥/١٠٣

وفي اقتران جواب (لولا) بـــ (قد) ، قيل : إنه من الشذوذ ؛ إذ يقول ابن هشام – في سياق الحديث عن اقتران جواب (لو) الماضي بـــ (قد) – : " ونظيره في الشذوذ اقتران جواب (لولا) بها – أي بـــ (قد) – كقول جرير أيضا :

كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيـــةً   لولا رجاؤكَ قد قَتَّلْتُ أولادي[1]"

أما عن اقترانه بـــ (لقد) فقد ورد في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ [2] " . ومنه قوله [3] :

لولا الأميرُ ولولا حقُّ طاعتِـــه   لقد شربْتُ دمًا أحلى من العسلِ

ولم يسمع اقتران جواب (لو) بـــ (لقد) ، قال السيوطي : " لا أحفظ من كلامهم : " لو جئتني لقد أحسنت إليك " ، وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها ، وقياس (لو) على (لولا) في ذلك عند من يرى القياس سائغا " [4]

وقد ورد اقتران جواب (لو) بـــ (لقد) في شعر الكميت مرتين :

الأولي في قوله [5] :

ولو ماتَ مِنْ نُصْحٍ لقومٍ أخوهُمُ   لقد لقِيَتْنِي بالمنايا شعوبُهَـــــا

والثانية في قوله [6] :

ولو جهَّزتُ قافيـــــةً شَرُودًا   لقد دخلتْ بُيُوتَ الأشعرينـــــا

فأتي الكميت بـــ (لقد) في جواب (لو) في البيتين ، وذلك سائغ بالقياس على اقتـــران جـــواب (لولا) بها . ونلاحظ أن السياق الدلالي في البيت الثاني ، قد تطلب مجيء ، (لقد) في جـــواب (لو) ، وذلك لأن الشاعر في سياق تهديد ووعيد لقبيلة (أود) إحدى قبائل الـــيمن ، وينـــذرهم بتجهيز قافية لهم ، يهجوهم فيها ، ويظهر معايبهم ، ويؤكد لهم أن هذه القافية ستشرد في كل البلاد ، ولن تترك بيتا إلا وستدخله ، حتى بيوت الأشعرين أنفسهم ، ولم يكتف الشـــاعر بـــ (اللام) لتأكيد الجواب ، بل أتى بـــ (قد) مع (اللام) ؛ لتزيد الكلام رسوخا ، وتدل على مقدرتـــه على تحقيق هذا الكلام .

وقد ورد كذلك اقتران جواب (لولا) بـــ (لقد) في قول الكميت : [7]

يقولون لم يُورَثْ ولولا تراثُـــهُ   لقد شَرِكَت فيه بَكِيلٌ وأَرْحَـــبُ

وذلك جائز لا خلاف فيه كما سبق .

---

(١) مغنى اللبيب: ٣٠١/١

(٢) الإسراء: ٧٤

(٣) الأشباه والنظائر : ٢٧٠/٢

(٤) السابق: نفسه.

(٥) ديوانه: ١٠٤/١

(٦) السابق: ٤١٦/٢

(٧) ديوانه: ١٨٧/٤

دخول (الواو) على خبر الناسخ

تختص ليس بجواز اقتران خبرها بالواو إن كان جملة موجبة بـ (إلا) كقول الشاعر :

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا مـــا قابلتْهُ عينُ البصيرِ اعتبـــارُ

ويشاركها في ذلك كان بعد نفي كقوله :

ما كان من بَشَرٍ إلا وميتَتُـــهُ محتومةٌ لكن الآجـالُ تختلفُ [١]

وهذا إنما أجازه الأخفش دون غيره من البصريين ، قال ابن جني : " وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان نحو قولهم : " كان ولا مال له " أي : كان لا مال له . ووجه جوازه عندي: شبه خبر كان بالحال فجرى مجرى قولهم : جاءني ولا ثوب عليه ، أي : جاءني عاريا " [٢] . وإليه ذهب ابن مالك إذ يقول : " وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحال ، فوليت الواو مطلقا " [٣] . وقال في موضع آخر : " ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية في اقترانها بالواو قول الشاعر :

فظلوا ومنهم سابق دمعة لـــه وآخر يثني دمعة العين بالمَهْـــلِ

ومثله قول الآخر :

وكانوا أناسا ينفخون فأصبحـوا وأكثرُ ما يُعطونَهُ النَّظَرُ الشَّزْرُ [٤]

وجعل ابن عصفور دخول (الواو) على خبر الناسخ من ضرورات الزيادة ، ومنه قول الشاعر:

كُنَّا ولا تَعْصِي الحليلةُ بَعْلَهـــا فاليومَ تضربُهُ إذا هو ما عَصَـــى

قال ابن عصفور : " الواو زائدة في خبر كان ... والتقدير : كنا لا تعصي الحليلة بعلها " [٥] بيد أن الجمهور لا يجيز زيادة (الواو) أصلا [٦] ، فأنكروا دخول (الواو) على خبر الناسخ، وتأولوا الجملة على الحال والفعل على التمام [٧] ، أو أن الفعل ناقص والخبر محذوف للضرورة [٨] .

---

(١) حاشية الصبان: ١/٣٦١

(٢) الخصائص: ٢/٤٦٢،و سر صناعة الإعراب: ٢/٦٥٠

(٣) التسهيل: ٥٥

(٤) شرح التسهيل: ١/٣٦٠،٣٥٩،و الدرر اللوامع: ٢/٦٦،و همع الهوامع: ١/٣٧٠، و معاني القرآن: للفراء ١/٢٧١

(٥) ضرائر الشعر: ٧٢،وراجع: الأمثال العربية . دراسة نحوية : ٤٧٠، ٤٧١. ماجستير – دار العلوم د. محمد صقر

(٦) الإنصاف : ٤٥٩

(٧) همع الهوامع: ١/٣٧١، و شرح المفصل: ٧/١٠٣، ١٠٤

(٨) حاشية الصبان: ١/٣٦٢

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرتين ، الأولى في قوله : (١)

أناسٌ بهم عزّتْ قريشٌ فأصبحوا   وفيهم خِباءُ المُكْرَماتِ المُطَنَّبُ

والثانية في قوله : (٢)

فأصبح باقي عَيْشِنَا وكأنّهُ   لِواصِفِهِ هِدْمُ الخِبَاءِ المُرَعْبَلُ

فعلى مذهب الجمهور فإن أصبح تامة في البيتين ، والجملة حالية فيهما ، أو إنها ناقصة ، والخبر محذوف للضرورة .

(١) ديوانه: ٤/١٨٩

(٢) السابق: ٤/٢١٠

وقوع الفعل الماضي خبرا لـ (ليس)

أجمع أكثر النحاة على أن الفعل الماضي لا يقع خبرا لـ (دام ، وزال ، وانفك ، وبرح، وفتئ ، وصار ، وليس) [١] .

وقد عد بعض النحاة الإخبار عن (ليس) بالفعل الماضي من خواص لغة الشعر ، إذ ورد في قول الشاعر :

وقولا لها ليس الضلالُ أجارَنَا ... ولكنَّنا جُرْنا لنلقاكم عَمْدا

فأخبر عن (ليس) بـ (أجارنا) وهو فعل ماض ، ولا يجوز ذلك في النثر .[٢]

وقال القرطبي في قراءة : " أليس قلت للناس " في موضع : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [٣] : " وهذا لا يعرف في نحو المعربين ، ولا يحمل على مذاهب النحويين ؛ لأن العرب لم تقل : ليس قمت ، فأما : لست قمت بالتاء ، فشاذ قبيح خبيث رديء ؛ لأن (ليس) لا تجحد الفعل الماضي ، ولم يوجد مثل هذا إلا في قولهم : أليس قد خلق الله مثلهم ، وهو لغة شاذة ، لا يحمل كتاب الله عليها " [٤]

فالقرطبي يجعل مجيء خبر (ليس) فعلا ماضيا ، من الشذوذ الذي لا يحمل عليه كتاب الله ، بيد أن ابن مالك قد أجاز ذلك ، حيث قال : " وربما خالفتهن (ليس) فوليها فعل ماض ، كما جاء في الحديث قول النبي – صلى الله عليه وسلم –: " ليس قد صليت معنا ؟ "[٥] وحكى سيبويه عن بعض العرب : ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد . وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي : وقد تخالفهن ليس ، أي : قد تخالف (ليس) صار ، ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض " [٦] .

وقد جاء الفعل الماضي خبراً لـ (ليس) في قول الكميت [٧] :

وليس ابنُ الخَتَّارِ كان طِبًّا ... بمقصيٍّ المحلِّ ولا دَخيلِ

فأخبر عن (ليس) بـ (كان) وهو فعل ماض ، والأصل في ذلك أن يكون مقصورا على لغة الشعر كما سبق . أما ما عدا الأفعال السابقة – نحو كان وأخواتها – فاختلف فيه ، فقد أجاز الكوفيون والمبرد وقوع الماضي خبرا لكان وأخواتها بشرط اقترانه بقد ظاهرة أو مضمرة[٨] .

---

(١) شرح الكافية : ٢/١٧٤ ، ١٧٥

(٢) كشف المشكل : ١/٣٢٩، ٣٣٠، ٣٩٣ ، و شعر أبى تمام . دراسة نحوية : ١٤٦

(٣) المائدة : ١١٦

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى: . المجلد الأول ج١ /٨٢

(٥) رواه البخارى – كتاب (الحدود) تحت رقم ٦٣٢٣ ، ورواه مسلم – كتاب (التوبة) تحت رقم ٤٩٦٥

(٦) شرح التسهيل : ١/٣٤٤

(٧) ديوانه: ٢/٣٥٦

(٨) شرح الكافية : ٢/١٧٢، ١٧٣

قال الرضي : " وجمهورهم على أنه غير مستحسن ، ولا يحكمون بمطلق المنع ، قالوا : فإن وقع فلابد من " قد " ظاهرة أو مقدرة لتفيد التقريب من الحال ، إذ لم يستفد من مجرد كان ، وكذا قالوا في أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات " [١] .

أما البصريون ، فهم يجوزون وقوع الماضي خبرا لكان وأخواتها دون (قد) ظاهرة أو مقدرة ؛ وذلك لكثرته في كلامهم نثرا ونظما [٢] . قال تعالى : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ ﴾ [٣] ، و ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ ﴾ [٤] ، و ﴿ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَاداً ﴾ [٥] ، و ﴿ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ ﴾ [٦] .

وحكى الكسائي عن بعض العرب : أصبحت نظرت إلى ذات التنانير ؛ يعني ناقته ، فجعل (نظرت) خبرا لـ (أصبحت) [٧] . وقال زفر بن الحارث الكلابي :

وكُنَّا حَسِبْنَا كلَّ بيضاءَ شحمةً ... ليالِيَ لاقَيْنَا جُذَامَ وحِمْيَرا

وقال النابغة الذبياني :

أمسَتْ خلاءً وأمسى أهلُهَا احْتَمَلُوا ... أخنى عليها الذي أخنى على لُبَدِ [٨]

وقال الآخر :

وكان طَوَى كَشْحًا على مُسْتَكِنَّه [٩]

وغيره كثير .

مما سبق يتضح أن وقوع الفعل الماضي خبرا لـ (ليس) أمر مقصور على لغة الشعر [١٠] ، والمستحسن أن يكون هذا الماضي مقرونا بالحرف " قد " ؛ ليقربه من الحال ، طبقا لرأي الكوفيين الذين يشترطون هذا في وقوع الماضي خبرا لـ (ليس) [١١] . وأن ما ذهب إليه البصريون من جواز وقوع الماضي خبرا لكان وأخواتها دون اشتراط (قد) ظاهرة أو مقدرة هو الصواب ؛ وذلك لكثرته في الشعر والنثر على سواء .

---

(١) شرح الكافية : ٢/١٧٢، ١٧٣
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٣٦٥- ٣٦٨
(٣) المائدة: ١١٦
(٤) يوسف: ٢٦
(٥) الممتحنة: ١
(٦) يونس: ٨٤
(٧) شرح جمل الزجاجي : ١/٣٦٥- ٣٦٨
(٨) شفاء العليل: ١/٣٠٩، ٣١٠
(٩) الخزانة : ٣/٤، ٤
(١٠) شعر أبي تمام : ١٥٠
(١١) النحو الوافي : ١/٥٥٩

دخول (ليس) على الفعل المضارع

اختلف النحاة في (ليس) أهي فعل ، أم حرف ؟ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب البعض إلى أنها حرف ، وأول من ذهب من النحاة إلى أن (ليس) حرف ، هو ابن السراج ، وتابعه أبو علي الفارسي ، وأبو بكر بن شقير .(١)

وفي دخول (ليس) على الفعل المضارع آراء ، فقد ذهب سيبويه والمبرد وغيرهما إلى أن (ليس) فعل واسمها مضمر فيها (٢) . وذهب آخرون إلى أنها حرف للنفي ؛ إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها (٣) . قال المالقي : " اعلم أن (ليس) ليست محضة في الحرفية ، ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع الخلاف بين سيبويه وأبي علي الفارسي ... فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية ، إنها حرف لا غير ، لـ " ما " النافية كقول الشاعر :

تُهدي كتائبَ خُضْرا ليس يَعْصِمُها إلا ابتدارٌ إلى موتٍ بِإلْجامِ

فهذا لا منازعة في الحرفية في (ليس) فيه ؛ إذ لا خاصية من خواص الأفعال " (٤) .

وقد دخلت (ليس) على الفعل المضارع في شعر الكميت مرتين ، وذلك في قوله : (٥)

وعِلْمُكَ جهلٌ إذا ما وَثِقْتَ بمَنْ ليس يُؤْمَنُ مِنْ غُذْرِهِ

وقوله : (٦)

ولستَ تَصَبُّ إلى الظاعنينَ إذا ما خليلُكَ لم يَصْبَبِ

وليس هناك ما يدعو إلى تقدير ضمير شأن في أمثال قولي الكميت ، فهذان البيتان يدلان على خلوص (ليس) للنفي فقط ، فهي بمعنى (لا) أو (ما) في إفادة النفي فقط . ومن ثم ينتفي عنها عملها عمل الأفعال الناسخة ، ويكون المقصود في قولي الكميت : (لا يؤمن ، وما تصب) .

---

(١) شرح ابن عقيل : ١/٢٦٢، و مغنى اللبيب: ١/٢٩٣

(٢) الكتاب: ١/٧٠،٥٩،٤٦، ١٤٧،و المقتضب: ٤/٨٧، و شرح المفصل: ٧/١١١

(٣) رصف المبانى : ٣٠١،٣٠٠ ،و الجنى الدانى : ٤٩٤،و مغنى اللبيب: ١/٢٩٣

(٤) رصف المبانى : ٣٠٠، ٣٠١

(٥) ديوانه: ١/١٦٠

(٦) السابق: ٤/٢١٩

الفصل الثاني

تغيير البناء النحوي بضرورة الترتيب والإبدال

المبحث الأول : تغيير البناء النحوي بضرورة الترتيب.

المبحث الثاني : تغيير البناء النحوي بضـــرورة الإبدال.

مدخل :

إن بناء الجملة في اللغة العربية يسير وفق نظام معين من حيث الترتيب والإبدال ، ولم يكن هذا النظام جامدا بحيث لا يسمح بالتغيير فيه ، وإن كان هناك ترخص أو سماح بالتغيير ، فإن الشاعر أولى بذلك ؛ لأن ما يملى على الشاعر من عروض شعره وقوافيه يجعله يتصرف في بناء الجملة كيف يشاء ، فيقدم أو يؤخر في عناصر الجملة ، أو يفصل بين المتلازمين ، أو يبدل حكما بحكم حين يجد ذلك كله مطلبا ضروريا . إلا أن هذه الحرية الممنوحة للشاعر مشروطة بأمن اللبس وانفهام المعنى .

تسير عناصر الجملة وفق نظام معين ، فلكل عنصر رتبته الخاصة من حيث التقديم والتأخير وفصله عن غيره من العناصر . ولا يسمح لأحد غير الشعراء بتجاوز هذه الرتبة ؛ وذلك لما منحوا من خصوصية في التعامل مع اللغة ، تكفل لهم حرية التصرف في أساليبها . وكان لتغيير هذه الرتبة دور كبير في تغيير البناء النحوي .

تقديم الخبر المحصور بـ (إلا)

الأصل في الخبر أن يلي المبتدأ ، إلا أنه قد يتقدم عليه . وللخبر في تأخره عن المبتدأ، وتقدمه عليه ثلاثة أقسام [1] : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقسم يجب فيه التأخير ، وقسم يجب فيه التقديم . ولسنا في حاجة – هنا – إلى الكلام عن مواضع تقديم الخبر جوازا ، أو وجوبا ، وإنما يعوزنا أن نفصل الكلام عن مواضع تأخير الخبر وجوبا ، وهي ما يلي [2] :

- أن يتساوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ ، نحو " زيد أخوك" ، فلا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدمته فقلت : " أخوك زيد " لكان المقدم مبتدأ ، وأنت تريد أن يكون خبرا .
- أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، نحو : " زيد قام " فلا يجوز التقديم بأن يقال : " قام زيد " لئلا يخرج من باب المبتدأ والخبر إلى باب الفعل والفاعل .
- أن يكون الخبر لمبتدأ دخلت عليه (لام) الابتداء ، نحو : " لزيد قائم " فلا يجوز تقديم الخبر على (اللام) ، فلا تقول : " قائم لزيد " ؛ لأن (لام) الابتداء لها صدر الكلام .
- أن يكون المبتدأ مستحقا للصدارة في الكلام ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام .
- أن يكون الخبر محصورا ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ ﴾ [4] ، إذ لو قدم الخبر ، لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ .

---

(١) شرح ابن عقيل : ١/٢٣٢

(٢) السابق: ١/٢٣١– ٢٣٨، و النحو الوافى : ١/٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦

(٣) آل عمران : ١٤٤

(٤) (الرعد) ٧

تلك هي أهم المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر ، فلا يتقدم الخبر على المبتدأ في أي من المواضع السابقة ، بيد أنه قد ورد تقديم الخبر المحصور على المبتدأ في قول الكميت [1] :

فيا ربِّ هلْ إلا بِكَ النصرُ نَبْتَغِي　　　عليهم وهل إلا عليكَ المُعَوَّلُ

حيث قدم الكميت الخبر المحصور بـ (إلا) في موضعين :

الأول : وكان حقه أن يقول فيه : " وهل النصر يبتغى إلا بك " ، فقدم الخبر – وهو قوله : " بك " – على مبتدئه : " النصر " . أما على اعتبار أن الخبر هو جملة (نبتغي) ، فلا شاهد في الموضع الأول لما نحن فيه .

والثاني : وكان حقه أن يقول فيه : " وهل المعول إلا عليك " ، فقدم الخبر – وهو قوله : " عليك " – على مبتدئه : " المعول " .

والتقديم في مثل هذه الحال شاذ عند أكثر النحاة [2] . ولكن مقصود الشاعر أن يقول : إن الله تعالى هو الناصر الوحيد لمن أراد النصر ، وأن الالتجاء لا يكون إلا إلى الله تعالى ، والاعتماد لا يكون إلا عليه سبحانه ، لذا اضطر إلى التقديم [3] .

والذي عليه عامة علماء البلاغة وبعض النحاة ، أن تقديم المقصور عليه بدون أن تتقدم أداة الاستثناء غير جائز ؛ لما يلزم عليه من تغيير المعنى وانقلابه ، أما إذا تقدمت أداة الاستثناء كما في قول الكميت ، فلا مانع من تقديم المقصور عليه ؛ لانفهام المعنى ووضوحه [4] .

ومن ثم فإن التقديم في قول الكميت جائز ، وينتفي الشذوذ عنه ؛ لأن تقديم المقصور عليه مع إلا لم يوقع في لبس ؛ إذ المعنى بعد التقديم على ما كان عليه قبله .

---

(١) ديوانه: ٤/٢١٢

(٢) راجع: شرح ابن عقيل : ١/٢٣٦، و همع الهوامع: ١/١٠٢، و أوضح المسالك: ١/١٤٦، ١٤٧، و التصريح : ١/٥٥١، و الدرر اللوامع: ٢/٢٦

(٣) شرح الأشموني : ١/٣١٨، ٣١٩

(٤) السابق: نفسه.

تقديم (من) ومجرورها على (أفعل) التفضيل

من حالات أفعل التفضيل أن يكون مجردا ، وعندئذ لابد أن يتصل به " من " لفظا أو تقديرا ، جارة للمفضل عليه نحو " زيد أفضل من عمرو " ، فقد تحذف " من " ومجرورها للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾ [1] أي : وأعز منك نفرا [2] .

و " مِنْ " ومجرورها مع (أفعل) التفضيل بمنزلة المضاف إليه من المضاف ؛ فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلا أن يكون المجرور بـ (من) اسم استفهام ، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في قوله [3] :

وإن تكن بتلو " مِنْ " مستفهما ... فلهما كن أبدا مقدما

كمثل " ممن أنت خيرٌ "ولدى ... إخبارٍ التقديمُ نزرا وردا

أي أنه إذا كان المجرور بـ " من " اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام ، فإنه يجب – حينئذ – تقديم " من " ومجرورها على (أفعل) التفضيل ، نحو : " ممن أنت خير ؟ ، ومن أيهم أنت أفضل ؟ ومن غلام أيهم أنت أفضل ؟ " ؛ وذلك لأن الاستفهام له صدر الكلام ، ويكون التقديم – حينئذ – قياسا مطردا [4] .

أما إذا تقدمت " من " ومجرورها على (أفعل) التفضيل ، ولم يكن مجرورها اسم استفهام فذلك خاص بالشعر ، وهذا مذهب الجمهور [5] ، وهو نادر عند ابن مالك لا ضرورة [6] ، ويغالي الفارسي في ذلك ويجعله مستقبحا ، إذ يقول : " إن عبد الله لمنك أفضل " مستقبح " [7] . واحتج لذلك بأن (أفعل) لا يقوى قوة الفعل ، فيعمل عمله فيما قبله ، فلا يجوز : " من زيد أنت أفضل " فتقدم الجار والمجرور عليه ؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه [8] .

---

(١) الكهف: ٣٤

(٢) شرح ابن عقيل : ١٧٦/٣

(٣) السابق: ١٨٣/٣

(٤) السابق: نفسه ، و حاشية الصبان: ٧٥/٣، ٧٦، و تسهيل الفوائد: ١٣٣

(٥) الخزانة :٢٦٨/٨، ٢٦٩،و موارد البصائر ٤٠٦، و همع الهوامع: ٧٩/٣ و الضرائر . للآلوسي: ٢٦٧/، ٢٦٨، ٢٦٩، و شرح المفصل : ٦٠/٢

(٦) شرح ابن عقيل: ١٨٤/٣

(٧) ارتشاف الضرب: ٢٣٠/٣

(٨) شرح المفصل: ٦٠/٢، و الخزانة : ٢٦٩/٨، و الضرائر : ٢٦٩

بيد أنه قد كثر تقديم " من " ومجرورها – في غير الاستفهام – على (أفعل) التفضيل في الشعر ، بحيث يصح القياس عليه ، ومن ذلك قول الفرزدق :

فقالت لنا أهلا وسهلا وزَوَّدَتْ جنى النحلِ،بل ما زودتْ منهُ أطيبُ[1]

والتقدير : بل ما زودت أطيب منه . وقول ذي الرمة – يصف نسوة بالسمن والكسل – :

ولا عيبَ فيها غير أنَّ سَرِيعها قَطُوفٌ،وأن لا شيءَ منهنَّ أكسَلُ

والتقدير : وأن لا شيء أكسل منهن ، وقوله :

إذا سايرتْ أسماءُ يومًا ظعينةً فأسماءُ من تلكَ الظعينةِ أملحُ

والتقدير : فأسماء أملح من تلك الظعينة [2] .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرتين ، وذلك في قوله [3] :

أُرِيبُ رجالا منهمُ وتُرِيبُنِي خلائقُ مما أحدثوا هُنَّ أرْيَبُ

والتقدير : خلائق أريب مما أحدثوه . وقوله [4] :

وشَيْبَة قد أثوى ببدرٍ يَنُوشُهُ غُدافٌ من الشُّهْبِ القَشَاعمِ أهْدَبُ

والتقدير : غداف أهدب من الشهب القشاعم .

والكميت بهذا الاستعمال لم يخرج عما ورد مسموعا في شعر غيره من الشعراء .

---

(١) ديوان الفرزدق :٣٢

(٢) شرح ابن عقيل : ١٨٤/٣، ١٨٥، ١٨٦،و شفاء العليل: ٦١٠/٢، ٦١١، و حاشية الصبان: ٧٥/٣، ٧٦

(٣) ديوانه: ٨٤/٤

(٤) السابق: ١٩١/٤

تقديم المفعول له على عامله

المفعول له " هو ما فعل لأجله فعل مذكور ، مثل : " ضربته تأديبا ، وقعدت عن الحرب جبنا " [١] وهو منصوب بالفعل الذي قبله ، لازما أو متعديا [٢] ، وذلك على تقدير (لام) العلة ، وهذا هو رأي جمهور البصريين ، وخالفهم الزجاج والكوفيون ، فزعموا أنه مفعول مطلق ، ثم اختلفوا ، فقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه ، نحو قوله : جئتك إكراما ، والتقدير : جئتك أكرمك إكراما . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المتقدم عليه ؛ لأنه ملاق له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق ، مثل : " قعدت جلوسا [٣] " .

وقد أجمع النحاة على جواز تقديم المفعول له على عامله ، ومنع ذلك قوم منهم ثعلب [٤] . والصواب هو ما أجمع عليه النحاة من جواز تقديم هذا المفعول وتأخيره ؛ لأن عامله متصرف [٥] . فتقول : طمعا في معروفك جئتك ، وجئتك طمعا في معروفك . أما إذا قلت : جئتك في معروفك طمعا ، أو في معروفك طمعا جئتك ، فإنه لم يجز ؛ لأن (في معروفك) معمول للمصدر ولا يتقدم عليه [٦] .

أما ما ذهب إليه ثعلب وقومه فيرده عليهم السماع ، وذلك نحو قول الشاعر [٧] :

فما جَزَعًا وربِّ الناسِ أبكي ... ولا حرصًا على الدنيا اعْتَرَاني

فقدم " جزعا " – وهو مفعول له – على العامل فيه ، وهو " أبكي " .

ومنه قول الكميت [٨] :

طربتُ وما شوقًا إلى البِيضِ أطْرَبُ ... ولا لعبا منِّي وذو الشيبِ يلعبُ

حيث قدم " شوقا " – وهو مفعول له – على عامله ، وهو " أطرب " .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب : ٢/ ٢٩

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب . لأبي البقاء العكبري: ٢٧٧

(٣) التصريح: ٢/ ٥٠٠

(٤) همع الهوامع: ١/ ٢٩٥، و ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٨٨

(٥) أسرار العربية : ١٨٩، و كشف المشكل: ١/ ٤٦٦،و الخصائص: ٢/ ٣٨٥

(٦) كشف المشكل: ١/ ٤٦٦

(٧) الدرر اللوامع: ٣/ ٨٠، و همع الهوامع : ١/ ١٩٥

(٨) ديوانه: ٤/ ١٨٣

تقديم المستثنى على المستثنى منه

الأصل في المستثنى أن يكون متأخرا ، وأن يتقدم عليه المستثنى منه ، بيد أنه قد يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، ولذلك ثلاث صور [1] :

الصورة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده ، والكلام – حينئذ – إما أن يكون موجبا ، أو غير موجب ، فإن كان موجبا ، وجب نصب المستثنى ، نحو : " قام إلا زيدا القوم " . وإن كان غير موجب ، فالمختار نصبه ، فتقول : " ما قام إلا زيدا القوم " [2] .
ومنه قول كعب بن مالك : [3]

النَّاسُ أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا ... إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وَزَرُ

والتقدير : ليس لنا وزر إلا السيوف . وقد رُوِيَ رفعه فتقول : " ما قام إلا زيد القوم " [4] .
ولا يختلف الكوفيون والبصريون في جواز هذه الصورة ، إلا أن الفارقي عد ذلك من الضرورات وذلك في توجيهه لقول الفرزدق :

وما مِثْلُهُ في الناسِ إلا مُمَلَّكًا ... أبو أُمِّهِ حَيٌّ أبوهُ يقاربُهُ

فذكر أن من ضرورات البيت تقديم الاستثناء ، وحده أن يكون مؤخرا .[5]

وإنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم ؛ لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان : البدل ، والنصب ، فالبدل هو الوجه المختار ، والنصب جائز على أصل الباب ، فلما تقدم المستثنى منه ، امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح ؛ لأن البدل لا يتقدم المبدل منه ، من حيث كان من التوابع . كالنعت والتابع لا يكون إلا متأخرا عن المتبوع – وليس قبله ما يكون بدلا منه ، فتعين النصب على الاستثناء الذي هو المرجوح [6] .

وقد عد ابن جني تقدم المستثنى على المستثنى منه من قبيل الحمل على أحسن القبيحين ، وعقد له بابا في الخصائص قال فيه : " اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة [7] ، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن

(١) شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٥

(٢) السابق: ٢/٢١٦

(٣) الكتاب: ٢/٣٣٦

(٤) شرح ابن عقيل : ٢/٢١٦

(٥) الإفصاح: ٨٦، وراجع: ضرورة الشعر للسيرافي: ١٨٦

(٦) شرح المفصل : ٢/٧٩،و شرح شذور الذهب: ٢٨٤، ٢٨٥، و الإنصاف: ١/٢٧٥

(٧) يقال : ميل بين الأمرين ، رجح بينهما ، فقوله : المميلة ، على صيغة المفعول ، يريد : المميل فيها والمرجح . انظر: الخصائص: ١/٢١٢ ، ٢١٣ ، و اللسان : (ميل) ١٣/٢٣٥

تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فُحْشا " [1] وذلك نحو : " فيها قائما رجل " ، لا يجوز في " قائم " إلا النصب ، وكان قبل التقديم فيه وجهان : الرفع على النعت نحو : فيها رجل قائم . والنصب على الحال ، إلا أنه ضعيف ؛ لأن نعت النكرة أجود من الحال منها ، فلما قدم بطل النعت ، لئلا يتقدم على المنعوت ، وتعين النصب على الحال ضرورة ، فصار ما كان مرجوحا مختارا [2] .

الصورة الثانية :

أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نحو قولك : " القوم إلا زيدا ضربت " بنصب القوم على أنه مفعول به لـ (ضربت) .

واختلف النحاة في ذلك ، فمنهم من أجاز ذلك مطلقا ، سواء أكان العامل في المستثنى منه متصرفا أم كان جامدا . ومنهم من لا يجيز ذلك مطلقا . ومنهم من قال : إذا كان العامل في المستثنى منه متصرفا نحو قولك : " إخوتك إلا زيدا حضروا " جاز التقديم ، وإن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف نحو قولك " إخوتك إلا زيدا عسى أن يفلحوا " لم يجز التقديم [3] .

الصورة الثالثة :

أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وذلك نحو قوله [4] :

خلا اللهِ لا أرجو سواكَ ، وإنما أَعُدُّ عِيالي شعبةً مِنْ عِيالكا

وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وشبهوا في ذلك المستثنى بالبدل ، من حيث كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه [5] .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت ثلاث مرات من الصورة الأولى ، وذلك في قوله [6] :

فماليَ إلا اللهَ لا ربَّ غيْرَهُ ومالِيَ إلا اللهَ غيرَكَ ناصرُ

حيث قدم المستثنى – وهو قوله : " الله " –على المستثنى منه : " ناصر " .

---

(١) الخصائص: ١/٢١٢، ٢١٣

(٢) الأشباه والنظائر : ٢/٩٩، و شرح المفصل : ٢/٧٩

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٥

(٤) السابق: ٢/٢٣٤

(٥) السابق: ٢/٢٣٥، ٢٣٦

(٦) ديوانه: ١/١٤٣

وقوله [1] :

فمالِيَ إلا آلَ أحمدَ شيعــــــةٌ ومالِيَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

فقدم الكميت المستثنى في موضعين ، وتقدير الكلام في الموضع الأول : " ومالي شـــيعة إلا آل أحمد " ، وفي الموضع الثاني : " ومالي مشعب إلا مشعب الحق " . وذلك جائز لا خلاف فيه ، ومقصود الشاعر في البيت الأول أن يقول : إن الله هو الناصر الوحيد له ، وهو بذلك يبرأ من حوله وقوته إلى حول الله وقوته ، وفي البيت الثاني يقول : ليس له أولياء أو أنصار غير آل محمد – صلى الله عليه وسلم – ولم يرتض لنفسه طريقا إلا طريق الحق ، وهو طريق النبـــي – صلى الله عليه وسلم – لذا آثر الكميت تقديم المستثنى الذي جاء دالا على هذه المعاني .

(١) السابق: ٤/١٨٤

قلب التركيب عند أمن اللبس

القلب هو أن يُجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه [1] ، ويشرح السيرافي هذه الظاهرة قائلاً : " اعلم أن الشاعر قد يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه ، فيُزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره ، ويعكس الإعراب ، فيجعل الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً ، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه .

فمن ذلك قول الأخطل :

أمَّا كُلَيْبُ بنُ يربوعٍ فليسَ لَهَا ... عندَ المفاخِرِ إيرادٌ ولا صَدَرُ

مثل القنا فذ هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوآتهم هجر

أراد : بلغت نجرانَ سوآتُهم أو هجرَ ، وذلك وجه الكلام ؛ لأن السوآت تنتقل من مكان فتبلغ مكاناً آخر ، والبلدان لا ينتقلن ، وإنما يبلغن ، ولا يبلغن .

وقال النمر بن تولب :

فإنَّ المنيةَ مَنْ يَخْشَهَا ... فسوفَ يصادفُهُ أيْنَمَا

وإنْ أنتَ حاولتَ أسبابَهَا ... فلا تَتَهَيَّبْكَ أنْ تُقْدِمَا

أراد : فلا تتهيبها ؛ لأن المنية لا تهاب أحداً .

وقال آخر – وهو ابن مقبل – :

ولا تهَيَّبُنِي المَوْمَاةُ أركبُهَا ... إذا تناوحتِ الأصداءُ بالسَّحَرِ

أراد : ولا أتهيب الموماة .

وقال آخر :

كانت فريضةَ ما تقول كما ... كان الزِّنَاءُ فريضةَ الرَّجْمِ

...... أراد : كما الرجم فريضة الزناء ... " [2]

ويتضح من قول السيرافي : " وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه " أن القلب مشروط بأن يكون المعنى مفهوماً ، واللبس مأموناً ؛ كي تتضح العلاقات الحقيقية بين الكلمات ، ويفهم المراد الأصلي من التعبير [3] .

---

(١) الضرائر : ٢٠٩

(٢) ضرورة الشعر. للسيرافى: ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥

(٣) راجع: شعر أبى تمام : ١٨٥

واختلف علماء العربية في القلب ، قال أبو حيان : " القلب للضرورة جائز باتفاق ، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام [١] " . وقال ابن هشام : " ومن فنون كلامهم : القلب ، وأكثر وقوعه في الشعر " [٢] .

والخلاف حول القلب قائم بين النحويين والبيانيين ، أما النحويون ، فمنهم من خصه بالضرورة ، وزعم أنه غني عن التأويل ، وهذا فاسد ؛ إذ ما من ضرورة إلا ولها وجه يحاوله المضطر كما نص على ذلك سيبويه [٣] . وأشار إليه ابن جنى بقوله : " واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان " [٤] . ومنهم من خصه بالضرورة وشرط التأويل . ومنهم من أجازه في الكلام ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾ [٥] والمفاتح لا تنهض بالعصبة متثاقلة ، بل العصبة هي التي تنهض بها متثاقلة . وكذلك قولهم : " أدخلت القلنسوة في رأسي ، والخاتم في إصبعي " كما قال الشاعر :

ترى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ   وسائِرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أجْمَعُ

وإنما يدخل الرأس في القلنسوة ، والإصبع في الخاتم ، ورأس الثور في الظل [٦] . وحكى أبو الحسن : " عرضت الناقة على الحوض ، وعرضتها على الماء " يراد بذلك : " عرضت الماء والحوض عليها " [٧] ، وحكى أبو زيد : " إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء " [٨] يريد : انتصب الحرباء في العود " [٩] . وقد سمع من كلامهم أيضا : " خرق الثوب المسمار "، " فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي (الإسناد) وأهملوا الحركة ، إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب ، وإنما يسند إلى المسمار ، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول " [١٠] .

وجعل ابن فارس (القلب) من سنن العرب على خلاف غيره ، فقد جعله المرزباني من عيوب الشعر ، قال : " من عيوب الشعر المقلوب ، وهو أن يضطر الوزن الشعري إلى

---

(١) موارد البصائر : ٣٩٣ (٢) مغنى اللبيب: ٢/٦٩٥

(٣) الكتاب: ١/٣٢

(٤) الخصائص: ٢/٤٦٤

(٥) القصص: ٧٦

(٦) ضرورة الشعر : ١٧٧

(٧) ضرائر الشعر: ٢٧١

(٨) الحرباء: مسمار الدرع . اللسان (حرب) ٣/١٠٢

(٩) ضرائر الشعر: ٢٧١

(١٠) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٤

إحالة المعنى فيقلبه الشاعر على خلاف ما قصده " (١) . وقال ابن عصفور : " القلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه وقد جاء أيضا في الكلام .. " (٢) هذا هو رأي النحاة . وأما البيانيون ، فاختلفوا في كونه مقبولا في الكلام الفصيح ، ولهم فيه ثلاثة أقوال (٣) :

الأول : أنه جائز مقبول مطلقا ، وممن قالوا بذلك السكاكي .

والثاني : أنه غير جائز ولا مقبول مطلقا ، وما وقع من ذلك في شعر الشعراء فهو من أخطائهم.

والثالث : أنه إذا كان القلب قد تضمن اعتبارا لطيفا فهو جائز مقبول ، وإلا ، فهو مردود على أصحابه .

وأرى أن الصواب هو جواز القلب في الكلام والشعر على حد سواء ، وذلك لوروده في القرآن ، وكثرة مجيئه في كلام العرب الفصحاء ، ولكن بشرط أمن اللبس ، ووضوح المعنى.

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت في قوله : (٤)

إذا قطعتْ أجوازَ بَيْدٍ كأنما　　　بأعلامها نَوْحُ(٥) المآلي(٦) المُسَلَّبُ(٧)

أراد : مآلي النوح ، أي : خرق النساء اللاتي ينحن على أزواجهن . فالمآلي هي التي كالأعلام ، وليست النوح ، كما أن المسلب من نعت النوح وليس من نعت المآلي إلا أنه قلب ؛ وذلك لأنه يتحدث عن سرعة الناقة ، فإذا ما قطعت أوساط الصحارى ، يسودها الصمت ، أو الحزن الشبيه بحزن النساء النوائح ؛ لأنها من فرط إحساسها تشعر بقفر الأرض وخلوها من الكلأ والناس ، ومع ذلك فهي كتوم ، لا تضجر فترغو ، فجاء القلب دالا على هذا المعنى بإبراز كلمة " نوح " وجعلها في أول الكلام .

وكذلك قوله (٨) :

هَزَزْتُكُمُ لو أنَّ فيكم مَهَزَّةً　　　وذَكَّرْتُ ذا التأنيثِ فاستَنْوَقَ الجَمَلْ

---

(١) الموشح: ١٢٨　　　(٢) ضرائر الشعر: ٢٧١

(٣) الإنصاف: ٣٧٣/١، وراجع: الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي : ٣٧١، ٣٧٢

(٤) ديوانه: ١٩٣/٤

(٥) النوح : (مصدر ناح ، ينوح ، نوحا) ، والنوح : النساء يجتمعن للحزن . انظر: اللسان: (نوح) ٣٢٠/١٤

(٦) المآلى : جمع (مئلاة) ، وهى خرقة تمسكها المرأة عند النوح . (اللسان) (ألا) ١/ ١٩٥

(٧) المسلب ، والسليب ، والسلوب : التى يموت زوجها أو حميمها ، فتسلب عليه ، وتسلبت المرأة إذا أحدت . اللسان : (سلب) ٣١٨/٦

(٨) ديوانه: ٣٩٤/٢

قوله : " استنوق الجمل " ، من الأمثال ، قال أبو عبيد : " ومن أمثالهم : " قد استنوق الجمل " وهو الرجل يكون في حديث ، ثم يخلط ذلك بغيره وينتقل إليه ، وكان بعض العلماء يخبر أن هذا المثل لطرفة بن العبد . وكان عند بعض الملوك شاعر ينشده شعرا في وصف جمل ، ثم حوله إلى نعت ناقة ، فقال طرفة عندها : " استنوق الجمل " ، وقد يقال ذلك للرجل يظن به أن عنده غناء من شجاعة وجلد ، ثم يكون الأمر على خلاف ذلك " (١) .

وجاء قول الكميت : " وذكرت ذا التأنيث فاستنوق الجمل " مقلوبا ، وكان حد الكلام وصوابه أن يقول : " وذكرت ذا التأنيث فاستجملت الناقة " أو يقول : " وأنثت ذا التذكير فاستنوق الجمل " . إلا أن الكميت قاله يمدح فيه مسلمة بن هشام بن عبد الملك ، ويهجو خالد بن عبد الله القسري ، فقلب المعنى ، ويقول بعده :

وقرَّظْتُكم لو أنَّ تقريظَ مادحٍ يُوَارِي عَوَارا منْ أديمكُـــم النَّغَلْ

وأراد بذلك أن تقريظه ومديحه لهم لم يغن عنهم شيئا ، ولا يواري عوارا ، ولا يذكر مؤنثا ، بل زادهم استئناثا ، وأنث ذكرانا (٢) . وجاء تصحيح الفعل (استنوق) في قول الكميت يدل على أن استنواق الجمل قد سبق بمحاولات كثيرة من الشاعر ؛ أملا في الاستجمال ، إلا أنها لم تحقق هدفها ، وباءت بالفشل .

وأرى أن ما فعله الكميت هو من قبيل التراجع عن الشيء عند التناهي فيه . وهذه لفتة ذكية أشار إليها ابن جنى في قوله : " إن الإنسان إذا تناهى في الضحك بكى ، وإذا تناهى في الغم ضحك ، وإذا تناهى في العظة أهمل ، وإذا تناهت العداوة استحالت مودة . وقد قال ابن دريد في مقصورته :

فإنْ أمُتْ فقد تناهتْ لذَّتِـــي وكلُّ شيءٍ بلغَ الحدَّ انْتَهَـــى

وأبلغ منه قول المتنبي :

ولَجُدْتَ حتى كِدتَ تبخلُ حائلا لِلمُنْتَهَى ومن السرور بكاء "(٣)

وقد تناهى الكميت في مديحه لبني أمية ، ومحاولته أن يذكرهم ، أي : يجعل منهم رجالا ، فانقلبت تلك المحاولة إلى الضد ، فزادتهم استئناثا ، وأنثت ذكرانا .

ولعل هذا القلب الذي استعمله الكميت " أدعى إلى إثارة الذهن بالتفكير فيه ، وتشربه على تؤدة وتريث ؛ لأنه يصدم الذهن بمالم يعتد عليه ، فيجد الإنسان نفسه مضطرا لإعادة النظر وإنعام الفكر ، فيكون ذلك أمكن في النفس ، وأشبه بعدم النسيان " (٤) .

---

(١) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : ١٩٠ وراجع: مجمع الأمثال: ٤٧٨/٢

(٢) السابق: ١٩١

(٣) الخصائص: ٢٤١/٣

(٤) العلامة الإعرابية : ٣٨٣

تقديم بعض الكلام على بعض

إن بناء التركيب النحوي يسير وفق نظام معين ، يقصد بهذا النظام ترتيب عناصر بناء الجملة من حيث التقديم والتأخير والفصول . فلكل عنصر من عناصر الجملة رتبتــه الخاصــة التي يحددها له علم النحو ، وهذه الرتبة هي التي تعين على فهم المعنــى ، وتجعــل اللــبس مأمونا .

ومن هذه العناصر ما يسمح بتغيير رتبته ، ومنها ما لا يسمح بذلك .

وقد تحدث ابن عصفور عما كثر فيه التقديم والتأخير ، وأخرج فيه الكلام عن وضــعه حتى لا يفهم فيه المعنى المراد إلا بعد تدبر كثير ، وذكر أن ذلك قبيح جدا ، لا ينبغي لأحــد أن يرتكبه وعد منه قول الفرزدق [١] :

وما مِثْلُهُ في الناسِ إلا مُمَلَّكا   أبو أمِّهِ حيٌّ أبوه يقاربـُــــــهْ

وكذلك قول الآخر – أنشده أبو الفتح – :

فأصبحتْ بعدَ خطَّ بَهْجَتِـــــهَا   كأنَّ قَفْرًا رسومَهَا قَلَمَـــــــا[٢]

وتقدير الكلام في البيت الأول : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه .

وفي البيت الثاني : فأصبحت قفرا بعد بهجتها ، كأن قلما خط رسومها .

وإذا تتبعنا ما حدث في البيت الثاني من فصل وتقديم وتأخير سنجد ما يلي :

- فصل بين المضاف (بعد) والمضاف إليه (بهجتها) بأجنبي هو الماضي (خط) .
- فصل بين الفعل الناسخ (أصبحت) وخبره (قفرا) بالأداة (كأن) .
- فصل بين الفعل (خط) والمفعول (رسومها) بعدد من الألفاظ الأجنبية .
- فصل بين الأداة (كأن) ومد خولها (قلما) بألفاظ أجنبية أيضا .
- قدم خبر (كأن) وهو (خط) عليها .
- قدم بعض خبر (كأن) وهو (رسومها) على اسمها وهو (قلما) .

فلما كان تقديم بعض الكلام على بعض يحدث خلطا كثيرا ، ربما أدى إلــى اضــطراب المعنى وتعقيده ، استقبحه بعض النحاة وكان غير مقبول عندهم [٣] .

---

(١) ضرائر الشعر : ٢١٣، ٢١٤، و ضرورة الشعر للسيرافي: ١٨٦

(٢) ضرائر الشعر: ٢١٣، ٢١٤

(٣) السابق: نفسه ، وراجع: اللغة والإبداع: ٨٣

إلا أن هذه المخالفات قد تكون لغرض ما كما يقول فندريس : " ذلك الغرض هو إبراز كلمة من الكلمات لتوجيه التفات السامع إليها " (١) . ولعل الشاعر أحوج من يكون إلى مثل هذه المخالفات ؛ لكثرة تداعي معاني الشعر عليه ،ولما يقتضيه ضبط الوزن وإحكام القافية(٢).
ومما ورد في شعر الكميت من هذا القبيل قوله (٣) :

ومِنْ أكبرِ الأحداثِ كانتْ مصيبةً ... علينا قتيلُ الأدعياءِ المُلَحَّبُ

والتقدير : كان قتيل الأدعياء الملحب مصيبة علينا من أكبر الأحداث . ففصل بين كان واسمها بالخبر ومعموله وهما قوله : " مصيبة علينا " ، وأنث كان لتأنيث المصيبة .

ولعل ما استعمله الكميت كان لغرض دلالي راغ إليه ؛ فهو يتحدث عن مقتل الحسين ابن علي – رضي الله عنهما – وأثره على آل البيت ، فجاء تقديم كلمة (مصيبة) والضغط عليها حين النطق بها دالين على وقع هذه المصيبة على نفس الشاعر وقومه .

---

(١) اللغة . لفندريس: ١٨٨

(٢) الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٤٢١

(٣) ديوانه: ١٩١/٤

وذلك في قوله [1] :

كَمْ لهُ ثم كَمْ له مِنْ قتيـــــلٍ　　　وصريعٍ تحتَ السَّنَابكِ دَامِــي

ففصل بين كم وتمييزها بالجار والمجرور ، والتوكيد اللفظي ، وفي ذلك خلاف بـين النحـاة . فذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) في الخبر ، وبين الاسم بالظرف وحرف الجر ، كان مخفوضا ، نحو : " كم عندك رجلٍ " ، و" كم في الدارِ غلامٍ " .

أما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز الجر في تمييز (كَمْ) المفصول منها ، ويجب أن يكون منصوبا حملا على (كم) الاستفهامية [2] . قال سيبويه : " إذا فصلتَ بين (كـم) وبـين الاسم بشيء ... فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنـون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول : " هذا ضارب بك زيدًا ...... وقال زهير :

تَؤُمُّ سِنَانًا وكَمْ دُونَـــــــهُ　　　مِنَ الأرضِ مُحْدَوْدِبًا غارُهَــا

وقال القطامي :

كَمْ نالَنِي منهُمُ فَضْلا على عَدَمٍ　　　إذْ لا أكادُ من الإقْتَارِ أَحتَمِلُ[3]".

وجعل سيبويه الجر مع الفصل من خصوصية لغة الشعر ، قال : " وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينهما وبين الاسم حاجز ، فتقول : " كم فيها رجل " كما قال الأعشى :

إلا عُلالَةَ أوْ بُـــــــدَا　　　هَةَ قارحٍ نَهْـــــدِ الْجُزَارَه

فإن قال قائل : أضْمر " مِنْ " بعد " فيها " ، قيل له : ليس في كل موضع يضمر الجار ، ومـع ذلك إن وقوعها بعد (كم) أكثر . وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسـم حـاجز ، على قول الشاعر :

كمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُـــلا　　　وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَـــهْ " [4]

وقال ابن مالك : " وإذا فصل مميز (كم) الخبرية بجملة أو ظرف وجار ومجرور معا ، وجـب نصبه مطلقا حملا على الاستفهامية ...... ولو كان الفاصل ظرفا ، أو جارا ومجرورا لجـاز

(١) ديوانه: ٤/١٧٧

(٢) الإنصاف: ١/٣٠٣، و شرح التسهيل : ٢/٤٢٠

(٣) الكتاب: ٢/ ١٦٤، ١٦٥

(٤) السابق: ٢/١٦٦ ، ١٦٧

النصب والجر ، إلا أن الجر مخصوص بالشعر ...... وربما نصب مميز الخبرية متصلا بها ، وزعم أنه لغة تميم " [1]

وقد أظهر الكميت (من) قبل تمييز (كم) المفصول منها . وبذا كان الجر بأداة ظاهرة ، مما لا يعد خصوصية للغة الشعر ، ولكنه أمر جائز في الشعر والنثر على حد سواء[2] .

(١) شرح التسهيل : ٢/٤٢٠، ٤٢١

(٢) راجع: شعر أبى تمام . دراسة نحوية : ٢٠٦ ، ٢٠٧

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المتضايفان من العناصر المتضامة التي يستدعي أحدها الآخر ، بصورة تجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين ، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل [1] ؛ لذا اختلف البصريون والكوفيون في جواز الفصل بينهما .

فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور [2] ، وجعلوا الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور من ضرورة الشاعر ، قال سيبويه : " ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار . إلا في شعر [3] " ، وقال ابن جني : " والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير ، لكنه من ضرورة الشاعر [4] " . وقال في موضع آخر : " وأما الفروق والفصول ...... فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه [5] " .

واحتج البصريون بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ، لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما [6] ، قال عمرو بن قميئة :

لمَّا رَأَتْ سَاتيد ما اسْتَعْبَرَتْ ... للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَهَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير : لله در من لامها اليوم .

وقال ذو الرمة :

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهنَّ بِنَا ... أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ

فإن قوله : " أصوات " مضاف إلى قوله : " أواخر الميس " ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارَّيْن والمجرورَيْن اللذين هما قوله : " من إيغالهن بنا " ، وأصل الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا [7] .

أما الكوفيون ، فقد ذهبوا إلى جواز الفصل بين المتضايفين مطلقا ، شعرا ونثرا ،

(١) راجع : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٤، و النحو الوافي : ٥٣/٣

(٢) الإنصاف: ٤٢٧/٢

(٣) الكتاب: ١٧٦/١

(٤) الخصائص: ٤٠٤/٢

(٥) السابق: ٣٩٠/٢

(٦) الإنصاف: ٤٣٥/٢

(٧) السابق: ٤٣٢/٢، ٤٣٣، ٤٣٤

وجعلوا الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور خاصا بالشعر [1] . واحتجوا بأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها ، قال الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

والتقدير : زج أبي مزادة القلوص . ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض . وقال الآخر :

تَمُرُّ على ما تستمرُّ وقَدْ شَفَتْ غلائلَ عبدُ القيسِ منها صُدُورِهَا

والتقدير : شفت عبد القيس منها غلائل صدورها . وقال الطرماح :

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المراتعِ لَمْ تُرَعْ بواديهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكنائنِ

والتقدير : من قرع الكنائن القسي [2] .

وقد ورد الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في كلامهم ، فقد حكى الكسائي عن العرب : " هذا غلامُ واللهِ زيدٍ " ، ففصل بين المتضايفين بالقسم ، وقد قرأ ابن عامر : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [3] بنصب " أولادهم "، وجر " شركائهم " ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : " أولادهم" والتقدير : قتل شركائهم أولادهم . ويرى الكوفيون أنه إذا جاء هذا الفصل بين المتضايفين في الكلام ، وفي القرآن ، ففي الشعر أولى [4] ، وقد زعم الفراء والسيرافي أن هذه القراءة خطأ عند النحويين ، ويرد ابن عصفور على هذا الزعم قائلا : " وهذا عندي تحامل ، ولا ينكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور في الكلام ، وإن لم ينقس ذلك . فقد حكى أبو عبيدة عن أبي سعيد – وهو أعرابي لقيه أبو الدقيش – أنه سمعه يقول : " إنَّ الشَّاةَ تسمعُ صوتَ – قد علم اللهُ – ربِّها ، فَتُقْبِلَ إليه وتثغو " يريد : صوت ربها قد علم الله ، فقدم الجملة ، وفصل بها بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة ابن عامر أسهل من هذا"[5] .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت مرة واحدة وذلك في قوله : [6] :

كذلك تلكَ وكالناظراتِ صواحِبُهَا ما يرى المِسْحُلُ

فقد فصل بقوله : " صواحبها " – وهو مبتدأ – بين " الناظرات " ومعمولها الذي هو " ما يرى المسحل " والتقدير : وكالناظرات ما يرى المسحلُ صواحِبَهَا . وقيل : هذا الفصل

---

(1) السابق: ٤٢٧/٢ وراجع : الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٣٤٠، ٣٤١

(2) الإنصاف : ٤٢٩/٢،و ضرائر الشعر : ١٩٧، ١٩٩ ،و ضرورة الشعر . للسيرافي: ١٨٠، ١٨١

(3) الأنعام : ١٣٧

(4) الإنصاف: ٤٣١/٢، وشرح ابن عقيل : ٨٢/٣

(5) ضرائر الشعر : ١٩٩

(6) ديوانه: ٣٤٧/٢

ضرورة [1] . وقال ابن جني : " فإن حملته على هذا – أي على الفصل بـين المتضـايفين – ركبت قبح الفصل " [2] .

وقيل : يتخرج على أن يكون الموصول قد تمت صـلته عنـد قولـه : " وكالنـاظرات صواحبها " ، وينصب " ما يرى المسحل " بفعل محذوف يـدل عليـه الصـلة ، والتقـدير : " وينتظرن ما يرى المسحل " [3] .

وأرى أنه لا حاجة بنا إلى التقدير الذي ذهب إليه البعض ؛ لأن الفصل بين المتضايفين جائز في الشعر وفي الكلام – كما سبق – كما أنه لا ينبغـي أن يحمـل هـذا الفصـل علـى الضرورة؛ لأن الشاعر لما كان بين جذبين : جذب الاتزان العروضي من حيث الوزن والقافية، وجذب المعنى ، سمح له بالترخص في بعض القرائن حتى يستطيع أن يكمل بناءه . ومن بين هذه القرائن ، قرينة التضام بين المتضايفين [4] .

---

(١) شفاء العليل: ١/٢٤٩

(٢) الخصائص: ٢/٤٠٤

(٣) شفاء العليل : ١/٢٤٩، وراجع: أمالي ابن الشجري : ١/٢٩٥، ٢٩٦،و الخصائص: ٢/٤٠٤

(٤) راجع : الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٣٤٢ ، و العلامة الإعرابية : ٣٣٧

الفصل بين النعت والمنعوت

النعت والمنعوت متلازمان كالشيء الواحد ؛ لذا قيل : لا يجوز الفصل بينهما بما ليس معمولا لواحد منهما . [1] قال أبو حيان : " ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي إلا إن كان جملة اعتراضية ، ولا يفصل بغير ذلك إلا لضرورة " [2] وذلك نحو قوله :

أَمَرَّتْ مِنَ الكتانِ خَيْطًا وأرسلتْ رسولا –إلى أخرى– جريئًا تُعينُهَا

يريد : وأرسلت إلى أخرى تعينها رسولا جريئا ، ففصل بين " رسول " وصفته بالمجرور ، وفصل بين المجرور بـ (إلى) وصفته ، وهي (تعينها) بصفة (رسول) وهي (جريئا) [3]. وقول الآخر :

أقولُ لقومٍ في الكَنِيفِ تَرَوَّحُوا عشيةَ بِتْنَا عندمـــا وَانَ رُزَّحِ

يريد : أقول لقوم رزح في الكنيف تروحوا عشية بتنا عندما وان .

ويجوز الفصل بينهما بمعمول أحدهما في الكلام والشعر [4] . كمعمول الصفة نحو قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ [5] ، والتقدير : ذلك حشر يسير علينا ، ففصل بين " حشر " وصفته " يسير " بـ " علينا " . ومعمول الموصوف نحو : " يعجبني ضربُكَ زيدًا الشديدُ" ، وعامله نحو : " زيدا ضربت القائم " ، ومفسر عامله نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ [6] . والتقدير : إن هلك امرؤ هلك ، ومعمول عامل الموصوف نحو قوله تعالى :

﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ [7] ، والمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف نحو قوله تعالى : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [8] ، والخبر نحو : " زيد قائم العاقل " ، والقسم نحو : " زيدٌ واللهِ العاقلُ قائمٌ " ، وجواب القسم نحو قوله تعالى :

---

(١) (الأشباه والنظائر)٢/٢٩٢

(٢) (موارد البصائر) ٤١٦

(٣) (ضرائر الشعر) ٢٠٤

(٤) (السابق) نفسه ، وراجع(حاشية الصبان) ٣/٨٤، و(المسائل البصريات) ١/٧٠٠، و(النحو الوافى) ٤٣٥/٣

(٥) (ق) ٤٤

(٦) (النساء) ١٧٦

(٧) (المؤمنون) ٩١ ، ٩٢

(٨) (إبراهيم) ١٠

﴿ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الغَيْبِ ﴾ [1] ، والاعتراض نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [2] .

وقد ورد الفصل بين النعت والمنعوت في شعر الكميت من هذا القبيل ، ففصل بينهما بالجار والمجرور في قوله : [3]

هَوْجَاءُ كَالْفَحْلِ هَوْجَلٌ سُرُحٌ   تَنْشَقُّ عنها الهواجرُ الذُّوَبُ

وقوله : [4]

حتَّى بدا حاجبٌ من الشمسِ   والحاجبُ منْهَا الشَّرْقيُّ مُحْتَجِبُ

والتقدير والحاجب الشرقي منها . وفصل بينهما بالجار والمجرور ، والمضاف إليه في قوله : [5]

فإنْ يَجْمَعِ اللهُ القلوبَ وَنَلْقَهُمْ   لَنَا عارضٌ مِنَ غيرِ مُزْنٍ مُكَلَّلُ

والتقدير ، لنا عارض مكلل من غير مزن . وفصل بينهما بمفسر عامل المنعوت في قوله : [6]

سَتُقْرَعُ منها سِنُّ خَزْيَانَ نَادِمٍ   إذا اليومُ ضَمَّ النَّاكِثينَ الْعَصَبْصَبُ

والتقدير:إذا اليوم العصبصب ضم الناكثين . وهذا كله جائز في الكلام والشعر على حد سواء .

---

(١) سبأ: ٣

(٢) الواقعة: ٧٦

(٣) ديوانه: ٢٠٤/٤

(٤) السابق: نفسه.

(٥) السابق: ٢١٣/٤

(٦) السابق: ١٨٤/٤

يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي ، فتقول : " قام زيد اليوم وعمرو " فتفصل بين " زيد " و " عمرو " بالظرف ؛ لأنه ليس بأجنبي من الكلام [١] .

ومن ذلك قول لبيد :

فَصَلَقْنَا في مُرَادٍ صَلْقَــــــةً وصُدَاءٍ أَلْحَقَتْهُم بِالثَّلَـــــــلْ [٢]

يريد فصلقنا في مراد وصداء صلقة . ومنه قول البعيث :

وجدتُ أباها راضيًا بي وأمَّهَا فأعطيتُ فيها الحُكْمَ حتَّى حَوَيْتُهـــا

يريد : وجدت أباها وأمها [٣] . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [٤] فقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم: " وأرجُلَكُم " نصبا ، وباقي السبعة " وأرجُلِكُم " جرا ، والحسن بن أبي الحسن : " وأرجلكـم " رفعا . فأما قراءة النصب ففيها تخريجان [٥] :

أحدهما : أنها معطوفة على " أيديكم " ؛ فإن حكمها الغسل كالأوجه والأيدي ، كأنه قيل : " واغسلوا أرجُلَكُم " . إلا أن هذا التخريج منعه البعض ؛ لأنه يلزم منه الفصـل بـين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية ، لأنها منشئة حكما جديدا ، قال ابن عصفور – وقد ذكر الفصل بين المتعاطفين – : " وأقبح ما يكون ذلك بالجمل [٦] " . إلا أن أبا البقـاء يرى عكس هذا فقال : " هو معطوف على الوجوه " ثم قـال : " وذلـك جـائز فـي العربية بلا خلاف [٧] " . وهذا هو الصواب .

والثاني : أنه منصوب عطفا على محل المجرور قبله .

أما من قرأ : " وأرجلِكم " بالجر ، فقد عطف على قوله : " رءوسِكُم " ، وقـال بعـض أهل اللغة : هو جر على الجوار ، إلا أن الجر على الجوار لا يكون في كلمـات الله كمـا قـال الزجاج [٨] .

(١) راجع : شرح جمل الزجاجي . لابن عصفور: ٢٢٤/١

(٢) السابق: نفسه ،و ضرائر الشعر: ٢٠٥، و ارتشاف الضرب: ٢٤٣٠/٥

(٣) ضرائر الشعر: ٢٠٦

(٤) المائدة : ٦

(٥) الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٤٩٣/٢

(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٤/١

(٧) الدرر المصون: ٤٩٣/٢

(٨) معاني القرآن وإعرابه . المنسوب للزجاج: ١٥٣/٢

وأما من قرأ بالرفع ، فهو على الابتداء ، والخبر محذوف ، أي : وأرجُلُكُم مغسولةٌ ، أو ممسوحة [1] . ومن الفصل بين المتعاطفين كذلك قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [2] بفتح همزة " إن " عطفا على " كلمة"، وبذلك يكون قد فصل بين المتعاطفين بجواب " لولا " تقديره : ولولا كلمة واستقرار الظالمين في العذاب لقضي [3] .

وقد ورد الفصل بين المتعاطفين في شعر الكميت كثيرا ، فجاء منه الفصل بالظرف في قوله [4] :

فقائبةٌ ما نحنُ يومًا وأنْتُمُ ... بَنِي عبدِ شمسٍ أن تفيئوا وَقُوبها

وجاء الفصل بالجار والمجرور في قوله [5] :

أأهلُ كتابٍ نحنُ فيهِ وأنتمُ ... على الحق نقضي بالكتابِ ونعدلُ

وكذلك قوله [6] :

فألحقْنا روافِضَهم ببُصْرَى ... حفاةً كالرِّئالِ وناعلينا

وبالمفعول الثاني للفعل (يرى) في قوله [7] :

ساسةٌ لا كَمَنْ يرى رِعْيَةَ النا ... سِ سواءً ورعيةَ الأنعامِ

وبالتوكيد في قوله [8] :

أنُصْلِحُ دُنْيانا جميعًا ودينَنَا ... على ما به ضاع السَّوَامُ الْمُؤَبَّلُ

وبالاعتراض في قوله [9] :

فأبلغ يزيدَ-إن عرضتَ-ومنذرا ... وعميهما والمُسْتَسِرَّ المُنَامِسَا

وبالنعت الجملة الفعلية في قوله [10] :

وإنهمُ للناسِ فيما يَنُوبُهمْ ... مصابيحُ تهدي من ضلالٍ ومَنْزِلُ

وبهذا جاء الفصل بين المتعاطفين عند الكميت وفقا لما تقتضيه لغة الشعر ، وهو مع ذلك لم يؤثر في دلالة الجملة المرادة ، بل جاء المعنى واضحا .

---

(١) الدرر المصون: ٤٩٣/٢

(٢) الشورى : ٢١

(٣) الدرر المصون: ٧٩/٦

(٤) ديوانه: ١٠٢/١

(٥) السابق: ٢١٠/٤

(٦) شرح هاشميات الكميت . لأبي رياش: ٢٧٨

(٧) ديوانه: ١٧٥/٤

(٨) السابق: ٢١١/٤

(٩) السابق: ٢٠٦/١

(١٠) ديوانه: ٢١٥/٤

المبحث الثاني : تغيير البناء النحوي بضرورة الإبدال

تدل ظاهرة الإبدال في عناصر الجملة على مقدرة الشاعر على تطويع اللغة وتصرفه في أساليبها ، وتؤدي هذه الظاهرة بدورها إلى تغيير البناء النحوي .

وتتمثل هذه الظاهرة في شعر الكميت بن زيد في إبدال حرف بحرف ، أو كلمة بكلمة ، أو جملة بجملة ، وهو ما يوجد له نظائر في الاستعمال اللغوي .

إغناء (ال) عن الضمير

يعد إغناء (ال) عن الضمير قرينة من قرائن الربط في الجملة ، مثلها في ذلك مثل (الفاء) في جواب الشرط ، و(اللام) في جواب القسم ، ولولا [1] . واختلف النحويون في جواز ذلك ، فقد أجاز الكوفيون ، وبعض البصريين ، وكثير من المتأخرين نيابة (ال) عن الضمير المضاف إليه . وخرجوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [2] ، وقولهم : " مررت برجل حسن الوجه " ، و " ضرب زيد الظهر والبطن " أي : هي مأواه، وحسن وجهه ، وظهره وبطنه . وكذلك قولهم : " زوجي الْمَسُّ مَسُّ أرنب ، والريح ريح زرنب " ، والأصل : مسه مس أرنب ، وريحه ريح زرنب " [3] . ومنه قول ذي الرمة : [4]

أَشْعَثُ باقٍ رمةُ التقليـــــــــــــد

أي : باق رمةُ تقليدِهِ . وقول عبد الله بن همام :

فَخَفِّضْ عليكَ الشأنَ لا يُرْدِكَ الهَوَى   فليس انتقالُ خُلَّةٍ ببديـــــــــعِ

فالألف واللام في كلمة (الشأن) عوض عن الإضافة ، أي : هون عليك أمرها وخطبها [5] .

أما البصريون ، فقد منعوا ذلك إلا جماعة منهم ، ويقدرون ضميرا متصلا بحرف جر ، وعليه فالتقدير في قوله تعالـى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [6] ، وقولهم " مررت برجل حسن الوجه " يكون : المأوى له ، والوجه منه [7] .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٤

(٢) النازعات : ٤١

(٣) حاشية الصبان: ٢٨٦/١

(٤) طبقات فحول الشعراء : ٥٦٧/٢

(٥) السابق: ٦٣٣/٢

(٦) النازعات : ٤١

(٧) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة :١٥٧

والمعروف في نيابة (ال) عن الضمير ، أنها تنوب عن ضمير الغائب ، ولكــن جــوز البعض نيابتها عن ضمير الحاضر ، وكذلك الاسم الظاهر ، قال أبو شامة في قوله :

بدأت ببسم الله في النظـــــم أولا

: " إن الأصل : في نظـــمي " [1] . وكذلك قال الزمخشري في قوله تعالــى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [2] : " إن الأصل : أسماء المسميات " [3] .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر الكميت خمس مرات وذلك في قوله [4] :

فالآن صرت إلى أميـــــــــــةَ والأمورُ إلى المصايـــــــــــرْ

وقوله [5] :

إذا ما أحْزَألَّتْ في المناخ تلفَّتَـــتْ بمرعوبتَيْ هوجاءَ والقلبُ أرعبُ

وقوله [6] :

ثم أرْعَوَى حينَ أفرخَ الروعُ فاســـ ـتخرج منه الحفيظةَ الغضـــبُ

وقوله [7] :

فَجَالَ في رَوْعةِ الفُجَاءةِ مُثْـــــــ نَوْنِي عِطْفٍ والقلبُ مُنْتَخَـــبُ

وقوله [8] :

ألم يتدبرْ آيةً فتدلـــــــــــهُ على ترك ما يأتي أو القلبُ مُقْفَلُ

فاستعمل الكميت (ال) بدلا من الضمير في الأبيات السابقة ، والتقدير : (إلى مصايرها ، قلبها أرعب ، أفرخ روعه ، قلبه منتخب ، قلبه مقفل) .

---

(١) مغني اللبيب: ٦٥/١

(٢) البقرة : ٣١

(٣) مغني اللبيب: ٦٥/١

(٤) ديوانه: ١٨٩/١

(٥) السابق: ١٩٣/٤

(٦) السابق: ٢٠٥/٤

(٧) السابق: نفسه.

(٨) السابق: ٢١١/٤

استعمال الكاف اسما

هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء ، فمنهم من ذهب إلى أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

قال سيبويه – في كلامه عن الكاف – : " ... إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة(مثل) ، قال الراجز :

فَصُيِّرُوا مثلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ

وقال خطام المجاشعي :

وصاليات كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

فأدخل (مثل) على(الكاف) بمعنى(مثل) ، والتقدير : مثل مثل عصف ، وجاز التكرار ؛ لاختلاف اللفظين " [1].وكذلك قولهم في المثل:" ما صلى عصاك كمستديم " فليس للفعل(صلى) فاعل غير(الكاف) [2] .

وجرى ابن عصفور في جعل استعمال الكاف اسما من الضرورة على مذهب سيبويه ، وذكرها ضمن ضرائر إبدال حكم من حكم . نحو قول الأعشى :

أتنتهون ولا ينهى ذوي شططٍ　　　كالطعنِ يذهب فيه الزيتُ والفُتُلُ

فجعل (الكاف) فاعلة لـ (ينهى) ، وقول امرئ القيس :

وإنك لم يفخر عليكَ كفاخرٍ　　　ضعيفٍ ولم يغلبكَ مثلُ مُغَلَّبِ

فجعل (الكاف) فاعلة بـ (يفخر) . والدليل على أنها فاعلة في البيتين ، أنه لابد للفعل من فاعل ، فلا يجوز أن يكون الفاعل محذوفا ، ويكون تقديره في البيت الأول : ناه كالطعن ، وفي البيت الثاني : فاخر كفاخر ضعيف ؛ لأنه لا يخلو بعد الحذف أن يقام المجرور مقامه أولا يقام، فإن لم يقم مقامه لم يجز ذلك ؛ لأن الفاعل لا يحذف من غير أن يقام شيء مقامه ، وإن قدر قائم مقامه ، لزم أن يكون المجرور فاعلا ، والمجرور الذي حرف الجر فيه غير زائد لا يكون فاعلا ، فلما تعذر حذف الفاعل على التقديرين ، لم يبق إلا أن تكون الكاف هي الفاعلة ، عوملت معاملة " مثل " ؛ لأن معناها كمعناه ، وحكم لها بحكمه بدلا من حكمها للضرورة " [3].

وقد جوز كثير من النحويين استعمال الكاف اسما في الاختيار منهم : الأخفش ، والفارسي ،

---

(١) الكتاب: ٤٠٨/١، واللسان : (عصف) ٢٤١/٩

(٢) الأمثال العربية . دراسة نحوية : ٢٩١ وراجع: مجمع الأمثال : ٢٨٧/٣

(٣) ضرائر الشعر: ٣٠١، ٣٠٢ وراجع : شرح المفصل : ٤٢/٨، ٤٣ ، و المسائل البصريات: ٥٣٧/١، ٥٣٨

والزمخشري ، فجوزوا في نحو : " زيد كالأسد " أن تكون (الكاف) في موضع رفع ، و(الأسد) مخفوضا بالإضافة [1] .

وقال ابن جني : " ...... أن كاف الجر قد تكون مرة اسما ، ومرة حرفا ، فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه أن تكون اسما وأن تكون حرفا ، فجوز فيه الأمرين ، وذلك نحو قولك : زيد كعمرو ... واعلم أنه كما جاز أن تجعل هذه الكاف فاعلة في بيت الأعشى وغيره ، فكذلك يجوز أن تجعل مبتدأة ، فتقول على هذا : " كزيدٍ جاءني " ، وأنت تريد : مثلُ زيدٍ جاءني ، و (كَبكرٍ غلامٌ لمحمدٍ) فإن أدخلت " إن " على هذا قلت : " إنَّ كبكرٍ غلامٌ لمحمد " فرفعت (الغلام) لأنه خبر " إن " و (الكاف) في موضع نصب لأنها اسم (إن) [2] " .

إلا أن ابن هشام لا يجيز ذلك في الاختيار ، إذ يقول : " ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل :
مررت بكالأسد ... " [3] .
وقد ورد استعمال (الكاف) اسما في قول الكميت [4] :

علينا كالنِّهَاءِ مضاعفاتٌ ... من الماذِيِّ لم تَؤُدِ المُتُونَا

فجعل (الكاف) في موضع رفع بالابتداء ، وخبرها المتقدم عليها ، وكأنه قال : علينا مثل النهاء [5] .

وهذا جائز في الشعر ، وأجازه البعض في الكلام كما سبق .

---

(١) مغني اللبيب: ١/١٥٤
(٢) سر صناعة الإعراب : ١/٢٨٣، ٢٩٠
(٣) مغني اللبيب: ١/١٥٤
(٤) ديوانه: ٢/٤٠٩
(٥) راجع: ضرائر الشعر: ٣٠٥، و الضرائر للآلوسي: ٢٤٣

ذهب بعض النحاة – منهم المبرد ، والمازني ، والسهيلي ، وابن السراج ، والأخفش – إلى أن " ما " اسم مفتقر إلى ضمير ، وإنك إذا قلت : " يعجبني ما قمت " ، فتقديره : القيام الذي قمته [١] .

إلا أن مذهب سيبويه أن (ما) المصدرية لا توصل إلا بالفعل نحو : " يعجبني ما صنعت " تريد : صنيعك [٢] . وهذا هو مذهب الجمهور ، أنها إنما توصل بفعل متصرف غير أمر ، والأكثر كونه ماضيا نحو قوله تعالى : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ [٤] ، وتوصل بالفعل المضارع ، ويكون معناه الحال ، نحو قوله تعلى : ﴿ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ﴾ [٥]. أي : لصف، وقوله تعالى : ﴿ لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [٦].

وجوز قوم منهم السيرافي ، والأعلم ، وابن خروف ، وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية . كقول الشاعر :

فَعُسْهُم أبا حسَّان ما أنتَ عائِسُ

وكقول المرار الأسدي :

أعلاقة أمّ الوُلَيِّدِ بعد مـــا أفنانُ رأسكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ [٧]

وقد منع الجمهور ذلك ، وقالوا : إن " ما " فيما سبق كافة [٨] . قال ابن عصفور – عن قول المرار السابق – : " و (ما) عندنا ليست مصدرية ، بل هي كافة لـ (بعد) عن العمل ، ومهيئة لها للدخول على الجمل [٩] " .

---

(١) راجع : همع الهوامع: ١/٢٦٥، و شفاء العليل: ١/٢٤٤، ٢٤٥

(٢) الكتاب: ١/٤١٠

(٣) التوبة : ٢٥

(٤) الشمس: ٥

(٥) النحل: ١١٦

(٦) الكافرون: ٢

(٧) همع الهوامع: ١/٢٦٥

(٨) الدرر اللوامع: ١/٢٥٢

(٩) شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٨١

بيد أنه قد جاء في البسيط أن ذلك جائز ، إلا أنه قليل (١) .

وقد ورد دخول (ما) المصدرية على الجملة الاسمية في قول الكميت (٢) :

أحلامُكم لِسقَامِ الجَهْلِ شافيــةٌ كما دماؤُكُمُ يُشْفَى بها الكَلَــبُ

فالجمهور على أن (ما) كافة ؛ لأنها لا توصل إلا بالفعل كما سبق . إلا أن ابن مالك يرى أن الحكم على " ما " – هنا – بالمصدرية أولى من جعلها كافة ؛ لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف ، وأيضا فإن النظر يقتضي أن تكون " ما " مصدرية؛ لكثرة استعمالها وعملها غير مقصورة على الوصل بالفعل ، بخلاف " أن " ، و " كي " (٣) . وعلى هذا فاستعمال الكميت له ما يسوغه من أقوال النحاة .

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢٨٩

(٢) ديوانه:١/٧٣

(٣) شرح التسهيل : ١/٢٥٥

استعمال (أنى) بمعنى (كيف)

(أنَّي) ظرف مكان ، يستفهم بها كـ (أين) . قال الله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ [1]

أي : من أيـن جاءك هذا ؟ ويجازون بها ، يقولون : أنى تقم أقم ، قال لبيد :

فأصبحتْ أنَّى تأتِها تشتجرْ بها كلا مَرْكبَيْها تحتَ رجليكَ شاجرُ [2]

وقال بعضهم : إنها تؤدي معنى (كيف) نحو قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [3]

أي : كيف شئتم . [4]

وقد ورد استعمال (أنى) بمعنى (كيف) في قول الكميت : [5]

أنَّى ومِنْ أينَ آبَكَ الطَّـربُ من حيثُ لا صبوةٌ و لا ريَـبُ

فاستعمل (أنى) بمعنى (كيف). قال ابن يعيش : " ألا ترى أنه لا يحسن أن تكون بمعنى(أين)؛ لأن بعدها (من أين) ، فتكون تكرارا [6] " .

---

(١) آل عمران : ٣٧

(٢) شرح المفصل: ١١٠/٤

(٣) البقرة: ٢٢٣

(٤) شرح المفصل: ١١٠/٤

(٥) ديوانه: ١٩٧/٤

(٦) شرح المفصل: ١١١/٤

إنابة حروف الجر عن بعضها

تميزت أساليب اللغة العربية بكثرة التصرف في استخدام الأدوات ، وهذا إنما يكون وفقا لقدرة الشاعر أو المتكلم [١] . وهو دليل على قوة تداخل اللغة واتصال أجزائها .

وقد أجاز أكثر الكوفيين إنابة حروف الجر عن بعضها [٢] . أما البصريون ، فمذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما سمع من ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ ، كما قيل في قوله تعالى :

﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [٣] : إن " في " ليست بمعنى " على " ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء .

وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم (شربن) معنى (روين) في قوله :

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم تَرَفَّعَتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وضمنوا (أحسن) معنى (لطف) في قولهم : " وقد أحسن بي " . وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى [٤] .

وقد حذر ابن هشام من أن هناك أمورا اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها ، من ذلك قولهم : " ينوب بعض حروف الجر عن بعض " ، ويرى أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف [٥] .

ويرى ابن السيد البطليوسي أن في القولين جميعا نظرا – أي قول الكوفيين ، وقول البصريين – لأن من أجازه دون شرط لزمه أن يجيز : " سرت إلى زيد " وهو يريد : " مع زيد" . ومن منع ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف في التأويل للكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يتعذر تأويلها على غير وجه البدل ؛ ولا يمكن للمنكرين أن يقولوا : إن هذا من ضرورة الشعر ؛ لأن هذا النوع قد شاع وكثر ، ولم يخص الشعر دون الكلام ، إلا أنه لا ينبغي القياس عليه ، بل يجب الوقوف على ما سمع منه [٦] .

---

(١) راجع : لغة الشعر عند المعرى :٦١

(٢) الضرائر للآلوسى: ١٤٩

(٣) طه: ٧١

(٤) مغنى اللبيب: ١/١٢٩، ١٣٠

(٥) السابق: ٢/٧٤٩، ٧٥٥

(٦) الضرائر : ١٤٩، ١٥٠

وقال ابن جني : " هذا باب يتلقاه الناس مغسولا – أي عاريا من الدقة كأنه غسل منها، أو لتفاهته يستحق أن يغسل ويمحى – ساذجا من الصنعة ، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه " (١) .

وأرى أن هذه التفاهة والسذاجة اللتين حكم بهما ابن جني على هذا الباب . إنما يأتيان من اعتقاد البعض صحة إنابة الحرف مكان حرف آخر على الإطلاق ، وفي كل موضع .

وليس معنى ما قاله ابن جني أنه يمنع إنابة الحرف عن الآخر ، وإنما يقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، على حسب الأحوال الداعية إليه ، والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا (٢) ؛ وذلك لأن دلالة الحرف ليست واحدة في كل موقع ترد فيه ، بل إنها مرهونة بسياق الورود الذي يكتنف هذا الحرف (٣) .

ويرى أحد الباحثين أن تعويض الحرف بآخر ، لا ينجر عنه تعويض معنى بمعنى ، بل إرداف معنى بمعنى ؛ لأن حضور معنى الحرف المحذوف والذي كان ظهوره منتظرا هو بمنزل حضور معنى الحرف المستعمل (٤) .

وقد كان للكميت تصرف واسع في أساليب اللغة ، وفي استخدامه لأدواتها ، وقد تميزت الحروف في شعره بكثرتها العددية ، وتنوع استخدامها ، هذه الكثرة وهذا التنوع إنما يدلان على الثراء اللغوي لدى شاعرنا ، ومن ذلك :

استعمال (إلى) بمعنى (مع)

وذلك في قوله (٥) :

خفضتُ لهم منّي جناحَيْ مودةٍ ... إلى كَنَفٍ عِطْفاهُ أهْلٌ ومرحبُ

أي : مع كنف . وقوله : (٦)

وحزمٌ وَجُودٌ في عفافٍ ونائلٍ ... إلى منصبٍ ما مثْلُهُ كان منصبُ

أي : مع منصب . وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٧). أي: مع المرافق ومع الكعبين وقوله تعالى:

---

(١) الخصائص: ٣٠٦/٢

(٢) السابق: ٣٠٨/٢

(٣) ظواهر نحوية في الشعر الحر : ٤٢

(٤) خصائص الأسلوب في الشوقيات : ٤٩٥، ٤٩٦

(٥) ديوانه: ١٨٣/٤

(٦) السابق: ١٩١/٤

(٧) المائدة: ٦

﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [1] أي مع الله ، وقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [2] أي : مع أموالكم ، وكقولهم في المثل : " الذَّوْد [3] إلى الذَّوْدِ إبِلٌ " أي : مع الذود [4] .

ومنه قول النابغة :

فلستَ بمستبقٍ أخَـــالا تَلُمُّـــهُ ... إلى شَعَثٍ أيُّ الرجـالِ المهـذبُ

بمعنى : مع شعث [5] .

استعمال (في) بمعنى (مع)

وذلك في قوله : [6]

إذا اعْصَوْصَبَتْ في أينقٍ فكأنمـــا ... بزجرةِ أخرى في سواهنَّ تُضْرَبُ

أي : مع أينق ، والمعنى أنه إذا ما اجتمعت ناقته مع الأينق ، وزجر ناقة أخرى من الأينق السائرة معه ، فكأنها هي التي تضرب وتزجر بزجر غيرها [7] . وذلك لأن من معاني (في) المصاحبة ، كما في قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ [8] أي : معهم .

استعمال (في) بمعنى (على)

وذلك في قوله [9] :

مُصيبٌ على الأعوادِ يومَ رُكُوبِهَـا ... لما قال فيها مُخْطِئٌ حيـن ينزلُ

الضمير في قوله : " فيها " فيه قولان :

الأول : أن الشاعر يريد به الخطبة ، فكنى عنها ، وإذا كان كذلك فقد خرج البيت عما نحن بصدده .

---

(١) آل عمران: ٥٢

(٢) النساء:٢

(٣) الذود: من ثلاثة إلى عشرة ، والمعنى : إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرا .وراجع :مجمع الأمثال : ٦/٢ . و مغنى اللبيب: ٨٨/١، اللسان:(ذود) ٧٠/٥

(٤) راجع: شرح المفصل : ١٤/٨، ١٥، و الإنصاف: ٢٦٦/١

(٥) طبقات فحول الشعراء : ٥٦/١

(٦) ديوانه: ١٩٣/٤

(٧) شرح هاشميات الكميت للرافعى: ٥٢

(٨) الأعراف :٣٨

(٩) ديوانه: ٢١٠/٤

والثاني : أن الضمير عائد على كلمة (الأعواد) بمعنى (المنبر) ، وبذلك تكون (في) بمعنى (على) ، ويكون المعنى : هو مصيب فيما يقول إذا كان على المنبر ، وإذا نزل خالف فعله ما تكلم [1] . وذلك لأن من معاني (في) الاستعلاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [2] . ومن ذلك قول امرأة من العرب :

ونحن صلبنا الناس في جذع نخلة ... ولا عَطِبَتْ شَيْبانُ إلا بأَجْدَعِ [3]

وقول الآخر :

بَطَلٌ كأنَّ ثيابَهُ في سَرْحَةٍ ... يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ ليس بتوأمِ [4]

أي : على جذع نخلة ، وعلى سرحة .

استعمال (حتى) بمعنى (إلى)

وذلك في قوله : [5]

ولكنَّنِي مِنْ عِلَّةِ برضاهمُ ... مُقَامي حتَّى الآنَ بالنَّفْس أَبْخَلُ

أي : إلى الآن ، وذلك أن " حتى " تكون حرفا جارا بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل ، إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء ، أو ما يلاقي آخر جزء منه ؛ لأن الفعل المعدى بها الغرض فيه أن يتقضى ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه وذلك كقولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، ونمت البارحة حتى الصباح ، أي : قد أُكِل الرأس، ونِيمَ الصباح [6] .

استعمال (عن) بمعنى (على)

وذلك في قوله [7] :

و لكنَّ صَبْرا عن أخٍ لَكَ ضائرٌ ... عَزَاء إذا ما النفسُ حنَّ طَرُوبُهَا

أي : على أخ ، وذلك لأن من معاني (عن) الاستعلاء نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن

---

(١) شرح الهاشميات لأبي رياش: ١٥٣

(٢) طه: ٧١

(٣) شرح المفصل: ٢١/٨

(٤) مغنى اللبيب: ١٩١/١، و اللسان :(سرح) ٢٣١/٦

(٥) ديوانه: ٢١٥/٤

(٦) شرح المفصل: ١٥/٨، ١٦،و مغنى اللبيب: ١٤١/١، ١٤٢

(٧) ديوانه: ١٠٢/١

نَفْسِهِ ﴾ [٨] ، وقولـــه تعالى : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي ﴾ [٩] أي : قدمته عليه ، ومنه قول ذي الإصبع :

لاهِ ابنُ عَمِّكَ، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي ، ولا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُونِـــي

أي : لله در ابن عمك ، لا أفضلت في حسب عليَّ ، ولا أنت مـــالكي فتسوســـني ، وذلـــك لأن المعروف أن يقال : " أفضلتُ عليه " [١] .

استعمال (الباء) بمعنى (من)

وذلك في قوله [٢] :

ولا عبر الأيامِ يعـــرفُ بَعْضَهـــا ببعضٍ من الأقوامِ إلا لبيبهـــــا

أي : من بعض والمعنى : لا يعـرف أحـد من الأقوام عبر الأيام بعضها من بعض إلا اللبيب منهم . وذلك كما في قولـــه تعالى : ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [٣] أي : منها ، وقول الشاعر :

شربْنَ بماءِ البحرِ ثم تَرَفَّعَـــــتْ متى لججٍ خُضْرٍ لَهُـــنَّ نئيـــجُ

أي : شربن من ماء البحر [٤] .

بعد هذا العرض تتضح قدرة الكميت على تطويع الحرف ، بحيث يأتي بديلا عن حرف آخر ، وذلك دون إخلال بالمعنى المراد .

---

(١) محمد: ٣٨

(٢) ص: ٣٢

(٣) مغنى اللبيب: ١٦٨/١

(٤) ديوانه: ٩٧/١

(٥) الإنسان: ٦

(٦) مغنى اللبيب: ١٢٣/١

التضمين هو أن يؤدي فعل – أو ما في معناه – مؤدى فعل آخر ، أو ما في معناه ، فيعطي حكمة في التعدية واللزوم [1] . وقد عرفه ابن جني بقوله : " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبة إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقول الله – عز اسمه – : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ [2] وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما تقول : رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث – هنا – في معنى الإفضاء ، وكنت تعدى أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلي المرأة ،جئت بـ (إلى) مع الرفث ؛ إيذانا وإشعارا أنه بمعناه "[3] .

وقال عنه أيضا : " إنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلي الأنس بها والفقاهة فيها " [4]

والتضمين عند الكوفيين محمول على ما يعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره ، أما البصريون ، فيبقون الحرف على معناه الذي عهد فيه ، إما بتأويل يقبله اللفظ ، أو بأن يجعلوا العامل مضمنا معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن [5] .

وقد أورد ابن عصفور التضمين في الضرائر ، وإن كان قد جاء في الكلام ؛ لأنه يرى أن مجيئه في الشعر كثير واسع ، ومجيئه في الكلام قليل لا يجوز القياس عليه [6] .

وقد نص المجمع اللغوي قراراه على " أن التضمين قياسي ، لا سماعي بشروط ثلاثة :

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

والثاني : وجود قرنية تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

والثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربي.ويوصى المجمع ألا يلجأ إليه إلا لغرض بلاغي" [7].

وللتضمن في شعر الكميت صورتان :

الصورة الأولي : تضمين فعل لازم معنى فعل متعد . وذلك في قوله : [8]

---

(١) النحو الوافي : ٢/١٦٩، ١٧٠

(٢) البقرة: ١٨٧

(٣) الخصائص: ٢/٣٠٨

(٤) السابق: ٢/٣١٠

(٥) ضرائر الشعر: ٢٣٦

(٦) السابق: ٢٣٩

(٧) مجوعة القرارات العلمية في خمسين عاما : ٦

(٨) شرح الهاشميات لأبى رياش : ٢٧٩

صَبَرْنَا فيه أنفُسَنَـا ببِيْـضٍ　　　يُفَلِّقْـنَ الرؤوسَ ويَخْتَلِينَـا

فقد عدى الفعل (صبر) – وهو لازم – بنفسه ؛ وذلك لأنه ضمنه معنى الفعل (ألزم) المتعـدى بنفسه ، فـال ابـن منظور : " وقـد صبر فلان عند المصيبة يصبر صـبرا ، وصبرته أنا : حبسته[1] " ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم ﴾ [2] .

الصورة الثانية : تضمين فعل متعد إلى مفعول واحد معنى فعل متعد إلي مفعولين . وذلك فـي قوله : [3]

كانت سمرقندُ أحقابًا يمانيَـةً　　　فاليومَ تنسِبُهَا قيسِيَّـةً مُضَـرُ

وقوله :[4]

على الجُرْدِ العِتَـاقِ مُسَوَّمَاتٍ　　　نُشَبِّهُهَـا ضِـرَاءَ مُكَلَّبِينَـا

فالفعلان (نسب) ، و (شبه) من الأفعال التي تتعدى إلي مفعول واحد بنفسها ، وإلى مفعول ثان بحرف جر ، إلا أن الكميت قد ضمنهما معنى فعلين آخرين متعديين إلى مفعولين ، فضمن الفعل (تنسب) معنى الفعل (تجعل) ، وضمن الفعل (نشبه) معنى الفعل (نرى) . ومثله قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ [5] ، وقوله تعالى : ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى ﴾ [6] أي : مـن قومه ، وإلي سيرتها ، على إسقاط الجار توسعا.[7] قال ابن يعيش : " قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفا في بعض كلامهم، فيصل الفعل بنفسه فيعمل ، قالوا من ذلك : اخترتُ الرجالَ زيدًا ، واستغفرتُ اللهَ ذنبًا"[8] .

وبذلك لم يخرج الكميت في استعماله عما قَبِلَهُ النحاة ، وورد به القرآن الكريم .

---

(١) اللسان :(صبر) ٧/٢٧٦

(٢) الكهف: ٢٨

(٣) ديوانه: ١/١٤٥

(٤) شرح الهاشميات .لأبى رياش: ٢٨٦

(٥) الأعراف: ١٥٥

(٦) طه: ٢١

(٧) مغنى اللبيب: ٢/٦٦١

(٨) شرح المفصل :٨/٥٠

وذلك في قوله :[1]

شُمٌّ مهاوينُ أبدانَ الجَزُورِ مَخَا　　　مِيصُ العَشِيَّاتِ لاخُورٌ ولا قُزُمُ

استشهد به سيبويه على جواز إعمال أمثله المبالغة مجموعة[2] . قال الأعلم : " الشاهد ، في نصب " أيدان الجزور " بقوله : " مهاوين " ؛ لأنه جمع (مهوان) ، و (مهوان) تكثير (مَهين) ، كما كان " منحار " ، و " مضراب " تكثير (ناحر ، وضارب) ، فعمل الجمع عمل واحده " [3] .

فما جمع من اسم الفاعل ، أو أمثلة المبالغة يعمل عمل مفرده ، وذلك خلافا للكوفيين ، حيث ورد السماع بذلك ، ومنه قوله :

أَوَالِفًا مكةَ منْ وُرْقِ الْحَمِي [4]

حيث نصب (مكة) بـ (أوالف) الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل . ومنه كذلك قول طرفة :

ثم زادوا أنهم في قومِهِم　　　غُفُرٌ ذنبَهُمْ غيرُ فُخُرْ

حيث نصب (ذنبهم) بـ (غفر) الذي هو جمع تكسير لصيغة المبالغة (غفور)[5] . ومن ثم لم يخرج الكميت في استعماله عما استعمله الفصحاء من العرب .

---

(١) ديوانه: ٢/٤٠٣

(٢) الكتاب: ١/١١٤

(٣) الدرر اللوامع: ٥/٢٧٥، ٢٧٦

(٤) أصله : (الحمام) ، فحذف (الميم) في غير النداء ضرورة ، ثم قلب(الكسرة) (فتحة) ، و(الألف) (ياء) . راجع: شرح ابن عقيل : ٣/١١٧

(٥) شرح المفصل : ٦/٧٤، و همع الهوامع: ٣/٦٠، و شرح ابن عقيل: ٣/١١٦، ١١٧

لم يكن العطف مختصا بالأسماء وحدها ، وإنما يكون في الأفعال كذلك [1] . فكما يجوز عطف اسم على اسم آخر عطف مفردات ، يجوز عطف الفعل – وحده من غير مرفوعه – على فعل آخر وحده عطف مفردات أيضا ، أما إذا عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه ، فهو من قبيل عطف الجمل [2] .

واشترط النحاة في عطف الفعل على الفعل أن يتحدا في الزمان – أي : في المضي أو الحال ، أو الاستقبال – سواء أكانا متحدين في النوع – بأن كانا ماضيين ، أو مضارعين [3] أم مختلفين فيه . فمثال اتحادهما زمانا ونوعا ، قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾ [4] ، وقوله تعالى : ﴿ لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتاً وَنُسْقِيَهُ ﴾ [5] . ومثال اتحادهما زمانا مع اختلافهما نوعا ، قوله تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ [6] . فقوله : " أوردهم " معطوف على " يقدم " ؛ لأنه بمعنى يوردهم كما قال أبو البقاء[7] ، فعطف الماضي على المضارع . ومثال عطف المضارع على الماضي قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً ﴾ [8] فالفعل " يجعل " مضارع مجزوم ؛ لأنه معطوف على الفعل الماضي " جعل " المبني في محل جزم ؛ لأنه جواب الشرط ، وصح العطف لاتحاد زمانيهما الذي يتحقق فيه المعنى ، وهو الزمن المستقبل [9] . وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ

---

(١) شرح ابن عقيل : ٣/٢٤٤

(٢) النحو الوافي : ٣/٦٤١

(٣) هناك رأى يرى أن فعل الأمر لا يكون معطوفا ، ولا معطوفا عليه ، لأنه لا يفارق فاعله ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر . إلا أن كلام الصبان يشعر بجواز ذلك . ولعل الرأى الأول هو الصواب . راجع (حاشية الصبان): ٣/١٧٧، و النحو الوافي : ٣/٦٤٢

(٤) محمد: ٣٦

(٥) الفرقان: ٤٩

(٦) هود: ٩٨

(٧) حاشية الصبان: ٣/١٧٧

(٨) الفرقان: ١٠

(٩) النحو الوافي : ٣/٦٤٣

الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [1] ، أي : فأصبحت . ومنه قول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّنِـــي   فمضيــتُ ثَمَّــتَ قلتُ لا يَعْنِينِي

أي : مررت ، فمضيت[1].

وإنما اشترط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل ؛ لأن العطف نظيـر التثنيـة ، فكمـا لا يجوز تثنية المختلفين ، لا يجوز عطف المختلفين في الزمان ، قال أبو حيان : " وهـذا مـن حمل الأصل على الفرع ؛لأن العطف أصل التثنية "[2] .

ويري البعض أن الأحسن في عطف الفعل على الفعل ، أن يتحدا في الصيغة نحـو :" زيد قام وخرج ، وزيد يقوم ويخرج " . [3]

وقد ورد عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي في قول الكميت : [4]

كحالئةٍ عن كُوعِها وهي تبتغِي   صلاحَ أَدِيمٍ ضَيَّعَتْـــهُ وتُغْمِــلُ

فعطف الفعل المضارع (تغمل) على الماضي (ضيعته) ، ولكن المعنى يقتضي اتحاد زمانيهما في المضي ، فهو يريد أن يقول : نحن كهذه المرأة التي تبتغي صلاح هذا الأديم بعد ما أفسدته ، فكذلك نحن نبتغي صلاح أمرنا بعد ما أفسدناه[5] .

(١) الحج : ٦٣

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/٦٦٥

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٧

(٤) ارتشاف الضرب: ٢/٦٦٥

(٥) ديوانه: ٤/٢٠٩

(٦) راجع: شرح الهاشميات . لأبى رياش: ١٥٠

ملحق إحصائي

للضرورة عند الكميت ونظائرها في القراءات والاستعمال

الضرورة عند الكميت ونظائرها فى القراءات والاستعمال

أولا الظواهر الصرفية:

مسلسل	الظاهـــــــرة	عدد مراتها	نظائرها فى القراءات والاستعمال
١	وصل همزة القطع	مرة واحدة	قرأ سالم عن عبـد الله : " فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا اثْمَ عَلَيْهِ " (البقرة /٢٠٣) بحذف همزة "اثم " ، وقرأ ابن محيصن : " وَآتَيْتُمْ احْدَاهُنَّ "(النســاء /٢٠) وقرأ ابن كثير في بعض الروايات عنه : " إِنَّهَا لحدى الكُبَرِ " (المـدثر /٣٥) وحكى أبو زيد :" لاب لك" يريدون: لا أب لك .
٢	تخفيف المشدد	٢	قرأ أبو جعفر وشيبة والأعـرج : " إِلا أَمَانِي" (البقرة /٧٨) . خفيفة الياء.
٣	إسكان المتحرك	٢	قرأ أبو السمال : " فِيمَا شَجرَ بَيْنَهُمْ " (النساء/٦٥) ،وقرأ أبو السمال وأبـو المتوكل وأبو الجـوزاء : " حَتَّى يَلجَ الجَملُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ " (الأعـراف /٤٠).
٤	حذف بعض الكلمة عند أمن اللبس	٤	ورد قول العرب : " يافل أقبل " ،وكذلك قولهم :" أساء سمعا فأساء جابة" .
٥	حذف ياء النسب	٦	قرأ الأعمش وابن أبى عبلة " وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِي " (هود/٤٤) بسكون الياء

			مخففة . وورد في القرآن قوله تعالى : " وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ " (الشعراء /١٩٨)
٦	منع الاسم المصروف من الصرف	٢	قرأ عمارة :" وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ " (يس / ٤٠) بالنصب .وروى المبرد عن بعض العرب أنهم يقولون : " سلام عليكم " .
٧	قطع همزة الوصل	مرة واحدة	ورد قول الشاعر : ألا لاأرى إثنين أحسن شيمة .... وقول قيس بن الخطيم : إذا جاوز الإثنين سر فإنه .... وغيره كثير في لغة الشعر .
٨	تشديد المخفف	مرة واحدة	قرأ الأخفش عن ابن عامر بتشديد (الواو) في قوله تعالى: " هُوَّ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً " (البقرة/ ٢٩).
٩	تحريك الساكن	٣	قرأ بنو أسد قوله تعالى : " وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخُلِ " (النساء/٣٧) بالتثقيل ، أي بنطق الصيغة مكتملة . وحكى الفراء عن بني أسد –أيضا – قولهم: " هل رأيت عينا ؟ بفتح العين والياء ،وكذلك قولهم : في أسنانه حفر . بالتحريك .
١٠	إجراء المعتل مجرى الصحيح	٤	جاء ذلك في قول المتنخل : أبيت على معاري واضحات .... وكذلك قول ابن قيس الرقيات : لا بارك الله في الغواني هل ... وغيره كثير.

١١	صرف الاسم الممنوع من الصرف	٤	قرئ قوله تعالى :" سَلاسِلاً وَأَغْلالاً " (الإنسان/٤) ،و" قَوَارِيراً " (الإنسان /١٥) بالتنوين .
١٢	إظهار التضعيف	٢	قرأ نافع وابن عامر:" من يرتدد" من قوله تعالى :" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ " (المائدة/٥٤)
١٣	جمع(عير) على (عيرات) بالتحريك	مرة واحدة	قرئ على هذه اللغة : " ثَلاثُ عَوَرَاتٍ " (النور/٥٨) وكذلك قرأ ابن أبي إسحاق والأعمش :"عورات" من قوله تعالى :" أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ " (النور/٣١)
١٤	جمع(دخان) على (دواخن)	مرة واحدة	ورد ذلك في قول الشاعر : كأن الغبار الذي غادرت ضحيا دواخن من تنضب وكذلك أنشد : كمثل الدواخن فوق الإرينا
١٥	جمع(سرى)على(سراة)	٢	ورد ذلك فى قول الأعشى : من سراة الهجان صلبها العضـ ض ورعى الحمى وطول الحيال وكذلك قول الشاعر : أتوا نارى فقلت :منون ؟قالوا : سراة الجن ، قلت :عموا ظلاما.
١٦	جمع(صديق)على(أصادق)	مرة واحدة	سمع ذلك فى قول عمارة بن طارق : يبذل للجيران والأصادق . وكذلك قول جرير : وأنكرت الأصادق والبلادا .

١٧	جمع الجمع	٢	جاء في الحديث :" صواحبات يوسف".
١٨	مطاوعة الفعل على غير قياس	مرة واحدة	قرأ أبى بن كعب :" أو مندخلا "في قوله تعالى :" لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَئاً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلاً لَّوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ " (التوبة /٥٧).
١٩	استعمال المؤنث استعمال المذكر	مرة واحدة	من ذلك ورد قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :" إنما يكفيك كف من ماء تنضح به من ثوبك حيث ترى أنه أصاب " .وكذلك ورد عن عبد الله بن زيد :"رأيت النبي – صلى الله عليه وسلم – مضمض واستنشق من كف واحد ...".

ثانيا:الظواهر النحوية

٢٠	طرح العلامة الإعرابية	مرة واحدة	من ذلك قراءة جعفر بن محمد :" مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أهاليكم (المائدة /٨٩) بسكون الياء . وكذلك قراءة من قرأ : " إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي " (البقرة/ ٢٣٧) بسكون الواو .
٢١	حذف نون الجمع السالم في غير الإضافة	٣	من ذلك قراءة ابن أبى إسحاق والحسن ، ورويت عن أبى عمرو :" وَالْمُقِيمِي الصَّلاَةَ " بالنصب. (الحج/٣٥) .وحكى أبو زيد عن أبى السمال أنه قرأ :" غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ " بالنصب.(التوبة /٣) ،وكذلك قوله

			تعالى :" إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ " بالنصب . (الصافات/٣٨).
٢٢	حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة بلا ناصب ولا جازم	٣	قرأ نافع وابن عامر :" أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ " (الأنعام/٨٠) ،و" قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ " (الزمر/٦٤) بحذف إحدى النونين استخفافا .وكذلك قرأ أبو عمرو في رواية عنه :" قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا (القصص/٤٨) بتشديد الظاء .وكذلك قراءة الحسن :" يَوْمَ يَدْعُو كُلُّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ " (الإسراء/٧١) .ومن الحديث قوله- صلى الله عليه وسلم -:" لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا " ،وقول عمر بن الخطاب للنبي -صلى الله عليه وسلم - :" يا رسول الله ، كيف يسمعوا ، وأنى يجيبوا وقد جيفوا ".
٢٣	حذف حرف العطف	٢	خرج على ذلك قوله تعالى :" وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ " (الغاشية/٨) أي ووجوه ، عطف على "وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ " (الغاشية /٢) وكذلك قوله تعالى :" وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ " (التوبة /٩٢) أي :وقلت .

			ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – :" تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من صاع بره ، من صاع تمـره ". وحكى أبو زيد : " أكلت خبـزا لحمـا تمرا " . وحكى أبو الحسن :" أعطـه درهما درهمين ثلاثة".
٢٤	حذف همزة الاستفهام		مرة واحدة	من ذلك قراءة ابن محيصـن :" سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ " (البقـرة/٦) بحـذف همزة واحدة من غير مد . وحمل على ذلك قوله تعـالى :" وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ " (الشعراء/٢٢) ، وقوله:" هَذَا رَبِّي " (الأنعام/٧٨) ، وقوله: " يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ " (التوبة/٦٢) .ومنـه قـول الرسول– صلى الله عليـه وسـلم – لجبريل –عليه السلام –:" وإن زنـى وإن سرق ؟". وكذلك قوله :" يا أبا ذر عيرته بأمه؟" ومنه قول امرأة للرسول – صلى الله عليه وسلم – :" ندى من لا صاح ولا أكل" .
٢٥	حذف الفاء من جواب الشرط		٥	وعليه خرج أبو الحسن قوله تعـالى : " إِن تَـرَكَ خَيْـراً الوَصِـيَّةُ لِلْوَالِـدَيْنِ " (البقرة/١٨٠).
٢٦	إهمال (إن) الجازمة		مرة واحدة	وحمل على ذلك قراءة ابـن كثيـر : " إِنَّـهُ مَـن يَتَّقِـي ويصـبر " (يوسف/٩٠).وقد مال أبو العلاء إلـى هذه القراءة عن قراءة الجماعة .

٢٧	حذف المنادى	٢	وعليه قرأ الكسائي :" أَلَا يَا اسْجُدُوا (النمل/٢٥) والتقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا لله .
٢٨	حذف الموصول الاسمي	٢	وقد ورد ذلك في قوله تعالى :" وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ (العنكبوت/٤٦) وقوله: " لقد تقطع بينكم " (الأنعام/٩٤) ،وقوله : " وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ " (الجن/١١).
٢٩	حذف صلة الاسم الموصول	٢	وعد من ذلك قولهم في المثل :" جاء بعد اللتيا والتي ".
٣٠	زيادة حرف العطف	مرة واحدة	ورد ذلك في كتاب الله كثيرا . قال تعالى :" حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا " (الزمر/٧٣) وقوله تعالى :" فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وناديناه أن يا إبراهيم " (الصافات/١٠٣، ١٠٤) وقوله تعالى :" حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ " (الأنبياء /٩٦، ٩٧) .
٣١	دخول (الواو) على خبر الناسخ	٢	أجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان نحو قولهم :" كان ولا مال له " أي : كان لا مال له . وورد ذلك كثيرا في الشعر نحو قول الشاعر:

			فظلوا ومنهم سابق دمعة له .... وقوله : كنا ولا تعصى الحليلة بعلها ....
٣٢	قلب التركيب عند أمن اللبس	٢	حمل على ذلك قوله تعالى:" وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ " (القصص/٧٦) . فالمفاتح لا تنهض بالعصبة متثاقلة ، بل العصبة هي التي تنهض بها متثاقلة . وكذلك قولهم :" أدخلت القلنسوة في رأسي، والخاتم في إصبعي "، وحكى أبو الحسن :" عرضت الناقة على الحوض ، وعرضتها على الماء" وحكى أبو زيد :" إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء ". وقد سمع من كلامهم أيضا :" خرق الثوب المسمار ".
٣٣	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	مرة واحدة	قرأ ابن عامر :" وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ (الأنعام/١٣٧) بنصب "أولادهم"وجر" شركائهم ". وحكى الكسائى عن العرب :" هذا غلام والله زيد " .وحكى أبو عبيدة عن أبى سعيد – وهو أعرابي لقية أبو الدقيش – أنه سمعه يقول :" إن الشاة تسمع صوت –قد علم الله– ربها ، فتقبل إليه وتثغو ".
٣٤	الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه	٨	قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم قوله تعالى :" فَاغْسِلُوا

			وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وأرجلكم " (المائدة /٦) .بنصب "أرجلكم " عطفا على " وجوهكم " .
٣٥	استعمال الكاف اسما	مرة واحدة	قد ورد هذا الاستعمال في كثير من الشعر ،نحو قول الأعشى : أتنتهون ولا ينهى ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل وكذلك قول امرئ القيس : وإنك لم يفخر عليك كفاخر ....

يتضح من خلال هذا الجدول الإحصائي أن مجاوزات الكميت بن زيد وانحرافاته عن النمط المألوف للكلام العادي ، منها ما كان جائزا في الشعر والنثر على حدا سواء ، وهو ما أيدته القراءات القرآنية ، واستعمالات العرب في كلامهم . ومنها ما كان خاصا بلغة الشعر . وأيا ما يكن ،فلا ينبغي أن توصف مجاوزات الشاعر ،أو خرقه للقواعد ،بأنها ضرورات ،لئلا نصم عمله الفني الذي يبدعه ، بل هي حيلة فنية أراغ إليها الشاعر لغرض معين ولرؤية خاصة ، فليس شيء يخرج فيه الشاعر عن بابه إلا لأمر قد كان على حد تعبير ابن جني [١] .

(١) الخصائص: ٤٦٤/٢

خاتمــــة

في ختام هذا البحث – الذي أردت من خلاله الوقوف على لغة الكميت بن زيد الأسدي، ومعرفة كيفية استخدامه للقواعد وتصرفه في الأساليب ، ودراسة أهم الظواهر التي وردت في شعره دراسة صرفية نحوية دلالية ، مع محاولة ربط ذلك بالقراءات القرآنية واللهجات واستعمالات العرب كلما أمكن ذلك - أسجل أهم ما وصل إليه من نتائج .

أولا : **أهم نتائج المخالفات الصرفية** :

١- جواز وصل همزة القطع .

٢- تأثر الكميت بلغة تميم ، وبكر بن وائل في إسكان المتحرك .

٣- استعماله (مع) ساكنة العين ، بدلا من فتحها ، وتسكين عين (مع) لغة غنم ، وهم بطن من تغلب بن وائل وعامة ربيعة .

٤- تأثره بلغة تميم في استعماله اسم الإشارة (أولا) مقصوراً بدلا من (أولاء) ، وذلك في ثلاثة مواضع .

٥- تأثره بلغة (همدان) في تشديد (الواو) من الضمير (هو) .

٦- نطق الكميت لبعض الصيغ بالحركات كاملة ، استعمالا للغة قومه بني أسد ، وقد ظهر ذلك في تحريكه للساكن في ثلاث صيغ هي (لغب – الرعب – العشب) .

٧- إجراء المعتل من الأسماء مجرى الصحيح منها ؛ وذلك تطويعا للأداء الموسيقي العروضي .

٨- جواز منع الاسم المصروف من الصرف ، وصرف الاسم الممنوع من الصرف .

٩- تأثر الكميت ببعض الخصائص الحضرية التي امتازت بها قبائل شمال شبه الجزيرة وغربها ، أي البيئة الحجازية (قريش وما جاورها) ، وذلك في تسهيله للهمز في بعض المواضع .

١٠- تأثره بلغة الحجاز في إظهار التضعيف ، وذلك في صيغتين : (الودد) أراد بها : (الود) ، و (ألبب) أراد بها : (ألب) .

١١- تغيير الكميت في بنية العلم ؛ تطويعا للأداء الموسيقي وذلك عن طريق ، مطل الحركة، والتغيير في البنية ، واستعمال الاسم كنية ، وإبدال الاسم من اسم آخر . معتمدا في ذلك كله على وضوح المعنى وأمن اللبس .

١٢- تأثره بلغة هذيل في جمع (الذي) على (اللائين) ، وفي جمع (عير) على (عيرات) بفتح العين المعتلة ؛ استخفافا للفتحة .

١٣- جواز بناء (فعال) مما جاوز في العد (رباع) .

١٤- تأثر الكميت بلغة تميم وعامة أهل بغداد في استعمال اسم الآلة على وزن (مفعل)

١٥- توسعه في إقامة بعض الصيغ مقام الأخرى .

١٦- توسعه في الاشتقاق من أسماء الذات الجامدة ، فقد صاغ عشرة أفعال ، واثني عشر مشتقا ، ويعد ذلك وسيلة من وسائل إثراء اللغة التي يحمد عليها الشاعر .

١٧- جواز تذكير (الكف) وتأنيثه في اختيار الكلام .

ثانيا : أهم نتائج المخالفات النحوية :

١- امتثال الكميت في ظواهر الحذف والزيادة والترتيب والإبدال لقانون أمن اللبس ووضوح المعنى.

٢- جواز حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة بلا ناصب ولا جازم ، وقد عزيت هذه اللهجة إلي (غطفان) وهي من القبائل النجدية المجاورة لطيء .

٣- جواز إسقاط حرف العطف من الكلام نثرا وشعرا .

٤- جواز حذف همزة الاستفهمام في الاختيار عند أمن اللبس .

٥- إهمال الكميت عمل (إن) الشرطية الجازمة ؛ وذلك إشفاقا من الزحاف المزدوج ، وهذا شأن الفصحاء الذين يضحون بقوانين الإعراب في سبيل حماية الشعر من الزحاف .

٦- جواز حذف الموصول الأسمي ؛ لأنه قد ثبت حذفه في القرآن الكريم ، وهذا مسوغ كاف لجوازه في الشعر والنثر على حد سواء .

٧- استعمال (اللتين ، واللتيا) بمعنى الداهيتين الكبيرة والصغيرة ، وبذا خرجا عن نطاق الاسم الموصول ؛ فلم يحتاجا إلي صلة .

٨- استعمال (اللواتي) بمعنى النساء ، و (الذين) بمعنى الرجال ، وبذا خرجا – أيضا – عن نطاق الاسم الموصول .

٩- إفراد الكميت (ذو) من الإضافة ، وإلزامه الألف واللام ، وجمعه جمعا سالما . ولم أر هذا الاستعمال لغير الكميت .

١٠- جواز تقديم الخبر المحصول على مبتدئه بشرط تقديم أداة الاستثناء .

١١- جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه .

١٢- جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور .

١٣- جواز إغناء (أل) عن الضمير باعتبارها قرينة من قرائن الربط في الجملة .

١٤- جواز استعمال الكاف اسما .

١٥- جواز دخول (ما) المصدرية على الجملة الاسمية .

١٦- توسع الكميت في إنابة حروف الجر عن بعضها ، فقد تميزت الحروف في شعره بكثرتها العددية ، وتنوع استخدامها ، وهذا دليل على الثراء اللغوي لدى الشاعر .

وبعد .

فهذه أهم الظواهر التي تناولتها في شعر الكميت بن زيد الأسدي ، ولا أدعي في هـذا المجهود الإتيان بالجديد المبتكر ، ولكنه محاولة لإعطاء صورة واضحة للقارئ العربـي عـن لغة الكميت بن زيد الأسدي . فإن كنت قد وفقت ، فما توفيقي إلا بالله ، وإن كانت الأخـرى ، فحسبي أنني أخلصت النية وبذلت الوسع والطاقة .

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾

قائمة المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي تحقيق الدكتور طارق الجنابي . عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية.

٢- الإبدال . لأبي الطيب اللغوي . تحقيق عز الدين التنوخي – دمشق –١٩٦٠ م)

٣- أدب الكاتب . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . تحقيق . محمد الدالي . مؤسسة الرسالة – بيروت .

٤- الأزهية في علم الحروف . تأليف . على بن محمد النحوي الهروي . تحقيق . عبد المعين الملوحي ١٤٠١هـ / ١٩٨١م

٥- أزاهير الفصحى في دقائق اللغة . لعباس أبو السعود . دار المعارف . مصر .

٦- أسرار العربية . للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري – تحقيق محمد بهجة البيطار . مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧)م

٧- الأسلوبية . مدخل نظري ودراسة تطبيقية . للدكتور . فتح الله أحمد سليمان . الدار الفنية للنشر والتوزيع .

٨- الأسماء العربية في التصريف . للدكتور . السيد محمد عبد المقصود . مطبعة الأمانة – القاهرة . الطبعة الأولى / ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .

٩- الأشباه والنظائر في النحو . لجلال الدين السيوطى . راجعة وقدم له الدكتور . فايز ترحيني . دار الكتاب العربي .

١٠- إصلاح المنطق . لابن السكيت . تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – القاهرة – ١٩٥٦م

١١- الأصوات اللغوية . للدكتور إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – الطبعة السادسة ١٩٨٤م

١٢- الأصول : دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب . للدكتور تمام حسان . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م .

١٣- الأصول في النحو . لابن السراج . تحقيق الدكتور . عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م

١٤- الأغاني . لأبي الفرج الأصفهاني . دار صعب – بيروت . عن طبعة بولاق الأصلية.

١٥- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب . لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي . تحقيق . سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة – بيروت .

١٦- أمالي ابن الشجري . هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسني العلوي . تحقيق الدكتور . محمود الطناحي . مكتبة الخانجى . القاهرة . الطبعة الأولي / ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م

١٧- الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية . للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن القاسم الزجاج - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .

١٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة . تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن بن يوسف القفطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي . القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨٦م

١٩- الإنصاف في مسائل الخلاف . لابن الأنباري ومعه كتاب (الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محي الدين عبد الحميد . دار الجيل .

٢٠- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك . لابن هشام . دار إحياء العلوم -بيروت الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م

٢١- إيضاح شواهد الإيضاح . تأليف أبي على الحسن بن عبد الله القيسى . دراسة وتحقيق الدكتور . محمد بن حمود الدعجانى . دار الغرب الإسلامي .

٢٢- الإيضاح في علل النحو . لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق الدكتور مازن المبارك . دار النفائس .

٢٣- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام . لابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن يوسف) دراسة وتحقيق الدكتور . شعبان صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م

٢٤- البحر المحيط . لأبي حيان الأندلسي تحقيق الشيخين . عادل أحمد عبد الموجود - على محمد معوض . قرظة الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي . دار الكتب العلمية -بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ /١٩٩٣م

٢٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشى الإشبيلي السبتي . تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م

٢٦- بناء لغة الشعر . لجون كوين - ترجمة الدكتور . أحمد درويش - مكتبة الزهراء - ١٩٨٥م

٢٧- البيان في غريب إعراب القرآن . لأبي البركات بن الأنباري . تحقيق الدكتور . طه عبد الحميد طه - مراجعة مصطفي السقا - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

٢٨- التبيان في إعراب القرآن . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري . تحقيق . محمد على البجادي . توزيع مكتبة ابن تيمية . طبع بدار إحياء الكتب العربية . عيسي البابي الحلبي وشركاه.

٢٩- اتجاهات البحث الأسلوبي . للدكتور شكري محمد عياد . أصدقاء الكتاب للنشروالتوزيع ١٩٩٦م.

٣٠- التركيب اللغوي للأدب : بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا . للدكتور لطفي عبد البديع . مكتبة النهضة المصرية . الطبعة الأولي / ١٩٧٠م

٣١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لابن مالك تحقيق . محمد كامل بركات . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م

٣٢- التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم . الزهراء للإعلام العربي .

٣٣- التطور والتجديد في الشعر الأموي . للدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – مصر – الطبعة السادسة .

٣٤- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن . للقرطبي – مكتبة الغزالى – دمشق – مؤسسة مناهل العرفان – بيروت .

٣٥- التناسب البياني في القرآن . دراسة في النظم المعنوي والصوتي . أحمد أبو زيد . منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط .

٣٦- تهذيب إصلاح المنطق . للخطيب التبريزي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت .

٣٧- تهذيب اللغة . لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري . تحقيق الأستاذ . عبد العظيم محمود . ومراجعة الأستاذ . محمد على النجار . الدار المصرية للتأليف والترجمة – مطابع سجل العرب – القاهرة .

٣٨- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور . تأليف ضياء الدين بن الأثير. تحقيق مصطفى جواد ، وجميل سعيد – العراق – مطبعة المجمع العلمي العراقي . ١٩٥٦.

٣٩- الجملة في الشعر العربي . للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف . طبعة المدني الأولي ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م نشر مكتبة الخانجي القاهرة .

٤٠- الجمل في النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . تحقيق الدكتور على توفيق الحمد مؤسسة الرسالة – دار الأمل – الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م .

٤١- جمهرة اللغة . لابن دريد (أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري) مكتبة المثنى – بغداد .
٤٢- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية . للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال . مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٧م .
٤٣- الجنى الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل . الطبعة الثانية ١٩٨٣م . دار الآفاق الجديدة – بيروت .
٤٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – تحقيق إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
٤٥- الحجة في علل القراءات السبع . لأبي على الفارسي – تحقيق على النجدي وآخرين – القاهرة ١٩٦٥م .
٤٦- الحجة في القراءات السبع . لابن خالويه- تحقيق الدكتور عبد العال سالم – بيروت – ١٩٧١م .
٤٧- خزانة الأدب . لعبد القادر البغدادي – دار صادر – بيروت – مكتبة الخانجي بالقاهرة – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون .
٤٨- الخصائص . لابن جني . تحقيق – محمد على النجار – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان .
٤٩- خصائص الأسلوب في الشوقيات . لمحمد الهادي الطرابلسي – المجلس الأعلى للثقافة . ١٩٩٦م.
٥٠- دراسات في علم اللغة . للدكتور كمال محمد بشر . دار المعارف – مصر – الطبعة الثانية ١٩٧١م.
٥١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . تأليف محمد عبد الخالق عضيمة . نشر دار الحديث بالقاهرة .
٥٢- دراسات لغوية . للدكتور عبد الصبور شاهين . نشر مكتبة الشباب .
٥٣- دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج . للدكتور خولة تقي الدين الهلالي . نشر دار الرشيد . وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية .
٥٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع . لأحمد بن الأمين الشنقيطي – تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

٥٥- الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون . للإمام شهاب الدين أبي العباسي بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي . تحقيق مجموعة من العلماء . دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولي ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .
٥٦- دلائل الإعجاز . لعبد القاهر الجرجاني . قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي – القاهرة –١٩٨٤م .
٥٧- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي – تحقيق محمد عبده عزام . دار المعارف القاهرة .
٥٨- ديوان عمر بن أبي ربيعة . شرح محمد محيي الدين عبد الحميد . طبعة السعادة بمصر ، الأولي ١٣٧١هـ ، ١٩٥٢م نشر المكتبة التجارية الكبري بمصر .
٥٩- ديوان الفرزدق . شرح وضبط على فاعور – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
٦٠- ديوان المتلمس الضبعي . تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي . الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
٦١- ديوان الهذليين = شرح أشعار الهذليين . للسكري . تحقيق عبد الستار فراج – القاهرة – ١٩٦٥م
٦٢- ذم الخطأ في الشعر . لابن فارس اللغوي . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة مكتبة الخانجي ١٩٨٠م
٦٣- ارتشاف الضرب . لأبي حيان الأندلسي تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور . رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي القاهرة – الطبعة الأولي ١٤١٨هـ ١٩٨٨م .
٦٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني . للمالقي تحقيق الدكتور أحمد الخراط . دار القلم دمشق الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م
٦٥- رسالة الغفران . لأبي العلاء المعري (ومعها نص محقق لرسالة ابن القارح) تحقيق الدكتور عائشة عبد الرحمن " بنت الشاطئ "الطبعة السادسة – دار المعارف .
٦٦- رسالة الملائكة . لأبي العلاء المعري . تحقيق . محمد سليم الجندي . المكتب التجاري للطباعة والنشر – بيروت – لبنان .
٦٧- الروض الأنف. للسهيلي ومعه السيرة النبوية لابن هشام المعافري – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان .
٦٨- السبعة في القراءات . لابن مجاهد – تحقيق الدكتور شوقي ضيف – الطبعة الثانية بدار المعارف القاهرة / ١٩٨٠م.

٦٩- سر صناعة الإعراب . لابن جني . تحقيق الدكتور حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
٧٠- سنن ابن ماجه – تأليف محمد ناصر الدين الألباني .المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .
٧١- سنن الترمذي . لأبي عيسى محمد بن عيسى بن مسورة – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر . مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر – الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
٧٢- سنن النسائي . طبع دار الفكر .
٧٣- شذا العرف في فن الصرف . للشيخ أحمد الحملاوي – الطبعة السادسة عشرة – الحلبي – القاهرة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م
٧٤- شرح أبيات سيبويه . لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي – تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٦ هـ /١٩٩٦م
٧٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمي : منهج السالك إلي ألفية ابن مالك ومعه كتاب : واضح المسالك لتحقيق منهج السالك . تأليف . محمد محيي الدين عبد الحميد .
٧٦- شرح ألفية ابن مالك . لابن الناظم . تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – دار الجيل – بيروت – لبنان
٧٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – مكتبة دار التراث – القاهرة – الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
٧٨- شرح التسهيل . لابن مالك – تحقيق الدكتورين عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون الطبعة الأولي – دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة – ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
٧٩- شرح التصريح على التوضيح . للشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي – القاهرة .
٨٠- شرح جمل الزجاجي . لابن عصفور الإشبيلي . قدم له ووضع هوامشه وفهارسة فواز الشعار إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٨١- شرح ديوان الحماسة . للمرزوقي – نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون . الطبعة الأولي القاهرة . ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م

٨٢- شرح شافية ابن الحاجب . تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي . تحقيق . الأساتذة محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر العربي القاهرة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥م

٨٣- شرح شذور الذهب . لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب : منتهي الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب . لمحمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا – بيروت . الطبعة الأولي – ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥م

٨٤- شرح شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي . تأليف . عبد الله بن بري – تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش – مراجعة الدكتور محمد مهدي علام – القاهرة – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

٨٥- شرح شواهد المغني . للسيوطي . تحقيق الشيخ محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي – رحمه الله – لجنة التراث العربي .

٨٦- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . لجمال الدين محمد بن مالك تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري مطبعة العاني – بغداد – ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م

٨٧- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري – تحقيق – عبد السلام هارون – الطبعة الرابعة – دار المعارف – ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م .

٨٨- شرح كافية ابن الحاجب . لرضي الدين الإستراباذى – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٥م

٨٩- شرح الكافية الشافية . تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث .

٩٠- شرح كتاب سيبويه . لأبي سعيد السيرافي تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م

٩١- شرح اللمع . لابن برهان العكبري (أبي القاسم عبد الواحد بن على الأسدي . تحقيق الدكتور فائز فارس – السلسلة التراثية – الطبعة الأولى – الكويت ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

٩٢- شرح اللمع في النحو . للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، تصدير الدكتور رمضان عبد التواب.مكتبة الخانجي – القاهرة .

٩٣- شرح المفصل . لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت – مكتبة المتنبي – القاهرة .

٩٤- شرح المفضليات . للتبريزي أبي زكريا يحيي بن على بن محمد الشيباني – تحقيق – على محمد البجاوي – دار نهضة مصر للطباعة والنشر . ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م

٩٥- شرح المكودي على ألفية ابن مالك . تحقيق إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
٩٦- شرح الملوكي في التصريف . صنعه ابن يعيش تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي – الدوحة – الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
٩٧- شرح نهج البلاغة . لابن أبي الحديد . تحقيق الشيخ حسن تميم – لجنة إحياء الزخائر – دار مكتبة الحياة – بيروت .
٩٨- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي . بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي . تحقيق الدكتورين داود سلوم ونوري حمودي القيسي – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية .
٩٩- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي . بقلم محمد محمود الرافعي – مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر ١٣٢٩هـ
١٠٠- شعر أبي تمام : دراسة نحوية . للدكتور شعبان صلاح – دار الثقافة العربية – القاهرة . الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م
١٠١- شعر الكميت بن زيد الأسدي . جمع وتقديم الدكتور داود سلوم . عالم الكتب – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م
١٠٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل . للسلسيلي . تحقيق الدكتور الشريف عبد الله . الطبعة الأولى – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – المعابدة .
١٠٣- شوارد الإعراب . لمحمود صافي . دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان
١٠٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . لابن مالك . تحقيق . محمد فؤاد عبد الباقي . دار الكتب العلمية – بيروت .
١٠٥- شواهد المغنى . للسيوطى – منشورات مكتبة الحياة – بيروت .
١٠٦- الصاحبي . لابن فارس . تحقيق . السيد أحمد صقر – الحلبي – القاهرة – ١٩٧٧م
١٠٧- الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية . تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
١٠٨- صحيح البخارى . لمحمد بن إسماعيل ، وشرحه (فتح البارى) لابن حجر العسقلانى ، دار الفكر – بيروت .
١٠٩- صحيح مسلم. تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى . الطبعة الأولى ١٩٥٥ م .
١١٠- ضرائر الشعر . لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق . السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس . الطبعة الأولى ١٩٨٠م

١١١- الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي . للدكتور عبد العال شاهين – دار الرياض للنشر والتوزيع ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
١١٢- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر . للآلوسي – المكتبة العربية – بغداد
١١٣- ضرورة الشعر . لأبي سعيد السيرافي . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
١١٤- الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية . للسيد إبراهيم محمد . دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ١٩٧٩م
١١٥- الضرورة الشعرية في النحو العربي . للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف – مكتبة دار العلوم – القاهرة – ١٩٧٩م
١١٦- طبقات فحول الشعراء . لمحمد بن سلام الجمحي – تحقيق محمود شاكر – القاهرة ١٩٧٤م مطبعة المدني
١١٧- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز . ليحيى بن حمزة العلوي – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٠م
١١٨- ظواهر نحوية في الشعر الحر : دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور . للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف . نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٩٩٠م
١١٩- عروض الشعر بين التقليد والتجديد . للدكتور أمين عبد الله سالم . مطبعة منجد الحديثة – بنها – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
١٢٠- العقد الفريد . لابن عبد ربه (أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي) دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م
١٢١- علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي . للدكتور محمد جمال صقر – مطبعة المدني بمصر – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م
١٢٢- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث . للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف – دار الفكر العربي – القاهرة
١٢٣- علل النحو . لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق – تحقيق الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
١٢٤- علم الصرف : دراسة وصفية . للدكتور محمد أبو الفتوح شريف – دار المعارف .
١٢٥- العين . لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق الدكتورين مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي – دار الرشيد – بغداد – ١٩٨٠م
١٢٦- العيون الغامزة على خبايا الرامزة . للدماميني بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر . تحقيق – الحساني حسن عبد الله – مكتبة الخانجي – القاهرة .

١٢٧- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال . لابي عبيد البكري – تحقيق الدكتورين إحسان عباس وعبد المجيد عابدين – دار الأمانة – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م

١٢٨- الفصول الخمسون . لابن معطي . (زين الدين أبي الحسين يحيي بن عبد المعطي المغربي) تحقيق الدكتور محمود الطناحي . عيسى البابي الحلبي – القاهرة .

١٢٩- فصول في فقه العربية . للدكتور رمضان عبد التواب الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م – مكتبة الخانجي بالقاهرة . دار الرفاعي بالرياض .

١٣٠- فصول في فقه اللغة . للدكتور رمضان عبد التواب . الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م مكتبة الخانجي – القاهرة .

١٣١- الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ . لأبي العلاء المعري . ضبطه وفسر غريبه محمود حسن زناتي – المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر – بيروت – لبنان

١٣٢- الفصيح.لأبي العباس ثعلب . تحقيق الدكتور عاطف مدكور – دار المعارف القاهرة .

١٣٣- في أصول العربية . محاضرات ألقاها الدكتور أحمد علم الدين الجندي على طلبة السنة التمهيدية للماجيستير ١٩٩٨م

١٣٤- الفيصل في ألوان الجموع . لعباس أبو السعود – دار المعارف – مصر - ١٩٧١م

١٣٥- القافية والأصوات اللغوية . للدكتور عوني عبد الرءوف . مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٧م

١٣٦- القاموس المحيط . للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي . تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

١٣٧- الاقتراح في علم أصول النحو . لجلال الدين السيوطي . تحقيق الدكتورين أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم - جروس برس – الطبعة الأولى ١٩٨٨م

١٣٨- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديثة . للدكتور عبد الصبور شاهين . دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٦م

١٣٩- الكامل في اللغة والأدب . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة

١٤٠- الكتاب . لأبي بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض .

١٤١- كتاب الشعر = شرح الابيات المشكلة الإعراب . لأبي على الفارسي تحقيق الدكتور محمود الطناحي . مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

١٤٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي – تحقيق محمد الصادق قمحاوي . مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م

١٤٣- كشف المشكل في النحو . لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني – تحقيق الدكتور هادي عطية مطر . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م مطبعة الإرشاد – بغداد .

١٤٤- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ . لابن السكيت أبي يوسف يعقوب بن إسحاق . بيروت . المطبعة الكاثوليكية .

١٤٥- اللباب في علل البناء والإعراب . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق غازي مختار طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م

١٤٦- لحن العامة والتطور اللغوي . للدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة – ١٩٦٧م

١٤٧- لسان العرب . للإمام العلامة ابن منظور . دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م

١٤٨- اللغة . لفندريس . ترجمة عبد الحميد الدواخلي والدكتور محمد القصاص – الأنجلو المصرية

١٤٩- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية . للدكتور ضاحي عبد الباقي . القاهرة – مطابع الأميرية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

١٥٠- لغة الشعر : دراسة في الضرورة الشعرية . للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف – دار الشروق . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م

١٥١- لغة الشعر عند المعري : دراسة لغوية فنية في سقط الزند . للدكتور زهير غازي – بغداد – وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٩م

١٥٢- اللغة العربية معناها ومبناها . للدكتور تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٩م

١٥٣- اللغة والإبداع . للدكتور شكري محمد عياد – الطبعة الأولى ١٩٨٨ م – القاهرة

١٥٤- اللغة وبناء الشعر . للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف – الطبعة الأولى ١٩٩٢م – المكتب الفني لتجهيزات الطباعة .

١٥٥- اللهجات العربية في التراث . للدكتور أحمد علم الدين الجندي – الدار العربية للكتاب .

١٥٦- اللهجات العربية في القراءات القرآنية . للدكتور عبده الراجحي دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦م

١٥٧- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية . لصالحة راشد غنيم آل غنيم . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع

١٥٨- ليس في كلام العرب . تأليف الحسين بن أحمد بن خالوية . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

١٥٩- ما يجوز للشاعر في الضرورة . للقزاز القيرواني – تحقيق الدكتورين رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي – القاهرة ١٩٨٢م

١٦٠- مجمع الأمثال . لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – طبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ١٩٧٧م

١٦١- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما . ١٩٣٤م – ١٩٨٤م – المجمع اللغوي – أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي .

١٦٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن جني – تحقيق على النجدي ناصف وآخرين – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٩٩٦م

١٦٣- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع . لابن خالوية . نشر بر جشتراسر – مكتبة المتنبي . القاهرة .

١٦٤- المخصص في اللغة . لابن سيده الأندلسي . دار الفكر – بيروت – ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

١٦٥- المذكر والمؤنث . لأبي زكريا الفراء تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٧٥م

١٦٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها . للسيوطي . تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي – القاهرة .

١٦٧- المسائل البصريات . لأبي على الفارسي تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد . مطبعة المدني – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

١٦٨- المسائل العسكرية . لأبي علي الفارسي . تحقيق ودراسة . الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد . مطبعة المدني – الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م

١٦٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل . الطبعة الثانية – بيروت –١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

١٧٠- مشكل إعراب القرآن . تأليف مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق ياسين محمد السواس . دار المأمون للتراث – بيروت لبنان – طبعة ثانية منقحة .

١٧١- معاني القرآن . لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء – تحقيق الشيخ محمد على النجار – القاهرة . الدار المصرية للتأليف والترجمة .
١٧٢- معاني القرآن وإعرابه . للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري . تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م
١٧٣- معجم الشعراء المخضرمين والأمويين . للدكتورة عزيزة فوال بابتي . الطبعة الأولى ١٩٩٨م دار صادر – بيروت .
١٧٤- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية . للدكتور إميل يعقوب – دار الكتب العلمية .
١٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت
١٧٦- مفتاح العلوم . للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي . ضبطه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
١٧٧- المفصل في علم العربية . للزمخشري – دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية
١٧٨- المقتضب . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – الطبعة الثانية – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٣٩٩هـ
١٧٩- مقدمة ابن خلدون . تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي . الطبعة الثالثة . نهضة مصر – القاهرة .
١٨٠- المقرب . لابن عصفور الإشبيلي تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري.طبعة العاني ببغداد ١٩٨٦م نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق .
١٨١- المقرب ومعه مثل المقرب . لابن عصفور تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
١٨٢- الممتع في التصريف . لابن عصفور الإشبيلي – تحقيق فخر الدين قباوة – حلب ١٩٧٠م
١٨٣- من أسرار اللغة . للدكتور إبراهيم أنيس . الطبعة السادسة ١٩٧٨م مكتبة الأنجلو المصرية
١٨٤- المنصف . شرح الإمام أبي عثمان بن جنى لكتاب (التصريف) للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – مصطفى البابي الحلبي – مصر – الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م
١٨٥- من علم العروض . للدكتور محمد بدوي المختون . نشر دار الثقافة العربية ١٩٩٣م

١٨٦- من مظاهر التخفيف في اللسان العربي . للدكتور حمزة النشرتي ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
١٨٧- من وظائف الصوت اللغوي : محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي . للدكتور أحمد كشك . مطبعة المدينة بدار السلام – الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م
١٨٨- الموشح : مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر . للمرزباني. تحقيق على محمد البجاوي . دار الفكر العربي .
١٨٩- نتائج الفكر في النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي . تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م
١٩٠- النحو الوافي . لعباس حسن – دار المعارف – مصر – الطبعة التاسعة .
١٩١- النحو والدلالة . للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف – الطبعة الأولى ١٩٨٣م – مطبعة المدينة – دار السلام – الملأة .
١٩٢- النسب في العربية : الصورة والأداء – دراسة نقدية . للدكتور أمين عبد الله سالم . مطبعة الأمانة – شبرا – مصر – ١٩٨٦م .
١٩٣- النشر في القراءات العشر . للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بان الجزري – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
١٩٤- نقد الشعر . لأبي الفرج قدامة بن جعفر – تحقيق كمال مصطفى – مكتبة الخانجي – القاهرة ١٩٧٩م .
١٩٥- النوادر في اللغة . لأبي زيد الأنصاري – تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد – دار الشروق – الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
١٩٦- همع الهوامع . للسيوطي – تحقيق أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
١٩٧- الوساطة بين المتنبي وخصومه . للقاضي على بن عبد العزيز الجرجاني . تحقيق وشرح . محمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجاوي . مطبعة عيسى الحلبي وشركاه – القاهرة .

الرسائل والدوريات :

١- الأمثال العربية : دراسة نحوية من خلال مجمع الأمثال للميداني . لمحمد جمال صقر. رسالة ماجيستير محفوظة – بكلية دار العلوم لسنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م . جامعة القاهرة .
٢- الدراسة النحوية للشعر عن ابن جني . لعبد السلام حامد . رسالة ماجيستير . محفوظة بكلية دار العلوم . لسنة ١٩٩٢م . جامعة القاهرة .

٣- شعر الاخطل : دراسة نحوية وصرفية . لياسر عبد الله سرحان . رسالة ماجيستير . محفوظة بكلية دار العلوم . جامعة القاهرة .

٤- قضايا التراكيب في شعر البارودي . دراسة أسلوبية . لفتح الله أحمد سليمان . رسالة دكتوراة لسنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٦م المكتبة المركزية . جامعة القاهرة .


٥- مجلة المجمع اللغوي . العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التي ألقيت في مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين سنة ١٩٦٢م - ١٩٦٣م .

٦- موارد البصائر لفرائد الضرائر فيما يجوز من الضرورات للشاعر. لسليم أفندي (محمد سليم بن حسين بن عبد الحليم) تحقيق سوزان محمد فؤاد - رسالة ماجيستير محفوظة بكلية دار العلوم . جامعة القاهرة لسنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

الفهرس

طبع بدار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين ت: ٢٧٩٤٢٠٧٩


دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة


دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

هذا الكتاب

يُولَدُ الشعر من الخروج على مألوف اللغة ، والشاعر يعرف ذلك جيدا، لذا نجد المنافسة قائمة- دائمًا أبدًا- بين النحويين والشعراء ، يريد النحويون فرض قواعدهم ، ويريد الشعراء فرض مستواهم على هذه القواعد ؛ لأنهم ليسوا أقل من النحاة فَهْمًا للغة وتذوقًا لشعر العرب ، فضلا عن أن للشعراء مطالب خاصة ، يبحثون عنها ولا يجدونها إلا في خروجهم على الاستعمال المألوف للغة أو ما يقتضيه العرف النثريُّ المعتاد .

من هنا كانت دراستنا للمخالفات النحوية في شعر الكميت بن زيد الأسدي ، التي امتدت على مستوى البنية والتركيب لتشمل النحو بمفهومه الأوسع ، فعالجت بنية الكلمة على مستوييها الصوتي والصرفي ، مع رصد أهم التغييرات التي طرأت عليها ، سواء بالنقص، أو الزيادة ، أو التغيير . كما عالجت ظواهر التركيب التي تتعلق ببناء الجملة من حيث الحذف والزيادة ، والترتيب والإبدال.

وقد بيَّنَتْ هذه الدراسة أن مجاوزات الكميت بن زيد وانحرافاته عن النمط المألوف للكلام العادي، منها ما كان جائزًا في الشعر والنثر على حدٍّ سواء ، وهو ما أيَّدَتْهُ القراءات القرآنية واستعمالات العرب في كلامهم ، ومنها ما كان خاصا بلغة الشعر .

وأيا ما يكن فقد عمدَ الكميت بن زيد إلى مثل هذه المخالفات عمدًا غير غافل عنها ؛ لأنه يعلم أنها أدل على مراده من غيرها التي توافق العرف النثري المعتاد، فجاءت مؤذنة بقوة طبعه وامتلاكه للغة. ومن ثم فلا ينبغي أن توصف مجاوزات الشعراء أو خرقهم للقواعد بأنها ضرورات أو من قبيل الأخطاء ؛ لئلا نصم عملهم الفني الذي يبدعونه ، بل إننا بذلك نحكم عليهم بالدخول في دائرة محورها الصواب والخطأ ، تُلْجِمُ قدراتهم الفـ وطاقاتهم الإبداعية .